

تعريـــــف

١- اعدّ وبوّب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه امين عام مجلس الامة الاستاذ هاني خير.
٢- قام بتنظيم هذا المحضر مساعد الامين العام السيد عدنان بعيون ومنظم الضبط السيد علمان نزال الكركي .
٣- قام بتدقيق هذا المحضر :
١- ليلى السعيد .
٢- سحر حسونة .
٣- محمد الرحاحلة .
٤- ابراهيم نسيم .

ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الثامنة

من الدورة العادية الاولى لمجلس الامة الحادي عشر المنعقدة يوم السبت « ٣ » جمادي الاخرة ١٤١٠ هجرية الموافق ١٩٨٩/١٢/٣٠ ميلادية

عقد مجلس النواب جلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى على مدار ثلاثة ايام .

السبت : ٣ جمادى الاخرة ١٤١٠ هـ الموافق ١٩٨٩/١٢/٣٠ ميلادية

الاحد : ٤ جمادى الاخرة ١٤١٠ هـ الموافق ١٩٨٩/١٢/٣١ميلادية

الاثنين : ٥ جمادى الاخرة ١٤١٠ هـ الموافق ١٩٩٠/١/١ ميلادية

(العدد ٨) (المجلد ٢٧)

جـــدول الاعـــمال

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة
٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات .
لا اجازات ولا اعتذارات .
٣- مناقشة البيان الوزاري لحكومة دولة السيد مضر بدران رئيس الوزراء الافخم من قبل السادة النواب المحترمين .
نوقش البيان الوزاري على مدى ثلاثة ايام وهي :-
أ- السبت ١٩٨٩/١٢/٣٠ ، تحدث ١٩ عضوا .
ب- الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ تحدث ١٩ عضوا .
جـ- الاثنين ١٩٩٠/١/١ ، تحدث ١١عضوا.
٤- جواب دولة رئيس الوزراء السيد مضر بدران على كلمات حضرات النواب المحترمين.
٥- التصويت على الثقة بالحكومة .
٦- تعيين موعد موضوع الجلسة القادمة .
عينت يوم السبت القادم ١٩٩٠/١/٦ ميلادية الساعة العاشرة صباحا

مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر الجلسة : اليوم الاول

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (السبت) ٣/ جمادى الاخرة / ١٤١٠ هجري الموافق في ١٩٨٩/١٢/٣٠ ميلادي ، عقد مجلس (النواب) جلسته (الثامنة) من الدورة (العادية الاولى) برئاسة معالي السيد (سليمان عرار) وحضور امين عام مجلس الامة عطوفة السيد (هاني خير)

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة : /
وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة : /
وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة : /

وحضر من الحكومة

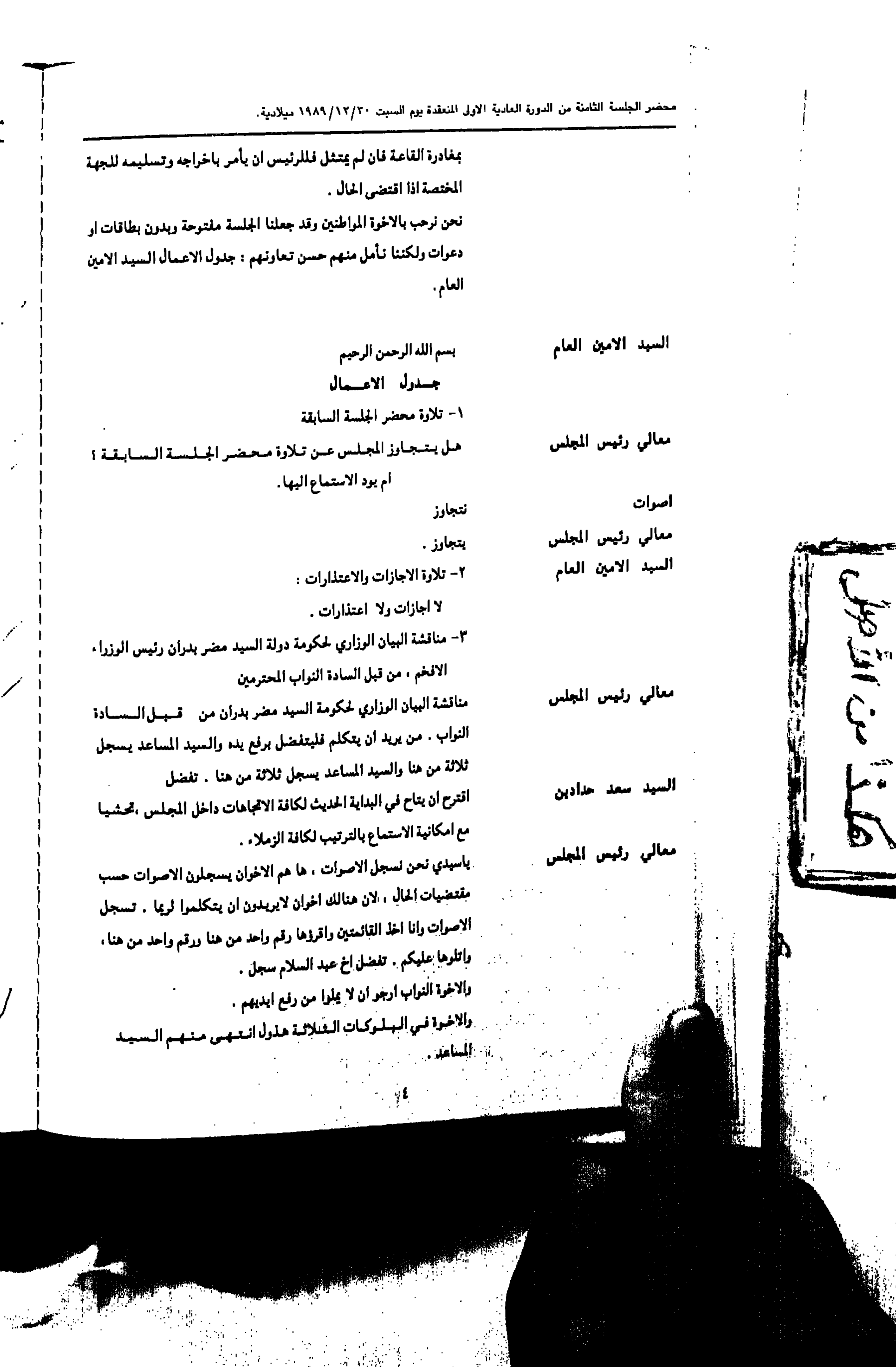
١- دولة السيد مضر بدران	رئيس الوزراء ووزير الدفاع .
٢- معالي السيد سالم مساعدة	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية .
٣- معالي السيد مروان القاسم	نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية
٤- معالي السيد عبد المجيد الشريدة	وزير التنمية الاجتماعية

٥- معالي الدكتور محمد عضوب الزبن	وزير الصحة
٦- معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة	وزير الاشغال العامة والاسكان
٧- معالي السيد ابراهيم ايوب	وزير النقل والاتصالات
٨- معالي المهندس عوني المصري	وزير التخطيط .
٩- معالي السيد ابراهيم عز الدين	وزير الاعلام
١٠- معالي السيد باسل جردانة	وزير المالية
١١- معالي الدكتور زياد فريز	وزير الصناعة والتجارة
١٢- سماحة الشيخ عبد الباقي جمو	وزير الدولة للشؤون البرلمانية
١٣- معالي الدكتور محمد حمدان	وزير التربية والتعليم والتعليم العالي
١٤- معالي المهندس داود خلف	وزير المياه والري
١٥- معالي السيد نبيل ابو الهدى	وزير التموين
١٦- معالي السيد يوسف المبيضين	وزير العدل
١٧- معالي السيد ثابت الطاهر	وزير الطاقة والثروة المعدنية
١٨- معالي الدكتور سليمان عربيات	وزير الزراعة
١٩- معالي الدكتور خالد الكركي	وزير الثقافة .
٢٠- سماحة الدكتور الشيخ علي الفقير	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
٢١- معالي الدكتور قسيم عبيدات	وزير العمل
٢٢- معالي السيد ابراهيم الغبابشة	وزير الشباب
٢٣- معالي السيد عبد الكريم الكباريتي	وزير السياحة والاثار .
٢٤- معالي السيد عبد الكريم الدغمي	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

افتتاح الجلسة

معالي رئيس المجلس

بسم الله الرحمن الرحيم النصاب مكتمل ، اعلن افتتاح الجلسة .
واود في بدء الجلسة ان اذكر اخواني النظارة الحضور ، بان هناك نص في المادة (١٢١)من النظام ، يجب على من يرخص له في الدخول في شرفات المجلس ان يلزم السكوت التام مدة انعقاد الجلسات وان يظلوا جالسين وان لا يظهروا علامات استحسان او استهجان وان يراعوا الملاحظات التي يبديها لهم المكلفون بحفظ النظام . المادة (١٢٢) كل من يقع منه ضوضاء او اخلال بالنظام ممن رخص لهم في الدخول يكلف



بمغادرة القاعة فان لم يمتثل فللرئيس ان يأمر باخراجه وتسليمه للجهة المختصة اذا اقتضى الحال .

نحن نرحب بالاخوة المواطنين وقد جعلنا الجلسة مفتوحة وبدون بطاقات او دعوات ولكننا نأمل منهم حسن تعاونهم : جدول الاعمال السيد الامين العام.

السيد الامين العام

بسم الله الرحمن الرحيم

جـــدول الاعـــمـــال

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة

معالي رئيس المجلس

هل يتجاوز المجلس عن تلاوة محضر الجلسة السابقة ؟ أم يود الاستماع اليها.

اصوات

نتجاوز

معالي رئيس المجلس

يتجاوز .

السيد الامين العام

٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات :

لا اجازات ولا اعتذارات .

٣- مناقشة البيان الوزاري لحكومة دولة السيد مضر بدران رئيس الوزراء الافخم ، من قبل السادة النواب المحترمين

معالي رئيس المجلس

مناقشة البيان الوزاري لحكومة السيد مضر بدران من قبل السادة النواب . من يريد ان يتكلم فليتفضل برفع يده والسيد المساعد يسجل ثلاثة من هنا والسيد المساعد يسجل ثلاثة من هنا . تفضل

السيد سعد حدادين

اقترح ان يتاح في البداية الحديث لكافة الاتجاهات داخل المجلس ،تحشيا مع امكانية الاستماع بالترتيب لكافة الزملاء .

معالي رئيس المجلس

ياسيدي نحن نسجل الاصوات ، ها هم الاخوان يسجلون الاصوات حسب مقتضيات الحال ، لان هنالك اخوان لايريدون ان يتكلموا لربما . تسجل الاصوات وانا اخذ القائمتين واقرؤها رقم واحد من هنا ورقم واحد من هنا ، واتلوها عليكم . تفضل اخ عبد السلام سجل .

والاخوة النواب ارجو ان لا يملوا من رفع ايديهم .

والاخوة في البلوكات الثلاثة هذول انتهى منهم السيد المساعد .

المساعد الايمن سجل .

١- سعادة السيد نواف الخوالدة
٢- سعادة السيد نادر الظهيرات
٣- سعادة السيد عبد السلام فريحات
٤- سعادة السيد نايف الحديد
٥- سعادة السيد محمد العلاونة
٦- سعادة السيد جمال الخريشا.
٧- سعادة السيدمحمود الهوعل
٨- سعادة السيد سمير قعوار
٩- سعادة السيد يعقوب قرّش
١٠- سعادة السيد حسين مجلي
١١- سعادة السيد سليم الزعبي
١٢-سعادة السيد مطير البستنجي
١٣- سعادة الدكتور محمد ابو عليم
١٤- سعادة السيد عبدالله زريقات
١٥- معالي السيد طاهر المصري
١٦- سعادة السيد محمد فارس الطراونة
١٧- سعادة السيد ليث الشبيلات
١٨- سعادة السيد بسام حدادين
١٩- سعادة السيد ذيب مرجي
٢٠- سعادة السيد محمد الدردور
٢١- سعادة السيد سعد حدادين
٢٢- سعادة الدكتور احمد عناب
٢٣- معالي السيد هشام الشراري
٢٤- بسعادة السيد عطا الشهوان
٢٥- سعادة السيد سعد هايل السرور.

من يرغب من الاخوة ؟

٢٦- سعادة الشيخ عبد المنعم ابو زنط .
٢٧- معالي السيد مروان الحمود

من يرغب ايضا ؟ انتهت هذه القائمة .

القائمة الثانية .

٢٨- سعادة السيد احمد العبادي
٢٩- سعادة السيد سلامة الغويري
٣٠- سعادة الشيخ فيصل بن جازي
٣١- سعادة الدكتور عوني البشير
٣٢- سعادة السيد زياد ابو محفوظ
٣٣- معالي السيد ذوقان الهنداوي
٣٤- سعادة السيد عاطف البطوش
٣٥- سعادة الدكتور فوزي الطعيمة
٣٦- سعادة الدكتور عبد اللطيف عربيات .
٣٧- سعادة الدكتور حسني الشياب .

جاء مكانك الرقم ٨ في القائمة التي على اليسار لانه مكتوب اسم الاستاذ سليم في القائمة على اليمين .

٣٨- سعادة السيد نايف ابو تايه .
٣٩- سعادة السيد ليث شبيلات .
٤٠- سعادة السيد فارس النابلسي .
٤١- سعادة السيد عيسى الريموني .
٤٢- سعادة السيد فخري قعوار .

من يرغب من الجهة هذه في التسجيل وفاته التسجيل والان نبدأ بالسيد نواف الخوالدة .

السيد نواف الخوالدة

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ... الاخوة الزملاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

احييكم جميعا واتمنى للقائنا هذا كل خير وتوفيق من اجل الاردن العزيز واننا ونحن نستأنف حياتنا الديمقراطية لنتقبل التحديات التي تواجه امتنا في هذه المرحلة حيث اننا بالتعاون بين الحكومة والمجلس سنتمكن من مواجهة هذه التحديات واننا نريد لبلدنا الاردن ان يكون نموذجا لمبادئ الحرية والعدل والكرامة وانه لايفوتنا الظروف التي مرت بها امتنا من نتيجة الاحتلال الصهيوني واثاره على بلدنا وحيث جاء البيان الحكومي معبرا عن رأي الاغلبية العظمى من المواطنين ويحقق الكثير من الاماني والتطلعات الا انني ارى بعض الملاحظات .

١- ان ما قامت به الحكومة من اجراءات بشأن تعديل تعليمات الادارة العرفية لجهد يستحق الثناء الا انني اطالب الحكومة باعطاء صلاحيات كاملة للمحاكم . وبما لا يتعارض مع الدستور وبما يحافظ على امننا الوطني .

حيث ان العدو الصهيوني يتربص بنا ويستغل كل فرصة له للعبث في امن هذا البلد .

٢- في مجال التربية والتعليم ان توجه الحكومة يبشر بالخير .

الا انني اطالب الحكومة بتطبيق مقررات مؤتمر التطوير التربوي وان تقوم الحكومة بتخصيص مكان كلية تأهيل المعلمين في محافظة المفرق لاختصار الوقت والجهد على المعلمين ، وجعل التعليم مهنة واعطاؤها حقها كغيرها من المهن .

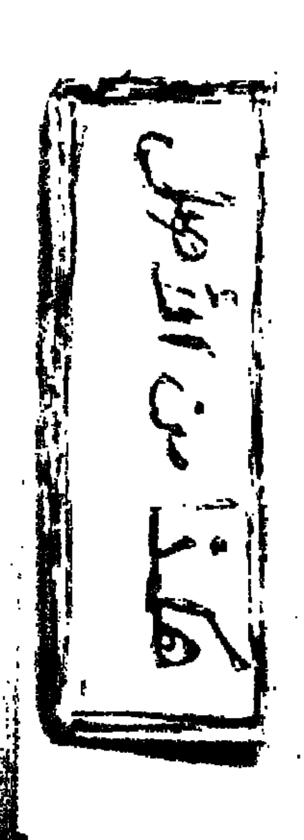
٣- ان تقوم الحكومة بدارسة جيوب الفقر في المملكة حيث ان هناك الكثير من العائلات بحاجة ماسة الى المساعدة .

٤- ان تقوم الحكومة بدراسة احوال المناطق الواقعة خارج حدود البلديات والمجالس القروية من اجل العمل على تنظيمها لايصال الخدمات الضرورية لها ، كالماء والكهرباء ، والطرق . حيث ان هذه التجمعات محرومة من كثير من الخدمات .

٥- واني ارى ان ورقة العمل التي اعدتها وزارة العمل حول تشجيع انشاء الجمعيات التعاونية في الريف واقامة المشاريع الزراعية الريادية ، ستعمل على حل جزء من البطالة .

٦- وفي مجال الاراضي فأنني اطالب الحكومة بتعويض الاراضي في محافظة الزرقاء ، ومحافظة المفرق والعمل على حلها حيث انها تمثل الواجهات العشائرية لسكان هذه المناطق .

٧- العمل على تحسين الوضع الزراعي ورفع الحظر عن حفر الآبار الارتوازية حتى يتسنى للمواطن استصلاح مزيد من الاراضي الزراعية .



محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم السبت ١٩٨٩/١٢/٣٠ ميلادية.

٨- ان تقوم الحكومة بتزويد المراكز الصحية الرئيسية بالكوادر الطبية المتكاملة حيث انها لا زالت تعمل كمراكز صحية فرعية واستغلال الاطباء الذين يعملون في خدمة العلم . وتأمين هذه المراكز بالعلاجات .

٩- اوصي بأن تقوم الحكومة بالتعاون مع القطاع الخاص بابراز فكرة الجامعة الاهلية الى الوجود والتي مضى عليها زمن طويل . وان تكون ما بين محافظة الزرقاء ومحافظة المفرق لتخدم العدد الهائل من الطلبة في هذه المناطق .

١٠- لقد رأينا انه يعقد في كل عام مؤتمرا للعاملين في الخارج واننا حتى الان لم نرى مشاريع انتاجية تدر على البلد بأي مردود اقتصادي .

١١- العمل على استغلال مياه منطقة القنية وتزويد المناطق المجاورة لها من هذه المياه.

١٢- التوسع في مشاريع الخدمة الهاتفية في محافظة المفرق بإيجاد المقاسم الالية المباشرة التي تشكو منها معظم مناطق المحافظة وخاصة المنطقة الغربية من المحافظة .

١٣- ان تعمل الحكومة دراسة لاحوال المتقاعدين العسكريين القدامى حيث ان رواتبهم لم تعد تكفي حاجاتهم الاساسية وقد حرموا الكثير من الامتيازات التي اعطيت لزملاءهم فيما بعد . كالقرض العسكري .

١٤- دعم الثروة الحيوانية وذلك من خلال تقديم الاعلاف وزيادة المخصصات الشهرية لهذه الثروة وخصوصا في هذا الموسم الذي تأخر فيه سقوط الامطار من اجل المحافظة على هذه الثروة التي يعمل بها قطاع كبير من ابناء هذا البلد .

١٥- العمل على ترفيع مديرية ناحية بلعما الى قضاء لوجود الكثافة السكانية والمساحة الواسعة ومن اجل التسهيل على المواطنين وتخفيف العبء على المحافظة .

١٦- وفي مجال التعاون العربي ارجو ان تستثمر الحكومة في مسيرة التعاون العربي من خلال تدعيم العلاقة بين دول مجلس التعاون العربي والجامعة العربية والاستمرار في التشاور واقامة المشاريع الاقتصادية والمشتركة والتي يخطط لها بشكل سليم .

وبهذه المناسبة فأنني ارحب بعودة العلاقات الدبلوماسية بين سوريا الشقيقة ومصر حيث ان لها اثر على العلاقات العربية .

لهذا كله فأنني ارى بأنه بالتعاون التام بين الحكومة والمجلس وبالعمل المخلص الجاد سنتمكن من وضع الحلول المناسة لكل مشاكلنا التي ضربت بظلالها على هذا البلد . آملا ان تنفذ الحكومة ما ورد في بيانها الوزاري وان ترى النور جميع المبادئ والافكار والتوجهات التي وردت في هذا البيان .

والله نسأل ان يوفقنا جميعا لما فيه خير الوطن والمواطن وان يبقى الاردن وطنا حرا عزيزا في ظل قيادتنا الهاشمية الرائدة . والسلام عليكم .

معالي رئيس المجلس الدكتور احمد عويدي العبادي

السيد احمد عويدي العبادي

اعود بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم

بسم الله الواحد الاحد القهار والصلاة والسلام على رسول الهدى والهداية والامْرة والولاية سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم اجمعين ، آمين .

معالي السيد رئيس المجلس ، الاخوة الزملاء ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،

فانني احمد الله الذي لا رب سواه ، الذي بيده الاعناق والارزاق ، والذي اسبغ علينا نعمة ظاهرة وباطنة ، فالحمد لله الذي جعلنا ممن افاء عليهم بالنعم وابعد عنهم النقم ، واسأله تعالى ان يجعل رائدنا في القول والعمل ، مخافته جلت قدرته ، ثم خدمة وطننا وشعبنا والمصلحة العامة ، وقول الحق دونما زيغ او انحراف .

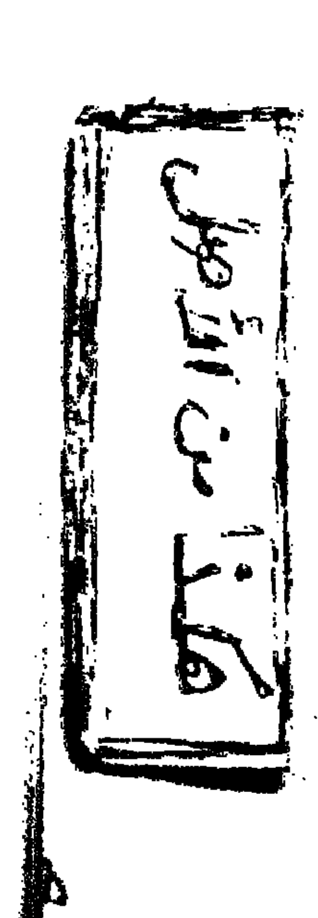
وبعد ذلك ، فانني اتقدم من صاحب الجلالة الملك الحسين المفدى بالشكر والتقدير ، لما امر به من اجراء انتخابات نيابية حرة نزيهة ، اوصلت الى هذا المكان مجموعة من ابناء الشعب وكلنا امل ورجاء ان يكونوا عند حسن ظن شعبهم الذي اوصلهم . ولا شك ان سيادة الشريف زيد من شاكر يستحق الثناء العطر لقيادته دفة السفينة بتوجيه من جلالة الملك -- في وقت كانت البلاد فيه على شفير الهاوية ، فوصلت بفضل الله ثم بتوجيه من جلالة الملك الحسين ثم بحسن ادارة الشريف زيد الى شاطئ السلام .

وبعد ذلك اتقدم من شعبنا الاردني الكريم الوفي الذي اودع الينا الامانة ، وهو ينتظر منا ان نكون مثلما رجاه منا ، أوكد لكل فرد انني بعون الله لن اكون الا كما عهدتموني احبكم بصدق،و اقصد باقوالي وافعالي ارضاء الله سبحانه ، وخدمة المصلحة العامة ، دونما نظر الى قناع الدنيا وحطامها ودونما اخذ لخاطر اي شخص.

وبعد ، فأرجو ان يشار من الان فصاعدا الى اي رئيس وزراء لم يحظى بالثقة باسم رئيس الوزراء المعين :

وبعد هذا وذاك نعرج الى مناقشة البيان ، ولنا فيه رأي وهو الا نفرق بين شخص الرئيس وطاقمه من جهة والبيان من جهة اخرى ، مثلما يتعذر فصل الماء عن الاناء من حيث الصفة والتلوث او النقاء ، ولنا هنا ان نقول مجازا ان الرئيس المعين وطاقم وزارته يمثلون الاناء وان بيانه يمثل الماء .

اما ما ورد في البيان فيحتاج بادئ ذي بدء الى طاقم مؤهل لكل ما تعنيه الكلمة ، ولنبدأ بكم يا دولة الرئيس المعين ، فقد تبوأته منصب مدير المخابرات عندما كانت في اوج هيبتها ، ورئيسا للوزراء عندما كنت صاحب الكلمة المطلقة ، ورئيسا للديوان عندما كنت مستشارا مؤتمنا ؛ وذلك يعني انك كنت صاحب القرار في هذه السنوات التي زادت على عمر فتاة في ربيع شبابها ومن خلال قراءة تاريخك فإنه يمكن استقراء مستقبلك من ماضيك في هذه المناصب ومسيرة حياتك كنه.



وفوق هذا وذاك ، فإن الظروف التي دحرت زيد الرفاعي عن صدور الناس ، شبيهة بتلك التي اطاحت بك عندما كنت تتبوأ منصبه ، وكلاكما يقول انه يريد مصلحة الاردن والشعب الاردني ، وفي هذا الشعار ذاق الوطن والشعب من الويلات ما جعله ينظر على ان زيد الرفاعي ومضر بدران وجهان لقطعة عملة واحدة . ولكنها مكتوبة بغير لغة الاردن والعرب .

وبعد هذا ، يتساءل الشعب الاردني ، ترى هل عجزت الاردنيات ان يلدن مثل زيد ومضر ؟ ام انهن خجلن من ذلك ؟ وعلى اية حال فقد ولدن وصفي وهزاع وغازي عربيات ، ومن امثالهم ممن يوجدون في كل زاوية وموقع من هذا الوطن الغالي ويكفيهن في ذلك فخرا .

ان الشعوب يا دولة الرئيس المعين اقوى من الحكومات ، وغضبها اقوى من المدافع والدبابات ، ورضاها افضل من التهديد والاعتقالات ، حبها اكبر من العملات الصعبة والدولارات ، وان التاريخ اقوى من الاشخاص ، والقلم وسيلة التاريخ ، والفكر منبع ما يخطه القلم .. واذ كان الله يغفر ويرحم ، فان الناس لا تغفر وان التاريخ لا يغفر ولا يرحم ، ومن هنا ، فاننا نتساءل عن احداث هامة في تاريخ دولة الرئيس المعين ، اصبحت علامات بارزة ، وتحتاج الى اجوبة شافية جبًا للالسن ، ومنعا لما يقال في الخفاء ، ومن هذه القضايا :

ما هي قصة رهيجة ، وما هي حقيقة احداث بني حسن ، وكم من المعتقلين الذين لم يفرج عنهم الا في هذه الفترة ، وهم ضحية اجراءات جاءت بناء على امرك عبر تاريخك الماضي ؟ .. فإذا جئت ربك ذات يوم فبماذا تجيبه على ذلك ، وعلى الاسئلة الاخرى التي يرددها الشعب : والتي يمكن ان نضع منها ما يلي :

ان الشعب يتساءل ، ومن حقه ان يسأل : عن الظروف والملابسات التي احاطت بملكية دولتكم للاراضي في النعيمة ، والاراضي على الخط الدائري ما بين الزرقاء والرمثا ، واراضي مناطق جرش وفي الوادي والاحراش المحيطة ، واراضي جامعة العلوم والتكنولوجيا التي اثر زيد الرفاعي بتسميتها كذلك ، طمسا لاسم اليرموك الاسلامي رغم انها يجب ان تسمى جامعة ابي عبيدة ، او خالد بن الوليد - ابطال اليرموك الاردنية .

كنت اتمنى يا دولة الرئيس المعين ان تجعل من البدء بنفسك قدوة للاخرين لنشعر انك صادق فيما تقول ، وفي ان تبين ما لك وما عليك ، وما اكتسبته من مال ، ومصادره ، ودورك فيما وصل اليه الاردن من بلاء وشقاء ، واستعدادك للخضوع للتحقيق اذا طال دولتكم ..!

اننا نعرف ان الله جعل الحسنة بعشرة امثالها ، تضاعف للصادقين المحسنين الى سبعمائة ضعف ، او نيف ، ولو اعتبرنا دولتكم والوزراء والمدراء من اهل الخير والاحسان ، وان رواتبكم ورواتبهم قد توالدت كتوالد البكتيريا لما وجدنا عندهم هذه الاموال الطائلة التي انتفخت فيها خزائن البنوك الاجنبية ، ونحن لا زلنا لا نجد جوابا في معرفة مصدر ومدى شرعية الاكتساب .

ان المتجول في البلاد يجد اطفالا عراة فقرا ، واخرين عراة بطرا ، ويجد من يتضوّر جوعا بسبب الفاقة وآخر يتضور جوعا لانقاص وزنه بسبب بطره ورفاهيته ، ولا نجد برنامجا جادا مقنعا بزيل الفوارق ، كي لا يؤدي الفراغ الى برق ورعد وسيول كسيل العرم يدمر كل شئ امامه .

وبعد هذا نأتي الى طاقم وزارتك الذي يحتوي على عدد من النوعية الممتازة ممن عرفنا صدقهم وعملهم ، وكنا نتمنى ان تكتمل الصورة ا اشراقا لتجاوز الصعاب والمحن التي يعاني منها الوطن والشعب ، وان يكون طاقم الوزارة من الاقوياء المؤهلين الذين يقنعون الناس بماضيهم النظيف الشريف ، وشخصيتهم المتمكنة ، وان يحظوا بحب الشعب وان يكونوا عند ثقة الملك المفدى والشعب والوطن بهم .

فالشعب يتساءل ، وذلك من حقه ا هل من وزرائك من يحمل جنسية غير اردنية ويتمتع بحماية اجنبية ؟ وما هي علاقات المصاهرة والصداقات بين بعضهم وبعض وبين دولتكم ؟ انها اسئلة كثيرة يرددها الشعب ويصفون الحكومة بشكل عام ، وبعض الوزراء بشكل خاص بأوصاف نربأ بانفسنا ان نقولها في هذا المقام .

يقول الشعب هناك وزراء تحولوا سابقا ولاحقا الى وقف اسلامي على الاردن لا يصيبهم التغيير برياحه ، وينفض عنهم دائما غبار الموميا ء والغبار العموني وهو امر يؤدي الى تآكل ثقة الشعب بالحكومات المتعاقبة وقراراتها ، والشعب يقول : يجب التعامل مع المستجدات ، والتوقف عن الاعراض عن رغبة الشعب والانتهاء عن صفع الشعب بوزراء تشير اليهم اصابع الاتهام دونما توقف . ان ابسط قواعد مواصفات الوزير ان يكون عف اللسان، طاهر الفرج ، حسن السيرة طيب السريرة ، والسؤال : هل تتوفر هذه جميعا بطاقم وزارتك .

معالي الرئيس حضرات الزملاء الكرام

ثم نعرج الى ما حدث في الايام القليلة الماضية وكانت واضحة في امرين هما : التنازلات والوفود . اما التنازلات فقد زادت عن حدها الى درجة الرخص وكل شئ يزيد عن حده ينقلب الى ضده ، فكيف تنتزع هيبة الجيش ويصبح الاعتداء عليه جريمة عادية ؟ اليس هدم اسوار القلعة افضل وسيلة للقضاء على حاميتها ؟ وكيف تستمر البلاد والنظام في ظل تقزيم وتهزيم الجيش والامن العام والمخابرات واطلاق العنان للعابثين والمخربين والجواسيس والمتآمرين يعيثون في الارض فسادا يعيثون في الاردن فسادا، ندفع ثمنه نحن وابناؤنا ووطننا فهل يجوز ان يكون الاعتداء على الدولة ومؤسساتها كالاعتداء على قطة ضالة ، او عنز شاردة .؟

لقد سبق وطالبت بتطهير جهاز المخابرات من جميع الشوائب ، ولا زلت عند رايي ومطالبتي ، ليس تحقيرا لشأنها لا والله وانما حرصا مني على مصلحة الوطن والشعب والنظام وان تبقى قوية نظيفة تقوم بواجبها حسبما يقتضيه الدستور والقانون . اما ان يتنازل الرئيس المعين عن دورها ، ودور الامن والجيش ومن كرامة العاملين في هذه المؤسسات فهو امر فيه الخطر الهائل على الوطن والنظام والدولة واذا وجد العابثون والمفسدون ان العيون الساهرة قد فقئت ، فاننا لن ننام مرتاحين وسنعاني من اضطراب حبل الامن ، وهو امر نسأل الله ان يجنب البلاد الوقوع فيه ، وان ذلك ما هو الا تمهيد لفتنة قد تنفجر في اية لحظة .

واذا ما تطرقنا الى الوفود التي امّت دار رئاسة الوزراء فإن ذلك قد اثار تساؤلات الناس عن الاسباب وعمن حرك هذه الوفود للمجيء في وقت متأخر عن اوانه ، وسابق لما سيقرره نواب هذه الوفود ... لقد وضع الناس علامات استفهام كبيرة حول الاسباب والمبررات ومن دفع بهم الى هذا الذي فعلوه .

التساؤلات والمطالبات

وقد قمت ايها السادة بمقابلات ولقاءات فردية وعامة مع كافة فئات الشعب وكان لهم مطالبهم ووجدت العديد من التساؤلات التي يطرحونها على الحكومة الطالبة للثقة ؟ وعند دراستي للبيان الوزاري لم ا.. ما يجيب على هذه الاسئلة وهي التالية :

- ما هو موقف الحكومة ودور مدير عام المؤسسة الطبية العلاجية السابق في تهجير وتدمير العقليات الطبية المتميزة من اجل مصالحته الذاتية ؟ وهناك مطلب شعبي عام بالغاء هذه المؤسسة التي ساهمت بشكل ملحوظ بتدني المستوى الطبي في البلاد وقتلت الابداع والحوافز عند الاطباء والممرضين ، كما انها وسيلة هدم للصرح الطبي الحضاري بالاردن .
- ما هو موقف الحكومة من الاسعار التي كوت الناس بنارها ؟ وسياسة الحكومة حول رفعها او وقفها او خفضها بما يتفق مع قيمة صرف الدينار ، وتساؤلات حول اختفاء السلع الاستهلاكية والادوية بين حين وآخر.
- ما هو موقف الحكومة من مطلب شعبي عام لمزارعي الاغوار بشطب الديون عنهم ، وذلك ان الجدولة لا تزيدهم الا تعاسة وفقرا كما لا يوجد لديهم ما يعيل اولادهم ، واوضاعهم تهدد بالانفجار مثلما هي متصفة بالافلاس .. وقد تم سابقا دعم بعض المزارعين الاغنياء مع اهمال الفقراء الذين يشكلون وقودا لنار قد تتأجج في اية لحظة فقد زادت كلفة مستلزمات الانتاج بنسبة ١٥٠٪ وتفرض عليهم غرامات ليست عليها اية نصوص قانونية ..
- ما هو موقف الحكومة من المطالبات بتخفيض فوائد وعمولات البنوك التجارية على البنوك ، حيث بلغت عند بعضها الى ١٤,٥ ٪ مما يجعل المدين يدفع ضعف المبلغ الذي حصل عليه اصلا .
- وما هو موقف الحكومة من المطالبة الشعبية بتوجيه الاعلام والثقافة توجيها وطنيا ملتزما بعيدا عن الافكار المستوردة ، والولاءات لغير تربة الوطن ونظامه وشعبه . وهناك تساؤل حول هجوم بعض الصحف على بعض المؤسسات الوطنية ، وامتناع هذه الصحف عن نشر الردود ، مخالفة بذلك قانون المطبوعات والنشر ، .. وهناك مطالبات من الشعب بتوضيح ما تم من اجراءات في مجال الصحافة والاعلام ، والرغبة في التخلص من الوجوه التي ملّ الشعب رؤيتها على الشاشة الصغيرة منذ سنوات طويلة ، فارحموا الشعب وخلصونا من هذه الوجوه الممقوتة .
- ما هو موقف الحكومة من مطالبة الشعب بالتخلص من العمال الاجانب ، واستبدالهم بعمال اردنيين ، ومطالبة اخرى باخضاع جميع المراكز والمؤسسات والنوادي الى مراقبة ديون المحاسبة ومعرفة اوجه الصرف منذ نشوء هذه الدوائر وعرضها على النواب .
- و نريد توضيحا لموقف الحكومة من الترقيات الاستثنائية لاولئك الذين حصلوا عليها عن طريق التراثهم على الابرياء وتخريب بيوت الناس ، ومطالب اخرى باعادة تقييم ديوان الخدمة المدنية وتخليصه من

الشوائب التي لا زالت تتلاعب بطريقة ترتيب ادوار الطلبات ، وما الى ذلك .

- ما هو موقف الحكومة من مكافأة وتكريم المسؤولين عن التردي المالي في البنك المركزي ، وكان الاولى ان يخضعوا للتحقيق ، وتخضع اموالهم للمصادرة وان توضع الهدايا الثمينة التي قدمت اليهم في خزينة الدولة، او توزع على الفقراء او تعطى لاطفال الحجارة من ابناء الانتفاضة الباسلة .
- ما هو موقف الحكومة من التساؤلات عن دور وزير المالية السابق حنا عودة ونسمي الاسماء بحقيقتها هذه المديونية ، وكان مسؤولا عن الوزارة المعنية بالامر والتي يجب ان تضع الارقام والحقائق امام الملك المفدى والشعب والدولة وفي الوقت الذي نقدر لمدير الامن الحالي حسن ادارته فإن الشعب يطلب موقف الحكومة حول عدم الافراط في تمديد مشاريع الامن العام زمن الادارة السابقة ومطالبة بالتحقيق في مدى جدوى ذلك الانتفاع التمددي ، ودوره في زيادة المديونية ومدى جدواه الخدماتية والامنية والاقتصادية ومطالبة بالتحقيق في صفقات السيارات الاودي والاجهزة ومشروع السيطرة والسفرات والمياومات وما الى ذلك .

لقد اصبح شعبنا البرئ كمثل يوسف عليه السلام ، القاوه اخوته في الجبّ ، ثم جاءوا اباهم عشاء يبكون ، وجاءوا على قميصه بدم كذب ، ثم القوا باللوم على الذئب وهو من الجرم برئ ، ام الذئب هنا فقد اسماه المتورطون والاعلاميون بـ زيادة الانفاق - والسؤال هو : ترى من يُنفِق ومن يُنفَق عليه ؟

ويخلو البيان الحكومي من توضيح للسياسة الخارجية ، التي لا ندري ولا قيمها الاساس ، وان بدت لنا انها تتهادى في ضبابيات تتعذر فيها الرؤيا ، ونحن لسنا مع الرأي الذي يرى هذه الوزارة حكرا على دون اخرى ، وان القارئ لاسماء الوزراء منذ عام ١٩٢١ الى الان ليجد البرهان على ما نقول ؛ وهناك اقاويل تملأ الشارع في ان الخارجية تعج بالمفاسد في السفارات مما يتطلب التطهير و اختيار العناصر المخلصة ، وليس طرد هذه العناصر المخلصة الى وزرات اخرى ، او احالتهم على التقاعد في غير اوانهم كما حدث منذ اسابيع من وزارة الخارجية العتيدة وهناك سؤال آخر وهو لماذا يتم اختيار اشخاص محددين من ابناء رجالات الدولة الخارجية ، على حساب غيرهم من ابناء الشعب المؤهلين علميا ولماذا يوضع ابناء فلان وعلتنان في مناصب محدودة ؟ هل هو تأهيل لهم ليجثموا على صدورنا جيلا آخر مثلما جثم اباءهم من قبل .

وقد خلا البيان الوزاري من برنامج مقنع لمكافحة البطالة ومعالجة المديونية والاسعار ، وطريقة محاسبة الفاسدين والمفسدين والمسببين الضالين والمضلين لهذا الداء والبلاء .

كما يخلو من برنامج واضح مقنع لتطبيق الشريعة الاسلامية التي هي مطلب الشعب بالاضافة الى خوائه من سياسة مقنعة لرفع مستوى ابناء القوات المسلحة والمعلمين ، وضمان حياة كريمة لهم ولابنائهم .

ولا شك ان العناية بالموظفين من مدنيين وعسكريين تستلزم رفع رواتبهم ، كما تقتضي كرامة الجيش والامن والمخابرات ان يتم شراء سيارات للضباط من رتبة ملازم ما فوق تكون ملكا للضابط ويتم خصم ثمنها من راتبه على اقساط طويلة الاجل ، كما ان الحاجة تقتضي تخفيض رسوم الجامعات ومساعدة الطلبة الفقراء في

الرسوم والنفقات لتعاون في ظروف حياة كريمة ، فما موقف الحكومة من ذلك .

ويطالب المزارعون بالتحقيق في قضية عدم تسليمهم مخصصاتهم من التمر والطحين والمواد التموينية على مدار العامين الماضيين في مشاريع تطوير الاراضي المرتفعة ، ويضعون تساؤلات حول دور وزارات الزراعة والصحة والتموين وهو امر في غاية الاهمية . كما ان المصلحة تقتضي دمج مؤسسة التسويق الزراعي ، و سفمة التعاونية ضمن وزارة الزراعة ، وان اصحاب المواشي يعانون من سوء توزيع الاعلاف ،اود معرفة موقف الحكومة من ذلك .

معالي الرئيس ، الاخوة الزملاء

اما التخوفات والتحسبيات من ان كل من يقول كلمة الحق عاليا سيخضع الى صنوف من المضايقات ، وعدم تلبية الحاجات العامة الاساس التي يتقدم بها النائب الذي لا يتفق في الرأي مع الحكومة ، فانها تتبدد عندما نعرف ان ذلك سيعني اصطدام الحكومة بالشعب مباشرة ، وان المواطنين ليسوا مغفلين ، وان ذلك التحسب ليس في مكانه ما دامت قيادة الحسين الحكيمة ، وخيمة آل البيت سقفا لهذا البلد وشعبه وهم ديرتنا المصونة وسقفنا الذي لا نسمح لاي يد ان تمتد اليه بسوء .

بسم الله الرحمن الرحيم

«الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم ايمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل (١٧٣) فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء واتبعوا رضوان الله ، والله ذو فضل عظيم (٤) ، انما ذلكم الشيطن يخوّف اولياءه فلا تخافوهم وخافون ان كنتم مؤمنين »(١٧٥) آل عمران .

وفي نهاية المطاف اجد ان بيان الحكومة لم يجب على مطالب الشعب الاردني بجميع فئاته ودرجاته من غير المنتفعين والتي تتمثل في النقاط التالية : التي ارجو ان ينظر اليها بعين الاعتبار ، الا فان الشعب يتميز غيظا بسبب الوعود الكاذبة وغلاء الاسعار ، وتدني الرواتب ، وظروف الحياة الصعبة ، الامر الذي يهدد بالخطر في اية لحظة .

اما هذه المطالب فهي :

١- تشكيل حكومة انقاذ وطني لانقاذ البلاد من هذا التردي الذي يزداد يوما بعد يوم والذي اذا لم يتوقف سيجرّ البلاد الى ما نستجير بالله منه .

٢- تشكيل لجنة تحقيق وطنية يشارك فيها مجلس النواب مشاركة فعالة للتحقيق في جميع الظروف التي ادت بالبلاد الى ما هي عليه من مديونية وتمزيق وتسيبب ، وعدم انتماء لدى الكثير من الناس ، ولا مبالاة ومجازاة المسؤولين عن ذلك من جهة وانصاف المظلومين وضحاياهم من جهة اخرى ، وهي امور قد تطال من هو في موقع المسؤولية الان ، ومن خارجها .

٣- تطبيق الشريعة الاسلامية ، بدءا بالسلوكيات والاعلام والثقافة وانتهاء بالقوانين والاقتصاد ، والمظاهر الحياتية العامة ، ليأخذ الاسلام مكانته كعقيدة ونظام حياة .

٤- معالجة مشكلة غلاء الاسعار بما يتقف وقيمة صرف الدينار الاردني والضرب بيد من حديد على ايدي التجار الجشعين ومتاجري السوق السوداء.

٥- رفع رواتب جميع موظفي الدولة في المؤسسات العامة ، والعسكرية من عاملين ومتقاعدين والعاملين في المؤسسات الخاصة .

٦- تطهير اجهزة الدولة من الفاسدين والمفسدين ، وذوي التاريخ الملطخ .

٧- اعادة ترتيب البيت الاردني ، والحياة السياسية والادارية على اساس من النزاهة والكفاءة والاخلاص والانتماء ، ومدى تقديم الخير لهذه البلد وهذا الشعب .

وفي نهاية المطاف اقول عن قناعة في ان من نعم الله على الاردن ان قيض له آل البيت وقيادة الحسين الحكيمة ، وهم رمز التوازن وعنوان الاستقرار ، وعناصر الاستمرار للمسيرة وتجاوز التحديات والصعاب بتعاون المخلصين من ابناء هذا الوطن ،ضارعين الى الله ان يحفظ الاردن وشعبه . وان يمد بعمر الحسين ويقويه واسرة آل البيت الكريمة طالبا من دولة الرئيس المعين ان يجيب على اسئلتي هذه كلها قبل ان يسمع مني ما يجب ان اقوله ويقوله الشعب والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس — سعادة الزميل السيد نادر الظهيرات

السيد نادر الظهيرات

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس، حضرات النواب

ابدأ كلمتي هذه بتقديم الشكر لجلالة الملك المعظم لاعادة الحياة الديمقراطية بعد انقطاعها فترة من الزمن لظروف قاهرة وخارجه عن ارادة هذا البلد ، ولسيادة رئيس الوزراء السابق الشريف زيد بن شاكر وحكومته التي ادارت انتخابات حرة نزيهة شهد لها القاصي والداني حيث عادت الامور الى مسارها السوي وسبغت على مواطننا نعمة الديمقراطية ليساهم في صنع القرار ومراقبة تنفيذه من خلال نوابه ممثلي الامة ، ومن هنا فأن امانة المسؤولية وحبنا للوطن يحتمان علينا مجلسا وحكومة ان نتعاون جميعا لنحقق الهدف الذي رسمه لنا الدستور وهو خدمة وطننا ومواطنينا في ظل المشاركة الواعية المسؤولة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، وعلينا ايضا ان نحرص على نجاح هذا الاتجاه الرائع والذي يعتبر مكتسبا لشعبنا الذي طالما تمناه .

معالي رئيس ، حضرات النواب

استمعن بالامس للبيان الوزاري لحكومة دولة السيد مضر بدران والذي تقدم به الى المجلس طالبا الثقة على

اساسه حيث تضمن نقاط في غاية الاهمية كان ابرزها الحرص على التعاون الكامل مع مجلس الامة ، والفهم لابعاد المرحلة الجديدة فكريا وسياسيا ، واجتماعيا وثقافيا واعلاميا ، وهو ما يشكل الاطار العام لهذا البيان وحرص الحكومة على احترام الدستور والالتزام بتطبيقه نصا وروحا ، وان الشورى والديمقراطية هما الشكل الامثل لابرز معالم تفاعل المواطن مع تجربته الحضارية والذي تتخذ من الحرية وكرامة الانسان والمساواة اساسا لها .

معالي الرئيس

لقد اعتمدت الحكومة في منهاج عملها الداخلي على ابراز العديد من الامور الداخلية وشرح خطة عملها باسلوب من التفاؤل والتصميم فاولت القوات المسلحة جل اهتمامها ، حتى يظل جيشنا جيشا عربيا في نشأته ، اصيلا في فروسيته قويا في عزيمته وتضحياته كما وعدت بالعناية بالمواطن وتوفير اسباب الامن والطمأنينة له والامن الذي نتميز به عن غيرنا ، وعليه وحتى تتيسر للجندي والموظف وجميع المواطنين الحياة الحرة الكريمة ارى

١- ان ارتفاع الاسعار الجنوني والذي يعاني منه قطاع كبير من ابناء هذا الوطن يدعونا جميعا وبسرعة الى اعاة ترتيب امورنا حتى يكون هناك حد ادنى من مستوى المعيشة التي تليق بانساننا الذي به نفخر والذي هو اعز ما نملك وحتى يتحقق ذلك لا بد من اعادة دراسة الاسعار وخاصة ما يتعلق منها بمعاش المواطن مع دراسة امكانية رفع رواتب الموظفين والعسكريين ليتناسب مع الزيادة العالية للاسعار.

٢- الوحدة الوطنية ، وحب الوطن والانتماء له من الواجبات الملحة للحكومة والمجلس في آن واحد حتى نفوت على عدونا استغلال اية ثغرة ينفذ منها فوحدة الامة قوة لها ، وحب الوطن يجنب اي طامع النفاذ الى عقول ابنائه .

٣- ان ما وعدت به الحكومة من خطط للتطوير التربوي ورفع مستوى التعليم وتطوير المناهج سيحقق دفعا للعملية التربوية ، ولكن يجب ان يرافق هذه الخطط اهتمام بالمعلم الذي هو اساس العملية التربوية كما انه يتوجب متابعة قضايا معلمي المدارس الخاصة ليكونوا بمستوى زملائهم معلمي المدارس الحكومية ماديا ومسلكيا.

كما لا يفوتني ان اذكر بمشكلة خطيرة يعاني منها طلاب الارياف وهي الانتقال سنويا لبعض طلبة الصف الثالث الثانوي من المدن ذات الكثافة الطلابية الى مدارس الارياف ليكونوا لهم حظا اوفر في المنح والمقاعد الجامعية على حساب زملائهم .

وفي مجال التعليم العالي يتوجب فتح باب القبول في الجامعات وكليات المجتمع بشكل ارسع للتخفيف من متابعة ابنائنا دراستهم في الجامعات الاجنبية . كما انه يتوجب دارسة فتح كليات ومعاهد دراسية لتغطي كافة مناطق المملكة لا ان تحصر في بعض منها ، ولا يعقل ان تكون منطقة واسعة من الاغوار والكورة وذات كثافة سكانية كبيرة بدون معهد رزاعي او كلية مجتمع خاصة وان الارض متوفرة لهذه الغاية .

٤- وعدت الحكومة باحداث نقلة نوعية في مسيرة وزارة الاوقاف من حيث الدعوة وبناء المساجد والمراكز والمعاهد الاسلامية وان بعض هذه المعاهد سيكون بالقرب من امكنة الصحابة وهي خطة تشكر عليها ولكني ارى في الوقت نفسه ان دور المسجد في حياة الامة يجب ان يعود الى ما كان عليه من حيث ان المساجد هي مدارس ومكتبات وامكنه للشورى بجانب كونها امكنة للعبادة ولا يجوز ان تبقى مغلقة باستثناء فترات قصيرة اثناء اداء فرائض الصلاة .

كما ان الحكومة لم تعرض على المجلس ما وصلت اليه اللجنة الملكية لتطوير مقامات الصحابة في الاغوار. كما نتمنى على الحكومة ان تعيد دراسة دور صندوق الزكاة ليساهم في مشاريع انتاجية في مختلف مناطق المملكة ولعل تجربة وزارة الاوقاف في زراعة الزيتون وانشاء مناطق في الاغوار تجربة تستحق الدراسة .

٥- في المجال الصحي لقد كانت المؤسسة العلاجية تجربة متعثرة ، وكنا نشعر بعد ممارستها لاعمالها نقص كبير في الادوية والعلاجات في المستشفيات حيث كان الكثير من ذوي المرضى يلجأون الى شراء هذه الادوية من الصيدليات الخاصة ، ولا بد من مراجعة دور هذه المؤسسة ودعمها لازالة السلبيات من امامها ولتكون قادرة على الاداء.ولا بد ايضا من توزيع الخدمات الصحية على جميع مناطق المملكة واذكر ان لواء الكورة لا يزال يفتقر الى مستشفى.

٦- وفي المجال الزراعي لقد تطور الانتاج الزراعي علما وانتاجا بحيث اصبح المزارع الاردني يمارس طرقا متميزة وانعكس على انتاجه جودة ونظافة وزيادة كبيرة في الانتاج، ولكنه في الوقت نفسه تعرض الى مشاكل عديدة مما تسبب في عزوف الكثيرين عن العمل بالزراعة ومن هذه المشاكل :

١- تدني في السعر للمنتوجات الزراعية .
٢- الاختناقات التسويقية بحيث ان مواسم عديدة اضطر المزارع فيها الى اتلاف محصوله .
٣- زيادة كبيرة في اسعار مستلزمات الانتاج وخاصة الاسمدة والبندورة والعلاجات والعبوات البلاستيكية .
٤- موجات الصقيع المتتابعة .
٥- ارتفاع اجور المكننة والعمالة الزراعية .
٦- مديونية المزارعين العالية والذي كان سببها تعدد جهات الاقراض وعدم دراسة جدوى هذه القروض .
٧- السياسة الخاطئة في النمط الزراعي .
٨- جشع الوسطاء والسماسرة مما اضر بالمزارع والمستهلك .
٩- واخيرا رفع اثمان المياه بنسبة ١٠٠٪.

وعليه فان الحاجة [illegible] ملحة للاخذ بيد المزارع ودعمه وحمايته وان ما يعيشه مزارعنا من خسارة متواصلة [illegible] جميعا للبحث عن انجع الوسائل التي تمكن المزارع من الاستمرار

في مسيرة البناء والانتاج ، ويأتي ذلك من خلال دراسة علمية وموضوعية للمشاكل والصعوبات التي يمر بها مزارعنا تقوم بها وزارة الزراعة والاجهزة المتخصصة وبالتعاون مع صاحب المشكلة الرئيسي .

٧- وفي مجال العمل الاجتماعي والشبابي فان الجمعيات الخيرية والتي تقوم بخدمات واسعة لمجتمعنا المحلي حيث تقوم على خدمة اعداد كبيرة من الاطفال الصغار لا تجد العناية والرعاية وان الكثير من الجمعيات مهددة بالاغلاق ، وما دامت هذه الجمعيات تقوم بهذه الخدمة الجليلة والانسانية فانني ارى ان تتحمل وزارة التربية والتعليم جزءا من العبء وذلك بتخصيص معلمة لكل جمعية خيرية فيها عدد مناسب من الاطفال ، وان تقدم وزارة الصحة باشراف دروي على هذه الجمعيات .

وكذلك الامر بالنسبة للاندية ومراكز الشباب حيث تعاني من احوال مادية سيئة يتوجب الاخذ بيدها ودعمها واعداد برامج ثقافية تنطلق من تعاليم ديننا الحنيف ومن تراثنا العربي الاصيل لكي نعد جيلا لا يكون خاوي الفكر والعقيدة يهتز لابسط مؤثر خارجي وانما يكون حبه وولاءه لوطنه .

معالي الرئيس ، الاخوة النواب

لقد قامت الدولة مشكورة بخطط متوالية لتطوير وادي الاردن ولا ننكر انها صرفت العديد من الملايين ولكن تطبيق هذه التجربة والتي يفترض ان تكون رائدة رافقها سلبيات عديدة يجب ان تعالج لتكون المسيرة نظيفة ونقية من كل شائبة .

أ- لم يكن توزيع الوحدات الزراعية عادلا وان الكثيرين من صغار المزارعين حرموا في حين زادت ملكيات كبار المالكين مع العلم بان الاولوية يجب ان تكون لابناء الوادي من المالكين المقيمين على ترابه .

ب- ان توزيع الوحدات السكنية لم يكن باحسن حال مما جرى عليه توزيع الوحدات الزراعية وخاصة وان هذه الوحدات وزع معظمها لغير المستحقين لها ولغير مقيمين في منطقة الوادي ولا يدخلون هذه الوحدات الا للاستمتاع بربيع الاغوار وفي ايام معدودة .

جـ- ان توزيع النمر السكنية لم يكن باحسن حالا مما جرى عليه توزيع الوحدات الزراعية والسكنية ، بل كان يعطى حسب المعرفة والصداقة والعلاقات الشخصية كانت الاساس في توزيع هذه النمر .

وعلى ما تقدم فإن مراجعة سريعة تظهر لنا ان الكثيرين من ابناء الوادي حرموا من حق كان المفروض ان يكون لهم ولا بد من ان تقوم الدولة بانصافهم بعد .

معالي الرئيس ، الاخوة النواب

ان قضية فلسطين كانت ومازالت شغل الاردن الشاغل ، وان ما يتعرض له الاهل من اجراءات تعسفية بشعة في الضفة الغربية والاراضي المحتلة وتوسيع المستوطنات والتضييق في فرص العيش يفرض علينا

مسؤولية تاريخية لرفع كابوس الاحتلال عن صدور اهلنا ، ولا ترى سبيلا لتحقيق ذلك الا الوقوف معهم بقوة وثبات من خلال وحدة وطنية متماسكة .

والله الموفق والسلام عليكم ورحمة الله .

معالي الرئيس المجلس الزميل الاستاذ سلامة الغويري

السيد سلامة الغويري

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس الوزراء

معالي الرئيس

الاخوة النواب

لقد جاء البيان الوزاري وقد غطى مساحة شاملة من امور السياسة الداخلية بجوانبها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعسكرية ، وكان الانسان هو محور البيان والاساس المتين الذي بني عليه ليعيش في وطن حر كريم.

ان البيان الوزاري جاء ليعبر من آمال وطموحات المواطنين بكافة فئاتهم وعلى اختلاف مشاربهم ، لنصل الى الوطن النموذج الذي تسوده العدالة والحرية والمساواة يتحرك ابناءه في انتظام وانسجام نحو البناء والديمقراطية وموضع الضمانات والشروط التي لا يستغنى عنها في كل عمل ذو شأن الا وهو المشاركة الشعبية الواعية في جميع مراحل العمل والعطاء.

ومع اطلاق الحريات العامة التي كفلها الدستور ، لارجو من الله سبحانه وتعالى ان يتمتع الشعب بالواعي للحفاظ على هذه المكتسبات وان نعمل جميعا لحماية هذا البلد وان نمارس الديمقراطية بوعي ومسؤولية .

ان الحكومة وبلا شك مطالبة بأن تترجم ما ورد في بيانها من الكلام الى العمل وان تخرج البيان من دائر التنظير الى دائرة التطبيق . وان تولي اهتماما خاصا وكبير للقوات المسلحة الاردنية الدرع الواقي لامن الاردن وابناء الاردن .

كما ان الحكومة يجب ان تولي اهتماما كبيرا لسلك القضاء وهذا ما عبرت عنه التوجيهات الاخيرة والتي لا بد من تدعيمها بخطوات جديدة مثل التأكيد على سرعة البت واعطاء الاحكام في القضايا التي ترد للقضاء وتطوير دور القضاء والمحاكم من خلال ايجاد الابنية الحديثة الخاصة والمناسبة للمحاكم .

معالي الرئيس

وما توجهات الحكومة وحرصها على تطوير التعليم الا دليلا على اهتمام الحكومة بالفرد والانسان الاردني، ولتطوير العملية التربوية التعليمية في مدارسنا لا بد من ايجاد الوسائل والسبل التي تخلق الاستقرار

النفسي والمادي عند القائمين على العملية التعليمية فدعم المعلم ماديا من شأنه ان يهيئ الجو المناسب له في بناء الاجيال الذين هم امل الامة وغدها الواعد .

دولة الرئيس

ولان الشباب هم امل الامة وغدها المشرق نؤكد على دعم الاندية والاتحادات الرياضية واقامة المنشأت الرياضية في جميع المدن وخاصة المدن الكبيرة مع ايلأ الاهتمام الكافي والمتابعة المستمرة لشبابها الدارسين في الخارج .

ان احداث نقلة نوعية في مجال الاعداد والتأهيل للدعاه والائمة وتطوير صندوق الزكاه وتطوير عملية الحج امورا لا بد منها فنحن دولة اسلامية ، ومن واجبها ان تقتدي بالرسول الكريم قولا وعملا ومنهج حياة ، ودرب عمل وعطاء ، فلا بد من الاهتمام باوضاع الحجاج وتفعيل دور بعثة الحج الاردنية وان يكن لحجاج بيت الله الحرام الوضع المميز .

دولة الرئيس

والمشاركة الشعبية واطلاق الحريات العامة تتطلب اعطاء الدور الفاعل والمميز للاعلام فمن الضروري ان يعيد الاعلام بناء الجسور مع المواطنين واعادة بناء الثقة معه هذه الثقة التي افتقدها منذ امد بعيد من خلال حجب المعلومات فاصبح المواطن يستمع ويثق بالاعلام الاجنبي ولا يستمع لانه لا يثق بوسائل الاعلام المحلية .

ان التجربة الاردنية الجديدة تستدعي وضع تصور للعمل الصحفي يخدم هذه التجربة ويدفعها الى الامام ويفسح المجال امام الطاقات الصحفية المبدعة لتأخذ مكانها على الخريطة الصحفية من خلال اعطاء المزيد من الامتيازات لاصدار الصحف اليومية او الاسبوعية ذات الالتزام والشعور بالمسؤولية في هذا الوطن المعطاء وتقضي بذلك على الاحتكار القائم حاليا في ملكية الصحف الموجودة .

وفي خضم التوجه الجديد والعمل الجاد الصادق لا بد من مواجهة التسيب الاداري وانتهاج سياسة الباب المفتوح وتبسيط الاجراءات الحكومية والقضاء على الروتين المتبع في كثير من المؤسسات فالمواطن هو الاساس في البيان الوزاري ولا بد في هذه الحالة ان يعي هذا المواطن هذا الاهتمام .

وحرصا على الاموال العامة لا بد من احالة كل من تثبت التهمه عليه بالتلاعب بالاموال العامة ، وكل من كان له يد في الاوضاع الاقتصادية السيئة التي عاشها البلد وما زالت تعيشها ، ولا بد من احالة هؤلاء على المحاكم المختصة لاتخاذ الاجراءات الرادعة بحقهم .

ولان الصحة العامة تعبير على قدرة الانسان على ان يكون قادرا على البناء والمشاركة في التنمية فإن ايلاء قطاع الصحة الاهتمام الخاص هو من الضروريات ، فالمجتمع الذي لا يتمتع افراده بالصحة العامة ، هو مجتمع غير منتج وعالة على الحكومة ، من هذا فان الريف والبادية بحاجة الى المزيد من الانصاف . ان تحقيق العدالة في

توزيع الخدمات الصحية وايلاء البيئة كل اهتمام ورعايتها وحفظها من التلوث وايجاد الحلول المناسبة لمحطات التنقية التي تسببت في تلوث البيئة العامة في الزرقاء والمناطق التابعة لها مثل بيرين والهاشمية وغريسا والقنية والخربة السمراء، امر في غاية الاهمية لان مثل هذه المحطات قضت على الزراعة المروية في هذه المناطق وتسببت في تلويث المخزون المائي فيها ، فجفت الابار وتلوثت الابار الارتوازية .

دولة الرئيس

ليس من اليسير ان نتوقف عند كل ما ورد من توجهات في البيان الوزاري ولكني اؤكد على ضرورة تفعيل قانون العمل وايجاد المشاريع التي توفر فرص العمل لكل مواطن ليعيش حرا كريما في دولة تحترم الانسان وتصون كرامته ، ودعم المزارعين ورفع الحظر عن حفر الابار الارتوازية والسماح للقطاع الخاص باستيراد المواد التي تسوردها وزارة التموين وايجاد الاسواق الحرة والمنافسة الشريفة مع الاستمرار في دعم المواد الاساسية والالتزام بعدم رفع الاسعار او زيادتها الا بعد اجراء الدراسات الكاملة والوقوف على الاسباب الموجبة لذلك .

ولكي تحترم انسانية الانسان ونصون كرامته ارى ان هناك حاجة ماسة الى دمج مؤسسة الاسكان مع دائرة التطوير الحضري واعادة النظر في طريقة عمل هذه المؤسسات ليصبح هدفها المواطن وتوفير البيت والمسكن له دون البحث عن الارباح او الاستفادة من اراضي الدولة . ولا مانع من ايجاد المدن الجديدة المقامة على اساس من التخطيط السليم وليس العشوائية وتكرار ما حدث في المدن المقتظة من تراكم البيوت فوق بعضها، مما ينجم عن ذلك من مشكلات اجتماعية واخلاقية .

وهنا لا بد من الوقوف عند مشكلة اراضي الدولة او ما اتفق عرفا على تسميته بذلك اقول وبكل اسف ان الحكومات المتعاقبة ارادت لهذه المشكلة ان تطول دون وجود الحلول المناسبة ولمن لا يعرف طبيعة هذه المشكلة الخصها ببساطة في انها واجهات عشائرية خصصت لعشائر بني حسن منذ عهد الامارة ولديهم من الوثائق ما يثبت ذلك الا ان بطء عمليات الافراز والتسوية اخرت عملية تفويض هذه الاراضي لمستحقيها منذ القديم فاصبحت تعامل معاملة املاك الدولة والبعض منها تم تفويضها باسم اصحابها وهم الان لا يملكون دفع بدل المثل العالي جدا خاص وان من يملك في تلك المناطق من ذوي الدخل المحدود .

دولة الرئيس

ان ابناء الزرقاء والرصيفة ينظرون الى هذه الحكومة على انها حكومة الاصلاح والديمقراطية والمشاركة الشعبية ولهم بها كبير الامل وبهذا المجلس الكريم ان يصار الى تسوية هذه المشكلة نهائيا من خلال تسجيلها باسم اصحابها وبقيمة بدل مثل رمزية عادلة لهم اخذه بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي الصعب الذي يعيشه هؤلاء المواطنون الذين هم جزء من الشعب الاردني الاصيل.

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم السبت ١٩٨٩/١٢/٣٠ ميلادية.

التوجه الديمقراطي الجديد يفرض علينا دعم المجالس المحلية في المدن والقرى ، لتستطيع القيام بواجباتها ومهامها ودعم هذه المجالس يجب ان لا يتوقف عند حد الدعم المادي بل يجب ان يتعداه الى الاقرار بحق المواطن في اختيار من يمثله في المجالس المحلية وهو الحق الذي كفله الدستور .

دولة الرئيس

ان التطبيق الشامل لكل ما ورد في البيان الوزاري من شأنه ان يبعد الاردن ويخرجه من الازمات الماليه والاقتصادية التي نجمت خلال السنوات الخمس الماضية وما تخللها من قرارات تتعلق بتعويم الدينار وارتفاع في الاسعار وزيادة في البطاله واتساع جيوب الفقر .

من خلال التطبيق الواعي والصحيح لكل ما ورد في البيان الوزاري يمكن ان نقود السفينة الى بر الامان ومواصلة مسيرة الخير والبناء وتكون بذلك الحكومة الحالية حكومة انقاذ للوضع الاقتصادي الحالي الى اقتصاد منتعش له انعكاساته الايجابية على النواحي السياسية والاجتماعية والثقافية والفكرية.

دولة الرئيس

لقد اصبح المواطن يئن من كثرة الضرائب المفروضة عليه وهذا يتطلب اعادة النظر في الانظمة الضريبية وتوحيدها مع التركيز على تخفيضها في ظل الاوضاع الاقتصادية التي يدفع المواطن ثمنها يوميا .

وليسمح لي المجلس الكريم ان اتوقف عند شريحة مخلصة من هذا المجتمع الطيب كان لها شرف الدفاع عنه وحمايته وقدمت ريعان شبابها في سبيل ذلك ، ارجو ان تأخذ الحكومة بالاعتبار وضع قدامى المتقاعدين العسكريين والمدنيين الذين خدموا هذا البلد في الاربعنيات وحتى منتصف السبعينات ومساواتهم مع من هم الان في الخدمة. والعمل على تحسين اوضاعهم وقيمة تقاعدهم وشمولهم بنظام الاسكان لتضمن لهم العيش الكريم.

دولة الرئيس

نبارك للحكومة توجهاتها اتجاه قضية الشعب الفلسطيني والانتفاضة المباركة في الاراضي المحتلة ووفائها بالتزاماتها تجاه المقدسات الاسلامية في فلسطين مما يعزز صمود الاهل في وجه الاحتلال الصهيوني ويشكل دعما لمنظمة التحرير في المحافل الدولية لابراز الشخصية الفلسطينية والوصول الى تحقيق الاهداف في تحرير الاهل والمقدسات وقيام دولة فلسطينية مستقلة على تراب فلسطين .

اما العراق الذي يقف مدافعا عن البوابة الشرقية للامة العربية يستحق منا كل الدعم والمؤازرة الى ان يتحقق السلام العادل ويضمن للعراق الشقيق حقوقه المشروعة.

وما مجلس التعاون العربي الا قمر مضيئا في سماء العلاقات العربية . هذا المجلس الذي كان لجلالة الملك الحسين الدور الكبير في ابرازه الى حيز الوجود والذي جاء معبرا عن آمال الوطن العربي في الوحده يجب ان لا

نولي جهدا في دعمه وتطوره ليحقق الغايات التي انشيء من اجلها .

معالي الرئيس

ان البيان الوزاري جاء شاملا وجامعا للمرتكزات الاساسية التي من شأنها تحقيق المزيد من التقدم والرفاهيه للانسان الاردني لان هذا الانسان هو محور البيان وهدفه وغايته فلنعمل سويا من اجل تطبيق كامل وشامل لكافة بنوده ، ففيه الضمان التي تكفل حرية المواطن وامنه واستقراره بالرغم من العقبات التي تفرضها الظروف القائمة عندنا وحولنا ، انه برنامج بناء شامل لا يتحقق الا بالمشاركة الواعية والمخلصة، والمشاركة الشعبية الواعية في كل مراحل التنفيذ .

ان كل ما ورد في البيان هو حلم المواطن ، ولكي يصبح الحلم حقيقة قائمة نعيشها جميعا ، نشد على يد الحكومة في طروحاتها ونسأل الله لها السداد في تحقيق الاهداف والغايات .

دولة الرئيس

بيان جيد وفي مستوى الطموحات ، يجب ان تكون الحكومة في مستواه وثقتنا مشروطة بذلك

« وقل اعملوا فيسرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس سعادة الزميل الشيخ فيصل بن جازي

السيد فيصل بن جازي

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين

اننا والحمد لله بخير وبنعمة من الله سبحانه وتعالى وان دل هذا الخير وهذه النعمة ونعمة الاستقرار انما يدل على سهر الراعي للرعية ، الا وهو حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم أطال الله عمره وابقاه ، وساعده الايمن الحسن بن طلال المعظم. وحكوماته المتعاقبة وهم يعملون بلا كلل ولا ملل .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

شكرا لدولة رئيس الوزراء واصحاب المعالي الوزراء على التهنئة الكريمة لهذا المجلس الكريم بالنجاح بهذه الانتخابات التي لم يجري مثلها في انحاء العالم بالنزاهة والحكمة والهدوء .

لقد استمعنا الى بيان الحكومة الموقره برئاسة دولة الاخ مضر باشا وزملائه الاكارم. وقد جاء هذا البيان واضح المعالم كامل متكاملا من كل جوانبه لا لبس فيه ولا غموض. جرهانا واضحا بكل معانيه منسجما مع متطلبات مجلسنا وشعبنا الكريم وقد اشتمل هذا البيان على مرتكزات رئيسيه سبعة عشر بندا . مما كنا نطالب نيه وما يجول في خواطرنا لاخراجه الى حيز الوجود.

فقد أولى دولة رئيس الوزراء واصحاب المعالي الوزراء جل اهتمامهم في هذه البنود الا وهي :

١- التربية والتعليم

٢- التعليم العالي

٣- الثقافةوالشباب

٤- الاوقاف والدعوة الاسلامية

٥- الاعلام

٦- المجالالصحي

ما دمنا في المجال الصحي ارجو من الحكومة الموقرة رفع مستوى المراكز الصحية التالية الى شامل الا وهي: الحسينية ، الجفر ، المريغة ، إبيل اذرح ، المنشية ، بئر الدباغات ، الديسة لان هذه القرى بعيدة كل البعد عن محافظة معان .

٧- ما دمنا في موضوع الامن الاجتماعي فانني اطالب الحكومة بفتح المشاريع وسكة الحديد حطية للايدي العاطله عن العمل وتشغيل المحتاجين.

٨- ما دمنا في مجال الزراعة أطلب من الحكومة الموقره عدم توزيع الاراضي في المنطقة الجنوبية الا لاصحابها ،القاطنين عليها بشكل دائم مع تشكيل جمعيات تعاونية ليسهل عليهم معيشتهم وعدم الهجرة منها لطلب الرزق ، مع توزيع المشاريع الجاهزة مثل :

ابو اللسن ، اوهيده ، المحمديه ، تل برما ، الوادي الابيض ، القطرانه .

٩- وفي مجال التموين ارجو من الحكومة الموقرة فتح مراكز للتموين في كل قرية من قرى محافظة الجنوب .

١٠- في مجال النقل والاتصالات ارجو من الحكومة الموقره تسيير خط باصات من المؤسسة العامة الى محافظة الجنوب ليسهل على الطالب والعامل التنقل بدون صعوبة .

١١- ما دمنا في مجال الاشغال العامة اطالب الحكومة في فتح وتعبيد طريق الجفرا عنيزه الفجيج ليسهل على المزارعين الوصول الى اراضيهم والمسافة لا تتجاوز اربعة وثلاثون كم . كما ارجو تكملة طريق بيضة نملا في وادي عربه.وتكملة طريق ادلاغه الرسيس الريشه مع تزفيت الممكن منها ، فتح طريق زراعية الى عشائر المناجعة القاطنين جنوب ادلاغة .

وفي مجال اسكان عمل وحدات سكنية في قرية اقرين والمنشية والجفر والمريغة وابو اللسن . وبناء وحدات سكنية الى عشائر الطقاطقه في موقع الكلو (٥٠) طريق المدوره للدلك ، وراس النقب والحميمه ودبة حانوت

والريشه ومجمع الى عشائر المناجعة في رأس النقب الغربي وفي قرية امضيبيع وقرية اوهيده والقاسمة وطاسان وسويمره ورم والديسه والغال ومنيشير والطويسه وفي مجال الطاقة نرجو من الحكومة الموقره سرعة تمديد مخزون الغاز الطبيعي الى كل محافظات المملكة الاردنية الهاشمية

معالي الرئيس ، حضرات النواب

انني وبرأي المتواضع اقول اعان الله هذه الحكومة على تنفيذ ما جاء في هذا البيان . ان البيان بحد ذاته جاء التزاما تقوم بموجبه الحكومة الرشيده برئاسة دولة مضر بدران ، فاننا معها وسوف ندعمها ونعطيها الفرصة الكاملة الوافية على انجاز هذا البيان القيم الذي اشتمل على مطالبنا ومطالب شعبنا المخلص الامين.

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

لقد عمت الفرحة في بيوت المساجين السياسيين وارجو ان تعم الفرحة كذلك في بيوت المحكوم عليهم ولو بنصف المدة والله أسأل ان يدوم علينا نعمته وأن يحفظ لنا راعي المسيرة جلالة الملك الحسين بن طلال المعظم وصاحب السمو الملكي الامير الحسن المعظم وأن يمتعهم بالصحة والعافية انه سميع مجيب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس — سعادة الزميل عبد السلام فريحات

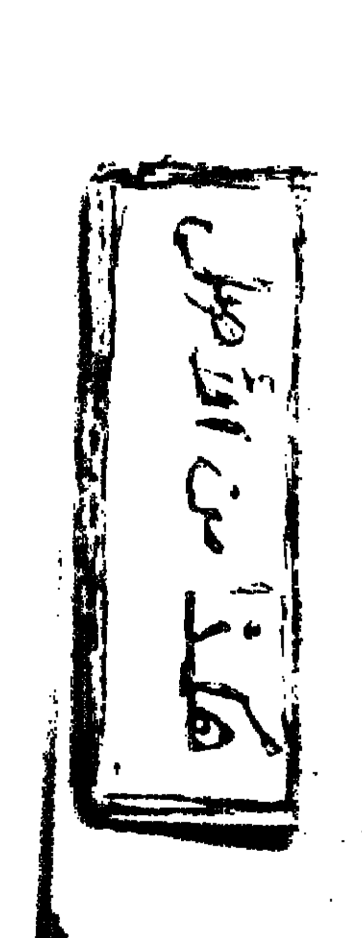
السيد عبد السلام فريحات

بسم الله الرحمن الرحيم عليه نتوكل وبه نستعين وبعد

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء

انسجاما مع رغبة المواطنين الاوفياء الذين بثقتهم وصلنا الى هذا الموقع ، لننوب عنهم بحمل المسؤوليه تجاه هذا الوطن والحفاظ على امنه واستقراره ، وللدفاع عن حقوقهم الاساسية في الحرية وفي العيش الكريم سواء كانوا في المدينة او القرية او الريف والبادية ،الزم نفسي وادعو اخواني الزملاء النواب للوقوف معا صفا واحدا من اجل التصدي وبكافة السبل المشروعة والمتاحة ، ومن خلال القنوات الدستورية والقانونية لكل ما من شأنه ان يكدر حياتهم ويجعلهم نهبا للجشع والطمع او الاستغلال والغش والقمع من اي فئة او شريحة من فئات شرائح هذا المجتمع مهما كان موقعها وأيا كانت الصفة التي تزاول نشاطها من خلالها .

وانطلاقا من ذلك وايمانا بضرورة تحقيقه لا بد من التركيز والتأكيد على الثوابت والامور التالية :



أولا: حرية الانسان وكرامته يجب ان تكون مصونة ، واحكام الدستور الاردني وقبلها شريعة الاسلام ، وكثيرا من الشرائع السماوية والعالمية كرمت الانسان واكدت حقه في الحرية وفي العيش الكريم خصوصا داخل ارضه وعلى تراب وطنه وفي هذا المجال امامنا الكثير من القوانين المؤقته لا بد من اعادة النظر بها لتواكب روح العصر الذي نعيش ، والمرحلة المتقدمة التي وصلنا او نطمح ان نصل اليها .

حقيقة معالي الرئيس والزملاء الافاضل ، نحن لا ننكر ان ما قامت به الحكومة من اجراءات حتى الان فيما يتعلق باطلاق الحريات واعادة جوازات السفر وحرية العمل والتنقل والافراج عن المعتقلين السياسيين لا شك انه مبادرة ايجابية لقت منا ومن ابناء شعبنا الاستحسان ولكن ما دامت البلاد تقع تحت مظلة الاحكام العرفية رغم المناخ الديموقراطي والاستقرار الامني فالامر يبقى يثير التساؤل مما يحتاج الى حسم نهائي لا رجعة فيه.

لذلك نطلب من الحكومة ان تفي بما وعدت به في بيانها وعلى لسان رئيسها بل ان تلتزم بتحديد موعد زمني للقيام بهذا الاجراء ان لم يكن بمقدورها الاعلان عن الغائها في هذه اللحظات. مع الايعاز الرسمي والمعلن لكافة الاجهزة التابعة لها بوقف الملاحقات لأي مواطن او التحقيق معه الا من خلال ما تصدره المحاكم النظاميه من قرارات واحكام وذلك اعمالا لسيادة القانون وتطبيقا لاحكام الدستور نصا وروحا.

ثانيا: وفي المسألة الاقتصادية بشكل عام فالحديث عنها ذي شجون وله ابعاد كثيرة يستغرق منا الوقت لاشباعها درسا وبحثا ومن ثم تقديم الحلول والبدائل بعد تحديد المسؤولية عن التدهور الاقتصادي والمالي واختلال سعر صرف الدينار بسبب التصرفات الادارية والتجاوزات القانونية التي ادت الى تلك النتائج المرة التي اكتوينا بنارها جميعا.

ولما كان هذا الامر يحتاج بعض الوقت للدراسة والبحث وهو مطروح على اللجنة المالية للاسباب التي اسلفت . الا ان هذا لا يمنعنا من الاشارة المركزة الى مسألة غاية في الاهمية لا تحتمل التأخير او التسويف الا وهي مشكلة الاسعار وارتفاعها المتصاعد المناخي بصورة تذهل الجميع وباشكالية معقده لا يقبلها العقل ولا تتحملها حتى الجيوب المتلئة ناهيك عن الجيوب الخالية او شبه الخالية . والغريب في الامر ان هذا الارتفاع المتسارع يوما بعد يوم واسبوعا اثر اسبوع ليس له من تبرير اقتصادي مقنع ومعقول بل كل ما في الامر انه نوع من الطمع والشجع ، والاحتكار والاستغلال استفادت وتستفيد منه فقط حفنة قليلة في المجتمع نمت وتنمو على حساب قوت وارزاق المحرومين من ذوي الدخول المحدودة والمتدنية من ابناء شعبنا بقطاعاته العريضة المختلفة ومنهم على الاخص ابناء قواتنا المسلحة وامننا الوطني وكوادر الموظفين ... والمتقاعدين والعمال وصغار المزارعين . والسؤال الموجه للحكومة هنا لماذا يتم هذا كله تحت سمعها وبصرها ولم تقم منذ تشكيلها وحتى الآن

رغم قصر المدة طبعا بأي اجراء عملي او تطبيقي لايقاف هذا الزحف المتفاقم /علما بأنها اوردت في بيانها الوزاري بأنها ستكبح جماح الاستغلال والاحتكار بكل مظاهره وصوره .

وفي هذا المجال او قريبا منه ايضا ، وتأكيدا لما اشارت اليه الحكومة ضمن البرنامج الوطني الشامل للاصلاح الاقتصادي عن عزمها على ضبط النفقات الحكومية وترشيدها والحد من الاستهلاك الترفي عن طريق سلوك سياسات ماليه ونقدية وانها - اي الحكومة - عازمة على ان تبدأ بـ[illegible] في تغيير سلوكيات القطاع العام في الانفاق والاستهلاك ، فانني اتوقف هنا لطرح سؤال آخر على الحكومة ، وهو لماذا قصرت عزمها على تغيير سلوكيات القطاع العام ولم تقترب او تبدي شيئا فيما يتعلق بالقطاع الخاص ؟ ونحن نعلم والحكومة تعلم ان القطاع الخاص جماعات وافراد ومؤسسات - ونحن منهم - قد جنح في السنوات الماضية الاخيرة ، واصبح ميالا الى المغالاة في البذخ والترف ابتداء من الابنية ذات المظهر الفاره وانتهاء باستيراد واستهلاك السلع ذات الاسعار الخيالية وهذا كما تعلم الحكومة يستنزف موجودات البلد من العملات الاجنبية والعملة الصعبة. بالاضافة الى مردوده السيء من النواحي الاقتصادية والمالية والاجتماعية بشكل عام.

ثالثا : نحن مع توجه الحكومة بشأن ما اوردته في بيانها حول القوات المسلحة وضرورة دعمها ورعايتها وتزويدها بالاسلحة اللازمة لها ولكن في الوقت نفسه نتساءل هل يكفي لدفع القوات المسلحة ان تلعب دورها في الدفاع عن الوطن وحمايته بشراء الاسلحة وتخزينها ثم العمل على تدريب كوادرها تدريبا جيدا ، ام يجب ان يرافق ذلك تعزيز الامن والطمأنينة لدى نفوس افرادها سواء من حيث المستوى المعيشي للفرد اثناء عمله ولعائلته من بعده او من حيث الاستقرار في البقاء على رأس عمله دون ان يفاجأ بوجود اسمه في قائمة الترميج او الاحالة وهو ما زال في ريعان شبابه وعز عطائه ودون ان يعرف لماذا وكيف وقع عليه الاختيار خاصة مع بقاء اقران له ليسوا اكثر منه قدرة او معرفة ... الا يتطلب هذا الامر مراجعة جادة وانتهاج سياسة واضحة مقننة خاصة وان اعباء المرحلة الجديدة والسير قدما نحو مزيد من الاستقرار والتطور في المجالات المختلفة تتطلب التفاعل بين كافة الفئات من ابناء شعبنا كما تتطلب التعاون والتشاور بين السلطتين التشريعية والتنفيذية على كافة الصعده خدمة لوطننا وشعبنا وقضايا امتنا .

ومن خلال هذا التوجه الصادق مع الذات والامين على مصلحة الوطن والمواطن ، ومن اجل ترسيخ البناء وروح الولاء والانتماء للارض والنظام والانسان في هذا البلد اشير الى مسألة اخرى جديرة لم يأت البيان الوزاري للحكومة على ذكرها او التعرض لها ، وهي مسألة التطبيقات والاساليب المتعلقة بخدمة العلم ، اذ ان كثيرا من دول العالم وخاصة في مثل وضعنا اصبحت تلجأ الى الاستفادة من [illegible] بهذه الخدمة الوطنية - وهم في اغلبهم شباب جامعيون او خريجوا كليات متوسطة [illegible] - وذلك عن طريق توجيههم للقيام باعمال مدنية سواء في مجال

الخدمات او في مجال التنمية كأن يتولوا العمل في المشاريع الصناعية والزراعية او غيرها من الاعمال التي تتناسب وقدراتهم واختصاصاتهم، وذلك بعد ان يمضوا مدة تدريب عسكري قصيرة ومعقولة تفي بالغرض. هذا مع علمنا ان الجهات المسؤولة قد بدأت بعض الخطوات على هذا الطريق ولكنها لم تأخذ صبغة التعميم والبرمجة الجادة بصورة جذرية.

رابعا : اما في مجال الادارة العامة والعمل وتكافؤ الفرص فقد اوردت الحكومة في بيانها انها بصدد وضع برنامج متكامل للتطوير الاداري واعادة هيكله اجهزة الحكومة وانها ستعمل على معالجة ظاهرة البطالة وجيوب الفقر كما ستعمل على تحقيق الفرص المتكافئة بين فئات المجتمع ومختلف اقاليم المملكة وذلك على قاعدة من العدل والتوازن .. والحكومة كسلطة تنفيذية يحمل كلامها عادة محمل الجد ولا يقبل فيها مجرد الطرح لشعارات لا تلتزم بتطبيقها...وهنا لا بد من التأكيد على جملة من الحقائق والمسائل الهامة التي يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار ، وهي ان شعبنا لم يعد يقتنع بالشعارات والوعود مهما تكن براقة بل اصبح يؤمن فقط بالعمل الذي يطبق على الواقع فعلا لا قولا . وهو الان ينتظر ويراقب بعيون مفتوحة وآذان صاغية ، ونحن نوابه وممثلوه سنبقى كما وعدنا عيونه الساهرة على الدوام نرقب المسيرة ونتأكد بأن الامور والوعود تسير جميعا وتصب في الاتجاه السليم والصحيح.

ومن جانب آخر نقول لقد مرت على بلدنا عهود سابقة شهدنا فيها اخطاء قاتلة من التسيب الاداري المقصود، حيث كان يوضع خلالها الرجل غير المناسب في المكان غير المناسب بل كنا نرى وظائف معينة تفصل تفصيلا لاشخاص بذواتهم واحيانا نرى قوانين تصدر وتسن خدمة لشخص او جهة ، او ضدا لشخص او جهة.

لم يكن هناك مطلقا مكان لتكافؤ الفرص وتحقيق العدالة في العمل او في الوظائف او البعثات او في توزيع الخدمات بين المناطق المختلفة من المملكة ولو اخذنا مثلا من الامثلة الصارخة على ذلك لوجدنا ان بلدة واحدة تحقق لها ولابنائها من المكاسب بمقدار ما تحقق للواء بكامله او يزيد.

ان تلك الاخطاء وغيرها من الاخطاء والجرائم التي ارتكبت في غياب الرقابة الدستورية وتغييب المراقبة الشعبية هي التي ادت في النتيجة الى الفساد المالي والتدهور الاقتصادي وكادت ان تقوض الامن في طول البلاد وعرضها . وهي التي قتلت في نفوس اجيالنا روح الصدق وحب الانتماء ، وكادت اثار ذلك كله ان تمتد الى تمزيق الوحدة الوطنية التي كنا وما زلنا نتغنى بها ونسعى حثيثا الى تحقيقها في صفوف شعبنا واجيالنا .

لذلك فاننا نرنو وشعبنا ينتظر اعادة تصويب الاوضاع من جديد ...بنهج يحقق التطلع الى ترسيخ مبادىء الحق والعدل ويتناسب طرديا مع اهداف المرحلة الجديدة . اما اذا لم نقدم على تغيير مواقفنا ومواقعنا وبقينا على حالنا من الضعف والوهن والتدهور فعامل الزمن كما ارى ليس فيه صالح اي

منا بعيدا كان ذلك ام قريبا . ويكفينا موغظه في هذا قوله عز من قائل

« ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم »

معالي الرئيس - حضرات الزملاء

من مجمل تلك الثوابت والمنطلقات ومن خلال المرتكزات التي اشار ويشير اليها بعض الزملاء في كلماتهم اری : انه يترتب علينا بناء موقفنا سلبا ام ايجابا تجاه اي حكومة تأتي او تذهب ومنها هذه الحكومة.

ومن جهة اخرى فانه بقدر حرصنا على انجاح التجربة الديموقراطية في بلدنا وترسيخها في وجدان شعبنا فانه وبنفس الحجم والمقدار يترتب علينا ايضا ان نحافظ على وجودنا في برج المراقبة الدائمة لمسيرة بلدنا ومستقبل ايامنا وعندما ندرك الخطأ او الخلل او نرى الفساد والتسيب نتخذ بشأنه الموقف الحازم المناسب والذي لا تأخذنا فيه لومة لائم ونحن قادرون على ذلك باذن الله وعونه اولا وبوحدة رأينا في ظل طاعته ثانيا ومن ثم بارادة شعبنا التي لا ولن تقهر انشاء الله ابدا . وان غدا لناظره قريب.

والسلام عليكم ورحمته وبركاته

معالي رئيس المجلس — سعادة الزميل نايف الحديد

السيد نايف الحديد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله نحمده ونستيعنه ، ونستغفره ونتوب اليه ونعوذ بالله من شرور انفسنا وسيئات اعمالنا ، من يهد الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له . واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له ، واشهد ان محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى اله واصحابه ومن تعبهم باحسان مدى الازمان . ارسله الله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله داعيا الى الله بإذنه وسراجا منيرا .

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته : المملكة الاردنية الهاشمية وهي تشرع نوافذها كلها للحرية والشوري والحياة الامثل تفرض التزام على كل انسان منذ البداية ان يقبل التحدى الذي تفرضه المرحلة الجديدة بكل ما تقتضيه من وعي وعلم وعمل لتصبح صورته نموذجا متميزا قدرة وارادة ودعوة الى مكارم الاخلاق ومحاسنها ونهيا عن مساويء الاخلاق وارذلها ، ورفعة وعزة للشعب ورحمة للامة ، اما انا كممثل لهذا الشعب الابي اسأل الله ان يمنحني القدرة على النهوض بحمل الامانة لأن اكمل المؤمنين ايمانا ويقينا احسنهم اعمالا واخلاقا واصدقهم اقوالا وامضاهم الى كل خير وفضيله ، وابعدهم من كل رذيله . وهذه الدعوة لن تتم الا اذا عملنا بها نحن القائمين على هذه الامة ، عندها يحق لنا ان نسعى في تكميل غيرنا بالدعوة الى سبيل ربنا وامتنا بالحكمة

والموعظه الحسنه والمجادلة بالتي هي احسن وعلى القادر ببدنه و يده او ماله او جاهه وقوله اعظم مما على من ليست له تلك القدره. (فاتقوا الله ما استطعتم

بسم الله الرحمن الرحيم

« يا ايها الذين امنوا اتقوا الله ولتنظر نفس ما قدمت لغد واتقوا الله ان الله خبير بما تعملون ولا تكونوا كالذين نسوا الله فانساهم انفسهم اولئك هم الفاسقون» صدق الله العظيم .

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء النواب المحترمين

نعم هذا الشعب الذي عبر بوعيه عن قدرة فائقه على مواجهة الاخطار وخط بمسيرته نهجا لوحدة وطنية راسخة جعلته قادرا على الاضطلاع بالمسؤوليات التاريخية التي رضي بحملها وفاءا لانتمائه القومي ورسالة امته العربية والاسلاميه ايمانا منه بأنها ضرورة نابعة من طبيعة حياته البشريه الاجتماعية . ان اسمى واقدس اعمالنا هي المحافظة على الوحدة الوطنية الداخلية و تمثيلها وترسيخها والبراءة التامة مما ينافي ذلك عقلا وقولا وفعلا اذ لا بد من تطابق العلم والاعتقاد والقول والعمل لانها متلازمة. الوحدة التي نتمناها نحن الاردنيون وحدة داخلية قوية مترفعة عن كل الشوائب لا للرياء ولا للسمعة ولا للمركز ولا للدنيا بل وحدة طبيعيه تشد من ازرنا وتقوي وترفع معنويات اخواننا المجاهدين في فلسطين وحدة لا تسلك الطرق الباطلة من مفسدات العقول والاديان . والاردن ايها الاخوة الافاضل نادى بالوحدة الشاملة وعمل من اجلها منذ قامت الثورة العربية الكبرى وعلينا واجب ان نتمم هذه الرسالة المقدسة لا نضطر ولا نضعف ونجتهد في تنمية الاخلاص لها في قلوبنا وتقويتها لانها تفجير من طاقاتنا ونهاية لضعفنا وتشرذمنا وحفظا لامتنا وسلامة موارد وخيرات امتنا . الاردن قوة وعزة ومنعة ونضال للامة العربية قاطبة والاردن شعب لا يهاب المنايا قط مسيرته القومية المتينه الراسخه بعزيمة ابنائه ستسير بقلب منشرح ونفس مطمئنه وشرف عالي .

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء النواب المحترمين

دماء الشهداء و الابرار التي تراق على ثرى فلسطين مهد الرسالات يوميا مدعاة للالم والحزن وعامل قوي لتقويض الامن والاستقرار في المنطقة ، ان الوقوف مع المجاهدين في فلسطين ومع منظمة التحرير الممثلة الشرعيه والوحيدة للشعب العربي الفلسطيني في نضالها العادل ضد الاحتلال ومقاومتها المجيدة للاضطهاد والعنف الاسرائيلي شيء مقدس يجب ان يترجم الى حقائق واضحة ودعم متواصل متلاحم مع عدم الاغترار بالكثرة وعدم الزهد في القله ، لان ذلك شيء ضروري وديمومة المدد في وقته ومكانه وزمانه ضروري وعامل فيصل في تغيير اتجاه المعركه التي ندعو الله سبحانه وتعالى ان يمدها بروح من عنده . وان تنصروا الله ينصركم ويثبت اقدامكم . ان التوصل الى سلام عادل ودائم بين القطرين الجارين المسلمين العراق وايران يفرحنا ويبهجنا ويفتح امامنا افاقا للتعاون واصلاح ذات البين التزاما بالشريعة السمحة واحتراما للمواثيق الدوليه .

بسم الله الرحمن الرحيم « يسألونك عن الانفال قل الانفال لله والرسول فاتقوا الله واصلحوا ذات بينكم » صدق الله العظيم

والصلح خير ، إننا مع وحدة لبنان وتأمين سيادته واستقلاله ووحدة اراضيه الى ان يأخذ موقعه الطبيعي بين صفوف امته العربيه ومع كل الجهود الخيره التي تسعى لتحقيق هذا الهدف ، ونحن مع مجلس التعاون العربي وتدعيمه بما يعزز مكانة امتنا ويعلي شأنها ويسرع في نموها وازدهارها نترجم الاقوال بالافعال ونأمل ان يكون لنا الدور الفاعل في كل ما يدفعه الى السمو والرفعه وذلك عن طريق لجنة خاصة تكون مسؤولياتها محصورة في المجالس التعاونية الاقتصادية العربية والاجنبية

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء المحترمين

نؤيد بقوة وبحرارة تقوية العلاقات الثنائية مع كافة الدول العربية الشقيقة وتعزيز روابط المحبة والالفة والانسجام انطلاقا من روابط الاخوة التي تجمعنا معها ووفاء لالتزامانا بميثاق الجامعة العربية . وعلينا ان نبين بوضوح تام لاشقائنا اننا امة واحدة لا حدود ولا معوقات بيننا هدفنا من ذلك تطوير العلاقات القائمة على اساس الاحترام والمصلحة المتبادلة . ان الانفتاح والاتصال والتفاعل مع دول العالم والمنظمات وتمتين اواصر الاخوة مع الدول الاسلامية وحركة عدم الانحياز وبناء جسور التعاون والصداقة مع دول العالم على أساس الاحترام والمصلحة المتبادلة التي تخدم بكل تأكيد وتنسجم مع المواقف العربية الجماعية.

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء النواب المحترمين

ان الازمة الاقتصادية العصيبة القاسية التي تمكنا من اجتيازها بفضل من الله العلي القدير وبتصميم قيادتنا الملهمة ووعي شعبنا الاردني الاصيل انحسرت ولكن آثارها المؤلمة المحزنة لا تزال باقية بعد ان انخفض سعر صرف الدينار الاردني ونتيجة لذلك توقفت المصانع عن العمل والمشاريع قلت والاعمال انعدمت وتفشت البطالة واسعار السلع الاستهلاكية ارتفعت والرقابة تدنت وبناء عليه فاننا نطالب بحرارة استعدادا دون تحفظ للتجاوب التام مع نواب الامة لتوفير المعلومات والحقائق وتحديد المسؤولية بوضوح تام غير قابل للهمز واللمز والاشاعات كما ونطالب بارسال وفد الى جميع الدول العربية بما في ذلك ليبيا لدفع مديونتها التي التزمت بها وقطعت على نفسها عهدا بوفائه لانه حق لنا من الواجب عدم التفريط به ، ان توفير المواد الغذائية على تعددها وتنوعها وكبح جماح الاستغلال والاحتكار مطلب اساسي لكل انسان في هذا الوطن العزيز. الجوع كفر وآفه ، وعلى كل قادر ان يقدم لدرء هذا الخطر ولذلك يجب ان تتضافر جميع الجهود لاستقطاب الجمعيات والمنظمات العالمية والدول الصديقة للمساهمة في مد يد العون وتقديم ما يمكن تقديمه الى ان تمر الازمة بفضل تعاون الجميع والاسراع في ايجاد عمل لكل عاطل وبذلك نكون دفعنا غائلة الفاقه والعوز ووفرنا فرص العمل لكل قادر .

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء النواب المحترمين

ان تنظيم النقل البري والجوي والبحري وتطويره تعزيز لقدراتنا المالية. هذا وان رفع الحمولات ورفع اجور النقل للخارج والسماح لاصحاب السيارات الاردنيين التي تحمل سياراتهم ارقاما كويتية بالترخيص يعني عودة الاستثمارات الهائلة من الخارج الى هذا البلد ، وتشجيعا خاصا لاصحاب المبادرات الفردية .

ان توسيع قاعدة التعليم في مدارسنا وتقويمه والتعليم العالي في الكليات والجامعات لاتاحة الفرصة امام الشباب الاردني لمواصلة تعليمهم داخل بلدهم وتعزيز هذه القاعدة بمعلمين واساتذة من ذوي الكفآت العالية المعززة بالرواتب السخية والمكافآت والعلاوات الاختصاصية وتسهيل الامور الحياتية لهو عامل هام للتقدم والتطوير في مجال البحوث العلمية .

ان دعم الاتحادات النسائية ومساندة المرأة في اخذ دورها كشريك كامل للرجل في بناء هذا الوطن واتاحة الفرص امامها للعمل في المجالات التي تتفق علمها ودورها في المجتمع واعطائها الحق الكامل في تربية ابنائها ومساعدتها على حمل هذه الرسالة المقدسة نسعى لتحقيقه من خلال تعاونكم .

وفي المجال الصحي والاجتماعي اطالب بتوسيع الخدمات الصحية والعلاجية المجانية وبناء المستشفيات وتوسيع وتعزيز توجه صندوق المعونة الوطنية الى مد يد المساعدة الى ابناء جنوب عمان بعد رفد هذا الصندوق الفاعل بكل ما يلزمه . كما واطالب ببناء ملاعب رياضية لابناء المنطقة وبناء قاعات للاجتماعات في مختلف المدن وتعبيد الطرق والطرق الزراعية وتطويرها وتوزيعها وايصال الكهرباء ومؤسسة النقل الى القرى التي لم تصلها بعد، ان اعادة البلديات والمجالس القروية المحيطة بعمان الى عهدها السابق طلب شعبي وعادل اتوجه اليكم ايها الزملاء بدعم هذا المطلب العادل الذي سيعود بالنفع العميم على عموم السكان ويدخل الفرحة والمسرة الى قلوبهم كما وانني اطالب باحداث محافظة جديدة الى جنوب عمان حتى تقدم الخدمات المطلوبة لان ارتباطنا مع مدينة كبيرة كعمان هضم لحقوقنا في التعليم والتوظيف والتطوير في المناطق الشرقية والجنوبية والبادية . ان توزيع اراضي واجهات العشائرية وتفويضها لهم والسماح بحفر الابار الارتوازية وزراعة الاعلاف ودعم ثروتهم الحيوانية مجانا بالغذاء والدواء في سنين القحط التي يمرون بها امر هام جدا له جدوى هائلة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي .

ان البيان الوزاري الذي تقدمت به الحكومة لا يعالج اوضاع القضاء المادية والمعنوية نريد مزيدا من الانتباه التام المبني على اسس علمية مجربة الى هذا المرفق الهام الذي يحتاج الى تنظيم وتطوير وتحديث للاساليب المتبعة حتى يصل المواطن الى حقه بقناعة تامة وبسرعة وباقل التكاليف .

على الرغم من التوجه الحقيقي للديمقراطية وما يتبع ذلك من حرية للراي والصحافة وعدم فرض اية قيود عليها الا اننا لا نزال نلمح ممارسات تسئ الى هذا التوجه .

ان اسعار الصحف والمجلات مرتفعة جدا لا يمكن للافراد العادين ان يشتروها لذلك فتخفيض اسعارها واسعار الاعلان من المطالب الاساسية للعامة وخاصة للاشخاص الذين لا يملكون وسائل اعلامية اخرى .

معالي الرئيس حضرات الزملاء المحترمين :

لقد قمت بزيارة مخيم الطالبية اللاجئين وقد وجدت ان الطرق والشؤون الصحية والمجاري والمدارس ونادي المخيم يحتاج الى عناية فائقة ودراسة جذرية تؤمن العيش الكريم الى اخواننا اللاجئين هذا ومع الاسف الشديد ان الهواتف الالية تصل كل المنطقة ما عدا هذا المخيم فانها لم تصل الى شعبة البريد كما ان السلطات المسؤولة تمنع منعا باتا السكان من التوسع في البناء وبناء ادوار فوق بيوتهم وهذا يسبب لهم مشاكل اجتماعية ويضطرهم الى الهجرة احيانا .

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء المحترمين .

افرج عن جميع السجناء السياسين لكن السجناء السياسين المحكومين لم يفرج عنهم بعد فتوجه من هذا المجلس الى جلالة الملك المعظم بالعفو عنهم حتى يأخذوا دورهم في خدمة هذا البلد ورفعته وتقدمه ونموه وازدهاره حتى تتم فرحة الشعب بهذه الحياة الديمقراطية التي وضعت كل فرد منا امام مسؤلياته الجسام في الحفاظ على الامن والاستقرار والطمانينة في بلدنا العزيز.

وفي المجال المالي فضبط النفقات الحكومية وترشيدها وتشجيع الاستثمار وزيادة الايرادات وتوزيع العبء الضروري وزيادة الاعفاءات الضريبية لذوي الدخل المحدود والغاء جميع الفوائد المستحقة على الضرائب المتأخرة وتخفيض تلك الاعفاءات عن ذوي الدخل المرتفع وهيكلة النظام الضريبي واستيفاء الرسوم العادلة وتخفيضها على الفقراء وذوي الدخل المتدني واستمرار دعم المواد الغذائية واعادة النظر في اوضاع المؤسسات الحكومية المستقلة والسياسة النقدية وميزان المدفوعات وفق ما جاء في بيان الحكومة مطابقا لتطلعاتنا وما دمت اتكلم عن النواحي المالية ولكن للعدالة فإن من الانصاف ان اطالب برفع اليد عن اموال الصرافين التي اغلقت محلاتهم بموجب قرار الامن الاقتصادي والحاكم العسكري رقم ٨٩/٩ وذلك تمشيا مع التوجيهات الخيرة المتاحة للجميع.وتفاديا للخسائر التي يواجهونها وبذلك نوفر فرص عمل لابناء هذا البلد وتقتضي قضاء تاما على الاسواق السوداء المنتشرة .

واما ما يتعلق بالاخوة المواطنين المتقاعدين من القطاع العسكري والمدني ومؤسساتهم فان العدالة تفرض علينا ان نقف معهم وننصفهم ونساعدهم للعيش بكرامة ونرعى مؤسساتهم ونطورها تحت اشراف علمي مدروس لتستفيد من قدراتهم وطاقاتهم المبنية على العلم والعمل .

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء النواب المحترمين

نعتز ونفتخر بالدور الذي تقوم به القوات المسلحة والامن العام والدفاع المدني في الدفاع عن الوطن وحمايته وسوف نحرص على دعمها وتحسين رواتب افرادها وتزويدها بأحدث الاسلحة والمعدات المتطورة حتى تظل قادرة على القيام بواجبها المقدس كما يلفت النظر الى ان القوات المسلحة ننتظر منها ان تساهم وتدعم جميع

المشاريع في الاليات لتطوير هذا البلد على القيام بواجبها المقدس .

السيد الرئيس بيان جيد ...... آمل ان تكون الحكومة في مستوى وثقتنا مشروطة بالتصويب .

بسم الله الرحمن الرحيم « ربنا لا تزغ قلوبنا بعد ان هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب ».صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس

سعادة الزميل الدكتور، انا اذا يستصوب لنا المجلس نؤجل للقيام الى الصلاة في (الواحدة) حتى نلحق الصلاتين . ويلحق الاخوان الصلاتين ، حتى لا نقطع الجلسة طويلا ، اذ وجدت (واحدة ونصف) فنعطي اجازة كافية للاخوان جميعهم اذا استصوبتم ذلك ، شكرا.

سعادة الزميل الدكتور عوني البشير

معالي رئيس المجلس

السيد عوني البشير

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، الاخوة الزملاء

اود ان اتطرق الى بضع نقاط تتناول الصحة والاقتصاد والديمقراطية .

في المجال الصحي :

اريد ان ابين ان التوجهات الصحية في الدول المتقدمة تركز على رفع الكفاءة العلاجية. وتخفيض نفقاتها عن طريق التكامل الوثيق بين الرعاية الصحية الاولية المتمثلة بأطباء الاسرة في المراكز الصحية ، وبين الرعاية العلاجية الثانوية المتمثلة بالمستشفيات فالحالات المرضية التي لا تحتاج الى علاج متخصص في المستشفيات يمكن متابعتها من خلال المراكز الصحية على مستوى الاحياء والقرى.

ان المعلومات الاحصائية تقول ان ١٪ فقط من المرضى في اي مجتمع هم بحاجة للعلاج داخل المستشفيات، و٣٥٪ بحاجة لمراجعة المراكز الصحية والباقي ليسوا بحاجة لرعاية طبية مهنية لشكواهم. كما ان كلفة رعاية المريض للمركز الصحي ولمدة عام تساوي ١٧٪ من كلفة مراجعته للمستشفى لزيارة واحدة . ولكننا في الاردن نجد ان هذه المعادلة تتم بشكل معكوس وذلك لاننا قطعنا شوطا اكثر تقدما في مجال المستشفيات عما قطعناه في مجال الرعاية الصحية الاولية تجهيزا وكوادر . اننا بحاجة لدراسة متخصصة تتناول تقديم اكثر الخدمات كفاءة بأقل كلفة ممكنة من خلال التكامل بين الرعاية الصحية الاولية والمؤسسة العلاجية واؤكد على اهمية هاتين المؤسستين لكي يؤدي كل دوره وحتى تصل لكفاءة المطلوبة في هذا المجال . يجب التركيز على تطعيم المراكز الصحية عن طريق تدريب الكوادر بالشكل المطلوب .

ان التكامل بين هاتين المؤسستين سيسهم في بلورة امكانية تطبيق التأمين الصحي الشامل لكافة افراد المجتمع بأقل كلفة ممكنة مع العلم ان مجموع المؤمنين صحيا من موظفين وعسكريين وشركات ومعوزين وعائلاتهم قد قارب على المليونين حتى الان . وبالنهاية نحن بحاجة الى قرار سياسي يهدف الى تحقيق شعار منظمة الصحة العالمية عام ٧٨ الصحة للجميع عام ٢٠٠٠ .

اما على الصعيد الاقتصادي

ففي المجال الزراعي انني اؤكد على ما ورد في البيان الوزاري بتشجيع انتاج المحاصيل المحلية ال‍ـ ب يتمتع الاردن بميزة نسبية في انتاجها وهي الفواكه والخضار حيث انها تعود بمردود مجزي للفلاح ومردود جيد للدخل القومي ... اذ انها سلعة مطلوبة في الاسواق المستوردة بسبب مواصفات الجودة وانتاجها الشتوي المبكر اما الفترة الخاصة بالتركيز على السلع الاستراتيجية من القمح والاعلاف واللحوم الحمراء فانها قد لا تتناسب مع المرحلة الحالية ، حيث ان الدراسات بما يخص المساحة القابلة للزراعة ووجودنا خارج خط القمح ذا الانتاجية العالية تشير اننا لا نستطيع الوصول للاكتفاء الذاتي من هذه السلع ، كما انها بحاجة لدعم مالي حكومي للمزارعين ، وهذا ما لا يتوافق ايضا مع القدرات الاقتصادية للحكومة . انني اود التأكيد على بعض النقاط :

اولا : القطاع الزراعي جزء اساسي وهام في اقتصادنا الوطني .

ثانيا : تثبيت المزارع في ارضه لا يكون الا من خلال عائد مجزي .

ثالثا : حل المشكلة التسويقية لا يكون بايجاد الانماط الزراعية التي تحدد الانتاج انما باطلاق الانتاج ودعم السياسة التصديرية .

رابعا : التركيز على التصنيع الزراعي وربطه بالانتاج واحسن مثل لذلك صناعة رب البندورة حيث يتوفر حولنا سوق عربي وعالمي واسع في كل من العراق والتي هي بحاجة الى (٧٠ الف طن سنويا) ومصر وهي بحاجة الى (٢٣ الف طن سنويا) وهذا يدعم الدخل القومي ويسهم في حل مشكلة التسويق .

خامسا: صادراتنا من الخضار والفواكه الطازجة كانت في تراجع مستمر بدءا من العام ٨٤ باستثناء عام ٨٩ حسب احصائيات مؤسسة التسويق الزراعي وهذه الصادرات تصدر في معظمها لسوق الخليج مع اهمال شبه تام للسوق الاوروبي . اذ ان صادراتنا في العام الماضي من الخضار والفواكه الطازجة لسوق الخليج بلغت (٦٥٣٣٤٦) طن بينما للسوق الاوروبي (٤٤٠١)طنا اي بنسبة تقل عن (١٪).

سادسا: دعم السياسة التصديرية ولااقصد بالدعم المادي وانما التوجه وتقديم التسهيلات والتغلب على المعيقات الروتينية من استصدار الشهادات الزراعية والصحية وايجاد الموظفين المناوبين وحل مشكلة النقل الجوي بعدم تأخير الشحنات حتى لا يؤدي لتلف المحصول وايجاد حل لمشكلة تغيير

شاحنات النقل على حدود بعض الدول الشقيقة . والتوجه لايجاد سوق حقيقي في اوروبا لمنتجاتنا . ويبقى الاهم وهو التعاون والاعتماد على القطاع الخاص في نشاطات التصدير .

سابعا : بما يخص القروض الزراعية يجب دراسة اعادة جدولة الديون واسقاط الفوائد واعفاء المد .ـيات الزراعية لصغار المزارعين .

وفي مجال الشركات :

اود ان اؤكد على سياسة الحكومة لدعم مشاريع القطاع الخاص محدودة الحجم لأنها بمجملها ترفد الاقتصاد

الوطني عن طريق تهيئة فرص العمل ووجود فرص نجاح تتضمن لها الاستمرارية .

كما ان فرص الفشل ضئيلة ولا تؤثر على مجمل النجاح العام بسبب رأسمالها المحدود ، اما بالنسبة للشركات المساهمة العامة فهي الفيلق المتميز في ساحة الصراع الاقتصادي ولذا يجب ان يتوفر لها ولاموالها كل الحماية القانونية فانه من الضروري ايجاد قانون لصيانة اموال الشركات المساهمة العامة اسوة بقانون صيانة اموال الدولة بحمايتها من الاعتداء والاستهتار والتسرب فهي اموال عامة الشعب ويجب اعادة بناء ثقة المواطن والمستثمر في مؤسساتنا الاقتصادية .

وبما يختص بالعامل البشري والبطالة فان البيان الوزاري لم يتطرق لبرنامج عملي بحل مشكلة البطالة

للمهن بمستوياتها المختلفة .

وفي مجال الديمقراطية

وانطلاقا من نص البيان الوزاري تحت باب اطلاق الحريات العامة وحقوق المواطن في تكوين الجمعيات

والتنظيمات اطالب الحكومة السماح بإقامة تنظيم نقابي للمعلمين اسوة بالقطاعات الاخرى .

وفي نهاية هذه الكلمة لا بد ان اؤكد ان نزاهة الانتخابات والتوجه الديمقراطي الذي حققه الاردن هو فخر لكل عربي لما حقق من ردود فعل على الصعيد العالمي. الا ان هذا الانجاز هو اولى الخطوات السليمة لانضاج تجربة الديمقراطية والتي لا يمكن ان تقوم بدورها الاكمل الا بوجود الاحزاب حيث ان الانجازات الديمقراطية لا يمكن ان تأخذ بعدها الواقعي والفعال الا بوجود الاحزاب ولنأخذ مثلا ما نحن بصدده اليوم ، فان ابداء الرأي بالثقة يجب ان يستند الى المفاضلة بين البدائل فكرا وبرامج قابلة للقياس وقدرات تقوم على تنفيذها ولا يؤدي هذا الدور بكفاءة الا بوجود التعددية الحزبية .

انه يتوجب علينا جميعا حكومة ونوابا ومواطنين ان نحافظ على مكتسباتنا الديمقراطية ونسعى للحفاظ

عليها وانضاجها .

انني اتطلع للحكومة ان تؤدي دورها التنفيذي الذي طرحته من خلال بيانها الوزاري الطموح وانهي كلمتي

بقول الله تعالى : بسم الله الرحمن الرحيم

« وان ليس للانسان الا ما سعى وان سعيه سوف يرى» صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس سعادة الزميل الشيخ محمد العلاونه

السيد محمد العلاونه

اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله الطيبين الطاهرين ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين .

معالي الرئيس ، الاخوة الزملاء السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ان عزة امتنا ومنعة بلدنا الاردن هدفانساميان نتطلع جميعا لبلوغهما على اساس العقيدة الصلبة ومن خلال شريعتنا السمحة .

نحن امة الوسط ودينها العدل ، باقية امد الدهر ، ولن تزول مهما بلغت كبوتها ، وكبرت هفوتها ، وعظم كيد عدوها . كيف لا والله تعالى يقول « ومثل كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء تؤتي اكلها كل حين بإذن ربها »صدق الله العظيم.

وليس هذا تقليل من حجم التحديات التي تواجهنا ، لكننا كلما وقفنا مع انفسنا وقفة صادقة تجعل كل منا الحارس الامين والعامل المخلص والمراقب المدقق ، كلما حققنا خطوات ايجابية لتطويق هذه الكبوة وتمكننا من حسرها ، فلا تعدوا عندئذ عن سحابة صيف عابرة .

ومن الواضح ان عدم الخوف من الله تعالى قد أدى الى استهانة كثير ممن أشغلوا مراكز الخدمة العامة بمقدرات هذا الشعب ، وهنا تظهر اهمية التقوى حتى تقوى المراقبة الذاتية في الفرد والدولة والمجتمع لتحقيق العدالة في كل أمر.

والحمدلله ان اتفق موقف الحكومة مع موقف مجلس النواب في التوجه نحو المساءلة لمعاقبة المسيء مهما كان موقعه وموقفه حتى لا تكرر المأساة وحتى تبقى مسيرة هذا البلد قدوة تحتذى .

وفيما عدا ذلك فان الحكمة والحنكة تقضيان باسدال الستار على المرحلة السابقة وتجاوز الملفات الشخصية على ان تكون تلك المرحلة مدرسة نستفيد جميعا من دروسها وعبرها التي مرت بها بما يحقق مصلحة هذا البلد ومنعته .

ولعل العهد الجديد الذي نقف على عتباته ارهاصة العطاء بحول الله وقوته وتوفيقه .

معالي الرئيس ، ايها الاخوة الزملاء

ان مجتمع الذي تسعى لبلوغه يحتاج اول ما يحتاج الى الشخصية المؤمنة التقية ، وكلما تركزت مفاهيم الاسلام في النفوس كلما اصبح الانسان من خلالها مخلصا في عمله قادرا على العطاء في كل موقع محققا قيمة العمل بدافع ايمانه ، بمنيره امرالله تعالى ونهيه ، غايته مرضاة الله تبارك وتعالى.

وهذا يحتاج الى منهج تربوي وعلمي مكثف ابتداء من الاسرة الى المدرسة الى الجامعة ، فضلا عن دور الاعلام الموجه بجميع وسائله لتحقيق هذه الغاية.

وبهذه المناسبة لا بد من الاشارة الى انشاء كليات شريعة في شمال الاردن وفي جنوبه .

اما الاقتصاد :

ان الاقتصاد العالمي يعتمد النظام الربوي في التعامل المالي، وقد اصبح العالم ضحية لحفنة من الدول الغنية وهي المستفيدة جشعامن هذا النظام فنهبت ثرواته وحطمت بنيته الاقتصادية ودمرت قواعده المالية ، وهو نظام أجمع العالم المتضرر به على فساده وضرورة تغييره بنظام مالي جديد لتحقيق العدالة للجميع .

ونحن مجتمع متدين بطبعه تنفر من كل ما يتعارض مع مبدئنا علما بأن الاقتصاد الاسلامي يحقق الكفاية ومتساوي الفرص ويحافظ في الوقت نفسه على الملكية الفردية التي يعين القوي من خلالها الضعيف وقد جعل في ماله حق معلوم للسائل والمحروم .

ان التعامل التجاري على اساس المرابحة يحقق البركة والخير كونه يهدف الى مرضاة الله تعالى.

ان حق الفقير علي الغني قائم من خلال الزكاة المفروضة وان تشريعا يحتم تحقيق هذا الهدف أصبح من الامور الملحة والمستعجلة خاصة في مثل هذا الوضع الذي نعاني لا سيما ان هناك جيوب للفقر في مجتمعنا لا بد من القضاء عليها .

وعلى مؤسساتنا المالية الاهلية منها والحكومية ، خاصة مؤسسة الاسكان ومؤسسة الاقراض الزراعي وبنك الانماء الصناعي والصناديق المالية الاخرى كل هذه المراكز يمكنها اعتماد التجارة الحلال بدل القروض النقدية الربوية واني واثق من اقبال كثير من أصحاب الخبرات على التعامل معها الامر الذي يؤدي الى امتصاص البطالة من جهة وزيادة الانتاج الصناعي والزراعي من جهة اخرى .

وهناك أمر لا بد من الاشارة اليه وهو تحقيق العدالة في المساواة بين محافظات المملكة فيما يتعلق بالمشاريع الصناعية والشركات الانتاجية التي لا بد ان يكون تواجدها لتحقيق تشغيل الايدي العاملة في المحافظات التي تتواجد فيها كثافة سكانية.وكذلك اعطاء قسط أكبر من الكفاية لجميع بلديات المملكة وخاصة التي تعاني من تخلف وعجز كبيرين ولا تستطيع بقدراتها الذاتية تحقيق الكفاية او المناسب منها .

اما في مجال الزراعة :

يمكننا انتاج كفايتنا من الحبوب والثروة الحيوانية وذلك يغطي من جهة انفاق العملة الصعبة التي لا بد توفير لسد المديونية ، من جهة اخرى فانها تمتص جزء من البطالة التي تجزم على صدور العاملين لهذا البلد وهناك:

اولا : الحوافز المادية المجزية للمزارعين بناء على جودة الانتاج وكميته .

ثانيا : استغلال املاك الدولة من الاراضي القابلة للزراعة على اساس "من احيا ارضا موتا فهي له" او اعطاء من يحي الارض جزء منها .

ثالثا : تقنين النمط الزراعي على اساس اعطاء سعر مغري للمنتجات التي تقضي الحاجة لانتاجها .

رابعا : اعادة النظر في توزيع الوحدات الزراعية المروية في شمال الاردن وجنوبه حيث تعطي الوحدات القادرين على ادارتها فنيا واداريا.

ثم تصحيح الاوضاع التي ادت الى حرمان بعض اصحاب الاراضي التي اصبحت جزء من الوحدات الزراعية وتفويضها وحدات زراعية لهم .

اما في السياسة الخارجية :

فان فلسطين كلها أرض الاسلام وتحريرها واجب مقدس ان عاجلا او آجلا والانتفاضة المباركة خطوة على الطريق.

ان كل جهد يؤدي الى توحيد الامة وجمع صفوفها متراصة قوية هو جهد مبارك يستحق التأييد والمباركة.

واما علاقاتنا مع الدول الاخرى فلا بد ان تقيم على اساس المصلحة الوطنية دون تفريط بالحقوق الاساسية للامة .

الهي عميت عين لم تراك عليها رقيبا ، وغرت صفقة عبدا لم تجعل لها من حبك نصيبا .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس معالي الزميل ذوقان الهنداوي

السيد ذوقان الهنداوي

بسم الله الرحمن الرحيم

« ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وانتم تعلمون » صدق الله العظيم .

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

عندما سعينا الى المواطنين ، طلبا للثقة التي تجعل كل من حصل عليها منا ، النائب الصادق الامين ، الممثل لابناء الوطن جميعا في كل ما يهم الوطن من قضايا وامور وشؤون وعندما توّجنا تلك الثقة بالقسم العظيم بأن نكون " مخلصين للملك والوطن ، محافظين على الدستور ، خادمين للامة " فإن ذلك القسم ، بكل اركانه ومكوناته ، قد حدد لنا الاطار العام الذي يحكم حركتنا وادا منا ، واقام لنا المعلم المنارة التي تهدينا سواء السبيل ، ورسم لنا الطريق القويم المستقيم الذي يوجب علينا إن نشهر الحق ونعلنه لاحقيته وان نصم الباطل والجهر ببطلانه ، لا نتردد ولا نحيد مهما عظمت عوامل الترغيب والترهيب والتحييد .. علينا ان نفعل ذلك من اجل ان نؤدي الامانة خير اداء ، ونقوم بالواجب خير قيام وذلك برا بالقسم العظيم .

حضرات الزملاء المحترمين

ان اول اركان ذلك القسم ان نكون مخلصين للملك ان الترجمة الفعلية لاخلاصنا لجلالة الملك لا تكون بمجرد رفع العقائد بشعارات الولاء والانتماء وانما نمارس الاخلاص لجلالته ويترجم ويتم ويتأتى عندما نمحض جلالته ، حفظه الله ، الصدق في ابداء الرأي، والصراحة والنزاهة في النطق والقول عندما يستدعي الموقف ذلك .. هل ثمة موقف اجدر واكثر استحقاقا للنزاهة والصراحة والصدق مع جلالته من الموقف الذي تحتمه المادتان (٥٣) و(٥٤) من الدستور حيث توجبان على الوزارة ان تتقدم ببيانها الوزاري الى مجلس النواب من اجل طرح الثقة بها ، حجبا او منحا على اساس ذلك البيان .

جلالة الملك المعظم هو مؤسس البلد ، وهو قائده وبانيه وحاميه بحكمته وحنكته وحصافته وشجاعته جلالته هو الذي صادق على الدستور وامر باصداره وفق ما تشير اليه ديباجة الدستور .. السلطة التشريعية كما تنص المادة (٢٥) من الدستور ، مناطة بمجلس الامة وبالملك .. ولهذا ووفاءاً بالقسم الذي الزم نواب الامة ان يكونوا مخلصين للملك، فإن من حق جلالته على نواب الامة ان يصدقوا جلالته القول ، وبكل موضوعية وتجرد ، فيما يعتقدونه بشأن رئيس الحكومة المكلفة ، ايا كان وفق منطوق المادة (٥٤) من الدستور ..

حضرات الزملاء المحترمين

ان مناقشة البيان الوزاري يمكن ان ينطلق من مقاييس ومعايير واسس كثيرة ومتعددة ، وكلها منطلقات واساليب سليمة ومشروعة .. ومن هذه المنطلقات ما يتعلق بالبيان نفسه ومدى مصداقيته وتوفر درجة الصدق فيه .. ومنها ما يتعلق بشخص الرئيس المكلف بتشكيل الحكومة وتاريخه ومنهجه وممارساته في الحكم اذا سبق له ان مارس الحكم .. ومنها ما يتعلق بهيئة الوزارة وزيرا وزيرا بما فيهم نواب الرئيس باعتبارهم وزراء ذوي حقائب وزارية عاملة لا على اساس اللقب الفخري الذي يعطي عادة لاقدم الوزراء دون ان يترتب له او عليه اية صلاحيات او مسؤوليات دستورية او قانونية بموجب التشريعات المعمول بها .

ان مناقشتي للبيان الوزاري ، ايها الزملاء ، ستعتمد بصورة رئيسية على المعيار الاول والاهم وهو مناقشة مصداقية البيان ومدى توفر درجة الصدق فيه من خلال محاكمة ما بدا انه معلومات ووقائع في البيان ، لانه اذا ثبت انتفاء الصدق والمصداقية في هذه المعلومات والوقائع فلا فائدة من منح الثقة لمن يقدم بيانا غير صادق وخاصة اذا تبين ان عدم الصدق مرده مآرب وغايات شخصية !!!وبما ان الحكومات هي عادة برؤسائها فيما يتعلق بالسياسات العامة ، وبما ان الرئيس المكلف دولة السيد مضر بدران قد سبق له وان مارس الحكم مدة طويلة، وبما ان الوقائع والذاكرة تسجل وتختزن اسلوبا واضحا ومحددا وموثقا انتهجه الرئيس المكلف في فترات حكمه السابقة ، فإن مناقشة البيان الوزاري الذي تقدم به دولة الرئيس المكلف ستشير حكما وبالضرورة الى كثير من الادلة والشواهد والاحداث المأخوذة من ممارسات دولة الرئيس السابقة والتي لها علاقة بما ورد في البيان

الوزاري من اجل الاستدلال بها على مدى مصداقية او عدم مصداقية دولة الرئيس في بيانه الوزاري الذي تقدم به من اجل طرح الثقة به على اساسه .

حضرات الزملاء المحترمين

لا شك ان اهم موضوع تناوله البيان الوزاري بشيء من التفصيل هو الموضوع الذي يشكل الهم الاكبر للناس جميعا ويعتبر شغلهم الشاغل .. ان موضوع المديونية الخارجية والاوضاع الاقتصادية المتردية يعاني من شرورها واسوائها كل فرد وكل اسرة في هذا لوطن العزيز ..ولهذا سأناقش هذا الموضوع بشيء من التفصيل كنموذج نحكم به وبواسطة مصداقيته او عدم مصداقيته على بقية الامور التي وردت في البيان ، وان كان معظمها وخاصة فيما يتعلق بالخدمات العامة قد جاء بشكل وعود ونوايا انشائية غير قابلة للحكم والقياس .

يقول البيان « تعلمون ان المملكة قد شهدت خلال السنوات الخمس الاخيرة تباطؤاً في معدلات النمو، وتراجعا في حجم الاستثمار مع استمرار معدل نمو السكان بنسبة عالية مما ادى الى انخفاض في مستوى المعيشة ومعدل دخل الفرد وقد عمدت الحكومة خلال تلك الفترة - اي فترة السنوات الخمس الاخيرة - الى زيادة الانفاق بالتوسع في الاقتراض الداخلي والخارجي مما ادى الى تراكم العجز في الموازنة العامة ، واستنفاذ احتياطي المملكة من العملات الصعبة ، وتوسع حجم المديونية ، والاختلال الاقتصادي الداخلي والخارجي ، وقد نتج عن ذلك ازمة مالية حادة ادت الى تعويم الدينار عام ١٩٨٨ والتوقف عن تسديد الديون الخارجية ، كما ادت الى زيادة معدلات البطالة واتساع جيوب الفقر » ..

حقا ان هذه الفقرة من البيان تلخص الشرور الاقتصادية التي يعاني منها البلد خير تلخيص .. فهنالك مديونية خارجية باهظة ...وهنالك تباطؤ في معدلات النمو ، وتراجع في حجم الاستثمار ..وهنالك انخفاض في مستوى المعيشة ومعدل دخل الفرد .. وهنالك زيادة في الانفاق وتراكم العجز في الموازنة .. وهنالك استنفاذ لاحتياطي المملكة وخفض لسعر الدينار وهنالك زيادة في معدلات البطالة واتساع جيوب الفقر...

هذه شرور اقتصادية مؤكدة وهي سبب معظم مشاكلنا ومعاناتنا ان لم تكن سببها كلها .. ولكن السؤال الكبير الذي يطرح نفسه هو هل تنحصر مسؤولية هذه الشرور الاقتصادية وتقع تبعتها على السنوات الخمس الاخيرة فقط ، كما يقول البيان ، ام ان سنوات الحكم التي سبقت هذه السنوات الخمس تشترك اشتراكا رئيسيا واصيلا ومباشرا في مسؤولية هذه الشرور ؟ ما مدى مسؤولية الرئيس المكلف السيد مضر بدران عن تلك المساوئ الاقتصادية التي اشار اليها البيان باعتبار ان دولته حكم البلد مدة طويلة قبل السنوات الخمس الاخيرة ؟! لقد حكم الرئيس المكلف السيد بدران البلد قبل السنوات الخمس الاخيرة مدة تسع سنوات متتالية باستثناء فترتين قصيرتين تولى الحكم في اولهما عام ١٩٨٠ سيادة الشريف عبد الحميد شرف ، تغمده الله برحمته ، حاول خلالها ضبط الامور بشكل عام ، وترشيد الاقتصاد بشكل خاص ...وتولى الحكم في ثانيهما دولة السيد احمد عبيدات امد الله في عمره ، حاول خلالها ايضا ضبط الامور بشكل عام ، وترشيد الادارة بشكل خاص وباستثناء

هاتين الفترتين القصيرتين ، فقد حكم الرئيس المكلف السيد مضر بدران البلد مدة سبع سنوات متتالية تقريبا ، فماذا كان دوره ونصيبه في الشرور الاقتصادية التي حاول في بيانه الوزاري ان يلقي تبعيتها كاملة على مرحلة غير مرحلة حكمه لكي يبعد الانظار عن مسؤوليته الرسمية فيها وكأن الهم الاكبر للمسؤول عن . يصبح مسؤول هو تركيز التفكير على الكيد الاخرين بدلا من تركيزه على مشاكل البلد وحلولها و للاجابة ى هذا السؤال ما مدى مسؤولية السيد مضر بدران عن هذه الشرور الاقتصادية؟! دعونا نبدأ ، ايها السادة في اصل الشرور جميعها : المديونية الخارجية !! وما هو حجمها الحقيقي ؟! كم بلغت ؟! ومن الذي انشأها وبدأها وتوسع فيها بغير سبب ؟! ولماذا اخذت وكيف تسلسلت ؟! وهل كان ثمة مبررات ومسوغات لها في جميع مراحلها ؟ كيف انفقت ! واين ذهبت، وبماذا كان اوجه صرفها ؟! اين و كيف ومتى ولماذا ؟!

المديونية الخارجية ، ايها السادة ، لم يفصح البيان عن حقيقتها من اجل ابقائها لغزا تقع مسؤوليته على الغير دون ان تظهر حقيقة جميع الشركاء في هذه الجريمة الاقتصادية ! .

ان الارقام التي ساوردها ، ايها السادة لمحاولة استجلاء حقيقة هذه المشكلة هي ارقام موثوقة وموثقة في سجلات وزارات الدولة الرسمية ومؤسساتها ، فهي مأخوذة بدقة من وثائق وزارة التخطيط والبنك المركزي ووزارة المالية وهي محفوظة فيها ولا مجال للادعاء بارقام غيرها .. وساضعها تحت تصرف اللجنة البرلمانية المكلفة ببحث الازمة الاقتصادية والمديونية الخارجية لبيان اسبابها وتحديد المسؤولية فيها ..

ان قراءة الارقام الرسمية للمديونية الخارجية تبين ان هذه المديونية بلغت حتى نهاية عام ١٩٨٨ تسعة مليارات و(٧٦٠) مليون دولار ، (٩,٨) مليار دولار .. فماذا كان نصيب السنوات الخمس الاخيرة من هذه المديونية ؟! وماذا كان نصيب السنوات التي سبقتها ؟! بل ماذا كان نصيب سنوات حكم دولة السيد مضر بدران بالدقة والتمام من هذه المديونية ؟! وهل كان ثمة مبرر لاستقراضها واستدانتها في ذلك الوقت ؟! وكيف صرفت؟!.

تشير السجلات الرسمية في الوزارات والمؤسسات المالية المعنية المشار اليها اعلاه الى ان المديونية الخارجية البالغة (٩,٨) مليار دولار تم اقتراضها على الشكل التالي :

١- اقترض دولة السيد زيد الرفاعي خلال سني حكمه منذ عام ١٩٨٥ اربعة مليارات و (٤٠٨) مليون دولار .

٢- اقترض دولة السيد مضر بدران خلال سنوات حكمه حتى سنة ١٩٨٣ ثلاثة مليارات و (٧٤٥) مليون دولار اي اقل مما اقترضه السيد زيد الرفاعي بستمائة مليون دولار فقط .

٣- تم اقتراض مليار واحد و (٦٠٧) مليون دولار خلال سنوات الحكم الاخرى .

اذا كان الامر كذلك ايها السادة ، وهو كذلك ، فكيف يمكننا اعتبار السنوات الخمس الاخيرة التي اشار اليها البيان الوزراي المسؤول الوحيد عن الديون الخارجية ولا نعتبر الرئيس المكلف السيد مضر بدران

شريكا رئيسيا واساسيا في هذه الديون ما دام انه استدان خلال سنوات حكمه مبلغ (٣,٨) مليار دولار اي اقل بقليل من نصف حجم المديونية العامة .

حضرات الزملاء المحترمين

وهنا يقفز السؤال الاكبر حول المديونية الخارجية وهو من الذي انشأ المديونية الخارجية وبدأها وتوسع فيها بغير سبب !! لماذا اخذت ؟ وهل كان ثمة مبررات ومسوغات لها في جميع مراحلها !! كيف صرفت وانفقت والى اين ذهبت ؟.

ليس من شك ايها السادة ، في ان المملكة نظرا لشح الموارد فيها كانت دوما وابدا بحاجة للمال من اجل انفاقه على المشاريع التنموية من جهة وتعزيز القدرة الدفاعية لقواتنا المسلحة الباسلة نظرا لضخامة المسؤوليات والواجبات الوطنية الملقاه على عاتق هذه القوات من جهة اخرى.

ولقد ظل الحصول على هذه الاحتياجات المالية عن طريق القروض والمساعدات منسجما مع الحاجة لها من جهة ومتوازيا مع المقدرة على تسديدها من جهة اخرى الى ان جاء الى الحكم دولة السيد مضر بدران واقبل منذ اواخر السبعينات على التوسع في الاستدانة والاقتراض دون الاخذ بعين الجدية الاحتياجات الحقيقية لهذا الاقتراض من جهة ، والمقدرة على الوفاء والالتزام بتسديده من جهة اخرى .. الادلة والشواهد على ذلك ، من حقكم ان تسألوا ، ما هي !!. تذكرون ايها السادة ان مؤتمر قمة بغداد كان قد قرر في آواخر عام ١٩٧٨ منحة مالية للاردن قيمتها مليار و (٢٥٠) مليون دولار سنويا ولمدة عشر سنوات ...ومن الغريب انه في الوقت الذي بدأ فيه دفع هذه المنحة المالية كاملة او شبه كاملة خلال سنوات حكم السيد بدران السابقة وكان يجب الاكتفاء بها نجد ان الاقتراض بدأ مع ورود هذه المساعدات بشكل متزامن .. لقد كانت قيمة المساعدات التي دفعت للاردن بموجب قرار مؤتمر قمة بغداد كما يلي :

في عام ١٩٧٩ دفع مبلغ (١٢٥٠) مليون دولار .

في عام ١٩٨١ دفع مبلغ (١٠٤٨) مليون دولار .

في عام ١٩٨٢ دفع مبلغ (٨٧٤) مليون دولار .

في عام ١٩٨٣ دفع مبلغ (٥٦٤) مليون دولار .

وبجمع هذه الارقام نجد ان قيمة المساعدات التي دفعت للاردن خلال اربع سنوات من فترة حكم دولة السيد مضر بدران السابقة بموجب قرار قمة بغداد كانت (٣) مليارات و (٧٠٦) مليون دولار ، فإذا أضفنا الى ذلك المبلغ قيمة المساعدة التي دفعت للاردن خلال الفترة القصيرة التي ترك بها السيد مضر بدران الحكم عام ١٩٨٠وكانت مليارا و (١١٥) مليون دولار فاننا نجد ان قيمة المساعدات التي دفعت للاردن ما بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٣ قد بلغت (٤) مليارات و(٨٢١) مليون دولار ؟ .

اذا كان الامر كذلك ، ايها السادة ، وهو كذلك فهل كان ثمة ، من حيث المبدأ ، حاجة للاستدانة والاقتراض ؟اولماذا قام السيد مضر بدران خلال اعوام حكمه والتي كانت تتدفق فيها المساعدات العربية على

الاردن باستقراض مليارات الدولارات !! لماذا فتح دولة السيد مضر بدران باب الاستدانة والاقتراض في الوقت الذي كانت المساعدات العربية تنهال فيه على الاردن مجانا وبكميات كبيرة وبدون مقابل !! للانفاق منها ! على ماذا !! تدل الاحصائيات الرسمية على انه لم ينفق من تلك القروض على تعزيز المقدرة الدفاعية لقواتنا المسلحة الباسلة في تلك الفترة سوى مبلغ ضيئل لا يتجاوز (٨٣٦) مليون دولار !! ولماذا جرى تطويق اعناقنا بها في الوقت الذي كنا نتسلم فيه كل عام مبلغ مليار دولار تقريبا هبة ومساعدة من الدول العربية !! الم تكن هذه المنحة والمساعدة وقيمتها مليار دولار سنويا تقريبا كافية لانفاقها على المشاريع المتعثرة التي اقامها دولة السيد بدران خلال فترة حكمه السابقة كاسمنت الجنوب والاسمدة والزجاج والاخشاب وابو نصير وانبوب مياه دير علا - عمان - الى آخره من قائمة المشاريع المتعثرة، هل كان يجب على الحكومة آنذاك ان تقترض من اجل هذه المشاريع مع العلم بأن الكثير من علامات الاستفهام كانت قد اطلقت ، وما تزال حول الارتفاع الفاحش لتكاليف كل واحد من تلك المشاريع !! الم يكلف مشروع اسكان ابو نصير (٧٢) مليون دولار بدلا من (٤٠) مليون دولار وهي قيمة ! حالة عطائه ! .الم يكلف اسمنت الجنوب (٢٥٠) مليون دولار بدلا من (٥٠) مليون دولار كما خطط له الخبراء المختصون لينتج (٢) مليون طن اسمنت لا نجد تسويقا لها لولا اريحية مصر الشقيقة ولمدة محدودة تنتهي بنهاية هذا العام !! وانبوب مياه دير علا - عمان ما هي الشبهات التي تدور حوله وحول بقية المشاريع التي اقيمت آنذاك الى آخر القائمة المعروفة !! لو ان الانفاق التنموي لتلك المبالغ المقترضة صرفت ايها السادة على مشاريع انتاجية نافعة تساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي لاحتياجات الناس من غذاء وسكن ولباس وغير ذلك من مستلزمات الحياة الضرورية لكانت الاستدانة مقبولة " ومبررة " رغم اننا القينا بها عبئا ثقيلا على كواهلينا ..

لقد بدد المال العام الذي طوقنا اعناقنا باستدانته آنذاك في خانات وفي مجالات بعضها ليس اساسيا ولا ضروريا وبعضها الاخر لم يخطط له تخطيطا واع ذو جدوى اقتصادية واضحة ومفيدة .

اذا كان الامر كذلك و هو كذلك ايها السادة ، فهل هناك مصداقية في البيان الوزاري عندما قرر ان زيادة الانفاق وتوسع حجم المديونية قد جرى فقط خلال السنوات الخمس الاخيرة وكأن دولة الرئيس المكلف منها براء ..

حضرات الزملاء المحترمين

ومع ذلك ، دعونا نتحدث عن زيادة الانفاق في هذه السنوات الأخيرة لنرى مدى مسؤولية دولة السيد مضر بدران عن هذا الانفاق الاخير الذي يحاول جاهدا ان يلقي بتبعته على حكومة اخرى غير حكومته !! لا اخال الا ان دولة الرئيس المكلف ، وهو المطلع المغرم بالارقام والاحصائيات يعي تماما سبب هذا الانفاق ويعرفه حق المعرفة ويعرف انه هو شخصيا يشارك في اسباب زيادة هذا الانفاق .وكيف ذلك !!! تعلمون ايها السادة ان الديون والقروض تمر في فترة سماح محددة يتوجب بعد انتهائها البدء في تسديد الاقساط والفوائد المستحقة على تلك الديون ! وهي اقساط وفوائد تتنامى وتتزايد عاما بعد عام .. وبناء عليه فان اقساط وفوائد الديون التي

اقترضها دولة السيد بدران في مطلع الثمانيات ، وكان يمكن الاستغناء عنها نظرا لورود المساعدات العربية بسخاء آنذاك هذه الاقساط والفوائد استحق دفعها في منتصف الثمانيات وبعد عام ١٩٨٤ وذلك بانتهاء فترة السماح ولم يستحق من هذه الاقساط والفوائد قبل ذلك سوى مبالغ ضئيلة بلغ مجموعها كلها خلال اربع سنوات من حكم السيد بدران حوالي (٥٠٠) مليون دولار في الوقت الذي اخذت فيه الاقساط والفوائد المستحقة على القروض التي اخذها دولة السيد بدران تتنامى وترتفع وتزداد لتصبح منذ عام ١٩٨٤ وحتى عام ١٩٨٨ على التوالي كما يلي فقط خدمة الدين العام الاقساط والفوائد على القروض التي اخذت قبل عام ١٩٨٤ ، وبالتوالي من عام ٨٤ الى ٨٨ : (٣٩١) مليون دولار ، (٤٤٦) مليون ، (٦٧٧) مليون ، (٦٨٨) مليون دولار (٩٣٣) مليون دولار .

وهكذا ، وخلال السنوات الخمس الاخيرة جرى تسديد (٣) مليارات و (١٣٤) مليون دولار كاقساط وفوائد عن الديون التي اقترضها السيد مضر بدران فقط وذلك لان الديون التي اقترضها السيد زيد الرفاعي ستستحق اقساطها وفوائدها بعد عام ١٩٩٠ عند انتهاء فترة السماح لها ، اعان الله هذا البلد .

اذا كان الامر كذلك ، ايها السادة وهو كذلك الا يعتبر السيد مضر بدران شريكا اساسيا ورئيسيا بالنسبة للزيادة في الانفاق الذي حصل خلال السنوات الخمس الاخيرة!.

وما دمنا في صدد الحديث عن الزيادة في الانفاق التي تقاس عادة بالنسبة لانفاق السنة التي تسبق الانفاق المراد قياسه فإن البيانات الاحصائية السنوية منذ عام ١٩٦٤ وحتي عام ١٩٨٩ والتي اصدرها البنك المركزي قبل شهر بعدد خاص بمناسبة مرور (٢٥) سنة على تأسيسه ، هذه البيانات تشير الى ان الزيادة السنوية في الانفاق كانت خلال سنوات حكم دولة الرئيس المكلف السيد مضر بدران اعلى بكثير من الزيادة التي حصلت في كل السنوات التي تلت حكمه وحتى عام ١٩٩٠ رغم الاعباء المالية التي حملتها هذه السنوات الاخيرة فمثلا بلغت الزيادة السنوية للانفاق في عام ١٩٧٩ (٥٠,٩٤ ٪) وبلغت خلال اعوام ٨١ و ٨٢ (١٦,٤٣٪ و ١٣,١٦٪) اي في مدة اعوام حكم السيد مضر بدران بينما بلغت اعلى نسبة للانفاق خلال السنوات الخمس الاخيرة (١٢,٩٥) في عام ١٩٩٠ هذه مأخوذة من نشرة البنك المركزي .

حضرات الزملاء المحترمين

نأتي بعد ذلك الى مشكلة المشاكل بالنسبة لمجموع الشعب على اختلاف فئاته ودخوله وهي مشكلة تعويم الدينار وتخفيض قيمته واستنفاد احتياطي المملكة من العملات الاجنبية وما اقترن بذلك من ارتفاع اسعار المعيشة وتفاقمها وشيوع البطالة وانتشارها واتساع جيوب الفقر ... واتساءل على الفور كيف يمكن الركون الى رئيس حكومة يجد ان هذه المشاكل الخطيرة ، والتي قد تؤدي الى هز كيان البلد ، كما حصل في نيسان الماضي، يكمن حلها فقط ويكون بالاكتفاء بالقاء تبعتها ومسؤوليتها على حكومة اخرى غير حكومته وذلك بدلا من ان يضع ويقترح برنامج المسؤولية الحلول المبرمجة المناسبة ليأخذ الثقة على اساسها ، وبدلا من ان يشرح بحس

المسؤول سبب انخفاض قيمة الدينار وما لازمه من المشكلات الحياتية التي تمس حياة الناس جميعهم، ويجد الحلول المجدية لها .

لماذا وكيف انخفض سعر الدينار ايها الاخوة ، لقد بدأ انخفاض سعر الدينار الحقيقي غير المعلن بعد منتصف الثمانيات عندما اضطرت المملكة اللجوء لاحتياطي العملات الصعبة لسداد الديون التي اقتراضها السيد بدران عندما لم تجد ما تسدد به تلك الديون بسبب انخفاض المساعدات العربية ونقصانها الى حد التلاشي تقريبا بحيث اصبحت غير كافية لسداد الاقساط والفوائد على القروض المشار اليها بالاضافة الى الانفاق على المشاريع الكبيرة المتعثرة التي انشأها السيد بدران لوضعها في الطريق الصحيح السليم المجدي اقتصاديا .. لقد دفع الاردن خلال السنوات الخمس الاخيرة مبلغ ثلاثة مليارات و (١٣٤) مليون دينار كاقساط وفوائد عن تلك القروض التي استدانها دولة الرئيس المكلف في الوقت الذي لم تتسلم فيه الاردن من مساعدات الدول العربية في تلك الفترة سوى مبلغ مليارين و (٣٥٠) مليون دولار اي اقل من الاقساط والفوائد المستحقة بمقدار مليار تقريبا ..فمن اين يأتي الاردن بحصة الفرق سوى من العملات الصعبة المتوفرة بين يديه !!.

حضرات الزملاء المحترمين ،

لقد اشار البيان الوزاري الى الفساد المالي وتسيب المال العام وما يسببانه من تحلل وتفسخ في المجتمع .. واقترح البيان وبصورة دراماتيكية من منطلق الحرص على المال العام وحماية المجتمع من تطاول المسؤولين على القانون اقترح البيان اصدار تشريع يلزم كل من يتولى المسؤولية السياسية او الادارية العليا ان يتقدم باقرار شامل وموثق بكل ما يملكه هو وزوجه وابناءه من اموال منقولة وغير منقولة بحيث يصبح هذا الاقرار الوثيقة التي يرجع اليها عند اي تساءل او تغير يطرأ حول ذلك المسؤول وامواله ..

الجانب الدرامي في التشريع المقترح ايها السادة انه لا يتناول الماضي بل يتناول تسجيل الموجودات عند الشخص اذا تولى المسؤولية بعد الان بصرف النظر عن اصل هذه الموجودات ومصادرها هل هي موجودات موروثة ام جاءت كسب حلالا مشروعا ام ان مصدرها اموال الدولة واراضي الدولة وعقارات الدولة واستغلال مسؤولية الدولة !!. هب ان شخصا تولى مركزا وزاريا او اداريا عاليا في الماضي واستخدام مركزه للاستيلاء على اراضي الدولة كما حصل وعلى المال العام ليرصدها في البنوك الاجنبية ويشتري بها العقارات المنقولة وغير المنقولة في داخل البلد وفي خارجها ويسجلها باسمه او اسماء زوجه وابنائه .. هب ان ذلك الشخص اصبح وزير الان او مسؤولا بعد الان .. هل معنى ذلك ان التشريع المقترح يسمح له بأن يسجل تلك الاموال الحرام التي سرقها من الدولة ومن اقوات الشعب كممتلكات خاصة له لا تلاحقه الاجراءات القانونية المقترحة ولا يحال الى القضاء من اجلها .. اننا نرى ويرى معنا كل الناس ان سببا رئيسيا من اسباب النكسة الاقتصادية التي يمر بها هذا البلد هو الفساد المالي وتسيب المال العام وعدم توفر النزاهة الناتج عن سوء استخدام السلطة والمركز .. ولهذا كان الاجدر بأن يكون التشريع المقترح جادا وشموليا بحيث يطال ويطول كل من تولى خلال السنوات العشرين الماضية مركزا

رئيسيا في الدولة ابتداء برؤساء الحكومات ومرورا بنوابهم ووزرائهم او من هم في مرتبة الوزراء مسؤولية من رؤساء المؤسسات العامة ومدرائها وبيان تدرج ثرواتهم ومصادرها مع تدرج مسؤولياتهم ومراكزهم بحيث يصبح واقعا محسوسا شعار: من اين لك هذا ؟.

بمثل هذه الجدية والشمولية يجري شل ومعاقبة كل من تسول له نفسه مدّ يده للمال العام ، ويجري بالتالي تطمين الناس على اموالهم وعلى اموال الدولة وتعزيز ثقتهم بالدولة وبالمسؤولية ... بمثل هذه الجدية تستقيم الامور لا بمثل الاقتراح الدرامي الذي يقدمه البيان الوزاري والخالي من اي معنى او فائدة ..

حضرات الزملاء المحترمين

وبمثل درامية التشريع المقترح لمعالجة الفساد المالي وتسيب المال العام جرى الاعلان في البيان الوزاري عن توفر الارادة السياسية لدى الحكومة لالغاء الاحكام العرفية ثم جري وبشكل درامي ايضا ولغايات نيل الثقة اعلان بعض القرارات التي تناولت تعليمات الادارة العرفية لعام ١٩٦٧ ونقل صلاحية النظر في بعض الجرائم والمخالفات من المحكمة العرفية العسكرية المشكلة بموجب تلك التعليمات الى المحاكم النظامية المختصة ولماذا بالتجزئة والقطاعي !! ولماذا لا تلغى تعليمات الادارة العرفية والاحكام العرفية التي استندت لها مرة واحدة ما دمنا قد نقلنا معظم صلاحيات تلك التعليمات الى المحاكم النظامية العادية !! وما هي مبررات نقل بعض الصلاحيات وترك الصلاحيات الاخرى للمحاكم العرفية .. اليس التلاعب باقوات الشعب يمثل اعلى الدرجات في سلم الجريمة الاقتصادية ... وما دمنا قد نقلنا هذه المسؤولية الخطيرة مسؤولية التلاعب باقوات الشعب الى المحاكم النظامية فما معنى ابقاء النظر في بعض الجرائم الاقتصادية الاخرى من صلاحية المحكمة العرفية ؟! ولماذا لا تلغى بقية تعليمات المحاكم العرفية ويجري الغاء تعليمات الادارة العرفية ؟! كيف يمكن ان نشعر بالجدية والحرص على اشاعه جو الحرية والديمقراطية ما دمنا نبقي تعليمات الادارة العرفية التي تنص على انه يجوز للحاكم العسكري العام وللحكام العسكريين ان يأمروا بالقاء القبض على اي شخص وتفتيشه وتوقيفه وحجزه للمدة التي يرونها في اي مكان من المملكة وبدخول المنازل والمساكن والمحلات الاخرى والتحري فيها وتفتيشها في اي ساعة من ساعات الليل والنهار؟! ولماذا لا تلغى هذه التعليمات وتنقل صلاحية مثل هذه الامور الى النيابة العامة لدى المحاكم النظامية ، الا يعتبر ابقاء مثل هذه الامور قيدا على الحريات العامة ووسيلة للضغط والابتزاز في مختلف اشكاله وصوره ! .

اما قضية اعادة الجوازات المحجوزة الى اصحابها وضمان حرية العمل والسفر والتنقل للمواطنين فلا يجوز ان ينظر اليه ويؤخذ باكثر من انة حق طبيعي دستوري عاد الى المواطن وانني اشهد وأشهد الله العظيم ، بان جلالة الملك الحسين حفظه الله هو الذي امر قبل شهور بمنع حجز جوازات السفر وبالسماح بحرية التنقل والسفر والعمل للمواطنين وذلك عندما وصل الى مسامع جلالته من احد النواب الذي يجلس بيننا الان ، ولم يكن نائبا عندئذ ، عن حجز جوازات سفر ابنائه ومنعهم من السفر للعمل بالسعودية وكان هم جلالة الحسين ان يؤخذ بجو

الحريات هذه بشكل جاد وصادق وطبيعي وسليم .. وكان التوجه لتطبيق القرار تطبيقا شموليا بعد اجراء الانتخابات النيابية تمشيا مع روح المرحلة الجديدة من الحرية والديمقراطية ومن هنا جاء امر جلالته بعدم وضع المادة (١٨) من قانون الانتخاب موضع التطبيق ليتسنى لجميع من ينتسبون للتنظيمات السياسية ترشيح انفسهم للانتخابات النيابية وانا شاهد على ذلك.. ولهذا اما كان الاجدر بالحكومة ان تتريث بالاعلان عن قراراتها الدرامية لما بعد جلسة الثقة فتعالج الامور من اساسها اذا منحت الثقة بان تلجأ تلغي تعليمات الادارة العرفية كليا وتتقدم بمشاريع قوانين تلغي او تعدل بعض القوانين التي نقلت صلاحية النظر بها ! الى المحاكم العرفية ، هذه القوانين التي تتعارض مع الحريات العامة وتتناقض مع اجواء الديمقراطية والتعددية السياسية وتنوع التفكير والتنظيمات السياسية المختلفة فلماذا لا تلغي اصلا ؟ قانون مقاومة الشيوعية لعام ١٩٥٣ هل بقي له مبرر ؟ ونحن نرى الان حتى العالم الشيوعي يتطور ويتغير . لماذا لا يلغى هذا القانون لماذا فقط تنقل صلاحيته مثلا من المحاكم العرفية الى المحاكم النظامية لا ان يكتفي بنقل صلاحية النظر بمثل هذه القوانين من المحكمة العرفية الى المحاكم العادية ، وبكل صراحة فاننا نشعر ان الحكومة كانت تلهث من اجل نيل الثقة وقد تراجعت في سلوكها وتصرفها وحملت الامور على غير محمل الجد واصدرت قرارات مستعجلة كان يمكن ان تكون اكثر عمقا واكثر شمولية واكثر فائدة في معالجة الامور بما يتناسب والمرحلة الجديدة التي يقبل عليها بلدنا العزيز والتي حرص عليها كل الحرص واتاحها لنا جلالة الحسين عندما امر بأن تكون حرية الانتخابات ونزاهتها بداية مرحلة جديدة من البناء واعادة النظر في كل ما من شانه دفع عجلة التقدم والتطور لوطننا ولشعبنا .

حضرات الزملاء المحترمين

قال تعالى « ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هتديتنا ، وهب لنا من لدنك رحمة ، انك انت الوهاب ».صدق الله العظيم .

ومن منطلق هذه الاية الكريمة التي تفتح قلوبنا واذهاننا للتميز بين الاصالة وبين محاولة محاكاة الاصالة .

ومن منطلق ولائي المطلق لجلالة الملك الحسين المعظم راعي هذا البلد وحامي مسيرته ...ومن منطلقي في الصدق مع جلالته في القول والفعل في كل زمان ومن كل موقع ومكان ..

ومن منطلق ما اؤمن ان فيه مصلحة للوطن وللامة وتحقيقا لرغبة كل من شرفني وانتقاني لامثله في هذا المجلس الكريم ...

ومن منطلق انتفاء الصدق والمصداقية في البيان الوزاري وبرا بالقسم العظيم الذي الزمنا به انفسنا عندما استلمنا مهام مسؤولياتنا ..

ونظر لان تسليم الحكم في الوقت الحاضر للرئيس المكلف دولة السيد مضر بدران لا يتناسب ولا ينسجم مع متطلبات المرحلة الحاضرة ولا يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والقومي والوطني وذلك من منطلق التجارب التي مر بها بلدنا العزيز خلال فترة حكمه السابقة عندما اضطربت علاقاتنا مع الدول العربية

المجاورة الى حد تحشيد الجيوش واختل الامن الداخلي ووصل الى حد الفوضى وتدمير المنازل والبيوت واطلاق المتفجرات ، واختل السلام الاجتماعي الى حد التفريق بين افراد المنطقة الواحدة والاسرة الواحدة وافراد الشعب الواحد ..

لكل ذلك فانني اعلن بانني سأحجب الثقة عن حكومة الرئيس المكلف دولة السيد مضر بدران .

والله الموفق ، وهو من وراء القصد

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس على اسم الله نستأنف الجلسة ، الزميل الاستاذ جمال الصرايرة

السيد جمال الصرايرة

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسوله العربي الامين ، قال سبحانه وتعالي

" ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا ، فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون "

صدق الله العظيم

.معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

يحز في نفسي و نعم اكررها يحز في نفسي وانا اتحدث لاول مرة في هذا المجلس الكريم انه ومنذ بدء الجلسة لم يذكر احد او يذكر بصحوه الجنوب صحوة الجنوب التي نبهت الامة للاخطار التي كادت ان تبتلع الاخضر واليابس في هذا الوطن الحبيب.

نعم لم يذكرها احد علما بانها كانت واحدا من العوامل التي ادت الى كل هذه التحولات التي يعيشها الوطن ومن بينها مجيئنا نحن معشر النواب الى هذا المجلس .

هذه الصحوة التي دقت ناقوس الخطر والتي لولاها لبيع احتياطي الذهب كله وجرفنا سيل الى الديون الى الهاوية وعمت العتمة من استشراء الفساد والمحسوبية والشللية .

اذكر الحكومة بها الان كي تعمل جاهدة وباخلاص لتجنب تكرار ما حدث ولنعيد لهذا الوطن الطمأنينة والاستقرار .

ان الجنوب الذي تحدى واقعة البائس وقال كلمته كما كان يقولها على مر الزمن : الوطن ، الوطن، الوطن يعاني من اوضاع اقتصادية وحياة معيشية غاية في السوء فهل من منقذ ؟.

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

ان ما يعاني منه الجنوب هو مصدر معاناة لمناطق اخرى في المملكة لذا على الحكومة ان ترتب اولوياتها وتنقل مشاريعها وخدماتها من مدن محشودة الى باقي مدن المملكة المحرومة بحيث تكون مصدر نماء في المناطق

التي توجد فيها ففي بعض مناطق الجنوب بعض المشاريع التي يفترض ان تساهم بشكل فاعل ومؤثر في تنمية بيئتها المحيطة الا ان تأثيرها على المجتمع المحلي كان محدودا ودون ما كان يأمل المواطن .

ومن الامثلة على ذلك جامعة مؤتة التي لم تقم بالدور الذي قامت به وتقوم به جامعاتنا الاردنية الاخرى في تفاعلها مع المجتمع المحلي ، ناهيك عن دعم توفر فرص العمل والبعثات الدراسية لابناء المجتمع المحلي حيث لم يعد يرى ابناء هذه المنطقة فائدة من وجودها ،كذلك الحال بالنسبة لباقي المشاريع المحدودة في هذه المنطقة .

لذا فانني اطالب الحكومة ان تعيد النظر في هيكلية هذه الجامعة بحيث تصبح متماثلة مع الجامعات الاردنية الاخرى ، وان تعمل على استيعاب طاقات المجتمع المحلي الطلابية والتعليمية ، وان توفر فرص العمل ، والتدريب والتأهيل ، والبعثات الدراسية لمختلف شرائح المجتمع في المنطقة ، وان تعمل على فتح باب الدارسات العليا المسائية لابناء المنطقة ، للنهوض بها علميا وثقافيا وتنمويا ، وان تتوسع في برامجها لتضم تخصصات يحتاجها المجتمع المحلي ومنها الشريعة والتمريض .

كما انني اطالب الحكومة بانشاء مراكز تدريب وتأهيل في هذه المؤسسات التي حسبت على المنطقة كمراكز تنموية ، لتدرب ابناء هذه المنطقة للعمل في هذه المؤسسات.

كما نطالب بدعم وتوجيه صندوق تنمية وتشغيل الجنوب ليأخذ دوره في دعم المشاريع الصغيرة وذلك بتوفير التمويل اللازم وبشروط ميسرة لخلق فرص عمل للعاطلين عن العمل ودعم اقتصادنا الوطني .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

ونحن ندخل عهدا تخيم عليه الديمقراطية بكل معانيها ، لا نستطيع الا ان نثمن الخطوات الايجابية التي اتخذتها الحكومة بدءا بالافراج عن الجوازات المحجوزة وحرية العمل والسفر والافراج عن بعض المعتقلين السياسين، واعادة مجالس الصحف المنتخبة واعادة رابطة الكتاب والتي كانت تمثل حقوقا مسلوبة لابناء الشعب . واضافة الى ذلك فانني اطالب الحكومة بالافراج عن كافة المحكومين السياسين وباقصى سرعة ممكنة ، كما اطالب باصدار تشريعات مستعجلة لتحل محل تعليمات الادارة العرفية خاصة فيما يتعلق بالجرائم الاقتصادية ، مثل التلاعب بالمال العام ، والاحتكار ، والغش والتلاعب بقوت الشعب ، او فيما يتعلق بالتجسس او بيع الارضي للعدو .

كما اطالب بالاسراع بالغاء الاحكام العرفية بشكل قاطع حتى يتسنى للمحاكم النظامية ان تقوم بدورها المنوط بها . واطالب باعادة جميع المفصولين الى وظائفهم والذين فصلوا لقضايا سياسية وبقرارات من الحاكم العسكري .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

ان قواتنا المسلحة تستحق الدعم والمؤازرة ، وبلا حدود ، وعليه فانني اطالب الحكومة :

اولا : تحديث الاسلحة ضمن الامكانيات المتاحة .

ثانيا : فصل حقيبة وزارة الدفاع عن رئاسة الوزراء وتفعيل دور هذه الوزارة وتمكينها من السيطرة المالية والادارية والمعنوية للنهوض بقواتنا المسلحة .

ثالثا : تحديد الفترة لتولي رئاسة هيئة الاركان بمدة اقصاها ثلاث سنوات .

رابعا : التركيز على مبدأ الاحتراف العسكري .

خامسا : اعادة النظر بقوانين وانظمة وتعليمات خدمة العلم وتعميم مجالاتها .

اما في مجال التعليم فانني ادعو الحكومة الى الاسراع في تنفيذ خططها التي عكسها البيان الوزاري ، منبهينا لها ضرورة تعزيز سياسة الامن الاكاديمي في الجامعات الاردنية وكليات المجتمع ، بحيث يعاد النظر في اسس الترقيات الشخصية التي تستند في كثير من ابعادها على الاجتهادات الامزجة الشخصية ، وان توزع الادوار الادارية والاكاديمية في هذه المؤسسات لكي تتحقق مشاركة الجميع ، بدل من ان تكن مقصورة على فئة قليلة .

كما اطالب الحكومة باعادة النظر في الاساسيات والمتطلبات الضرورية للنظام التعليمي في جامعاتنا بحيث يكون للارشاد دور بارز يساعد الطالب على تحديد اولوياته واختياراته .

وان نطور نمطا تعليميا بعيدا عن التلقين والاساليب التقليدية البالية وان نرقى بمستوى طلبتنا الاكاديمي بعيدا عن المحسوبية في تحديد درجاتهم التحصيلية .

واطالب الحكومة السماح بتشكيل نقابة للمعلمين والاتحادات للطلبة كي تهتم بشؤونهم وترقى بمستوياتهم الثقافية والعلمية ، كما اطالب بتحسين اوضاع المعلمين المادية ، ومساواة نظام التقاعد المدني بنظام التقاعد العسكري وتحسين اوضاع المتقاعدين القدامى .

وفي مجال الثقافة فانني اركز بشكل اساسي على ثقافة الطفل وتنشئته نشأة تعزز لديه الانتماء لحضارته الاسلامية والعربية مطالبا ان يكون هناك تنسيق مشترك بين مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالبيت والمدرسة والمؤسسة الاعلامية والدينية مطالبا ايضا بتوسيع دائرة النشاط الثقافي لتعم كافة مناطق المملكة .

وفي مجال الاعلام فانني اؤيد وبقوة مراجعة ابعاد تجربتنا الاعلامية بكافة مستوياتها وعناصرها التي اثبتت التجربة العملية ضعف قدرتها في التعامل مع الاحداث والمستجدات وبخاصة في اوقات الازمات ، فنظام الاتصال الاردني فريد من حيث تركيبته اذا يضم الى جانب المؤسسات الاعلامية الرسمية ، مؤسسات صحفية تنتمي الى القطاع الخاص ، وهذا النظام الذي اعتقد بملائمته لواقعنا يجب ان تعزز ويدعم ، مع مراعاة اعادة هيكلية صحفنا بحيث يكون للصحفيين ونقابتهم دور فاعل في تطوير العملية الصحفية في بعديها المهني والاداري وذلك من خلال اشراكهم ونقابتهم في ملكية الصحف التي قامت على اكتافهم حتى لا تصبح هذه المؤسسات الصحفية امبراطوريات صغيرة لمجموعة محدودة من اصحاب راس المال ، مطالبا هذه المؤسسات الصحفية بتطوير كوادرها وبشكل مستمر .

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم السبت ١٩٨٩/١٢/٣٠ ميلادية.

اما فيما يتعلق بمؤسساتنا الاعلامية الرسمية ، فانها بحاجة ملحة الى اعادة بناء شامل يتضمن فلسفتها [illegible]

الاعلامية ، ومضامين برامجها ، والقائمين عليها بحيث تستوعب الطاقات الوطنية العلمية في هذا المجال ،

لترقى بها من حالتها القائمة الى دورها الحقيقي الذي يجب ان تقوم به .

اما في المجال الصحي فانني اطالب الحكومة بتقييم دور المؤسسة الطبية العلاجية واعادة النظر فيها

لتتمكن من رفع المستوى الصحي في المملكة وبخاصة في المناطق التي لا تصلها هذه الخدمات بالمستوى المطلوب

والاسراع في تنفيذ وتوسيع مظلة التأمين الصحي لتشمل كل افراد المجتمع .

واطالب الحكومة الاسراع في تنفيذ مشروع مستشفى الكرك الحكومي نظرا للحالة المزرية التي يعاني منها

المستشفى الحالي .

وفي مجال الزراعة فانني اطالب الحكومة بالاسراع في توزيع اراضي الدولة الصالحة للزراعة على ابناء

المناطق المجاورة لها ، القادرين على استغلالها ، والعمل على حفر الابار الجوفية التي تساعد في تنمية ثروتنا

الزراعية .

كما اطالب الحكومة بعدم تنفيذ مشروع سحب المياه من مناطق الهيدان والموجب والديسة لمنطقة عمان

وذلك لحاجة تلك المناطق لهذه المياه من اجل التنمية الزراعية فيها .

كما اطالب الحكومة بالتركز على مشاريع تنمية الثروة الحيوانية الاخذة في التناقص بسبب الاهمال

المتزايد.

اما في مجال الاشغال العامة والاسكان ، فانني اعتقد ان سياسة الاسكان والتطوير الحضري التي

اعتمدتها الحكومات السابقة ، هي تجربة قاصرة في كثير من ابعادها ويجب اعادة النظر فيها وبسرعة ، والتحقيق

مع القائمين على بعض هذه المشاريع التي اصبحت مبانيها آيلة للسقوط والتي كلفت الحكومة مبالغ مالية

طائلة،واطالب الحكومة باحكام الرقابة على تنفيذ المشاريع اذا لا يعقل ان تكلف بناية في جامعة اليرموك حوالي

مليون دينار وتصبح آيلة للسقوط بعد ست سنوات من بنائها معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

كما اطالب الحكومة :

١- التدخل السريع للحد من ارتفاع الاسعار وضبطها ومنع الاحتكار والاستغلال وفتح المجال للمنافسة الحرة الشريفة لصالح المواطن ودعم جمعية حماية المستهلك لتمكينها من تأدية دورها في حماية المواطن من الاستغلال والاحتكار .

٢- عمل مراجعة لاسعار بعض السلع التي رفعت بشكل جنوني واعادتها الى سعر معقول يتناسب وسعر صرف الدينار ، وربط رواتب الموظفين في القطاعين العام والخاص بجدول غلاء المعيشة .

٣- الاستمرار بدعم المواد الغذائية الاساسية التي يتأثر منها غالبية افراد الشعب .

٤- اعادة النظر بقانون الوكلاء والوسطاء بحيث يلزم كل شركة تتعامل مع القطاع العام سواء فيما يتعلق بالصيانة والتزويد او تقديم الاستشارات او التوريد او الادارة او اعمال الانشاءات التي تتعاقد مع القطاع

العام بان تعلن عن اسماء الوسيط او الوسطاء ومقدار العمولة التي تدفع لهم ، وكيفية ومكان دفعها .

٥- اصدار تشريعات وبشكل سريع لرقابة وتنظيم الجهاز المصرفي بما يضمن انضباطيته وحسن ادارته .

وهنا اطالب الحكومة بتقديم تقرير لمجلس النواب عن حالة ووضع كل بنك عامل في المملكة لئلا يكون هناك حالات مشابهة لبنك البتراء - لا سمح الله - ونحن لا نعلم بها .

٦- عدم تقديم مشاريع قوانين اية ضرائب او رسوم او تعرفة جمركية تثقل كاهل المواطن غير القادر ، لقد تجاوز التكليف عنده حدود الاستطاعة .

٧- القضاء على ظاهرة تفصيل الوظيفة للشخص ، وان لا يعمم الفشل باختيار شخوصه ومنحهم مكافآت وظيفية ، ومراكز هامة ، بل يجب التركيز على اقامة دولة المؤسسات بدل الاشخاص ، ومقاومة المحسوبية والشللية.

٨- التوجه نحو تطبيق الشريعة الاسلامية وبالتدريج في مجالات الاقتصاد والتربية والاعلام ، وان تصدر الحكومة وباسرع وقت ممكن ، قرار بمنع تقديم المشروبات الروحية على طائرات الملكية الاردنية او في الاحتفالات الرسمية في السفارات الاردنية في الخارج .

٩- ان تلتزم الحكومة بتطبيق مبدأ من اين لك هذا ؟ وذلك بتوسيع فكرة ومفهوم التشريع الذي ذكره البيان الوزاري ، بحيث ينص على ان يقدم كل مسؤول تولى ويتولى، وليس فقط من يتولى المسؤولية السياسية والادارية اقرار شاملا بما يملكه هو وزوجته وابناؤه.

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

ان فلسطين هي ارض الله ، اغتصبها عدو الله ، لن تعود الا بجنود الله ، وان اي طريق غير هذا الطريق ما هو الا مضيعة للوقت ، محييا اولئك الصامدين الذين يقفون غربي النهر في وجه العدو الصهيوني - بنادقهم الحجارة وصورايخم المقلاع - ممجدا انتفاضتهم الباسلة التي تعتبر الخطوة الاولى لتحقيق النصر .

اما الوحدة الوطنية فهي عنوان استقرارنا ، ويجب ان لا نسمح لاي كان ان ينالها او يمسها بسوء من قريب او بعيد، وأن نعمل على تثبيت اركانها وتوطيدها بكل الوسائل .

معالي الرئيس ، حضرات النواب

انني اتمنى على الحكومة في حالة حصولها على الثقة ان تنفذ جميع ما وعدت به في بيانها الوزاري من اطلاق للحريات العامة وحل للمشاكل الاقتصادية وتوفير للخدمات العامة وخاصة في المناطق المحرومة ، ومكافحة البطالة والتسيب المالي والاداري ، وسابقى عينا ثاقبة ترصد كل اجراء تقوم به الحكومة مع مقارنته بما ورد في بيانها الوزاري .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس الدكتور نايف ابو تايه

الدكتور نايف ابو تايه

معالي الرئيس

حضرات النواب الكرام

في هذه اللحظات التي تناقش فيها البيان الوزاري ، يحدونا الامل ونحن ندخل مرحلة جديدة من العمل الديمقراطي ، ان نرتفع جميعا الى مستوى المسؤولية ونضع مصلحة الوطن فوق مصالحنا الذاتية . فلقد قرأت البيان كما قرأه غيري ووجدت انه يشكل بداية جدية لسلوك سياسي مسؤول وكل ما نتمناه ان تلتزم الحكومة بتنفيذ وعودها . لكننا ننصح الحكومة في هذه الظروف العصيبة ان تقلل من الكلام وتكثر من الاعمال والانجازات ولان صوت العمل كما يقال اقوى واجدى من صوت الكلام .

واننا نرفع خالص الشكر الى مقام صاحب الجلالة المليك المفدي على الجو الجديد الذي بعثه في اجواء اردننا الحبيب، حين اتخذ جلالته قرارات جريئة في مجال الحريات السياسية والفكرية الاعلامية، وهي امور طالما طالب بها الشعب العزيز تعزيزا لتطلعاته نحو البناء والانطلاق في آفاق جديدة .

ولقد احسنت الحكومة صنعا حين ازالت من على الطريق كافة الظواهر المزعجة للمواطن مثل الاحكام العرفية وقضايا الجوازات والتنقل وقضايا الاستشارات الامنية التي لم تعد ضرورية في اطار التحول الديمقراطي الاردني .

لقد جاء اعلان السيد رئيس الوزراء بازلة كل الموانع امام تعيين المواطن في الدوائر والمؤسسات الرسمية ، لتسود معايير الكفاءة والمقدرة ليؤكد توجه الحكومة النبيل نحو ترجمة المبادئ التي اشتمل عليها كتاب التكليف السامي الى واقع ملموس، يتمتع فيه المواطن بحقوقه ويمارس كل واجباته بحس من المسؤولية والمشاركة والانتماء . وذلك ان مهمة الحفاظ على المكتسبات الديمقراطية ليست مقصورة على الحكومة وحدها بل انها مهمة كل فرد اردني .فنحن نبحر جميعا في فلك نوح ، فإما ان ننجوا جميعا بعون الله او نهلك جميعا لا قدر الله . ونحن في هذا البلد الصابر المرابط على اطول خطوط المواجهة مع العدو الصهيوني قد غدونا الان في سباق لاهث مع الزمن بعد ان منّ الله علينا بميلاد الديمقراطية . ونحن شعب تعودنا الصبر على الشدائد وحان الوقت ان نقطف ثمار الصبر الطويل ، وان نتجه الى البناء والتعمير لتحقيق الرخاء للجميع لنعمل جميعا بروح العائلة الواحدة تحت شعار "الكل للفرد ، والفرد للكل" في اطار روح التسامح وفي اطار الانفتاح على العالم وليس الانغلاق . ولا ضرورة للتجريح، واني انبه الى خطورة المغالاة في لعن الماضي ، فهذه صفحة طويت ، وليس المطلوب الان ان ننتقم بأثر رجعي ، بل المطلوب الوقوف الى جانب السلطة التنفيذية في مسعاها لحل مشاكل البلاد الكثيرة . وفي طليعة هذه المشاكل الوضع الاقتصادي المتردي وقضايا تنمية البلاد والبطالة والغلاء والصراع في الشرق الاوسط نتمنى على الحكومة ان تلقي بثقلها الى جانب كافة المخلصين من اجل تصحيح الاوضاع الاقتصادية في

كل انحاء البلاد ، ولا يجوز ان تستثني الحكومة في برنامجها منطقة من المناطق ، فقد لمست ان موضوع تنمية البادية لم يجد مكانا لائقا به في برنامج الحكومة ، وكأن البادية ليست من الاردن . اننا نتوقع من هذه الحكومة انها تمثل الشعب باكمله، وتبعا لذلك فلا يجوز الاهتمام بمناطق دون اخرى . ذلك ان منطقة البادية تعاني من مشاكل عديدة ورغم خطط التنمية المتواصلة التي اختصت بها الحكومات السابقة منطقة البادية ،الا انه ما زال هناك الكثير لانجازه بغية تحقيق هدف " المجتمع الواحد المتجانس" .

ان عملية تصحيح المسار الاقتصادي والسياسي والاعلامي تتطلب قرارات شجاعة ومنصفة وعادلة من قبل الحكومة ، على ان تشمل عملية التصحيح كافة القطاعات في اطار من القانون ، ويسعدنا ان القضاء قد استعاد بالكامل كافة الصلاحيات بعد الغاء الاحكام العرفية .

معالي الرئيس ، حضرات النواب

اننا في الاردن لم يكن التطرف في يوم من الايام طريقا او مبدأ نسير عليه ، ان كان ذلك التطرف يمينا او يسار ،فالاعتدال هو المنهج الذي ارتضيناه لانفسنا في مسيرتنا الطويلة الصعبة . والتدرج السلمي في احداث التغييرات القادمة هو الطريق الوحيد لسلامتنا وامننا . وفي هذه السياق لا بد من التمهل والتعقل من اجل تحقيق تنمية البلاد . ان الواجب يقع علينا جميعا ان نميز بين الطموحات والامال والامكانيات المتوفرة . دعونا نحكم العقل والضمير ونضع نصب اعيننا الواقع الصعب ، نعم لقد قرر الشعب السير قدما في طريق الديمقراطية. لكنني بصراحة اقولها لمن تسول له نفسه العودة بنا الى سياسة المراوغات ، ان الديمقراطية مرتبطة ارتباطا وثيقا بحقوق الانسان الاردني والحريات العامة او ما ينص عليه دستور الدولة من ضمانات تنص على ان يكون للشعب رأي وصوت في ادارة شؤونهم . فالديمقراطية تبدأ من احترامنا لبعضنا البعض ، واستخدام اسلوب الاقناع في الحوار بيننا ومن المهم هنا ان لا يضيع مجلسكم الموقر الوقت في الجدل حول كل نقطة او كلمة في البيان الحكومي ، لان ذلك سيحول جلساتنا الى " مباراة كلامية " فامامنا الكثير من الجهد والعمل والصبر . ذلك ان الحكومة لا تبدأ الان من البداية، وانما علينا ان نساعدها في ازالة الركام الهائل من المشاكل والعقبات من الطريق ، للوصول الى البداية المرجوة ، ومثلما تسنى للعملية الانتخابية ان تنجح وتكتمل في اجواء تسودها النزاهة والحرية ، فاننا نتطلع جميعا ان تسود جلساتنا المعطيات ذاتها : النزاهة والحرية وتحكيم الضمير . ولا يخفى عليكم ان من مقتضيات النزاهة ، ان لا يكون التأييد او المعارضة موقفا مطلقا في ذاته داخل البرلمان ، وانما يتشكل التأييد او المعارضة في حدود القضية المطروحة والقرار المقترح بشأنها ومعنى هذا ان في حدود القضية ان النائب يمكن ان يكون مؤيدا لحل ما ومعارضا لحل آخر تقترحه الحكومة دون ان يكون محسوبا على الحكومة او المعارضة ، فالهدف هو ان نبني لانفسنا مواقف . فالتكتلات داخل المجلس لا يجوز لها ان تشكل قيدا على حرية النائب في سلوكه الذي يمليه عليه ضميره ، لقد انتقد الكثيرون ما اعتبروه مغالاة في وعود الحكومة . وانا اقول ان البيان [illegible] من حيث ما نسعى جميعا الوصول اليه ، والعبرة في النتائج وليس فقط في

حسن النوايا . ونسأل الله ان تكون الحكومة الحالية قد استفادت من اخطاء الحكومات السابقة ، وان يكون لديها ارادة وتصميم ووعي وجهد لتحقيق اكثر ما يمكن بالتعاون المباشر مع السلطة التشريعية ، واعتقد ان عمل الحكومة سيجد رديفا له حين تقوم التنظيمات السياسية الديمقراطية وفقا للميثاق الوطني المتوقع ، وانا اقول نعم للتعددية الحزبية في اطار من المسؤولية .

ان الايمان بالتعددية السياسية يقتضي المطالبة للاحزاب السياسية بحرية العمل والتنظيم في ظل الدستور الذي يكفل تكافؤ الفرص .. ولنترك من بعد للشعب ان يقرر ولتكن ارادته هي العليا .. لانه حسب دستورنا ، هو مصدر السلطات جميعا .. ونحن نراهن دائما على وعي شعبنا ، ولا نشك في قدرته على الفرز والتقييم والتمييز واختيار الاصلح .

معالي الرئيس ... الاخوة النواب

ندخل المرحلة الجديدة من موقع المسؤولية الوطنية واحترام رغبات المواطنين ونطلب من الحكومة ان تباشر وعلى الفور في تنفيذ كافة الاصلاحية الادارية والقضاء على ظواهر البيروقراطية المرهقة ومحاسبة المتلاعبين باموال الشعب وايقاف الانتهازيين عند حدهم . والشعب ينتظر اعمال ، فقد شبع من الكلام الكثير . وعلينا في هذا المجلس مسؤوليات جسام تتمثل في دعم الحكومة ومؤازرتها وليس فقط انتقادها ولتكن مصلحة الوطن والمواطن هي العليا والمصالح الشخصية والحزبية والطائفية هي الدنيا .

بسم الله الرحمن الرحيم « فإما الزبد فيذهب جفاء ، واما ما ينفع الناس فيمكث في الارض »

معالي الرئيس ، حضرات النواب

انطلاقا من ايماني بان جلالة القائد كما عودنا باخلاصه وتفانيه لخدمة شعبه وامته وايماني ايضا باخلاص الحكومة وتصميمها على تنفيذ ما وعدت به اعلن منحي الثقة لحكومة دولة الرئيس مضر بدران ، متمنيا لدولته وزملاء، كامل التوفيق في خدمة الوطن والشعب في ظل قائدنا صاحب الجلالة الهاشمي الاول الحسين بن طلال المعظم . والسلام عليكم ورحمة الله .

معالي رئيس المجلس

رجاء تنبيه الاخوة المواطنين في شرفة النظارة ، بان التصفيق ممنوع بحكم النظام اظهار الاستحسان او الاستهجان ممنوع بنص النظام . وشكرا السيد عطى الشهوان

السيد عطى الشهوان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

معالي الرئيس ... حضرات النواب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... وبعد

لعل من ابرز ما يشد الانسان في البيان الوزاري لحكومة دولة السيد مضر بدران هو استهلال هذا البيان بالحرص والعنايه للبنه الاولى لكيان هذا المجتمع الا وهو المواطن والوطن وحمايتهما من المشاكل الاجتماعيه والاقتصاديه والسياسيه والثقافيه والاعلاميه ولان هذه الحكومه ستكون باذن الله حريصه كل الحرص على احترام الدستور والالتزام بتطبيقه نصا وروحا والتي اتخذت من الشورى والديمقراطيه اساسا لابراز معالم تفاعل الحكم مع المواطن وذلك من خلال التعاون بين السلطتين التنفيذيه والتشريعيه اقول وبالله التوفيق.

ان من نعم الله على هذا البلد ان انعم الله عليه بهذه المرحله الجديده بكل ما فيها من وعي وعلم وتقدم في ظل صاحب الجلاله الملك الحسين بن طلال المعظم حفظه الله لرفعه هذا الوطن وعزة الشعب ووحدة هذه الامه التي هي مصدر السلطات.

معالي الرئيس ... حضرات النواب

لقد لاحظت باهتمام حرص الحكومه في بيانها على التوجه لاحترام حرية المواطن وحرية تعبيره ما دامت حريته حرية المسؤول الملتزم بخير امته ، كما وعدت الحكومه بوضع حد للتسيب الاداري والقضاء على الفساد وعلى كل ما يعيق المسيره الخيره لهذا البلد وبخاصه المسيره الاقتصاديه ، وانطلاقا من هذه المفاهيم ومن حبنا للوطن وصدق الانتماء له كونهما اسمى صوره للمواطنه الصالحه واكثرها اشراقا وحتى نبقى اسره واحده مترابطه متماسكه فانه من الواجب علينا نحن نواب الامه ان نواجه الواقع بروح المسؤوليه وعدم الانسياق للشائعات ومحاولات التمزيق واثارة الفتن ليبقى الاردن بقيادته الهاشمية وشعبه الوفي قادر على العطاء وعلى حفظ توازنه الداخلي والخارجي ، وعلى التوفيق بين التزاماته والايفاء بحاجته الداخليه.

معالي الرئيس ... حضرات النواب

لا يخفى على احد مقولة سمو ولي العهد الحسن بن طلال حفظه الله ، ان المواطن الاردني في الاساس متعلم وواع وقادر وسمعته ممتازه واداؤه مشرف وهذا ما اعطى البلد الخير ميزه نفاخر بها بين المجتمعات ، الا ان ألاعباء المستقبليه الناجمة عن ندرة بعض المواد الاساسيه التي وضعته امام واقع قاس ليأمل من هذه الحكومة التي تضمن بيانها الحرص على مصالح الشعب والنهوض بعبىء المسؤولية لبناء الاردن وحماية تجربته الديمقراطية.

ان هذه المرحلة البالغة الحساسية التي تمر بها امتنا العربية والتحديات الهائلة التي نواجهها في تأمين الاساسيات للمواطن والتي تتطلب توفير الاموال واعادة البناء لهي مهمه على الحكومة ان تتصدى لها بحشد كل طاقاتها وتفعيل كل امكانياتها باجهزه امنية وقادرة وكفاءات عالية وقيادات مؤهله ذات سيره نظيفه.

وعلى الرغم من قيام الحكومة مشكورة باتخاذ بعض القرارات لتصويب بعض الاجراءات استجابة لطلب الامة وعملا بالصلاحيات المقررة لها كاعلان تجميد العمل بالاحكام العرفية ومباشرة الحكومة باعادة جوازات السفر المحجوزة لاصحابها والتزامها بضمان حرية العمل والسفر والتنقل للمواطنين والافراج عن المعتقلين السياسيين واعادتها لمجالس الادارة للصحف والغائها قرار حل رابطة الكتاب الاردنيين ... على الرغم مم فانني ما أزال متمنيا على الله ان تكون الحكومه قادره على تنفيذ ما ورد في البيان وهذا ليس تخوفا بقدر ما هو ترقب وحرص على ان يكون مجال تطبيق.

معالي الرئيس ، حضرات النواب

ان القاعده تنص على ان العبره للمقاصد والمعاني لا للالفاظ والمباني ، لقد تضمن البيان الحكومي التأكيدات والتسويفات المستقبليه وان حسن النيه لا شك متوفر وان كانت المخاوف تنتاب الانسان حينما يتطلع الى تحقيق هذه الطموحات التي وردت في هذه الوثيقة الهامة والتي استعرضت معظم المشاكل والظواهر والسلبيات التي نواجهها في الاردن العزيز وهي بالتالي الوثيقة الطموحة التي سنسعد بها جميعا وخاصة عندما تبدأ الحكومه بالعمل على تنفيذ بعض الذى جاء فيها حيث ان ترجمة هذا البيان كما يتضح لي يحتاج لصيغه عمليه ولفتره زمنيه ليست بالقصيره ، ان الخدمات التي نواجهها لتأمين ما هو اساسي وإعادة البناء يتطلبان منا جميعا جهدا كبيرا وعملا دؤوبا ممكن .

متى يستطيع الانسان منا في هذا البلد أن يهنأ بتوفر حاجياته من قمح وعدس وزيت وحليب ومنتجات للالبان ولحوم وبيض وغيره .

متى يستطيع الانسان منا أن يكون معافى في بدنه عنده قوت يومه

متى يستطيع الانسان منا أن يطمئن الى توفير المياه لحاجياته في القطاعات المختلفه زراعيه أو صناعيه أو للاستعمالات المنزليه

متى يستطيع الانسان منا أن ينزل الى السوق ليشتري ما يحتاج اليه بسعر معقول وموحد دون مزايده أو تبريرات

متى يستطيع الانسان منا أن يقضي على الاحتكار والغش والجبن والغبن والتسلط والاحتجاج باعذار واهيه.

متى يطمئن هذا الانسان منا أنه غير محارب في رزقه ولا في عمله ولا في تحركه ولا في إبداء رأيه في الكلمه الهادئه الهادفه .

متى يستطيع الانسان منا أن يطمئن على أن إبنه أو إبنته سيدخلان الجامعه لاكمال الدراسة دون وساطات واستثناءات حتى يطمئن على مستقبل أبنائه دون أن تتراكم عليه الديون نتيجة الاقساط الجامعية .

متى يستطيع الانسان منا أن يطمئن على أن ولده إذا نزل الى السوق وجد عملاً أو ذهب الى الدائره وجد وظيفة وإذا ذهب الى الحقل وجد آلة وإذا ذهب الى المصنع وجد تسهيلاً.

ومتى نستطيع زيادة رواتب المتقاعدين قبل عام ١٩٨٠ حتى نوفر لهم العيش الكريم .

معالي الرئيس ... حضرات النواب

انا على يقين بأن مسؤولية هذا المجلس النيابي خطيره وخطيره جداً وأنه يجب علينا أن نضع تصورات شاملة وكامله للاولويات ومعالجة القضايا المتراكمه عبر السنوات السابقه حتى لا نغرق لا سمح الله في متاهات تحول دون الانجازات التي ينتظرها منا شعبنا الطيب الصابر المكافح .

معالي الرئيس ... حضرات النواب

انطلاقاً من المسؤولية الجماعيه والاحساس الصادق بها والامانة الملقاه على مجلسنا هذا ولكي يقف هذا البلد الغالي أمام التحديات القاسيه ولتقديم الخدمات الجلى ورفاه هذا الشعب فإنني اتمنى أن تضع الحكومة في برامجها المطالب الملحه التاليه :

١- القوات المسلحه الاردنيه :

إنني اعتز بدور قواتنا المسلحة والتي تشرفت وكنت أحد أفرادها ، هذه القوات الاردنية الباسلة التي عملت وما تزال تعمل وتواصل الدفاع عن أرضنا ومقومات نهضتنا إنني أدعو لتوفير كافة احتياجاتها وحاجاتها من زيادة في الرواتب ومعدات متطورة حتى تظل الدرع الواقي على أطول خط من خطوط المواجهة مع العدو الصهيوني وحتى تبقى درعاً يدرأ عن هذا البلد وعن الامة العربية والاسلامية مخاطرالصهيونية وأن تواصل الحكومة اسباب الأمن والطمأنينه في مدن الوطن وقراه وبواديه . إن مسألة الأمن لهي أهم من الخبز والماء فهي الأساس المؤدي للاستقرار وطمأنينة النفس وراحة البال . وازدهار العلم وانتعاش الاقتصاد فهي الكفيلة بأن تجعل من المواطن مواطناً آمناً في سربه معافاً في بدنه .

٢- القطاع الزراعي

إنني ارحب بما أبدته الحكومة من أهتمام ودعم للقطاع الزراعي وتوحيد مصادر القروض الزراعية وتشجيع إنشاء الجمعيات التعاونية الانتاجية إلا أنني اتمنى على الحكومة أن تولي جُل اهتمامها للقطاع الزراعي والثروة الحيوانية وذلك بضرورة دمج كافة مصادر الاقراض والانتاج الزراعي والثروة الحيوانية ضمن مؤسسة أو سلطة مستقلة منظمة .

دراسة العوامل المناخية وطبيعة الارض ومدى صلاحيتها ومستلزمات الانتاج من حيث الجودة والنوعية والصنف وادخال وسائل التكنولوجيا الحديثة من حيث الحراثة والتسميد والمكافحة وكوادر البحث والانتاج وتوفير الكوادر اللازمة لها ووضع الانماط الزراعية التي تتلائم مع البيئات المختلفة التي تهدف للاستغلال الأمثل

للأراضي وادخال محاصيل زراعية جديدة .

وضع خطة الثروة الحيوانية رديفة للزراعة ولتنظيم استيراد ثروة حيوانية ملائمة للبيئة المحلية وانتخاب اصناف تعطي إنتاجاً عالياً من اللحوم والمواليد مع الأخذ بعين الاعتبار تحسين السلالات المحلية ، والتركيز على توفير المراعي الطبيعية والصناعية وذلك بالتوسع في إنشاء المحميات الرعوية خال زراعة الاعلاف في النمط الزراعي .

إجراء مسح شامل لمصادر المياه الجوفية على مختلف الأعماق والتوسع في حفر الآبار الارتوازية مع التأكيدعلى الاستعمال الأمثل للمياة ، والتوسع في إقامة السدود المائية حيثما أمكن مع التأكيد على تنفيذ وسائل حصاد المياه المختلفة سيما وأن بعض الدول المجاورة ستستفيد حالياً من مصادر المياه الجوفية الأردنية ، وذلك حتى نتكمن ايضاً من تضييق حد البطالة وتشغيل الايدي العاملة وايجاد فرص للعمل .

معالي الرئيس ... حضرات النواب

إنني إذ اتطلع بعين الأمل والبصيرة الواعية لما أجده وأعلمه من توفر النية الصادقة في هذا البيان لأجدني مضطراً الى التنوية ببعض ما أصبو الى تحقيقه ضمن القطاعات الخاصة منوهاً الى أنني لست إقليمياً في هذه المطالب وإنما لاطلاعي الشامل على ما يعانيه أبناء قضاء ناعور ولعلمي بأن كل أخ من السادة النواب في هذا المجلس سيدرس كل ما تحتاج اليه منطقته بكل إهتمام فيتعاون كل واحد منا حتى يحقق المصلحة العامة بكافة أرجاء وطننا العزيز .

أولاً: أن تعمل الحكومة على فتح مركز لتوزيع الاعلاف بقضاء ناعور نظراً لما يلاقيه مربو المواشي من صعوبات للحصول على الاعلاف .

ثانياً : فتح محكمة صلح في قضاء ناعور خاصة أن المبنى قد تم تجهيزه من قبل بلدية ناعور وذلك تخفيفاً للأعباء التي يواجهها المواطنون في الامور المتعلقه بها علماً بأن هذا الموضوع تم ادراجه ضمن خطة وزارة العدل عام ١٩٨٧ .

ثالثاً : فتح مكتب للارشاد الزراعي لقضاء ناعور لتقديم النصائح والارشادات للمزارعين .

رابعاً : فتح مكتب للمياه حيث أن المنطقه بأمس الحاجة لهذا المكتب ليقوم بحل المشاكل المتعلقه بالمياه خاصة ما يتعلق بفواتير المياه علماً بأن بلدية ناعور على استعداد لتقديم البناء اللازم مع التجهيزات .

خامساً : تفتقر منطقة قضاء ناعور الى مساجد والى أئمة للمساجد الحالية وكذلك العمل على فتح دور للقرآن .

سادساً : هناك قطع اراضي حرجيه مجاورة للمجالس البلدية والقروية منها ما هو مشجر بالاشجار الحرجية ومنها ما هو غير مشجر ومخصص للحراج أتمنى على الحكومة أن توعز الى وزارتي الزراعة

والتعليم والزراعة بالتعاون مع المجالس البلدية لاستغلال هذه الاراضي لزراعتها بالاشجار المثمرة يعود مردودها على المجالس والمدارس ، وحبذا لو تم تكليف الطلاب ضمن برنامج وخطة بحيث يقوم الطلاب بالعناية بهذه الاشجار بإشراف متخصصين زراعيين وعلى أن توضع لهم حوافز كزيادة علامات في الفحص التوجيهي والاعدادي أو على غرار طلاب الرياضه عند دخولهم الجامعات .

سابعا : قامت الدولة مشكورة بإنشاء مركز صحي شامل في ناعور إلا أن هذا المركز ما زال بحاجة الى تجهيزه بالمختبرات والاشعة والاسرة للعمليات الصغرى وحالات الولاده ، علماً بأن المبنى المخصص يتسع لمثل هذه الأموركما أن هذا المركز يعاني الكثير من عدم توفر الأدوية اللازمه .

ثامناً : تطوير المراكز الصحية الاولية في منطقة القضاء (العيادات) لكل من الروضة والسافك والعدسية والعال وزبود وسيل حسبان واللبنيات وتطويرها الى مراكز صحية كاملة نظراً لكثرة تعداد السكان.

تاسعاً : إن المركز الأمني بقضاء ناعور بأمس الحاجة الى توفير البناء المناسب والملائم علماً بأنه قد تم تسجيل قطعة أرض بإسم الأمن العام لهذه الغاية

عاشراً : زيادة الخطوط الهاتفية في منطقة قضاء ناعور بالاضافة الى تحويل الهواتف العادية الى آلية وخاصة بلدية الروضه ومجلس قروي كل من المنصورة والعال وأم القطين وتركي وزبود والعدسية وسيل حسبان .

حادي عشر: ايجاد مركز شؤون وخدمة اجتماعية في قضاء ناعور لدراسة حالات جيوب الفقر الموجودة في المنطقة .

ثاني عشر : إعادة النظر في توزيع الدوائر الانتخابية جغرافياً .

ثالث عشر : أن تصبح مدرستي قرية اللبنيات الاعدادية للذكور والإناث ثانوية نظراً لما يعانيه الطلاب من ظروف مادية قاسية لاتمام دراستهم في الأماكن البعيدة .

رابع عشر : تعبيد بعض الطرق الزراعيه في قضاء ناعور ليتمكن المزارعون من الوصول الى مزارعهم وتسويق منتجاتهم صيفاً وشتاءً مثل طريق الروضه حسبان ، وطريق ناعور أبو سليط وطريق العدسيه - المزارع وطريق تركي زبود .

خامس عشر: أتمنى على الحكومة الرشيدة بأن تقام بعض المصانع الجديدة في هذه المنطقة لتشغيل الأيدي العاملة.

سادس عشر: بتبطين القنوات المائية الترابية في القضاء حتى لا تذهب المياه هدراً ونحن بأمس الحاجة اليها .

معالي الرئيس ... حضرات النواب

أرجو المعذرة إن كنت قد أطلت عليكم في كلمتي هذه لأنني توخيت النصيحة والصدق ضارعاً الى الله

سبحانه وتعالى أن يوفق الجميع لخدمة هذا البلد في ظل بانيه وراعيه سليل الدوحة الهاشمية جلالة الحسين بن طلال حفظه الله وسدد خطاه ليبقى الاردن قلعة صمود وشموخ في وجه كل التحديات ، إنه نعم المولى ونعم النصير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

سعادة الزميل الدكتور حسني الشياب .

معالي رئيس المجلس

السيد حسني الشياب

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس المجلس ، الزملاء النواب المحترمون

لا بد من التأكيد بادىء ذي بدء ، اننا ونحن نناقش بيان الحكومة الموقرة انما ندش مرحلة جديدة في حياة وطننا ونودع مرحلة مليئة بالدروس والعبر ونلج مرحلة اخرى عبر بوابة الديمقراطية والمشاركة اننا ندرك أن تجربتنا الديمقراطية الجديدة لم تلد من فراغ وهي ليست منة من أحد أو هبة سقطت علينا في غيبة منا ، وانما هي بنت ظروف تاريخيه موضوعيه معاشة استلهمها قائد مسيرتنا واستجاب اليها وأمسك ببصيرته الثاقبه باللحظه التاريخية المناسبة لصياغتها فكان قراره بإجراء الانتخابات الحرة النزيهة وتفعيل الدستور وإطلاق الحريات العامة التي يكفلها هذا الدستور لمرتكز مؤسسي نبني عليه وليس على أي وثيقة غيره حياتنا السياسية من مختلف جوانبها ، من هنا فالتحول نحو الديمقراطية لارجعة منه بل هو طريقنا الحتمي لصياغة المستقبل الذي نطمح بصنعه .

وفي هذا الصدد فإننا نرحب بالاجراءات التي اتخذتها الحكومة الموقرة حتى الآن بما في ذلك توجهها لالغاء الاحكام العرفية واستعدادها لتشكيل محكمة دستورية ووضع تشريع يلزم الوزراء والمسؤولين في الادارة العليا بتقديم اقرار شامل بممتلكاتهم ، ولكننا نلاحظ في الوقت ذاته أن بيان الحكومة الموقرة يخلو من أية اشارة الى نيتها بالغاء قانون الدفاع صنو الاحكام العرفية والقوانين الاستثنائية الاخرى التي ما زالت تشكل قيوداً على الحريات الدستورية .

ونلاحظ كذلك أن البيان يعترف بأن التعليم مهنة فوق أنه رسالة ومع ذلك لا يشير الى نية الحكومة الموقرة بالسماح بإنشاء نقابة للمعلمين كوسيلة لدعم هذه المهنة في اطار التحول الديمقراطي الذي نشهده .

كما ونتمنى على الحكومة الموقرة أن تعطي المثل والقدوة بأن يقدم اعضاؤها منذ الآن اقراراً بممتلكاتهم انتظاراً للتشريع المرتقب .

إننا اذ نعبر عن ارتياحنا لاجراءات الحكومة المشار اليها نؤكد في الوقت ذاته حرصنا الشديد أن تكون الخطوات الأولى للعبور الى المرحلة الديمقراطية الجديدة خطوات واثقه وراسخة بعيدة عن ردات الفعل والاعتبارات الآنيه وذلك حماية للتجربة ، وهي في بدايتها وتعميقاً لها وتجنباً لأي سوء فهم أو ظنون .

ولا يغيب عن بالنا في هذا المجال أن الديمقراطية ليست مجرد شعار تجريدي بل هي أيضا وقبل كل شيء أداة سلمية لحل مشاكل المجتمع وضبط ايقاع تطوره .

وإذا كان انتخاب هذا المجلس الخطوة الأولى على طريق التحول الديمقراطي فإنه أتى أثر مرحلة تفاقمت فيها المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والادارية ووصل فيها مجتمعنا الى مأزق حاد نسعى للخروج منه بواسطة الديمقراطية ولا نغيبه باسمها فيما يشبه الهرب الى الأمام .

إنني اعتقد بقدرة شعبنا تحت قيادته الملهمة على الخروج من هذا المأزق ، واعتقد بالمقابل أن الشرط الأول لنجاحنا في ذلك هو أن يتحول مجلسنا الكريم الى إطار للمكاشفة الصريحة والحوار الوطني الشامل والموضوعي والهادىء وذلك بهدف تشخيص مشاكلنا بدقة وإيجاد الحلول العملية لها .

وعلى هذا السبيل فإننا نسجل للحكومة الموقرة حرصها على محاربة ظاهرة الفساد التى انتشرت واستئصالها ، وكذلك استعدادها للتعاون مع مجلسنا الكريم في السعي للكشف عن الفاسدين والمفسدين وايقاع الجزاء القانوني بهم ، ولكن هل سيمتد البحث عن الفساد في ذهن الحكومة الموقرة الى الماضي وعند أي سنة سيتوقف ؟ وعلى سبيل تشخيص المشاكل التي عانينا منها في المرحلة السابقة لابد من الاشارة الى شيوع ظاهرة الشللية من المحاسيب والأنسباء المقربين على حساب المؤسسة والكفاءة . ولكنني أتسأل الى أي مدى تعكس نية الوزارة الموقرة التي نناقش بيانها الابتعاد عن هذه الظاهرة والتخلص منها وإلى أي مدى جاءت تتوخى الكفاءة والفاعلية .

أما من ناحية المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الأخرى التى نواجهها فلم يعد ممكنا ولا معقولاً أن نتعامل معها ونحن على عتبة المرحلة الجديدة إلا ببرامج عمل واضحة تحدد الأولويات وتوضح الميكانيكية للوصول الى الأهداف .

ويؤسفني بهذا الخصوص أن يجيء بيان الوزارة الموقرة أقرب الى كونه اعلاناً توفيقياً عاماً للنوايا والامنيات الطيبة منه الى برنامج عمل محدد .

فإذا كنا نشارك الحكومة الموقرة بهذه الامنيات إلا أننا لا ندري الطريق الذي ستسلكه لتحقيقها .

وهنا تبرز بعض الملاحظات الاساسية التي لابد من ابرازها :

أولاً: إن تعهد الحكومة الموقرة بدعم الخدمات في المجالات المختلفة (تربية وتعليم ، تعليم عالي ، صحة، ثقافة ، شباب ، ... الخ) وهنا اقتبس وسعياً لتأمين ما يحتاجه المواطنون من خدمات اساسية كما يقول البيان إن هذا أمر يحظى بالتأييد والاعجاب ، لكنه يوهمنا أننا ما زلنا نعيش فترة البحبوحة التي أنقضت ، إن الوفاء بهذه التعهدات يفرض بداهة مزيداً من النفقات الكبيرة ، مايتعارض مع ما يؤكده البيان نفسه من ضرورة ضغط النفقات كمرتكز لسياستها المالية .

ثانياً: ثم كيف يمكن معالجة الارتفاع الفاحش للأسعار في ظل هبوط سعر الدينار ، البطالة في ظل سياسة ضغط الانفاق ؟ واضح في هذا المجال أن الحكومة الموقرة تعول كثيراً على استثمارات

القطاع الخاص الذي تنوي تشجيعه وتعزيز دوره والذي نأمل بأن يكون نشاطه مرتكزاً رئيسياً لسياستها النقدية ولما تسميه البرنامج الوطني الشامل للإصلاح الاقتصادي ولكن كيف يمكن للقطاع الخاص أن يلعب هذا الدور الايجابي الذي طال انتظاره .

نحن نعرف إن المزايا التي يتمتع بها هذا القطاع كثيرة ومعروفة منذ زمن طويل مع وذلك و بقي يعزف عن الاستثمار في مشاريع انتاجية عالية التشغيل يحصر دوره بشكل اساسي في قطاع الخدمات (من تجارة ومقاولات ومصارف) .

وأما الصناعات التحويلية والتي استثمر فيها فقد بقيت بالرغم من كل المزايا وانواع الحماية المدونه صناعات نسبة العامل المحلي فيها ضئيلة جداً فتحولت في الحقيقة في كثير من الاحيان الى عبء على الاقتصاد الوطني وذلك بأن ساهمت باستنزاف العملات الاجنبية المتوفرة لاستيراد مكونات انتاجها من الخارج .

لذلك كله كان القطاع الخاص ينمو ويتغذى ويراكم ثراءه على حساب القطاع العام الذي يموله عرق الشعب .

إن تغيير هذا الدور يتطلب أن تقدم الحكومة تصوراً واضحاً لبرنامج تنموي وطني شامل يكون موضع حوار مستفيض ويؤدي الى إتفاق يلعب بموجبه القطاع الخاص الدور الوطني المعول عليه .

ثالثاً: أما في مجال الزراعة التي نرى ضرورة أن توليها الحكومة الموقرة الأولوية على أي نشاط اقتصادي آخرى ، فإن البيان مرة آخرى اكتفى بأن يكرر اهدافاً عامة تحدثت عنها كل البرامج الحكومية السابقة ولكن دون جدوى فما الجديد الجدي على صعيد الوسائل التي ستلجأ اليها الحكومة لتحقيق هذه الاهداف .

رابعاً: ونلاحظ اخيراً أن البيان الوزاري يمر مرور الكرام على مسألة المديونية الخارجية مع أنها أخطر مسألة ملحة في حياتنا وستبقى تترك ظلالاً سوداء على مستقبلنا الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بالتالي فالبيان لا يتضمن أية معلومات عن حجم هذه المديونية وتطورها وكيف تم انفاقها .

واكتفى البيان بالوعد بأن تسعى الحكومة لتحويل أكبر قسط من القروض التجارية الى قروض طويلة الأمد وإعادة جدولة القروض التي تستحق عام ١٩٩١ - ١٩٩٢

السؤال هنا ما هي شروط اعادة الجدولة ومدى تأثيرها على مسألة البطالة والاسعار ثم أليست اعادة الجدولة طريقاً لتراكم الدين حتماً ولتكريسه كأزمة مزمنة تعيق جهدنا التنموي وتجعل اقتصادنا يستقر في حالة من التبعية والتخلف ، إن حل هذه المشكلة بحاجة الى منهج متعدد الجوانب لحلها وهذا ما يفتقد تبيانه .

معالي الرئيس الزملاء النواب المحترمين .

وإنني إذ أتمنى على الحكومة الموقرة اعطاء إجابات محددة على هذه التساؤلات لأسأل الله أن يوفقنا جميعاً في خدمة شعبنا ووطننا بالأمانة والاخلاص الذي هو جدير به .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس سعادة الزميل الاستاذ محمود الهويمل

السيد محمود الهويمل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله العظيم .

معالي رئيس مجلس النواب المحترم .

السادة النواب المحترمين .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

إن هذه التجربة الفريدة من مسيرة الديمقراطية والتي عانى من غيابها المواطنين اكثر من عشرين عاماً أتت من خلال توجيهات القيادة الملهمة والتي معني كل فرد في هذا البلد بالحفاظ على هذه المسيرة المباركة حيث يكون مجلسنا الكريم لسان حال المواطن بقراراته وتوصياته ضمن قول جلالة الملك الحسين المعظم ، فلنبن هذا البلد ولنخدم هذه الامة ، وأن تلتزم الحكومة ببيانها الوزاري .

معالي الرئيس

إنني احيي وازيد ما جاءت به الحكومة من قرارات خدمت مسيرة هذا البلد الديمقراطي ورفعته الى مصاف الدول المتقدمة في الديمقراطية من خلال اطلاقها للحريات العامة وإعادة الجوازات المحجوزة وإفراجها عن المعتقلين السياسيين واستقلال القضاء ، كما واحيي الى ما ذهبت اليه الحكومة من دعم للقوات المسلحة التي هي درع الوطن وسياجه المتين ، كما اطالب الحكومة مواصلة الدعم لابطال الحجارة الذين يقدمون الشهيد تلو الشهيد دفاعاً عن فلسطين .

معالي الرئيس : السادة النواب المحترمون

إنني أطالب الحكومة بما يلي :

أولاً: في المجال الزراعي :

أ - أن تعيد الحكومة النظر في سياسة النمط الزراعي وخاصة الملكيات الصغيرة والتي يعيش عليها

عائلات كبيرة ، وأن لا تساويه بأصحاب الملكيات الكبيرة وخاصة بالنسبة لصنف البندورة .

ب- إعادة النظر بوظيفة مؤسسة الاقراض الزراعي والجمعيات التعاونية بأن توفر للمزارع كافة متطلبات الزراعة بأثمان وارباح معقولة بعيداً عن اغراق المزارعين بالديون الربوية .

جـ - حماية المزارع من الوسطاء وتذبذب الاسعار والكوارث الطبيعية بما يكفل قدرته على الاستمرارية .

د - لقد حددت الحكومة ببيانها الوزاري المرتكزات الاساسية للنهوض بالزراعة في المملكة إلا انني أرى لزاماً على أن أضع بين يدي الحكومة ما قامت به سلطة وادي الاردن في منطقة الاغوار من عدم تطبيقها لقانون تطوير الوادي من حيث توزيع الاراضي الزراعية والذي الحق الحيف بكثير من ممتهني الزراعة واخذ هذا الحيف الاشكال التالية :

١- سحب الملكيات الصغيرة من اصحابها المقيمين على ارض الوادي والممتهنين للزراعة مع وجود الاراضي الاميرية .

٢- نقل المزارع الممتهن من اراضي صالحة للزراعة من الصنف الاول والثاني الى اراضي غير صالحة للزراعة مع وجود سندات التسجيل لديه .

٣- هناك افراد طبق عليهم القانون من قبل لجان التوزيع حرفياً وأخذ مما زاد عن استحقاقهم القانوني من ملكياتهم حسب نص القانون وآخرين لم يطبق عليهم هذا القانون .

٤- وهناك توجد حالات متعددة ومختلفة صدرت من قبل لجان التوزيع بالتلاعب بتغيير ارقام الوحدات واجزاء الوحدات من اقل الى اكثر ومن اكثر الى اقل بعد صدور قرار مجلس السلطة .

٥- توجد حالات مخالفة للقانون من ضمنها إعطاء حقوق لمن لم يثبت لهم أي حق ضمن هذا القانون.

٦- يلاحظ أن هناك حالات تم فيها تخصيص أجزاء من وحدات زراعية الى أشخاص أما الاجزاء المتبقية لم تخصص لاي شخص كان وتبقى بإسم سلطة وادي الاردن ومع هذا يقوم الشخص باستغلال كامل القطعة والأولى أن تعطى الى أصحابها الشرعيين .

وعليه اطالب الحكومة بتصويب أوضاع توزيع الوحدات في الاغوار .

ثانياً: أما فيما يتعلق في المياه فعلى الحكومة أن تحل هذه المشكلة من جذورها لاعلى حساب مشاريع مهمة ، حيث أجهضت الحكومة مشروع المرحلة الثانية في منطقة الاغوار الجنوبية بسبب قلة المياه حيث سحبت الحكومة مياه سد الواله وينابيع الهيدان والتي كانت مخصصه لري (...ر٤٥) دونم في الغور الجنوبي الى منطقة عمان ، ومتناسية المشاريع الصناعية الفخمة المنوي اقامتها في منطقة الاغوار الجنوبية وحاجتها للمياه .

ثالثاً: أما فيما يتعلق في الصحة فانني اطالب الحكومة بالاهتمام المتزايد بالمستشفيات والمراكز الصحية المتواجدة في مناطق الريف والبادية من حيث توفير العلاج اللازم والكادر الاداري والتمريضي والفني

القادر على تقديم الخدمة المناسبة للمواطنين ، حيث يوجد في المملكة مستشفيات مجهزة فنياً وينقصها الكادر الاداري والتمريضي ومستشفيات مجهزة ادارياً وتمريضياً وغير مجهزة فنياً فعلى سبيل المثال لا الحصر مستشفى غور الصافي الحكومي مجهز بأجهزة ضخمة وغير مجهز بالكادر الاداري والتمريضي حيث ينقصه كافة التخصصات المهمة .

رابعاً : أما فيما يتعلق في التعليم اطالب الحكومة أن لا يحرم أي طالب قادر اكاديمياً على التعليم بسبب عوزه، وأن يكون هناك عدالة في التوزيع في القبول بالجامعات الاردنية .

وفي الختام يقول الله عز وجل « وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون »

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس سعادة الزميل سمير قعوار

السيد سمير قعوار

معالي رئيس المجلس

حضرات الزملاء النواب المحترمين

بعد قراءتي لبيان حكومة السيد مضر بدران ، والاطلاع على تفاصيل القضايا والطروحات العامة التي تضمنها البيان الوزاري ، وسياسة مواجهة ما يحيط بالمواطن والمجتمع من أزمات وتحديات راهنة تستدعي منا الجميع الوقوف بصدق ووفاء لمعالجتها حفاظاً على مكاسبنا كدولة ومنجزاتنا كمواطنين فانني ومن منطلق الوعي الكامل بكل ما يدور الآن ومن زاوية التعبير عن طموحات الوطن والمواطنين سوف أتناول باختصار القضايا العامة امامكم .

ترتبط قضايا الأمن الاجتماعي بحركة المجتمع وازدهاره ، وتأدية كل مجموعة فيه لدورها الانتاجي ضمن منظومة المجتمع الواحد ، المندفع بعقلانية ووعي نحو البناء الأفضل لأبنائه .

ماتعيشه الان ايها الاخوة هو فقدان هذه المنظومة الاجتماعية ترابطها العضوي ، امام غائلة ارتفاع الاسعار اللامحدود وظهور حالات متعمقة من البطالة ، وتلاشي الطبقة الوسطى واقترابها من فئة ذوي الدخل المتدني والمحدود والذين لم يعودوا قادرين على مواجهة كلف المعيشة بل غير توفر بين ايديهم ما يكفي الحد الادنى من متطلبات الحياة فلا فرص للعمل بل بطالة يرتفع رقمها شهرا بعد شهر .

امام هذا الواقع الذي اخشى ان تفقد فيه امننا الاجتماعي وتجانسنا الطبقي ومنظومتنا الوطنية فانني ارى ان على الحكومة ان تعمل جاهدة على ايجاد فرص عمل في الداخل والخارج للطاقات المعطلة وترتيب الاوضاع

المالية لذوي الدخول المتدنية والمحدودة ليكونوا قادرين على مواجهة اعباء المعيشة ليبقى المناخ الاجتماعي آمنا ومستقرا .

ان الحرية ليست منحة من احد انما هي هبة الخالق الى عباده واوكد هنا ان المجتمع الذي لا يرتقي بالفقراء ولا يوليهم عنايته ولا يوفر لهم سبل العيش الكريم والحياة الفضلى لا يستطيع هذا المجتمع ان يحمي المقتدرين من ابنائه .

ايها الاخوة الزملاء :

المهمة الوطنية التي تستدعي منا التكاثف هي اعادة الالية الاقتصادية التنموية الى وضعها الطبيعي فمنذ ان تبعثرت مسؤولية التخطيط الاقتصادي والتنموي على ساحة واسعة من الوزارات والدوائر ضاعت مركزية القرار.

علينا الان ان ننظر الى العملية التنموية والاقتصادية بشمولية وواقعية وبعد نظر ، وان يكون المسؤولين عن التخطيط نخبة نابعة من ارض الواقع ومن رحم المجتمع وليس من اروقة المكاتب والملفات النظرية .

ان غياب الجهاز المركزي للتخطيط والتنمية التي اشرت اليه آنفا قد ادى الى خلق خريطة من الصلاحيات المتضاربة وانعدام المرجعية في المعلومات الرقمية في البرامج الملزمة وتسيب في معرفة الجدوى الاقتصادية والى تراكم الديون وضعف الانتاجية وعدم القدرة على السداد مما اوصلنا ايها الاخوة الى حالة من اللامصداقية الاقتصادية والاستثمارية . وهنا اوكد على ضرورة الاعتماد في تخطيطنا لمشاريعنا واتخاذنا لقراراتنا على المعلومات الرقمية المركزية وخير مثال هو عدم تقديرنا لتاثير مضاعفات زيادة اسعار على التضخم الذي يعاني منه الاقتصاد الوطني.

حضرات الزملاء الكرام :

ما يجب ان نؤكد عليه في بناء اردن المستقبل هو تطابق وتوافق كل مؤسسات العمل العام والخاص وتضافر كل الجهود لايجاد مؤسسات تخدم العملية الانتاجية لوطن يعتز بما حقق من منجزات في بنيته التحتية ، ويفترض فينا نحن الان ان نفكر جديا في ارساء منهاج تنموي يخضع العملية التعليمية بكل مراحلها لخدمة العملية التنموية، ويتوجب علينا وضع الخطط والمشاريع التربوية على اساس من الاولويات الوطنية والعربية وان نبدأ منذ الان بجعل الاردن مركزا متخصصا لتاهيل الطاقات البشرية القادرة على العمل في مشاريع التنمية الاردنية والعربية من منظور قومي مؤكدين على ضرورة الاهتمام بالتعليم التخصصي العالي ، وعلى التنشئة الاجتماعية للشباب بمنحهم خلاصة الفكر والرعاية ليكون لهم حضور متميز في حركة المجتمع بما يدعم الموروث الاجتماعي ويعمق القيم الدينية والاخلاقية .

حضرات الزملاء النواب :

لعلي اصيب كبد الحقيقة حين اطرق على مسامعكم قضية تتعلق بوجود هذا البلد ومستقبله بكل ما فيه من طموحات وامال وانجازات - القضية ايها الاخوان النواب الكرام هي قضية الاردن والماء .

لن اضيف جديدا اذا قلت لكم ان اكبر تحد يواجه الاردن الان هو التحدي المائي .فقد اكدت الدراسات المائية االمتوفرة ان عام ١٩٩٥ سيكون نقطة البداية لفواجع النقص الحاد في كميات المياه المطلوبة للاغراض الاساسية المختلفة اذا استمر المعدل الحالي من الاستهلاك المائي واذا لم نتوصل لمصادر مياه جديدة سواء من داخل الاردن او من خارجه . اذ سيصل عدد سكان الاردن الى خمسة ونصف مليون نسمة عام ٢٠٠٥ اذا بقيت نسبة تزايد السكان على ما هي عليه الان ، وهذا يتطلب من الحكومة النظر الى قضية الماء باعتبارها قضية استراتيجية خاصة تمس كل سياستنا المستقبلية الزراعية والصناعية وحتى علاقاتنا الدولية .

حضرات الزملاء النواب :

تقتضي طبيعة المرحلة التي يمر بها الاردن حالياً ان يكون مميزا في كل توجيهاته وان يحافظ على مساره الديمقراطي المتزن باشاعة روح المشاركة والتفاعل في ثنايا مؤسساته التربوية والثقافية والاعلامية لتعميق الممارسة الديمقراطية العقلانية وتنمية المواطنة المسؤولة في كل شرائح المجتمع ليقدم المواطنون في كافة مواقعهم نجاحاتهم وخبراتهم لوطنهم وامتهم في عالمهم تهب فيه الرياح الحفاظ على وجود الانسان وكرامته وحقه في وطن يتنفس فيه النقاء والطهارة فنجاح الديمقراطية واستمرارها يعتمد اعتمادا كليا على تنمية روح المواطنة المسؤولة لدى كل فرد من ابناء الوطن ان قواتنا المسلحة الباسلة وتعزيز قدراتها العسكرية كقوات عربية هي الاساس المتين الذي يحفظ للاردن سيادته ومنعته واستقلاله وعلينا ان تعطيها بالدعم والعناية لتبقى ركيزة اساسية من ركائز دعم وحماية الامن القومي العربي .

ايها الاخوة :

ان هناك حقائق سياسية هي من البداهة حيث نوشك ان نقفز فوقها لكونها التفاصيل الملحة في حياتنا اليومية ، فالوحدة العضوية المصيرية بين الشعبين الاردني والفلسطيني هي الحقيقة التي يتشكل منها النسيج السياسي والاجتماعي لهذا البلد وتتجلى في ابهى صورها في هذا النموذج الوحدي الذي ننظر اليه باعتبارها النموذج الامثل .

وبقدر ما اصاب هذه الامة من نكسات وعثرات تتابعت على مدار العقود الماضية بقدر ما اصبح من حق هذه الامة ان ترفع الان راسها بالعزة والكرامة وهي تسير خلف الانتفاضة الباسلة للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال .

غير ان الاكتفاء بالمشاعر المجردة والتمجيد اللفظي للانتفاضة يعتبر تقصيرا بحق ابنائنا واخواننا الذين

يبنون يوميا تحت الاحتلال من دمائهم وحجارتهم مستقبل هذه الامة ، ومصيرها على طريق النهضة القومية الشاملة واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب المقدس .

قدر الاردن هو ان يقود مسيرة الوفاق وان يحافظ على علاقته العربية المتوازنة وان يواصل الاسهام بدوره الايجابي لتحقيق رسالته القومية في الوحدة والحرية و الحياة الاكرم لكل ابناء الامة العربية .

ايها الاخوة الزملاء :

لضيق الوقت ولافساح المجال لاخوتي الزملاء لطرح ما يجول في خاطرهم من افكار واراء ... اشكر لكم حسن استماعكم داعيا الله لهذا الوطن ولقيادته التوفيق والسداد في تحقيق ما نصبو اليه في اردن ينعم بالرخاء ولنبني مستقبله على اسس من الواقعية والتخطيط للاجيال القادمة في ظل جلالة القائد الملك الحسين المعظم .

والسلام عليكم

معالي الرئيس المجلس سعادة الدكتور عبد اللطيف عربيات

السيد عبد اللطيف عربيات

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان نواب الحركة الاسلامية في الرد على البيان الوزاري لحكومة السيد مضر بدران مقرر من النواب التالية اسماؤهم د.عبد اللطيف عربيات ، د.عبدالله العكايلة ، الشيخ ذيب أنيس ، الاستاذ يوسف العظم ، د.محمد عبد القادر أبو فارس ، الشيخ كامل العمري ، د.علي الحوامدة ، د.ماجد خليفة ، الشيخ ابراهيم مسعود خريسات ، المهندس احمد قطيش ، الشيخ عبد الرحيم عكور ، المهندس فؤاد الخلفات ، الشيخ احمد الكفاوين ، د.محمد احمد الحاج ، الشيخ عبد الحفيظ علاوي ، د.همام عبد الرحيم سعيد ، د.احمد الكوفحي ، د.يوسف الخصاونه ، الشيخ عبد العزيز جبر ، الشيخ حمزة منصور .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الانبياء والمرسلين

"يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا ، يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً " .

معالي الرئيس ... الاخوة الزملاء

نحييكم بتحية الاسلام فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته وبعد

فلقد شهد بلدنا الحبيب ولادة تجربة نيابية فذة طالما انتظرها شعبنا العزيز بعد نيف وعشرين عاماً من غياب مشاركته في صياغة حياته السياسية بمختلف أبعادها ومجالاتها التي تمس حياة المواطن وأمن الوطن .

لقد جاءت هذه التجربة مفخرة لهذا البلد شهد لنا بها العدو قبل الصديق اذ جرت في أجواء من النزاهة والحرية التي لا يسعنا الاّ أن نتقدم لكل من حرص على انجاحها من أجهزة وعلى رأسها جميعاً جلالة الملك المعظم بوافر الشكر وجميل العرفان .

معالي الرئيس ... الاخوة الزملاء الكرام

لقد عانى شعبنا طيلة الحقبة الزمنية الماضية التي خلت من مثل هذه التجربة النيابية التي نحن بعض ثمارها من خلل كبير في مؤسساته انعكس في اطلاق يد السلطة التنفيذية والاخلال بمبدأ فصل وتوازن السلطات والاعتداء على صلاحيات السلطتين التشريعية والقضائية من خلال سن الكثير من القوانين المؤقتة في أمور استغلت السلطة التنفيذية مرونة الدستور في اعطائها حق سنّها غير أنها لم تلتزم روح المسؤولية في تقدير احتمالية تأخير تلك الأمور حتى في الفترة التي كان للحياة النيابية تمثيل فيها من خلال هيمنتها على المجلس النيابي العاشر الذي كان لا يعكس تطلعات الشعب ولا يمثله تمثيلاً شمولياً .

وفي مجال القضاء استغلت السلطة التنفيذية مظلة الاحكام العرفية فأطلقت يدها في غير ما جاءت الاحكام العرفية له أو شرعت من أجله فعطلت أحكام المواد ٥-٢٣ من الدستور الأردني المتعلقة بحقوق المواطنين وحرياتهم وسلب القضاء صلاحياته واصبح قانون استقلاله حبراً على ورق فجاءت الأحكام العرفية شبحا يطارد الناس في أرزاقهم ويصادر حرياتهم وفي ظل هذه الفوضى الدستورية اختل الهرم الدستوري وتقزمت السلطات التشريعية والقضائية واصبحت السلطة التنفيذية وحدها هي الدولة في حقيقة الأمر ، ونشطت بعض أدواتها التنفيذية في الافساد وبعضها الآخر في الاضطهاد الأمر الذي ذاق منه الشعب مرارة الجور والحرمان ، وفي غيبة الحياة النيابية الممثلة للشعب تمثيلاً حقيقياً وواسعاً غابت الرقابة والمحاسبة والمساءلة للسلطة التنفيذية عن سياساتها وقراراتها التي كانت ترسم وتتخذ في ظل الشعور بالسلطة المطلقة التي لا رقيب يتابعها ولا محاسب يردعها وكان من أخطر النتائج التي ترتبت على غياب الحياة النيابية وانفراد السلطة التنفيذية بالحكم ما يلي :-

١- اطلاق يد السلطة التنفيذية في سياسة الاقتراض الخارجي والداخلي غير المستندة الى اولوياتنا الملحة أو حاجاتنا الضرورية وغير القائمة على مقدرتنا المالية على الوفاء بالتزاماتنا تجاه الدول أو الصناديق الممولة لتلك القروض الأمر الذي أغرق الدولة بمديونية هائلة ورتب على الخزينة عبئاً لا طاقة لها على الوفاء به مما أدى الى الأزمة الاقتصادية والمالية ونضوب موجوداتنا من العملة الصعبة وانخفاض قيمة الدينار الاردني واهتزاز مصداقيتنا المالية وتعريض سمعتنا الدولية للاهتزاز وفقدان المواطن للثقة بالحكومة التي بات لايجد في ظلها فرصة للعمل لكسب قوته الضروري واعالة اطفاله حتى ضاق الصدر ونفذ الصبر وكان الذي شهدت المملكة من أحداث نيسان في مطلع هذا العام الأمر الذي آل الى ما تعيشه اليوم من أزمة خانقة لا نعرف جميعاً السبيل الى الخروج منه بأمان .

لقد كانت المبررات لتلك القروض تتركز في أنها أخذت لاقامة أو كفالة أو دعم مشاريع تنموية تدر على

الدولة دخلا كبيراً وعملة صعبة تعزز الحفاظ على قيمة نقدها وتقليص العجز في ميزان مدفوعاتها ولكن سرعان ما أفلس بعض هذه المشاريع وأغلق كشركة الأخشاب ودمج بعضها الآخر بنظيره كما هي الحال في شركة اسمنت الجنوب والاسمدة بالفوسفات ونودي بانقاذ قسم آخر منها من باب سياسة احياء المال بالمال كما حصل في شركة البوتاس وبيع ممتلكات بعضها وتحويله الى نمط الاستئجار بدل الامتلاك كما هي الحال في الملكية الاردنية ، ونودي بتحويل بعضها الى الملكية الخاصة وفقا لنصائح التقارير الاقتصادية المعدة من الخبراء الامريكيين كما هي الحال في مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية ومؤسسة النقل العام ومؤسسة الموانيء وسلطة الكهرباء والملكية الاردنية .

صحيح أن هذه المشاريع والمؤسسات هي منجزات من منجزات الحكومات لكنها هي نفسها التي يتذرع بها في تبرير الديون التي أوصلتنا الى ما نحن فيه من أزمات .

٢- ولقد كان لغياب الحياة النيابية وانفراد السلطة التنفيذية بالحكم أن أسيء استخدام هذه السلطة وأطلقت اليد في المال العام وانتشر الفساد المالي والاداري وتضاءل الحس في المسؤولية وطغى على سلوك الحكومة شبح السلطة الأمر الذي أخرج المواطن عن صمته الى التصدي للفساد عبر الكلمة المكتوبة وظهر في الأردن اسلوب المناشير حتى أصبح الأردن يوصف في الخارج ببلد المناشير التي تشرح الفساد وتفضح مرتكبيه .

٣- وفي غيبة الحياة النيابية تجرأت الأجهزة الأمنية أيضاً على الدستور وصادرت الكثير من الحقوق وقيدت الحريات العامة وحوصر المواطن في رزقه وحيل بينه وبين مواصلة علمه وقيدت حركة سفره وتنقله فعاش المواطن حقاً معيشة ضنكى .

لقد كان حجم التخريب في هذا البلد كبيراً ولكن عناية الله أولا ثم وعي أبنائه وصبرهم وحرصهم عليه ثانياً قد أثمرت هذه جميعاً في أن أنعم الله عليه بتجربتكم النيابية هذه التي يرجو الشعب على يديها الخير واصلاح ما وصلت له ايدي المفسدين فهي تشكل في تقديرنا وتقدير الشعب الذي نمثل تحولا جديداً في منهجية الحكم واسلوب تشكيل الحكومة .

معالي الرئيس ... الأخوة الزملاء الكرام

لقد كان شعبنا يتوثب لفرحة ثانية تتلو فرحته بايصالكم الى قبة البرلمان ، فرحة افراز هذا المجلس لحكومة انقاذ واصلاح وطني لها من القوة والخبرة والكفاءة ما يؤهلها للتصدي الى مهمتها الصعبة ، حكومة على مستوى خطورة الموقف وجسامة المسؤولية . ولقد بدأ دولة الرئيس المكلف مشاوراته مع الكتل والتجمعات النيابية وفقا لطبيعة تشكيلها في محاولة لتشكيل حكومة ائتلاف برلمانية تخصصية وكانت مرحليا بداية في الاتجاه الصحيح لقد كان قرارنا في المشاركة في الحكومة نابعاً من شعورنا بضرورة المساهمة في تحمل المسؤولية في هذه المرحلة التي لا يهنأ من ابتلي بتحمل المسؤولية فيها بقدر ما يسأل الله له العون عليها من هنا كان

قرارنا في المشاركة لنسهم في مسيرة الانقاذ والاصلاح في مجالات نعتقد أن قدرتنا على الاصلاح فيها أكثر مثالية ومردودا .

وكما تعلمون فقد انتهت المفاوضات مع دولة الرئيس بالاعتذار عن المشاركة في الحكومة وفي الوقت الذي اعتذرنا فيه لدولة الرئيس عن المشاركة فقد أكدنا له أنه لا يمنعنا من التعاون مع حكومة قوية أمينة عدم وجودنا أعضاء فيها وعلى هذا انتظرنا تشكيل تلك الحكومة القوية الأمينة وكانت المفاجأة ليست لنا وحدنا بل للمجلس الكريم وللشعب في آن واحد .

لقد جاءت الحكومة بتشكيلها الحالي دون مستوى الطموحات فهي ليست حكومة انقاذ واصلاح وطني كما توقعها شعبنا اذ لا نستطيع اقناعهم بقدرتها على تحمل اعباء هذه المرحلة وما يكتنفها من صعوبات وازمات .

معالي الرئيس :

حضرات الزملاء الكرام

أما ما يخص البيان الوزاري

ففي جولة لنا مع فقرات هذا البيان وجدنا ارتياحاً عاماً للتوجه الذي حملته فقرات البيان كخطوط عريضة لسياسة الحكومة ومعالم رئيسة لبرنامج عملها المقبل فيما اذا حظيت بثقة مجلسكم الكريم .

ولعل أول بواعث هذا الارتياح هو ما أورده البيان من عزم الحكومة على اطلاق الحريات العامة وحمايتها والحرص على الوفاء بحقوق المواطنين والمساواة بينهم أمام القانون ، وفي تولي الوظائف العامة وتحقيق مبدأ تكافؤ فرص العمل لهم ، وضمان حق المواطن في حرية الرأي والمعتقد وحقه في الأمن والعلم والعمل والمسكن . والتنقل وتكوين الجمعيات والتنظيمات وكل ما تكفل به الدستور من حريات المواطن وحقوقه .

كما لا يفوتنا أن ننوه بسرعة مبادرة الحكومة في استجابتها لما نعلمه من توجهات مجلسكم الكريم في المطالبة باطلاق الحريات العامة ، اذ أعلنت عن اعادة جوازات السفر المحجوزة الي أصحابها وتجميد العمل بالأحكام العرفيه الى أن يصدر قرار الغائها في أقرب وقت ممكن .

معالي الرئيس :

حضرات الزملاء الكرام

اننا اذ نؤكد على ما أورده لبيان من دعم لقواتنا المسلحة تدريباً وتسليحاً وتطويراً لنطالب باحاطة قواتنا المسلحة برعاية متميزة وتعبئة جهادية مستمرة وتوجيه رباني خالص حتى يكون جيشنا العربي جيشاً مصطفوياً مؤهلاً لأداء دوره في خوض معركة الشرف والكرامة لتحرير فلسطين الحبيبة ، ولا يفوتنا هنا أن نطالب الحكومة

بايقاف نزف الكفاءات في قواتنا المسلحة من خلال الاحالات المبكرة على التقاعد لشباب قواتنا المسلحة وهم في أوج عطائهم .

أما في مجال القضاء فاننا نتمسك بضرورة اعادة سلطته اليه كاملة غير منقوصة ، لا ليعود مرفق عدالة متميزاً فحسب بل ليأخذ هيبته واستقلاله كسلطة ثالثة تأخذ موقعها الحقيقي ومكانها الطبيعي في هيـ ـ بناء الدولة الدستوري والحرص على رفده بالكفاءات المتميزة خبرة ونزاهة .

وسنرقب بكل حرص عودة هذه السلطة الى مكانتها السابقة ليطمئن أبناء شعبنا الى أن للعدالة بيتا مهيبا يفيئون اليه كما نتطلع الى اصلاح جذري وبالسرعة الممكنة الى اصلاح القضاء الشرعي ، وضمان عدم التدخل في أحكامه وتحقيق استقلال القضاة والمحافظة على هيبتهم .

أما في مجال الأمن فاننا نتطلع الى تطوير أجهزتنا الأمنية ودعمها بكل امكاناتنا لتصبح قادرة على توفير الأمن والاستقرار للمواطن في أرجاء الوطن العزيز .

إن أمنيتنا أن تكون أجهزتنا الامنية مزودة بأحدث نظم المعلومات مدربة على أعلى المستويات قادرة على استباق الحدث لا على مجرد موازاته لتظل أداة الدولة في تحقيق مفهوم الأمن الوقائي واحباط كل ما من شانه أن يعبث بأمن الوطن قبل الشروع في تنفيذه ، وفي هذا المجال فاننا نؤكد على أن تنصرف أجهزتنا الأمنية الى واجبها الحقيقي في المبادرة الى نزع الفتيل لا المساهمة في اشعاله ، والى استقطاب ولاء المواطن لا الى دفعه الخصومة والى كسب ثقته لا الى زرع بذور الشك والريبة في نفسه كي تتسع القاعدة الأمنية ويغدو كل مواطن خفيرا .

معالي الرئيس ...

الاخوة الزملاء الكرام ...

وفي مجال التربية والتعليم فاننا نؤمن بأن هوية الأمة تصوغها فلسفة التربية ونظام التعليم فيها ، لذا فان حرصنا على التربية والتعليم مبعثه حرصنا على مستقبل هوية شعبنا المسلم الذي يتعرض لأبشع هجمة بربرية صهيونية تتسلح بالأساطير اليهودية في استقطاب يهود العالم من مختلف أرجاء المعمورة وحشدهم للقضاء على وجود الأمة العربية والاسلامية كما يتعرض هذا الشعب المسلم لغزو غربي يتمثل في اقحام قيم دخيلة علينا مناهضة لقيمنا هدامة لحضارتنا .

وان نظرتنا الى التربية في مجتمعنا العربي المسلم تقوم على أساس صياغة نظامنا التربوي صياغة تنطلق في جوانبها المسلكية من عقيدتنا وحضارتنا العربية الاسلامية وتدور في اطار ارساء منظومة قيمنا الاسلامية الرفيعة التي هي للمسلم عقيدة وحضارة وللعربي غير المسلم حضارة وتراث .

أما في جوانبها المعرفية البحتة فتنطلق بحثاً عن الحقيقة العلمية المجردة في شتى حقولها الطبيعية تأخذها من أي وعاء خرجت فان الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق بها .

وفي مجال الثقافة والشباب فاننا نؤكد على ضرورة ابراز دور الاردن ومساهمته في مسيرة الحضارة العربية الاسلامية المعاصرة وتشجيع حركة البحث العلمي ، والتأليف في مختلف الحقول الاجتماعية من وجهة نظر اسلامية، ورعاية الحركة المسرحية الاسلامية والفرق الفنية الاسلامية والاندية الثقافية التي توجه طاقات الشباب وتهذب عواطفهم في اطار مسلكي نظيف يضعهم في مجال التكيف الايجابي البناء بعيدين عن الانحراف أو ساحة الجريمة .

ولما كان الشباب عدة الأمة ومعقد الرجاء فان العناية بالتربية الجسدية وحدها على أهميتها تعكس نمطا مبتورا في اعداد شخصية الفرد اذ لا بد من تلبية حاجاتهم العقلية والروحية الى جانب حاجاتهم الجسدية من خلال تربية متوازنة تعنى بتربية العقل والروح والجسد معا ، ومن هنا فان توظيف مخيمات الشباب في برامج متكاملة شاملة تلبي هذه الحاجات معا أمر ضروري لا يجوز التفريط به أو اغفاله .

وفي مجال الاعلام فاننا نطالب بان تعبر رسالة الاعلام في بلدنا تعبيرا صادقا عن هموم شعبنا وتركز على حل مشكلاته وابراز حاجاته ، وأن تكون وسائل الاعلام مرآة صادقة تعكس واقعنا وتبرز جوانب الخلل في مؤسساتنا وتشكل قنوات اتصال بين المواطن والمسؤول في بلدنا .

ولا بد من ان تقلع أجهزة الاعلام عن برامج العبث والترفيه الهابط ، وتنصرف بجدية مسؤولة الى دورها التربوي والثقافي والحضاري والاصلاحي في ظل عقيدة الأمة وقيمها الحضارية ، اذ لا مكان في اعلام دولة دينها الاسلام لكلمة ساقطة أو أغنية ماجنة أو مسلسل رخيص .

واننا لنؤكد على اعطاء الصحافة الحرية الكافية لابراز دورها الريادي الذي يتجاوز مجرد الكلمة الصادقة وابتغاء الحقيقة المجردة الى المساهمة في تحقيق الاصلاح من خلال النقد البناء والتوجيه الحكيم ، وان تتسع صفحاتها لمختلف الاراء دون تحزب وتعصب ، كما نطالب بحق اصدار تراخيص لصحف جديدة هادفة .

معالي الرئيس ...

الاخوة الزملاء الكرام ...

لقد اطلعنا على ما أورده البيان الوزاري في مجال التموين والاسعار من أن الحكومة ستعمل على احكام السيطرة على أسعار المواد الغذائية الرئيسية وتأمين توفيرها مطابقة للمواصفات والمقاييس والعمل على كبح جماح الاستغلال بكل مظاهره وصوره.

وفي الوقت الذي نرتاح فيه الى هذا التوجه الا أن وضع شعبنا لا يحتمل التسويف ولا الوعود المستقبلية البعيدة فمشكلة الاسعار مشكلة جاوزت طاقة الغالبية العظمى للشعب على احتمالها ، انها أزمة خطيرة تحتاج الى اجراءات سريعة تضع حداً لأسعار المواد الغذائية الباهظة لتكون في مستوى دخل المواطن وقدرته الشرائية والاسراع في تشكيل فريق متخصص من ذوي الخبرة والامانة لاحكام السيطرة على تلك الاسعار .

كما نرى المسارعة الى دراسة هيكل الاسعار للسلع برمتها وان تتوسع الحكومة في ضبط قائمة أخرى من السلع التي هي في حكم السلع الاساسية للمواطن كالالبسة والادوية والقرطاسية .

أما في مجال البطالة وتنظيم سوق العمل وهي الازمة الخانقة التي تحتل الاولوية الاولى لشعبنا فانها تستدعي المباشرة العاجلة في استيعاب ما يمكن استيعابه من القوى البشرية المؤهلة العاطلة عن العمل في مؤسسات الدولة دون التباطؤ أو التأخير في اصدار جدول تشكيلات الوظائف كما جرت العادة في كل عام ، كما تستدعي تشغيل ما يمكن استيعابه في مؤسسات القطاع الخاص عن طريق تشكيل فريق متخصص لهذه المهمة تتولى وزارة العمل تنظيمه والاشراف عليه ضمن خطة وطنية شاملة الى جانب المباشرة في المشاريع التنموية الصغيرة في أقرب وقت ممكن لايجاد فرص العمالة وتقليص هيكل البطالة ، كما أنه لا بد من التحرك العاجل لتسويق ما يمكن استيعابه في أسواق العمل لدى بعض الدول الشقيقة .

معالي الرئيس ...

الاخوة الزملاء الكرام ...

اما بخصوص القضية الفلسطينية فاننا نؤمن بأنها قضيتنا الاولى والتزامنا تجاهها أبدي حتى يأذن الله بتحرير كامل ترابها .

ومن هنا فاننا نطالب بدعم انتفاضة اهلنا ومساندة جهادهم بما تسمح به امكاناتنا كما نطالب بفتح اسواقنا لتسويق منتجاتهم وهو اقل ما يمليه حقهم علينا ، وكذلك تسهيل مرور هذه المنتجات للاسواق العربية الاخرى .

أما في مجال التطوير الاداري واعادة النظر في هيكل الادارة العامة ، ومؤسسات الدولة بقصد تفعيل دور البيروقراطية الحكومية في مواجهة متطلبات المجتمع بكفاية وفعالية فهو شعار بلا مضمون ترفعه كل حكومة ثم تمضي دون أن تترك وراءها بدايات عملية في هذا المجال لتأتي حكومة لاحقة فترفع نفس الشعار وبنفس الاسلوب تمضي مسيرة الاصلاح والتطوير .

اننا نرى أن جهاز الادارة العامة وان كان يحتاج الى تطوير اداري واعادة هيكله وتبسيط اجراءات وتطوير أساليب العمل لتكون الادارة الحكومية قادرة على الاستجابة لحاجات المجتمع بكفاية وفعالية الا اننا نرى أن هذا الجهاز بحاجة الى تطهير من كثير من رموز الفساد والمحسوبية والشللية قبل تفعيل كفاءته لان مثل هذه الكفاءة تحتاج الى من يؤمن بتوجيهها الى مصالح المجتمع وحاجاته وهذا ليس من شأن الفاسدين .

أما ما يخص موضوع الثقة بالوزارة فاننا نعلق الرأي فيها على ضوء استجابة الحكومة لمطالبنا التالية :-

أولاً: التوجه نحو تطبيق الشريعة الاسلامية وتعديل القوانين التي تتعارض مع المادة الثانية من الدستور وذلك سيراً بالامة على طريق التقدم نحو الاسلام والتدرج في التطبيق في شتى المجالات التربوية والاعلامية والاجتماعية والاقتصادية .

ثانيا: ان تعيد الحكومة المفصولين من الجامعات والمؤسسات الحكومية بدعوى الاسباب الامنية وكذلك الذين صرف النظر عن تعيينهم للاسباب الامنية ذاتها .

ثالثاً: أن تحول الحكومة دون تدخل الاجهزة الامنية في التعيين في وظائف الدولة والبعثات الدراسية ورخص المهن والجمعيات الخيرية والاندية والنقابات المهنية والمؤسسات الخاصة .

رابعاً: أن تحدد الحكومة موعدا لالغاء الاحكام العرفية في ضوء النتائج التي تتوصل اليها اللجنة القانونية المشكلة لهذه الغاية بحيث لا يزيد عن ستة أشهر .

خامساً: اننا نرى أن القضية الفلسطينية قضية أرض مقدسة لا يجوز التفريط بشبر واحد منها وقضية شعب تكالبت عليه قوى الشر وعليه فلا بد من أن تقوم الحكومة بدعم هذا الشعب في انتفاضته الباسلة وجهاده المبرور .

سادساً: أن تعمل الحكومة على دعم الحركات التحررية ضد الاستعمار وانهاء السيطرة الاجنبية على الاوطان المغتصبة وعلى رأسها القضية الافغانية.

سابعا: أن تعمل الحكومة على وضع قانون " من أين لك هذا " لمحاسبة الذين حصلوا على ثرواتهم بطرق غير مشروعة وتطبيق مثل هذا القانون بجدية وحزم .

ثامناً: أن تبذل الحكومة جهدها وأن تعد بالعمل على اعادة الاموال المهربة واستثمارها في الداخل .

تاسعاً: أن تعد الحكومة وتلتزم بسياسة التقشف التام في جميع أجهزة الدولة .

عاشراً : أن تقوم الحكومة بالغاء الفوائد على قروض الدولة لصغار المزارعين وقروض الاسكان لتكون خطوة أولى نحو التخلص من النظام الربوي بالتدريج .

حادي عشر: أن تأذن الحكومة للمعلمين في الدولة بتأسيس نقابة لهم ترعى شؤونهم وتطالب بحقوقهم .

ثاني عشر: أن تقوم الحكومة بانشاء كلية للعلوم الشرعية في جامعة اليرموك .

ثالث عشر: أن تمنع الحكومة تراخيص الخمر للمسلمين بيعاً وصناعة وأن يمنع تقديمها وفي المؤسسات العامة وبخاصة في الملكية الاردنية .

اصوات: تصفيق

السيد عبد اللطيف عربيات

رابع عشر: السماح بانشاء جامعة اهلية اسلامية .

سائلين الله ان يلهمنا في ظل اجابة دولة الرئيس على هذه المطالب ، القرار الرشيد الذي يحفظ استقرار الوطن ويحقق مصلحة المواطن .

ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا ، وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس ترفع الجلسة حتى الساعة الخامسة والنصف نستأنف الجلسة الزميل الاستاذ حسين مجلي

اصوات تصفيق

السيد حسين مجلي

السيد رئيس مجلس النواب المحترم

السادة رئيس واعضاء الحكومة المحترمين

السادة اعضاء مجلس النواب المحترمين

باسم الله وباسم الحق والعروبة ، آملين دوما ان نكون اوفياء لرسالة الحق والعروبة ، مؤمنين انه لن يسود الحق والعروبة على الارض العربية طالما تقوم عليه اسرائيل او صهيونية .

اصوات تصفيق

الاخوة الزملاء

الحرية والديمقراطية تحتلان المرتبة العليا في سلم حقوق الانسان وحقوق الانسان العربي على وجه الخصوص، لان الديمقراطية والعمل الديمقراطي مغيبان في الوطن العربي .

ومناقشتنا للبيان الوزارى تقع في نطاق ممارستنا للحرية والديمقراطية ، لذلك فإن هذه المناقشة يجب أن تكون بمستوى المسؤولية التي تقتضيها ممارسة حق اساسي من حقوق الانسان ، وبمستوى مناقشة بيان وزاري لحكومة تأتي في مطلع عقد جديد (هو عقد التسعينات) لكل ما يخبئه هذا العقد لنا ولامتنا من آمال وآلام وتحديات .

نحن نعرف ايها الزملاء اننا ننتمي الى وطن له دستور يقول : "الامة مصدر السلطات" ونحن نعرف اننا ننتمي الى امة عربية واحدة بآمالها وآلامها تقول دساتير دولها ان الامة مصدر السلطات ، وبنفس الوقت نعرف يقينا ان هذه الامة العربية ونحن جزء لا يتجزأ منها ضحية السلطات بدلا من ان تكون مصدرها ، لقد انهالت السلطات التي يفترض ان تكون الامة مصدر وجودها على الامة العربية ، فانهكتها واشبعتها قتلا ، ونهباً ، واستبداداً ، وتمزيقاً ، واستغلالا ، واحتلالا ، حتى اصبحت هذه الامة العريقة جسماً مقطعا منهكا وصارت ضحية السلطات ، بدلا من ان تكون مصدر السلطات .

وباعتقادى ان هناك "مبادىء وثوابت ومنطلقات اساسية يجب ان تلتزم وتقوم على اساسها كل حكومة في الاردن " وهذه المبادىء والثوابت والمنطلقات كما ارى هي التاليه :

المنطلق الاول :

العروبة والاسلام

نحن ننطلق من ان القومية ظاهرة اجتماعية ، وهي اعلى مراتب اجتماعية الانسان والوجود القومي ، هو

اعلى مراتب الوجود الاجتماعي الانساني ، والامة اعلى مراتب الجماعات البشرية ، والوطن العربي ينتسب الى العروبة والاسلام ، والاسلام والعروبة يقومان على الوحدة والتوحيد ، وثوابت التاريخ العربي تقوم على الوحدة والتوحيد.

ثوابت التاريخ العربي تقول : " ان الوطن العربي وطن واحد مسلم " عروبته واسلامه تقررا قبل ما يزيد على اربعة عشر قرناً ، وهما غير قابلين للاستفتاء عليهما ، وغير قابلين لان يخضعا لما يسميه البعض زورا وبهتانا " حق تقرير المصير " كغطاء للعدوان على الحق المقرر اصلا .

ثوابت التاريخ تقول: ان تجزئة الوطن العربي كانت فعلا استعماريا ، فكيف يمكن ان يقال ان الاصرار على التجزئة وعلى المزيد منها فعلا وطنيا ؟

ثوابت التاريخ تقول : " ان الكيان الصهيوني " كان مولودا من مواليد " التجزئة ... فكيف يمكن ان يكون الاصرار على التجزئة على المزيد من التجزئة فعلا وطنيا وفعلامقاوماً لاسرائيل ؟

ثوابت التاريخ تقول : "انه لا يجوز وضع الاسلام في مواجهة العروبة ولا العروبة في مواجهة الاسلام .

ان التجزئة والاقليمية مناقضتان لثوابت التاريخ في الوطن العربي ، مناقضتان لاقدس واشرف ما في الوطن العربي ، مناقضتان لعروبة واسلام الوطن العربي .

ان التجزئة والاقليمية هما الزبد في الوطن العربي ، والعروبة والاسلام ، والوحدة والتوحيد ، هما ما ينفع الناس .

" فأما الزبدُ فيذهب جفاءً ، واما ما ينفع الناس فيمكث في الارض " صدق الله العظيم .

وعندما دعت الثورة العربية الكبرى للاستقلال عن الاتراك ، كانت تعني بالضرورة ان الاستقلال عن الاتراك يعني ويساوي الوحدة العربية الثورة العربية هي اساس مشروعية هذا النظام الذي نتحدث في ظله ، وادركت الثورة العربية ، وادركت الامة العربية انه كون العرب امة واحدة يعني بالضرورة ان يكون للعرب دولة واحدة ، وذلك لادراكهم ان الامر الوحيد الذي يحقق للعرب استقلالهم ، هو الوحدة العربية .

ولقد ترسخ هذا المفهوم في عقول العرب ونفوسهم مع انطلاق الثورة العربية الكبرى ، وفي العقود اللاحقة عليها ، وخاصة بعد قيام الكيان الصهيوني ، حيث ادرك العرب انهم هزموا لانهم سبع دول عربية ، ولذلك قال العرب جميعاً في العام الذي اصطلح على تسميته بعام النكبة وهو عام ١٩٤٨ ، " لقد هزمنا لاننا سبع دول عربية".

ولذلك كان الرد العربي على قيام "الكيان الصهيوني " يتمثل في رفع شعار ان الوحدة طريق التحرير ، والوحدة تعني بالضرورة ازالة التجزئة ، وتعني بالضرورة اقامة الدولة الواحدة للامة الواحدة ، بحيث تتطابق حدود الدولة مع حدود الامة .

وأدرك العرب جميعاً ان هذا هو الطريق الوحيد الذي يتحقق به أمن الامة والوطن والمواطن ، سواء على ارضهم او في مواجهة عدوهم .

ولذلك فان العبرة التي تؤخذ من الثورة العربية الكبرى ، هو اننا " امةٌ واحدة " سلبها الاستعمار بقوة السلاح دولتها الواحدة ، ومزقها بالاقليمية والطائفية الى دول مجزأةً.

ولذلك ايضاً فان نقطة البداية التي يجب ان ينطلق منها من يؤمن بالثورة العربية الكبرى اساس شرعية هذا النظام هو ان نكون قوميين وحدويين ، وان نحقق الدولة الواحدة للوطن الواحد بأن نلغي الاقليمية من نفوسنا وعقولنا بثورة وعي تبدأ من العقول اولاً ، لان الثورة العربية الكبرى كانت ثورة وعي العرب على قوميتهم وعلى عروبتهم .

لقد ثار العرب على الاتراك طلباً للاستقلال الذي يساوي الوحدة العربية ، واذ بالاستقلال الذي ندعيه يعني استقلال عمان عن دمشق مثلا ، اكثر من استقلال عمان عن بريطانيا ، ودمشق عن فرنسا .

أما آن لنا ان ندرك ان استقلال الامة العربية يساوي الوحدة العربية ، ومدخلها الان التحام الاردن وسوريا والعراق بهدف دفع المخاطر لا جلب المغانم على الاقل ، الامر الذي تفرضه حماية البقاء في مواجهة الفناء ، في حماية حق الوجود في مواجهة الاندثار الذي تكون فيه اية حكومة هو قدرتها على ان تقيم وتقود دولة الديمقراطية وسيادة القانون .

المنطلق الثاني :

ان هذا العصر ، عصر الديمقراطية ، التي تشكل برّ الامان للحاكمين والمحكومين ولعلّ من علامات تقدم المسيرة الديمقراطية في هذا الزمان ، ان لا أحد يستطيع ان يجهر انه ضدّ الديمقراطية ، حتى اصبحنا نرى المستبدين انفسهم يحرصون اكثر من غيرهم على الزعم بأنهم ديمقراطيون . ولكي تكون في نطاق عالمنا ، وفي سياق عصرنا ، عالم وعصر الديمقراطية ، يجب ان نعيش في ظل الدولة الديمقراطية ، والدولة الديمقراطية ليست دولة الاحكام العرفية ، وقانون وانظمة الدفاع ، والدولة الديمقراطية هي التي تقوم على اقرار حق الرقابة الشعبية والقضائية على الحكم عن طريق ترسيخ استقلالية القضاء وتطوير عملية التشريع وتعدد الاحزاب ، والضمانة التي تعبر عن حق الانسان في التفكير والتعبير ، وعن طريق انتخابات نيابية حرة وحياة نيابية حرة ، وحق الاكثرية في ان تحكم وحق الاقلية بأن تعارض . ولذلك ومن اجل بناء دولة ديمقراطية ، فأن ذلك يبدأ بالغاء قانون وانظمة الدفاع والاحكام العرفية وتعليمات الادارة العرفية ، وتحقيق كل ضمانات حرية الانتخاب التي تبدأ باعادة النظر في قانون الانتخاب الحالي الذي لا يتحقق بوجوده شروط الدولة الديمقراطية ، ولذلك ولان كلّ نظام دستوري ديمقراطي نيابي – ليستحقّ هذا الوصف – لابد ان يستند الى الاسس والمبادىء التالية :

أولاً: مبدأ " الشعب مصدر السلطات " وليس الانتخابات الا وسيلة لتحقيق هذا المبدأ .

مبدأ " الفصل بين السلطات " ومقتضاه توزيع السلطة منعاً للاستبداد ومنعاً لتركيزها (الدفع اللبس) في جهة واحدة ، والحيلولة دون سيطرة أية سلطة من السلطات الثلاث على الاخرى .

مبدأ "سيادة القانون " الذي يقتضي التزام الحكام والمحكومين على حد سواء بحكم القانون ، ويحول دون الممارسة الكيدية للحكم .

ثانيا: ان جوهر الديمقراطية في الدولة المعاصرة ، يقوم على ان الدولة هي دولة الشعب كله ، والسؤال هنا كيف تكون الدولة دولة الشعب كله ؟

من اجل تحقيق ذلك ، اوجدت البشرية وسائل تحقيق الديمقراطية عن طريق تدوين الدساتير ، واعطت الشعوب الدساتير صفة السمو والعلو لقداسة ما تحويه الدساتير من مبادىء ونصوص ، ولرضت الشعوب مبدأ سيادة القانون ، والفصل بين السلطات ، والتمثيل النيابي ، وحق الانتخاب السري والاقتراع العام ،وحق التفكير ، والتعبير ، وحق الاجتماع ، والنشر ، وحق تكوين الجمعيات والاحزاب السياسية ، كل ذلك لاسقاط الاستبداد ولاقامة الديمقراطية التي تقوم على قبول الناس بأنظمة الحكم .

ثالثاً: ان من مقتضيات الديمقراطية في الدولة المعاصرة ، ان تكون الدولة دولة الشعب كله ، وهذا يفرض اقرار حق المعارضة لان اقرار هذا الحق علاوة على انه من مقتضيات ان تكون الدولة دولة الشعب هي دولة الشعب كله ، الا ان الذي يفرضه ايضاً قاعدة المساواة بين الناس ، لان حكم المساواة بين الناس والحفاظ على وحدة المجتمع التي تفرضها مصلحة الناس والمجتمع معا ، يبرران ترجيح رأي الاغلبية ، الا ان اعمال مبدأ ان الدولة دولة الشعب كله ، واعمال مبدأ المساواة بين البشر تبقي للاقلية حق المعارضة وحرية المعارضة والدعوة الى رأيها واقناع الناس به بوسائل الاقناع الديمقراطية السلمية المتعددة ، وقد يكون من وسائل اقناع الناس الاقلية كشف آثار ممارسة حكم الاغلبية الى ان تحصل الاقلية لرأيها على الاغلبية فيصبح الحكم لها بعد ان كان لغيرها .ولذلك عندما تكون الدولة دولة الشعب كله بضمان حق الاكثرية في الحكم ، وحق الاقلية في المعارضة ، تكون الدولة دولة ديمقراطية ، وعندما تكون الدولة دولة لفرد او جماعة او طبقة او اقلية تكون دولة ديكتاتورية . .

ومن اجل اقامة وترسيخ الدولة الديمقراطية ، والدولة القانونية لابد من تطوير عملية التشريع في الاردن التي تقوم على خطورة مؤسسة الدولة وخطورة وظائفها .

اذ ان الدولة اخطر مؤسسة في تاريخ الانسان واكثر المؤسسات في تاريخ الانسان اثراً على حياة الانسان وهذه المؤسسة الخطيرة في حياة الفرد والمجتمع معاً ابرز اعمالها واعظم انتاجها القانون ، ولان اصدار القانون وسنّ التشريع هو اعظم واخطر عمل تقوم به الدولة ، فان اصدار التشريع يحظى في الدول المعاصرة والمتحضرة بعناية كبرى ، بحيث تفرد له عادة اكبر المجهودات الفنية والعلمية التي يتطلبها اصدار التشريع أو مراجعته او تصحيحه او تعديله او تقويمه او اصلاحه .

فالتشريع يمكن ان يكون وسيلة لتقنين الظلم والاستبداد كما يمكن ان يكون وسيلة لحماية الحقوق والحريات ، .في تجاربنا شهدنا الكثير من ذلك ومن هنا تكون اهمية وخطورة السلطة التشريعية ، وتكون اهمية وخطورة ومسئولية الشعب في اختيار اعضاء السلطة التشريعية .ولان التشريع يهدف الى حماية حقوق الناس وحرياتهم ، فان اصداره او تعديله لم يكن ولن يكون بالامر الهين ، لما

يتركه اصدار التشريع او تعديله من آثار سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ، وما دام الامر كذلك ، فان اصدار التشريع او تعديله او اعادة النظر فيه يجب ان يحاط باقصى الضمانات ، ليصدر التشريع بأعلى قدر من النضوج والاتساق ، ثم ليبقى في اطار المشروعية دائماً ، واذا كان تطوير التشريعات السارية المفعول في الاردن قد اضحى ضرورة ملحة ،لتواكب ما لحق المجتمع من تطور واذا كان بعض هذه التشريعات قد مضى على اصداره عدة عقود من الزمن ، وان الموضوع الواحد اصبحت تنظمه عدة تشريعات ، وان بعضها الاخر تشريعات مؤقتة ، وان ظاهرة التعديل الجزئي وتعديل التعديل اصبحت سمة بارزة من سمات تشريعاتنا ، فاننا ندعو الى تطوير عملية اصدار التشريعات وفقا للمنطلقات التالية :

١- ان عملية تطوير التشريعات ذات وجهين لا يمكن فصل احدهما عن الاخر ، الاول مراجعة واعادة نظر وتصويب بالتعديل او الالغاء لكافة التشريعات النافذة ، والثاني مراجعة ومراقبة التشريعات الجديدة قبل صدورها ، وذلك كله في اطار خطة متكاملة لنهضة تشريعية ترسى فلسفتها ومبادؤها بموجب قانون يصدر لهذه الغاية .

٢- ان عملية تطوير التشريعات يجب ان تهدف الى ان تكون كافة التشريعات سواء النافذة منها او التي ستصدر مستقبلاً تشريعات دستورية ، بمعنى ان تكون متفقة مع نصوص الدستور وغير مخالفة له ، وذلك لن يتأتى الا بوجود رقيب على الشروعية ، هو في معظم الدول الحديثة جهة قضاء مستقلة .

٣- ان يعهد بمهمة تطوير التشريعات الى جهة مركزية دائمة مستقلة تابعة لمجلس النواب ، تتمتع بالشخصية المعنوية ، ويكون لها ميزانية مستقلة كافية للقيام بمهامها ، وكادر خاص يشتمل على عناصر متفرغة ومتخصصة ومنتقاة من المحامين والقضاة المعروفين بكفاءتهم والاكاديميين من داخل الاردن ومن ممتهني اعداد التشريعات وشراحها في الدول العربية .

٤- ان تنشأ هذه الجهة المركزية بقانون يتضمن ما سبق وينص على حق هذه الجهة بالاستعانة بلجان متخصصة في كل فرع من فروع القانون بحيث يكون اعضاء هذه اللجان متفرغين كلياً او جزئياً ، وان يكون لها حق الاستعانة باراء أو جهود كافة المتخصصين في فروع المعرفة المختلفة ، ولها ان تستطلع اراء من ترى ضرورة استطلاع رايه من الجهات التي تعمل علي تنفيذ التشريعات .

٥- ان تكون هذه الجهة المركزية هي الجهة الوحيدة التي تتولى اعداد مشروعات القوانين في صيغتها النهائية كي تعرض على جهة اصدار التشريعات .

٦- ان يكون اول مهمة من مهام هذه الجهة المركزية عن طريق لجانها ، اجراء مسح كامل وشامل لكافة التشريعات النافذة ، واجراء مسح كامل لكافة التشريعات النافذة في الموضوع الواحد ، وفهرستها وبيان مواطن القصور والتداخل والنقص في هذه التشريعات وتصنيفها ومراجعتها ومقارنتها بالتشريعات فهد

الاصدار ، وبيان مواطن القصور والضعف والنقص والتكرار والتداخل والانسجام بين التشريعات النافذة فيما بينها وبين التشريعات قيد الاصدار .

٧- ان تكون اعادة النظر في قوانين النظام القضائي وتطويرها (سواء تلك التي تحكم تشكيل المحاكم او اصول التقاضي) من اولويات مهام هذه الجهة المركزية لان لتطوير هذه القوانين اولوية على تطوير غيرها من القوانين لتعلقها بتحقيق العدالة والامل معقود على مجلس النواب هذا بأن تلقى هذه الدعوة العناية منه لاقرارها من اجل سيادة القانون للجميع وعلى الجميع ، ومن اجل اقامة الدولة الديمقراطية والدولة القانونية.

قبل ذلك مطلوباً من هذه الحكومة ان تعتني باعادة النظر بالقوانين التشريعية التي يعيشها وطننا ،ومن اجل اقامة وترسيخ الدولة الديمقراطية والدولة القانونية لابد من اقامة قضاء اداري كامل الولاية .

فقد اصبح اصطلاح الدولة القانونية معبراً عن مبدأ من المبادىء المسلم بها على المستويين الشعبي والرسمي ، ويقوم اصطلاح الدولة القانونية على مفهوم مبدأ الشرعية القانونية الذي يعني بشكل مبسط ضرورة التزام وضرورة خضوع كل من الحاكمين والمحكومين لحكم القانون .

واذا كان الالتزام بمبدأ الشرعية يشكل الضمانة الاساسية التي تحمي الافراد من احتمال تعسف الادارة فيما تأتيه وتمارسه من اعمال ، وما تتخذه من اجراءات وتصرفات وما تتمتع به من امتيازات ، فان مبدأ الشرعية الذي تقوم عليه الدولة القانونية لا يمكن حمايته الا بوجود سلطة تحميه . والسلطة التي تحمي الالتزام بمبدأ الشرعية هي السلطة القضائية التي تشكل الرقيب على المشروعية في الدولة القانونية المعاصره .

والسلطة القضائية القادرة على حماية المشروعية في الدولة المعاصرة والتي تحمي حق التقاضي كحق من حقوق الانسان المعاصر ، هي السلطة القضائية التي تملك حق الرقابة القضائية الشاملة .

والاصل ان تكون جميع تصرفات الادارة العامة في الدولة القانونية خاضعة لرقابة القضاء ، حماية لحق اساسي من حقوق الانسان وهو حق التقاضي ، ومن هنا جاءت الدساتير لتكفل هذا الحق ، ومن هذه الدساتير الدستور الاردني الذي كفل حق التقاضي بالمادة (١/١٠١) منه التي تنص على ان (المحاكم مفتوحة للجميع ومصونة من التدخل في شؤونها) .

وإذا كان حق التقاضي في الاردن وهو حق دستوري مطلق للمواطنين يمارسونه تجاه بعضهم ، فان حق مقاضاة المواطنين للادارة العامة قد قيده القانون ، فالذي يطالع نصوص قانون دعاوي الحكومة لسنة ١٩٥٨ ، والنصوص المتعلقة باختصاص محكمة العدل العليا يجد ان القاعدة العامة التي جاء بها هذان القانونان هي ان مقاضاة الادارة العامة واردة على سبيل الحصر والاستثناء ، الامر الذي لا ينسجم مع القاعدة الدستورية القائلة باطلاق حق التقاضي ، كما ان وجود القوانين الاستثنائية وتضمين العديد من القوانين العادية نصوصاً تحصن قرارات ادارية قد قلص الحالات المحدودة التي يمكن فيها للمواطنين استعمال هذا الحق المقيد لمقاضاة الادارة العامة، وعندما صدر قانون محكمة العدل العليا لسنة ١٩٨٩ ، كان مؤملا ان يكون هذا القانون منطلقاً من القاعدة

الدستورية التي تعتبر حق المقاضاة حقاً مطلقاً للمواطنين .

أيها السادة ، نحن نعرف ان مشكلات الديمقراطية في الاردن تراكمت منذ سنوات طويلة ، ولذلك فان هذه المشكلات لن تحل في فترة قصيرة ، وليس مطلوباً من احد ان يحلها في ايام قصار ، ومن الظلم مطالبة اية حكومة ان تحلها في ايام او شهور معدودة ، انما تقاس ديمقراطية أية حكومة بقدر الخطوات التي تحققها في اتجاه الديمقراطية .

الا اننا رغم وعينا لما تقدم وبالصدق والصراحة التي تقتضيها مناقشة البيان الوزاري يجب ان تقدم فيما بين الحكومة والنواب وفي مطلع ممارسة الحياة الديمقراطية في الاردن ، لا بد من الوقوف امام محطات بارزة ارى انها لم تبرز فيما سبق لمناقشتها ، وارجو ان تمنحوني اصغاءكم وارجو معذرتكم ، اذا كانت مقتضيات طرحها تقتضي بعض الاطالات .

وفي مجال الحريات العامة وممارسة الديمقراطية هناك موضوع هام او موضوع مهم على درجة قصوى من الاهمية يقتضي وقفة متأنية عنده لعلاقته بالحريات العامة والديمقراطية ، وهذا الموضوع هو اسلوب الاستفتاء الشعبي .

فقد تضمن البيان الوزاري سردا للحقوق والحريات التي ستسعى الحكومة الى ترسيخها والسير على هديها ، وذلك من خلال ميثاق وطني ينبثق عن احكام الدستور والثوابت التي تقوم عليها المملكة الاردنية الهاشمية. ولقد ارتبطت فكرة الميثاق باسلوب لاقراره لم يذكره البيان الوزاري ، وهو اسلوب الاستفتاء الشعبي ، الذي سيخرج الميثاق من خلاله . وبمعزل عما يمكن ان يحتويه الميثاق من مضامين ، فان اسلوب الاستفتاء الشعبي لا يتفق مع احكام الدستور القائم ، وليس لهذا المجلس او لاية جهة في الدولة ان تتجاهل او تتجاوز او تخالف الدستور ، هذا مع الاعتراف الكامل بحق مجلس الامة في تعديل الدستور بموافقة ثلثي اعضائه . ولكن ما دام الدستور قائما فلا يملك احد حق تجاهله او تجاوزه او مخالفته .

ايها الاخوة الزملاء ،

ان الاستفتاء الشعبي يعني اخذ رأي الشعب مباشرة في قضية من القضايا او امر من الامور . والسؤال الذي لابد من الاجابة عليه هو هل يعرف دستورنا اسلوب الاستفتاء الشعبي ام لا ؟ ان دستورنا الاردني لم يأخذ باسلوب الاستفتاء الشعبي ، ولم يجر اي استفتاء في ظله حتى الآن . كما ان الدستور المصري لعام ١٩٢٣ وهو المصدر التاريخي لدستورنا ، وكذلك الدستور البلجيكي وهو المصدر التاريخي للدستور المصري ، لم يعرفا الاستفتاء ولم يجر في ظلهما اي استفتاء . وارجوا ان اضيف هنا ان النظام النيابي الذي اخذ به دستورنا الاردني لا يعرف الاستفتاء ، كما لم تجر اية سوابق على الاخذ بالاستفتاء في ظل النظم الدستورية النيابية في العالم . والسبب ان هذه الدساتير تجعل ممثلي الشعب الذين افرزتهم الانتخابات نواباً عن هذا الشعب بحيث ينعقد لهم وحدهم ولاية ابداء الرأي في اي قضية او امر ينبغي معرفة راي الشعب فيه . فالنواب مفوضون من الشعب

تفويضٌ كاملاً ويحلون مكان الشعب في تلك النظم النيابية .

على انه اذا كانت بعض النظم السياسية تأخذ بالاستفتاء الشعبي ، وعلى نحو تستطيع معه السلطة التنفيذية ان تلجأ الى الشعب مباشرة لتستفتيه في بعض القضايا ، فذلك لان دساتير هذه النظم تنص على اباحة الاستفتاء في مواضيع تحددها وترسم طريقة اجراء الاستفتاء في هذه المواضيع ، ومثل هذه الدساتير لا تنتمي الى عائلة النظام النيابي الذي نأخذ به .

ولقد حسم الدستور الاردني هذا الامر بنصوص واضحة عندما نظم السلطات ورسم كيفية ممارستها . فالفقرة الاولى من المادة (٢٤) من دستورنا تنص على أن : " الامة مصدر السلطات" والفقرة الثانية تنص على ان : " تمارس الامة سلطاتها على الوجه المبين في هذا الدستور" .

ولقد وزع دستورنا سلطان الدولة جميعه على سلطات ثلاث : هي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية ، ولم يترك هذا الدستور للسلطة التنفيذية ، اي مجال او موضوع تلجأ فيه الى الشعب مباشرة لاخذ رأيه فيه ، اذ ان اي مجال او موضوع لابد وان يدخل في اختصاص واحدة من السلطات الثلاث لتمارسه على النحو المبين في الدستور .

ومن ناحية اخرى ، نلاحظ انه اذا كان مضمون الميثاق الذي سيجري عليه الاستفتاء يتعلق بالحريات العامة او الحريات السياسية ، فان هذه الحريات جميعا قد ابيحت من حيث المبدأ ونظمت ممارستها من حيث المدى في الدستور نفسه ، وعلى نحو لا يستطيع احد ان يشكك فيه وجودا أو مدى . وبمعزل عن حق تأليف الجمعيات والاحزاب السياسية ، فان الدستور الاردني يقرر في الفصل الثاني ان كافة الحقوق والحريات تمارس وفقا للقانون ، اي وفقا لتشريع يصدر عن السلطة التشريعية . اما حق تأليف الجمعيات والاحزاب السياسية فقد جعلته المادة ١٦/فقره ٢ من الدستور الاردني حقاً مطلقاً يستمده الاردنيون من الدستور مباشرة ، ما دامت غاية هذه الجمعيات والاحزاب مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف الدستور . اما دور القانون في هذا المجال فيقتصر وفقا للفقرة ٣ من المادة ١٦ على تنظيم طريقة تأليف الجمعيات والاحزاب ومراقبة واردها وتشكيل المعيار المناسب لمدلول الغايات المشروعة والوسائل السلمية وتحت رقابة السلطة القضائية .

ان هذا التنظيم للحقوق والحريات لا يترك من الناحية الدستورية اي مجال لاجراء الاستفتاء بشأنها . ولنا ان نتصور ايها الاخوة ان يجري استفتاء على ميثاق يبيح مثلاً ثلاثة احزاب سياسية فقط ، وتحت تأثير وسائل اعلام السلطة التنفيذية التي تسلط على الشعب عادة ، ودون معرفة من الشعب للجانب الدستوري الذي قد يراد تجاوزه ، ووافقت اغلبية الشعب على الميثاق ، اذا ما حدث هذا ، فما هو مصير النص الدستوري الذي مطلقاً من قيد العدد للاحزاب ؟ هل تعتبر نتيجة الاستفتاء تعديلاً للدستور بارادة شعبية ؟ اذا كان الجواب بالايجاب، فعلى [illegible] مخالفة الدستور نفسه لان الدستور حدد الكيفية التي يعدل بها ، عندما جعل لمجلسكم الكريم حق القبول والرفض لاي تعديل للدستور . ولا اظن هذا المجلس من المجالس التي تقبل بالمخالفات الدستورية او تسمح بها ، [illegible] ولو كانت هذه المخالفات مغلفة بثوب شعبي . واذا كان الجواب هو عدم تأثير

نتيجة الاستفتاء على الدستور، فلا تعود هناك اية فائدة من الاستفتاء . وما دام الامر لا يخرج عن الاحتمالين المشار اليهما في امر الاحزاب الذي عرضناه ، فما هي جدوى الاستفتاء اذن ، ولم تريد السلطة التنفيذية ان تدخل في صراع دستوري مع السلطة التشريعية وتخلق ازمة في الدولة هي في غنى عنها .

اما بالنسبة للحقوق والحريات التي يحيل الدستور على القانون تنظيمها او تحديد مداها ، فهذه ينعقد الاختصاص بشأنها الى السلطة التشريعية ، وبالتالي فانه لا يجوز ان يكون لاي استفتاء بالنسبة لها اي اثر على اختصاص السلطة التشريعية بالتوسيع او التضييق ، لان الذي يحدد هذا الاختصاص ومداه ونوعه هو الدستور وليس الميثاق المستفتى عليه .

ومرة اخرى ، فما دام الامر كذلك ، فما هي جدوى الاستفتاء ، ولم تريد السلطة التنفيذية ان تستعين بالشعب للدخول على الاختصاصات التي يعقدها الدستور للسلطة التشريعية ؟

وعلى ذلك وعلى هذا ، فاذا كانت كامل الحقوق والحريات التي ينص عليها الدستور لا تصلح محلا للاستفتاء ، وكانت اختصاصات السلطة القضائية تستعصي على الاستفتاء ، فانه لا يبقى محلا للاستفتاء الا اختصاصات السلطة التنفيذية وحدها لكن هذه الاختصاصات مستمدة من الدستور ايضاً الذي لا يختص الشعب بالاستفتاء عليه ومن القوانين التي يدخل تشريعها في اختصاص السلطة التشريعية .

وفي ضوء ما سبق فإنه يستحيل تصور اي موضوع يمكن ان يكون محلاً لاستفتاء شعبي في ظل الدستور الاردني .

كان بودي ان يقوم المنظرون لفكرة الميثاق والاستفتاء ، وهم بطبيعة الحال منظرون للدكتاتورية والديمقراطية حسب الطلب ، كان بودي ان يقوم هؤلاء بتحضير درسهم جيدا ، ليدركوا ان الدساتير التي تأخذ باسلوب الاستفتاء الشعبي تختلف عن دستورنا وليدركوا ان الزمن الذي كانت فيه تنظيراتهم تمر دون سؤال او استجواب قد تغير ، وارجو ان يكون مجلسكم الكريم امينا على عدم عودة هذا الزمان مرة اخرى . ويبدو ان هؤلاء المنظرين قد تأثروا بما يجري في بعض الدول ، دون مراعاة لاختلاف النظم السياسية والدساتير التي تنظمها كما اسلفنا ، وليرجع هؤلاء الى تلك النظم والدساتير ليروا كيف يعالج موضوع الاستفتاء بنصوص دستورية واضحة .

لقد دخل اسلوب الاستفتاء الشعبي في الوطن العربي لاول مرة عن طريق الدستور المصري لسنة ١٩٥٦ الذي جاء بعد دستور مصر لسنة ١٩٢٣وهو المصدر الاول التاريخي لدستورنا والذي لم يكن يعرف اسلوب الاستفتاء الشعبي . هذا الدستور اطاحت به ثورة ١٩٥٢ في مصر التي جاءت معادية للنظام النيابي نفسه ومعادية لدستور ١٩٢٣ فغيرت الدستور وغيرت النظام النيابي وادخلت اسلوب الاستفتاء الشعبي لاول مرة في دستور ١٩٥٦ عن طريق نص دستوري .

ومع ذلك مع دخول اسلوب الاستفتاء بنص دستوري لازلنا نذكر انه عندما قدم الرئيس عبد الناصر (الميثاق) انضمت الى المؤمنين به جمهرة المنافقين فأصبحوا جميعاً (ميثاقيين) ونحن بحاجة للتذكير بهؤلاء

الان، وللتذكير بالسباق الى النفاق لنتذكر ان اولئك المنافقين كانوا اول من انقلب على عبد الناصر وميثاقه، وكذلك يفعل الانتهازيون دائماً .

والتاريخ المعاصر يحمل لنا امثلة سيئة السمعة عن اسلوب الاستفتاء الشعبي يكفي ان نذكر منها مثالين:-

الاول عام ١٩٦٦

عندما طرح فنرانكو حاكم اسبانيا الراحل (قانون الوراثة من بعده) على الاستفتاء الشعبي فأسفر الاستفتاء عن ان عدد الذين قالوا (نعم) اكثر من عدد المسجلين في جداول الانتخابات .

الثاني:

ان نتيجة الاستفتاء على ما سمي (معاهدة السلام المصرية/الاسرائيلية) يوم عشرين نيسان ١٩٧٩ كانت ٩٩٫٩٠٪ ، ولنا ان نتساءل هل هذا معقول ؟ وهل يعقل ان يتفق (٩٩٫٩٠٪) من الناس في اي مجتمع ، في اي زمان ، على اي شيء؟!

ولنا ان نتساءل ايضا الم تكن نتيجة الاستفتاء (٩٩٫٩٩٪) عندما جرى الاستفتاء على بيان ٣٠ مارس، وكان موضوعه لاصوت " يعلوا على صوت المعركة " وهو موضوع مناقض تماماً لاستفتاء موضوعه اتفاقية " كامب ديفيد " او ما سمي (معاهدة السلام المصرية/الاسرائيلية) .

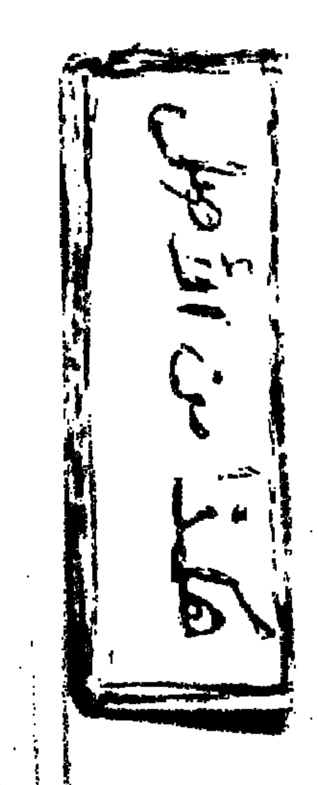
بالاضافة لكل ما تقدم ، وبالاضافة لمخاطر عدم دستورية أسلوب الاستفتاء الشعبي ، فإني لا ارى موضوعا يمكن ان ينظمه الميثاق لم ينظمه الدستور ، ولكل ذلك فأني ارى اسلوب الاستفتاء الشعبي يشكل عدوانا على الدستور ، كما اني لا ارى مبررا للميثاق ذاته لان كل ما يمكن ان ينظمه الميثاق منظم في الدستور .

وفي النتيجة فأنه بتكييف الطبيعة القانونية لاسلوب الاستفتاء الشعبي نجد ان هذا الاستفتاء يقع خارج نطاق التمثيل النيابي وخارج نطاق نظامنا الدستوري المصنف كنظام نيابي ، وبالتالي سيكون اسلوب الاستفتاء الشعبي مدخلا للاستبداد ونوعا من انواع الاعتداء على الدستور ، والاعتداء على الدستور نوع من انواع الاستبداد .

بالاضافة لما تقدم وفي اطار الحديث عن دولة الديمقراطية وسيادة القانون فاننا نحسب على رئيس هذه الحكومة لغايات الثقة بهذه الحكومة انه كان من ابرز اسباب تراكم مشكلات الديمقراطية في الاردن لانه حكم هذا الوطن لسنوات طوال صادر خلالها الحريات المكفولة في الدستور وضرب عرض الحائط بالحقوق الانسانية الواردة فيه فسبب انتهاكا للدستور لا يمكن نسيانه .

لقد اصدر الاف القوانين والاوامر والاجراءات المقيدة والمصادرة للحريات ، والتي كان من واجبه ان يتجنبها ولا يمارسها .

ولحن نحسب عليه قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ وكافة الانظمة الصادرة سندا اليه . هذا القانون الذي وضعه الانجليز والذي يهدر ادمية الانسان في هذا الوطن . وقد كان ولا يزال من العار ان يبقى مواطننا يحكم بقانون



انجليزي ظالم من هذا القبيل ، ونقول اننا دولة مستقلة .

يقول احد الفقهاء ، واحسب ان قوله صحيح في كتاب له يسمى " الدولة والسلطة " عندما يتصرف الحاكمون تصرفا يناقض غاية الدولة او يسيئون استعمال سلطاتهم الدستورية لا يكون من حقهم ان يظلوا حكاما ويتعين عزلهم من وظائفهم ويضيف ولو بالقوة اذا لزم الامر " .

اننا نحسب على رئيس الحكومة الاحكام العرفية وتعليمات الادارة العرفية التي لا تزال سارية المفعول ، وقد اتيح لرئيس الحكومة سنوات طوال حكمنا فيها كنا نجلد فيها بالاحكام العرفية ، ولا يغير من مسؤولية الرئيس قوله في بيانه الوزاري : (اعلن من تحت قبة مجلسكم الكريم هذا تجميد العمل بالاحكام العرفية الا ما تعلق منها بتصفية اثار تلك الاحكام والى حين الغائها بالشكل الدستوري في اقرب وقت) .

هذه الفقرة من البيان الوزاري ، تتضمن وحدها عدة مغالطات لا يمكن ان تنطلي على مجلس النواب الكريم هذا كما اعتقد ، والذي يجب ان يعتبرها تجاوزا على فهمه الدستوري للحقوق والواجبات . فرئيس الحكومة لا يملك اولا ان يقرر "تجميد" الاحكام العرفية لان الاحكام العرفية تعلن بموجب المادة ١٢٥ من الدستور بقرار من مجلس الوزراء وتلغى بقرار من نفس المجلس .

نحن نسجل على الرئيس انه لم يبين في بيانه الوزاري ، اذا كان مجلس الوزراء قد اتخذ قرارا بالغاء الاحكام العرفية ام لا . فالتجميد اذن ليس الا كلمة لا تحمل اي مدلول قانوني او دستوري لها . والبيان الوزاري لم يتحدث اطلاقا عن قانون الدفاع والانظمة الصادرة بمقتضاه والذي يهدر وإباها ادمية الانسان في الاردن ، خاصة وان هذا القانون قد شرع زمن الانتداب البريطاني وهو وفقا للمادة ١٢٤ من الدستور يشرع في الاحوال الطارئة والاحوال العارضة . فاي عاقل يقول ان فترة يزيد طولها على نصف قرن هي حالة عارضة او طارئة ؟؟ .

هناك قضية هامة لا يجوز ان يفوتني الحديث فيها ونحن في معرض مناقشة البيان الوزاري هذه القضية هي قضية فلسطين .

قضية فلسطين " قضية عربية " وليست فلسطينية ، لان الصهيونية بدأت اغتصابها للارض العربية في فلسطين بقصد فصل المشرق العربي عن المغرب العربي ، وهي قضية عربية لان اسرائيل ارتكزت على احتلالها للارض العربية في فلسطين عند احتلالها للارض العربية في الجولان وفي جنوب لبنان .لتقيم من لبنان من احتلال جنوب لبنان ضفة شمالية لها وارتكزت عليها لاحتلال سيناء .

ومشكلة فلسطين مشكلة وقضية " عربية " وليست فلسطينية وذلك باتساع نطاق تحرك اسرائيل ، بضربها للمفاعل النووي في مشرق الوطن العربي في العراق وبقصفها لضواحي تونس في المغرب العربي ، وباطماعها الدائمة والمستمرة لاقامة دولتها الكبرى من البحر الابيض المتوسط حتى الخليج العربي .

وقضية فلسطين ليست فلسطينية من حيث استحالة استعمال السلاح النووي الاسرائيلي ضد عرب فلسطين، بل ان هذا السلاح النووي معد لاستعماله ضد الامة العربية خارج الارض المحتلة .

وقضية فلسطين ليست فلسطينية لا بالمنشأ ولا بالحل ، فبالمنشأ لم يكن التآمر الاستعماري الصهيوني

المتحالف باستمرار يهدف الى ابتلاع او الاطاحة بكيان سياسي فلسطيني قائم على الارض العربية في فلسطين فيها ، لان التاريخ العربي لا يعرف كيانا سياسيا فلسطينيا قبل اتفاقية سايكس - بيكو ، ولا حل لمشكلة فلسطين الا بتغيير شروط المواجهة مع الاحتلال باقامة الكيان العربي القادر على تحمل عبء التحرير .

وقضية فلسطين قضية عربية اسلامية من حيث احتلت اسرائيل اولى القبلتين وثالث الحرمين وارض الاسراء والمعراج واضرحة الآف الصحابة والانصار .

ان حقيقة التحدي الذي تواجهه قضية فلسطين هو اقلمة قضية فلسطين بفلسطنتها لتصفيتها .

ان تحدي التصفيات او ما يسمى التسويات التي يدعي لها في الوطن العربي ان هذه التصفيات او ما يسمى بالتسويات هي بالمنطق الحقوقي المجرد اذا اعتبرناها تسوية فان التسوية او المصالحة في اي قضية تقوم اما بين الافراد على حقوق ، او بين الدول على حدود ، اما عندما يكون الصراع على الوجود فلامصالحة ولا تسوية ، لان ما يمليه المنطق الحقوقي والمنطق الاخلاقي والمنطق القومي والمنطق الديني والمنطق الانساني ، ان لا سلم ولا عدل مع الاحتلال لان الاحتلال نقيض السلم ونقيض العدل ، لذلك ولان المصالحة والتسوية ، اي مصالحة، واي تسوية ستكون انعكاسا لميزان القوى في المنطقة ، هذا الميزان الذي يميل الان بحدة لمصلحة اسرائيل، وعليه فأن اي تسوية او مصالحة ستكون لمصلحة اسرائيل وعلى ذلك فان اي مصالحة او تسوية لن تكون الا تسليما للاوطان واستسلاما للعدو .

اعتقد انه ايضا لا يجوز المرور على البيان الوزاري الا بان نتذكر ، ان هذه الوزارة وبيانها الوزاري قد جاء بعد ازمة مرت بالاردن ، ازمة حادة مرت في تاريخ الاردن وكانت هذه الانتخابات اثرها ، ولذلك كانت الانتخابات التي اتت بهذا المجلس والممارسة الديمقراطية التي نعيش في ظلها الان استجابة لضرورة تاريخية املتها احداث محلية وعربية ودولية . كان لابد ان تأتي هذه الحكومة على ذكر الازمة التي مرت في الاردن وتحليلها ، وتصور حلها ، لانه لا يمكن ان تحل ازمة الا بتحديد المشكلة . وارى ان البيان الوزاري يخلو من تحديد اسباب المشكلة سواء المباشرة منها وغير المباشرة . اذ ان كل منا يعرف ان الاردن يمر اليوم بازمة وصفها البعض في حينها بانها ازمة اقتصادية ، بعد ان كان وصفها بعض اخر قبل ذلك وقبل اشهر قليلة بانها ازمة مالية ، وكان بعض اخر قد وصفها قبل ذلك بانها ازمة نقدية . اسهموا في ارباكنا بهذه الاوصاف . والفاحص المتمعن في الازمة التي عاشها الاردن ولا يزال والمحلل لاسبابها المباشرة وغير المباشرة يخرج بنتيجة مفادها باعتقادي ان هذه الازمة ليست ازمة اقتصادية فحسب كما يبدو ظاهرها وانما هي ازمة ذات ابعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية ، اساسها تخلخل الثقة بين الادارة العامة والمواطن ، ومحتواها الفعلي ازمات مزمنة اهمها ازمة الحقوق والحريات العامة وازمة الديمقراطية . واذا حاولنا تلخيص الاسباب غير المباشرة للازمة التي نعيشها والتي عشناها فانه يمكن القول ان هذه الاسباب تكمن في انتهاج الحكومات المتعاقبة اساليب ادارة عامة غير سليمة ، هذه الاساليب التي يمكن التعبير عنها بالمصطلح المعروف بسوء الادارة . سواء كان سوء الادارة هذه ناتج عن اهمال او سوء نية . ويمكن القول ان الاساليب الادارية غير السليمة التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة قد تمت ممارستها على صعيدين .

الاول الصعيد الاقتصادي او مجال الادارة العامة الاقتصادية . والثاني هو صعيد الادارة العامة الاوسع اي صعيد تعامل الحكومة مع المواطن ، فعلى صعيد الادارة العامة الاقتصادية فان الحكومات التي واكبت فترة الوفرة الاقتصادية التي مرت بالاردن لم تحسن التعامل مع هذه الفترة ، فعملت على الانفاق وكأن الموارد باقية مستمرة للابد ولم تعمل على استثمار الموارد المتاحة لمواجهة المستقبل وشجعت على الاستهلاك ولم توجه المواطن الى الاستثمار المنتج ، وانما ساعدت بطريقة او باخرى على تحويل المجتمع الى مجتمع استهلاكي صرف يستهلك ما ينتجه غيره من المجتمعات . وفي مرحلة شح الموارد استمرت الحكومة بالانفاق دون حساب او هوية ، ففي الوقت الذي بدأت فيه معظم دول العالم ترشيد استهلاكها كنا ولا نزال ننفق وكأن مواردنا لا يتوقع نفاذها . وتعاملت الحكومات المتعاقبة مع الموارد وكأنها ثوابت لا تتغير برغم معرفتها ان اكبر واهم موردين من موارد الدولة هما المعونات العربية وتحويلات المواطنين العاملين في الخارج . وكلا الموردين من الموارد المتغيرة والتي لا يمكن الرهان على ثباتهما .

لقد غاب عن الحكومات المتعاقبة بدهية مفادها ، ان الاقتصاد يرتبط بالسياسة ارتباطاً لا يقبل الانفصال، وقد تعاملت هذه الحكومات مع السياسة وكأنها منفصلة تماماً عن الاقتصاد ، ومع الاقتصاد وكأنه منفصل عن السياسة . وعلى صعيد تعامل الحكومة مع المواطن فقد كان التطبيق العملي لسياسة الحكومات المتعاقبة هو الالغاء التام لدور المواطن في المشاركة في ادارة مجتمعه . عدم الثقة بالمواطن وبالتالي لم يعد المواطن يثق بالحكومة ، اعتبار المواطن محلاً للواجبات وليس اهلاً للحقوق . عدم الوضوح والصدق في التعامل مع المواطن ، اغلاق وسائل التعبير المشروعة في وجه المواطن ، انقطاع الصلة بين وسائل الاعلام والمواطن . وقد ترتب على هذا المسلك الطويل المدى كله . سيادة العقلية او الذهنية العرفية لدى الادارة العامة في تعاملها مع المواطن وبالتالي خلق الازدواجية لدى المواطن في تعامله مع الادارة العامة ، بحيث اصبح المواطن باطنياً يظهر خلاف ما يبطن . فقد اصبح الموظف العام يؤمن بنظرية استمداد السلطة من الحكومة لا من الشعب . وآمن الموظف العام بنظرية الموظف العام السيد ، لا بنظرية الموظف العام الخادم .

واصبحت السلطة تمارس لذاتها وليس لتحقيق اهدافها ، وسادت المحسوبية في الشؤون العامة ، ووجدت البيروقراطية تربة خصبة تنمو فيها ، واصبحت الادارة العامة تفترض ان المواطن مخطىء ومتهم وفي احيان كثيرة لا تسمح باثبات العكس .وقد ترتب على تعامل الادارة العامة مع المواطن على التغير السابق ذكره ان اصبح المواطن مسكوناً بالخوف من السلطة ، مشحوناً بالحنق عليها فليس متاحاً له معظم حقوقه وحرياته وليس له وسيلة للتعبير عن رأيه او عن ما يعاني . واصبح المواطن وامام ذلك مدفوعاً اما الى المحالاة والنفاق او الى السير الى ما لا يحمد عقباه ، ومن الطبيعي ان يختار معظم المواطنين جانب الصمت حينها لدرجة اصبح المجتمع الاردني يوصف بانه المجتمع الصامت ، وتوصف اغلبية المجتمع الاردني بالاغلبية الصامتة .

اما عن الاسباب المباشرة التي ادت الى ظهور الازمة التي نعاني منها الان والتي كانت من اثار منهج حكم طويل شاركت فيه الحكومات المتعاقبة . ان الازمة التي عبر عنها بالاحداث المباشرة الاخيرة كانت اسبابها المباشرة

هي ان الحكومات المتعاقبة والحكومة التي مرت الاحداث في عهدها على الاخص ، تتغنى حتى وقت قريب سمعناه بمتانة الاقتصاد الاردني وبقوة الدينار الاردني وفجأة صدم المواطن بحقائق معاكسة تماما لما كان يجري التغني به . في حينها كان لا يأخذ رأي الفعاليات الشعبية او تبادل الرأي معها بشأن القرارات والاجراءات الاقتصادية التي اتخذت مؤخراً ، وذلك قبل اتخاذها .

من الاسباب المباشرة سرعة صدور القرارات الخاصة لمطالب صندوق النقد الدولي وسرعة الاستجابة لهذه المطالب ، واعتبار المواطن هذه المطالب ماسة بسيادة الدولة وبالتالي لكرامة المجتمع . لقد كان هناك استحقار من الادارة العامة او على الاقل عدم اهتمامها بردود الفعل الشعبية الاولية على قرارات رفع الاسعار الاخيرة . وهذا يغير سيادة الذهنية العرفية لدى الادارة العامة .

امام كل هذه الاسباب المباشرة وغير المباشرة اصبح في حينها محتوماً على المواطن ان يعبر عن نفسه بطريقة غير مشروعة كالتظاهرات التي تخللها السلب والنهب لعدم اتاحة الوسائل الاخرى للتعبير عن الذات . ولذلك يرد التساؤل ، وما واجب الحكومة ان تجيب عن كيفية الخروج من هذه الازمة التي يعيشها الاردن ، والتي لابد ان يأخذ اسبابها المباشرة وغير المباشرة وطبيعة هذه الازمة وذلك بالعودة للمشاركة الايجابية للمواطن وليس بمجرد تحميله الاعباء ، واذا كان متصوراً ان فرض مزيد من الاعباء المادية يمكن ان يؤدي الى زيادة الواردات . فإن مجرد زيادة الواردات وتخفيض النفقات قد يحل ازمة اقتصادية عارضة . ولكنه لا يحل ازمة على صعيد مساحة العلاقة بين المواطن والادارة العامة . لكي لا اطيل الخص في النتيجة .

وفي النتيجة فان الازمة التي عانى منها الاردن ولا يزال لم تكن ازمة حكومة وانما هي ازمة منهج في الحكم تتحمل مسؤوليته الحكومات المتعاقبة وتتمثل هذه الازمة في:

١- سيادة العقلية والذهنية العرفية لدى الادارة العامة في تعاملها مع المواطن . وبالتالي خلق الازدواجية لدى المواطن في تعامله مع الاداره العامة . بحيث اصبح المواطن كما قلت باطنياً يظهر خلاف ما يبطن . والذهنية العرفية ايها الاخوة كالذهنية العشائرية لا تلغى الذهنية العشائرية بالغاء القانون العشائري . كما ان الاقليمية لا تلغى بالغاء القانون الاقليمي ، انما اذا الغينا القانون العشائري او القانون الاقليمي تبقى الذهنية الاقليمية والذهنية العشائرية ولذلك فإن الذهنية العرفية لا تذهب بالغاء الاحكام العرفية ولا حتى بالغاء قانون الدفاع رغم اهمية الغائها ، انما تلغى الذهنية بابتعاد اصحاب الذهنية العرفية .

٢- سوء الادارة العامة الاقتصادية سواء في مرحلة الحكومات التي واكبت مرحلة الوفرة الاقتصادية او في مرحلة الحكومات التي واكبت مرحلة شح الموارد او قلة الموارد .

٣- ان اهداف الناس وطموحاتهم كانت ولا تزال في جانب واهداف الحكومات وطموحاتها في جانب آخر مع انه يفترض في الشعب والحكومة ان يكونا كيانهما واحداً له نفس الاهداف والطموحات .

٤- غياب دولة المؤسسات وسيادة الشللية حتى انه اصبح لكل حكومة شلة تغيب مع غياب رئيس الحكومة وتعود بعودته . وللخروج من الازمة لا بد من اسقاط الذهنية العرفية ليحل محلها الذهنية الديمقراطية ،

واقامة الحكومة التي يتوحد فيها الناس وطموحاتهم مع اهداف الحكومة وطموحاتها ليصبح الشعب والحكومة كيان واحد له نفس الاهداف والطموحات . واذا لم يتحقق ذلك ستبقى الحكومة في جانب والشعب في جانب آخر . وستبقى الازمة مستمرة .

وشكراً

معالي رئيس المجلس سعادة الاستاذ يعقوب قرّش

السيد يعقوب قرّش

بسم الله الرحمن الرحيم

« الحمد لله الذي انزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا » صدق الله العظيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد القائل الظلم ظلمات يوم القيامة .

وبعد ،

حضرة السيد الرئيس ...

حضرات السادة النواب ...

الاخوة الحضور ...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

ان التزام الاردن بالمسيرة الخيرة الجديدة واستئناف المسيرة الديمقراطية كما يتوقع ويؤول بالمعنى الصحيح والكامل متجاوزين سلبيات المرحلة السابقة بما حملته من ارهاب فكري وتعسف امني وتسلط فردي وفساد اداري وتسيب مالي آملين مسيرة حضارية تنبثق من عراقة هذه الامة وتراثها المجيد ودينها القويم القائم على الشورى والعدل في الحكم والقيادة وعلى الصدق والصبر في السياسة والادارة وعلى العفة والامانة في المال والانفاق .

وحيث ان التزامنا جميعا بهذه المسيرة يمثل اعادة لحق شعبنا في حرياته وامنه واطمئنانه ويعيد الحق لاهله والنصاب لاصحابه مما يغلق الباب امام عواصف هوجاء . نسماتها ظلم وطغيان ورياحها العاصفة فوضى وانهيار كما ويعني ان العودة الى الدستور نصا وروحا عودة قوية متواصلة تعني تحجيم السلطة التنفيذية في مساحتها الحقيقية وتعيد للشعب سلطاته الحقيقية ممثلة في نوابه وحرياته اليومية التي صودرت ظلما وتعيد الهيبة للسلطة القضائية التي اصابها من الحيف والتلاعب ما جعلها قاصرة عن اداء مسؤولياتها .

والامة التي تعيش عقدين واكثر من الزمن بلا مشاركة شعبية فاعلة ولا قضاء قوي عادل هذه الامة التي يتفرد بالحكم بها هيئة وزارية يا ليت ذلك بل المراد اشخاص تعاقبوا وتداولوا المشاركة في التحكم بها وبمقدراتها وبحقوقها لا بد وان تصل الى مرحلة من السقوط والانهيار يؤدي الى تمرد وتحرك وما حركة نيسان عنا ببعيد .

ولقد طالبت الحكومة النواب ببيانها الوزاري ايجاد مناخ التسامح والمشاركة الشعبية علما منها واقرارا بالحيف الهائل الذي تولته اجهزة السلطة على مدى سنين طويلة تحكم بها ضاربة بعرض الحائط النصوص

الدستورية والقوانين المشرعة لحفظ الانسان وحقوق المواطن . بل ومسخرة كل القوانين باسم الاحكام العرفية ولجان الامن الاقتصادي للتلاعب في اموال الدولة العامة ولتفريغ المؤسسات الى جيوب شلل متعاقبة لم تر امامها الا مصالحها الشخصية تدوس بالاقدام على كل القوانين والحقوق محاربة بجلاديها رجال الفكر والعلم واصوات الحق والصدق مخرسة كل لسان بيد من حديد او بسيف من حديد واعتقد ان للوزارة المكلفة اليد الطولى في صنعها وقصب السيف في تأسيس هذا النهج المظلم الخطير .

وبعد ،

لقد قدم البيان الوزاري توجه الحكومةالمكلفة لألغاء الاحكام العرفية وتصفية الآثار الناجمة عن ذلك واننا كنا بل نحب ونأمل من الحكومة ان تقوم بالغاء فوري لهذه الاحكام الا بما يخص وضع الاحتلال وان تسمح لكل من يريد العودة من قضاء قضت به هذه المحاكم لاثبات حقه الذي تم تجاوزه في الحقبة الماضية ان يعود للمحاكم النظامية .

كما وان المتتبع المتفحص لقوائم اسماء المعتقلين السياسيين يجد ان معظمهم هم شباب الثورة الفلسطينية الذين يعملون جهدهم من اجل تحرير ارض المسلمين ارض فلسطين وهذا يعني ان ما حاولت ان تقوم به الاجهزة الامنية من اعطاء صورة عن سوء الوضع الامني لتأخذ المبرر لنفسها للضرب بقوة على صاحب كل فكر حر معارض لتعطي صورة مظلمة عن حقيقة الاوضاع لتحافظ على مكاسبها وامتيازاتها ولتجعل السدود بين رأس النظام وشعبه والرجالات الناضجين منهم ولتبقى منفردة في اعطاء الصور للوضع كما تريد هي ولتبقى حالة الحذر والخوف وعدم الثقة وسوء الظن هي التي يتعامل بها القائد مع اصحاب الرأي الاخر.

كما وان اصدار تشريع قانوني يجمع الاعتقال تحت اي ظرف الا بأمر قضائي مدني وضمن جريمة نصت عليها التشريعات القانونية هو من الاهمية بمكان لإيقاف تغلغل قوى النفوذ وحفظ حرمات وحريات المواطنين .

واحب هنا ان اذكر جملة اوردها البيان الوزاري وهي قوله التأكد من ان يكون رجل الامن حاميا للتجربة الديمقراطية التي نعيشها ، بانضباط وتفهم وصدق . اي انهم يعلمون سلفا انهم يحتاجون الى توابع كبيرة مع هذا الجهاز الذي عاش سنين يفعل ما يشاء ، وهم يعدون بذلك ونحن نحترم هذا التوضيح ولكننا نقول انهم قبل ثلاثة ايام فقط ذهب رجل لاخذ جواز سفره الى الامن العسكري فكان ان اخذ الى سجن الزرقاء وهذه هي معنى الغاء الحريات العامة .

الدستور

ان الالتزام بتطبيق الدستور نصا وروحا يلزم الحكومة بتقديم مشروع قانون لالغاء التعديلات التي تمت على الدستور في المادة رقم ٧٣ حيث ان نظام الحكم هو نيابي ملكي وراثي فانتخابات النيابة حق دستوري للشعب لا يجوز مصادرته ولا التفضل به بل هو وسيلة المشاركة للشعب في ادارة البلاد .

وكل اصلاح وكل حريات وكل وعود لا معنى لها الا بالأمر الاساسي الامة مصدر السلطات وحق الشعب في المشاركة بالحكم حق لا يمكن القبول بأي حال من الاحوال تجاوزه او القفز عليه او الاستهانة به .

ايها السادة ما معنى عدم الغاء حق عدم الدعوة الى الانتخابات العامة بسبب ظروف قاهرة ، انهمه انه سيف مسلط على هذا المجلس ليقال له بلغة الحال ان لم تلتزم مرادنا فما زال بيدنا حق ابعادك ابعاد شعبك عن الحكم ... وان الطوارئ والاحكام العرفية وتجاوز الشعب امر ما زال بيدنا . اما حجة الظروف القاهرة فالدعوة الى الانتخابات التي تمت تدل صراحة انه قد ذهبت الظروف القاهرة ...اذن فالحكومة مطالبة اولا بأن ترجع الى الشعب سيادته .

الميثاق الوطني

١- ما هو الاساس الدستوري الذي قامت عليه فكرة صياغة الميثاق ؟

٢- ما هي مكانته من البناء التشريعي للمملكة الاردنية الهاشمية ؟

٣- واذا خصص الميثاق امر مطلقا في الدستور او صنع امرا اباحة نص وروح الدستور ؟ فما هو الموقف القانوني من ذلك ؟

٤- ثم هل تعاون الحكومة مع مجلس النواب في اعداد هذا الميثاق كما بين البيان الوزاري تعاونا رمزيا سطحيا ام وثيقا اصيلا ؟

٥- واخيرا هل الاستفتاء عليه بندا بندا ام جملة واحدة ؟

ولعلها يا دولة الرئيس تكون قصة الجمل والهرة ؟؟ الجمل بدينار والهرة بألف دينار ؟ والاثنان معا ...

ثم هل الدستور ناقص ؟؟؟ فليكتمل بالتعديل .

هل الدستور متخلف ؟؟؟ فليطرح دستوراً تقدميا افضل .

واذا كان ولا بد من التغيير في الدستور فليكن دستورا اسلاميا يقوم على معنى شهادة التوحيد لا اله الا الله محمد رسول الله .

اما الميثاق كاستبيان لا يُلزم امرا ولا يسن قانونا فهو امر بسيط يسهل تداركه .ان الامر محير وانني انقل لكم ايها السادة حيرة الالاف والالاف من المواطنين حيرة تقوم على الشك والرفض للميثاق لانهم يرونه التفافا على الدستور والحريات والتعددية الحزبية .

الجيش ووزارة الدفاع

اننا جميعا مع التعبير عن كامل اعتزازنا بجيشنا العربي ولكنا نود ان نرى وزارة دفاع مستقلة بوزير مختص لهذه الوزارة يدير حقا شؤون الجيش ومتطلباته ويكون مسؤولا امام هذا المجلس الكريم وان جميع دول العالم المتحضر تفرد للدفاع وزارة خاصة لها الاهمية بمكان ووزير خاص ، والاردن كان له دوما وزارة دفاع مستقلة وعسى ان يكون العودة الى هذا الامر مؤشرا للالتحاق بالدول المتحضرة والتي تحترم نفسها واننا نقول بصوت واضح ان وزارة الدفاع في الاردن قد الغيت تماما ولم يبقى منها الا الاسم وليس الرسم .

وفي معرض التكلم عن القوات المسلحة فإن اعادة دراسة قانون خدمة العلم وما يكون معه من ممارسات، الممارسات التي يجب ان ترتقى وهذا الشرف الوطني منوها بضرورة المحافظة على الحريات الدينية للشباب

المكلفين واحترام مطلب اي الواحد منهم يريد الحفاظ على سنة النبي صلى الله عليه وسلم .

وايضا احب ان انوه الى ما قامت به الادارة السابقة لمدينة الحسين الطبية من تفريغ للكفاءات الطبية وذلك عن طريق عدم المساواة في فرص العمل والتقدم وما حاولت من السيطرة على كل المستشفيات وجعل وزارة الصحة مجرد دائرة ادارية عن طريق عمل المؤسسة العلاجية ان هذا يتطلب من الحكومة اعادة دراسة وضع المدينة الطبية من جديد وضرورية أو عدم ضرورية المؤسسة العلاجية .

القضاء

ان ظهور المحاكم العرفية والاستثنائية وغياب السلطة التشريعية قد جعل الحكومات المتعاقبة تتوغل على القضاء وسلطته وبدل من ان يكون السلطة الثالثة الدستورية لا وبل السلطة الركيزة عند اي انهيار او انحراف فاذا بهذه السلطة تداس ويسيطر على قضاتها ورجالها ويثبت الحكومات والوزراء والمتنفذون يتجاوزون هذه السلطة حتى وصلت الى وضع لا تحسد عليه .

فالقضاء وقوته وعدله وتطوره هو وهو فقط الحماية الحقيقية للدولة وللامة فاليه يعود الجميع عندما تموج الامواج والان هل سنسمح للقضاء ان يتربع على عرشه محررا سلطاته من المحاكم العرفية وسلطة الحاكم العسكري العام . انه امر يوازي بالاهمية عودة الحياة البرلمانية بل وقد يزيد في بعض الاحيان .

لذلك فان توسيع الجهاز القضائي وتطوير تشريعاته بطريقة ترفع من اهليته لتحمل اعباء المرحلة القادمة مع تحسين اوضاع القضاة وتهيئة اسباب العيش الكريم لهم هو امر اساسي للوصول الى الاجتهاد في البحث والتطوير للتشريعات نحو العدالة الكاملة .

واحب هنا ان اذكر انه قد رفعت تشكيلة قضائية جديدة في ٨٩/١٢/٢٦ قبل اربع ايام ، ارجو من الحكومة ان تتوقف في امر اصدارها وتشكيلها وان تعود للتحقق ماذا حدث بها من وساطة .

المسألة الاقتصادية

ان روح الاستهلاك من طرف والجشع والانانية من طرف قد اضرت اضراراً بالغة في المسيرة الاقتصادية . لقد مرت حقبة السبعينات وشيء من الثمانينات ولكل يريد حصة من السيل المنهمر من المساعدات والقروض ... والحلال ما وصلت اليه اليد ... والحرام ما لم نستطع الوصول اليه ... وغرقنا في المديونية كشعب الا انه غرق البعض في الترف والبذخ على حساب أموال الشعب والان من المسؤول ؟؟ هل هو زيد ام مضر ؟؟؟ لقد شارك الجميع في ايصالنا لهذا الحال فمنهم من شارك من رأي وبارك والكل متساو في هذا الامر .

ان نهج الحكم ايها السادة عين النهج ... والمدرسة التي تخرج منها زيد فقد تخرج منها مضر ... وبغياب الرقابة الامانية أولا ... وغياب الرقابة الشعبية ثانيا ... وعدم الخوف من المحاسبة في الدنيا والاخرة ... هي قواعد عامة سار عليها اكثر رجالات الحكم السابقين .

لذلك فإن تغيير الموازين الاجتماعية المسلكية وعدم توسيع الشرائح الوظيفية وعمل المستوطنات البشرية المتعمة ووضع القدرات الانتاجية مع صدق في القيادة وخبرة في الادارة تقوم على اساس التحلي بالبساطة ،

وعدم البذخ هو وسيلة اساسية لبداية السير في حل مشكلنا الاقتصادي .

وان الانضمام الى دول الجنوب الدول المدينة للضغط على الدول الدائنة ، لالغاء مبالغ خدمة الديون وجزء من المديونية هي وسيلة مبرمجة والتحديد الفعلي لهذه المديونية وان التوجه الى العالم العربي الغني لاعادة ثقته بنا ضمن حكومة عرفت بالنزاهة والامانة ومجلس نواب عرف بالرقابة والرعاية وقضاء قوي عرف بالعدالة والصرامة لهو الطريق لاعادة فتح باب المساعدات العربية لحل ازمة السيولة النقدية وتوجهها استثماريا سليما بادارة نزيهة خبيرة. وان التوجه للارض زراعة واحياء والتصاقا وانتماءا وبحثا عن كنز لا ينبع به استقلالنا ولا نكون تحت سيطرة عدونا او سيطرة صندوق النقد الدولي . نصل لأمننا الغذائي ولرفع قدراتنا الانتاجية .

وان ذلك لا يمكن ان يكون بحضور حكومة اقرباء واصهار تقرب القريب وغير الكفؤ وعدد من اعضاءها كان له اليد الطولى فيما وصلنا اليه .

نعم لقد تكشفت الامور ايام دولة الرئيس الاسبق السيد زيد الرفاعي ولكنه لم يكن الا مسندا في بنيان مفاسد كان لجميع الحكومات السابقة شرف اقامته وبناءه الا رجال قليل .

واذا كان هناك توجه للمحاسبة فاعتقد ان كامل من تحملوا المسؤولية في الحقبة الماضية وجب وضعهم تحت المجهر لاثبات براءة البريء او تحويل المتهم منهم الى القضاء العادل .

واعتقد ان التشريع الذي طرحته الحكومة المكلفة تعمل اقرار شامل للممتلكات والاموال لكل من يتولى مسؤولية سياسية او ادارة عليا وجب ان يكون معه كيفية تملك هذه الاموال وكيف وصلوا الى هذا الغنى .. بالراتب... ام بعمل شرعي حلال ؟؟

لذلك فإن تشريع من اين لك هذا قانون واجب لا مفر منه ولن يكون هناك مسيرة حقيقية ومع اي حكومة الا بهذا القانون .

ثم ان الفقر الذي اصبح الداء العضال قد استشرى استشراءا لا علاج له الا ببرنامج وطني كامل وهو يهدد الامن الاجتماعي تهديدا مطلقا واصبحت امكانية عداء الطبقات وحقد طبقة على طبقة امر ينمو ويجب ان يؤخذ بالحسبان علاوة على اننا جميعنا لن نهرب من الحساب الالهي حكومة وافرادا .

وهنا اذكر دولة الرئيس انه يعيش في منطقة عبدون ، وفي اسفل الجبل منه اي جيرانه لا يملكون الكهرباء الى اليوم .

وان تعميم فرضية الزكاة واخذ بطول اموال الاغنياء لسد حاجة الفقراء امر يجب ان نسير قدما اليه بالرضى والاقبال ، الفقراء سيأخذون ما يريدون عندما تعضهم انياب الجوع وما حركة نيسان عنا ببعيد وان مما يسهل عمله تعميم الزكاة اعتبارها جزءا من الضريبة المستحقة على الاموال ويمكن معالجة تأثيرها على الموازنة العامة بجعل صندوق الزكاة يعمل او ينسق مع وزارة التنمية .

هذا وان الحجز التحفظي على اموال اغنياء الفساد المالي من المسؤولين السابقين امر لا بد منه الى حين التحقيق الكامل .

لقد حجزنا على اموال عائلتين ، لاننا اشتبهنا انهما مسؤولان عن تدمير مؤسستين ماليتين . فما بالك بتدمير مؤسسة الدولة المالية . الا يصدر هناك حجز تحفظي ؟؟؟

وان الدوائر تدور على العديد من اعضاء هذه الوزارة المكلفة اما مشاركة واما صمتا ومباركة .

كذلك وان اعادة تقوية العلاقة بين المجلس الكريم وديوان المحاسبة واعطاء الحصانة الكاملة لرئيس ديوان المحاسبة ، أكان بالتعيين او الاقالة او قبول الاستقالة وجعل ذلك مرتبطا ارتباطا وثيقا بهذا المجلس ليكون رئيس ديوان المحاسبة آلة محاسبة دقيقة لهذا المال العام وعينا ساهرة لهذا المجلس لا يتأثر بارهاب او ضغط كما هي العادة.

وان دراسة الصلاحيات المعطاة للحكومة في حالة العطاءات او التكريم او المشتريات الحياة ربطها ربطا كاملا بديوان المحاسبة مع الالتزام بعمل محاضر مكتوبة لجميع الجلسات للوفود والممثلين الذين يقومون بعمليات الشراء او المفاوضات لأي امر مالي أكان في الداخل ام في الخارج .

فلسطين

ان توجه الحكومات المتعاقبة للوقوف الى جانب الشعب الفلسطيني وممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية يجب ان لا يفهم انه الشغف الاعلى المطلوب .. فإن قضية فلسطين قضية عربية اسلامية ولا يجوز لاحد التخلي عنها لمنظمة التحرير الفلسطينية او التفريط بشبر واحد منها وان المسؤولية على الجميع بهذه القضية

اصوات تصفيق

كما وان قرار فك الارتباط يجب ان يقف عند غايته السياسية ولا يتعداها بأي حال من الاحوال لانها حينذاك ستعتبر هزيمة جديدة تعتبر هزيمة جديدة لاول كمكسب وضروري وحيد ثم بعد التمزيق والتفكك .

وان رفع الروح الايمانية الجهادية التصاعد عاليا تسقط روح التطرف الصهيوني وتبعد عنا روح الموادعة التي لنا بها سنين طوال كذلك وان توجيه شعبنا ليكون آلة عسكرية مدججة يتم تدريبه وتسليحه امر ضروري لايقاف روح العدوان والغطرسة التي سيطرت على العقلية اليهودية ولن نصل لهذا الا بتنمية الثقة بين المواطن والحكم .

وان اعلان الحكومة التزامها ببرنامج اقتصادي عسكري مكثفا هو الاساس لنيل ثقة الشعب وبراءة التاريخ والخروج من متاهات الذل والضياع والسقوط .

دعم الثورة الفلسطينية والانتفاضة

ان قيام الحكومات السابقة باعتقال الشباب المقاتل للعدو الصهيوني خلال عملياته العسكرية والتي يقوم بها على فترات متباعدة بسبب سقوط الوضع العربي يجب ان تنظر له الحكومة بطريقة جديدة وان تتوجه الحكومة توجها ضمن قدرتها السياسية والعسكرية على دعم هذه الثورة ولو عن طريق عدم اعتقال الشباب حين عودتهم سالمين او في حالة اعتقالهم اعادة تسليمهم لمنظماتهم الفلسطينية وعدم ابقاءهم سنين في السجون الاردنية .

وكذلك فإن دعم الانتفاضة عن طريق التعبئة الاعلامية المستمرة وتنمية الوجدان المشترك بين الشعب الواحد في الاردن وفلسطين مع تسهيل كل الامور لشبابها وعائلاتها من اجل ان يحافظوا على تماسكهم وان

يثبتوا على طريق نضالهم .

كذلك فقد التزمت الحكومات السابقة بموقف املاها عليه التزامها الديني والتاريخي تجاه المقدسات والاديان والاوقاف الاسلامية في القدس وفلسطين لذلك فإن الحفاظ على هذا الالتزام والابتعاد عن التأثير او اضعاف الجهاز الوظيفي للقيام بهذه المهمة وعدم ترك شواغر فارغة هو وسيلة الحفاظ من وسائل الحفاظ على صمود شعبنا بالدفاع عن مقدساته وحقوقه الاسلامية .

اما بالنسبة لجوازات السفر فإن اعطاء جواز سفر لمدة سنتين هو اثر من آثار فك الارتباط غير السياسي ولذلك فإن لنا تحفظا عليه ونطالب الحكومة بمراجعة موقفها من هذا الامر . كما واخص هنا سحب الجوازات لمدة خمس سنوات واستبدالها بجواز سفر لمدة سنتين لاعضاء في المجلس الوطني وسفارة فلسطين ومنظمة التحرير رغم انهم وطوال حياتهم يحملون جنسية اردنية وقد يكون هنا استشكال ، يقول يا اخي اصبح فلسطيني نقول له الجواب واضح في اصعب الاحوال فإن قانون الجنسية الاردنية يسمح بازدواج الجنسية .

كما ولعلنا نرى من الحكومة توجها حقيقيا لمعالجة اوضاع قطاع غزة وعرب بئر السبع الذين لهم زمن طويل في هذه البلاد اقلها عشرين عاما .

وبعد ،

ان الحكومة لم تعلن صراحة توجها نحو التقدم الى الاسلام لذلك فالحكومة مطالبة بنص صريح وواضح انها ملتزمة للسير قدما الى الاسلام تربية واعلاما ومنهجا وتشريعا وحكما .

واخيرا

هل الحكومة المكلفة برئاسة دولة السيد مضر بدران وهو اساس في نهج الحكم الماضي هي حكومة النصير حكومة الحريات ، حكومة الانتاج ، حكومة الحفاظ على المال العام ؟؟

وانا اسأل دولة الرئيس سؤالا اجعل جوابه به لنفسه ، هل تعتقد حقا ان حكومة رجل مخابرات هي حكومة شعبية وحكومة انقاذ شعبي .حكومة رئيس الوزراء استعمل الاحكام العرفية بتوسع ، هل هي حكومة حريات والغاء احكام عرفية ، حكومة رئيس الوزراء اتت مساعدات وقروض بحوالي (سبعة) مليارات ، وبعد ذلك هي حكومة علاج للازمة الاقتصادية.

اننا نحتاج الى تغير حقيقي في نهج الحكم ليكون نهجا وطريقا ملتزما بقضايا الامة قادرا على اخذ الثقة من الشعب الذي وصل الان الى مفترق طرق لا يخرجه منه الا صدق قيادي وقرار رئيسي اساسي يقوم به قائد البلاد فكما كان القرار في الحياة البرلمانية فليكن القرار بتشكيل حكومة وطنية نزيهة .

معالي رئيس المجلس اعتقد ان الوقت قد آن لرفع الجلسة ، ترفع الجلسة الى غدا صباحا الساعة (التاسعة) اذا سمحتم .

(ورفعت الجلسة الى غدا الساعة التاسعة صباحا)

وانتهت الجلسة

امين عام مجلس الامة	رئيس مجلس النواب
هاني خير	سليمان عرار



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

الجلسة الثامنة

محضر الجلسة : اليوم الثاني / استكمالا لمناقشة البيان الوزاري

في تمام الساعة (التاسعة) من صباح يوم (الاحد) الموافق٤/جمادى الآخرة/١٤١٠ هجري الواقع في ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلادي ، عقد مجلس (النواب) جلسته (الثامنة) من الدورة (العادية الاولى) برئاسة معالي السيد (سليمان عرار) وحضور امين عام مجلس الامة عطوفة السيد (هاني خير)

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة : /

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة : /

وتغيبُ عن الجلسة الاعضاء السادة : /

وحضر من الحكومة

١- دولة السيد مضر بدران	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
٢- معالي السيد سالم مساعدة	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية
٣- معالي السيد مروان القاسم	نائب رئيس الوزراء ووزيرالخارجية

٤- معالي السيد عبد المجيد الشريدة	وزير التنمية الاجتماعية
٥- معالي الدكتور محمد عضوب الزبن	وزير الصحة
٦- معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة	وزير الاشغال العامة والاسكان
٧- معالي السيد ابراهيم ايوب	وزير النقل والاتصالات
٨- معالي المهندس عوني المصري	وزير التخطيط
٩- معالي السيد ابراهيم عز الدين	وزير الاعلام
١٠- معالي السيد باسل جردانة	وزير المالية
١١- معالي الدكتور زياد فريز	وزير الصناعة والتجارة
١٢- سماحة الشيخ عبد الباقي جمو	وزيرالدولة للشؤون البرلمانية
١٣- معالي الدكتور محمد حمدان	وزير التربية والتعليم والتعليم العالي
١٤- معالي المهندس داود خلف	وزير المياه والري
١٥- معالي السيد نبيل ابو الهدى	وزير التموين
١٦- معالي السيد يوسف المبيضين	وزير العدل
١٧- معالي السيد ثابت الطاهر	وزير الطاقة والثروة المعدنية
١٨- معالي الدكتور سليمان عربيات	وزير الزراعة
١٩- معالي الدكتور خالد الكركي	وزير الثقافة
٢٠- سماحة الدكتور الشيخ علي الفقير	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .
٢١- معالي الدكتور تسيم عبيدات	وزير العمل
٢٢- معالي السيد ابراهيم الغبابشة	وزير الشباب
٢٣- معالي السيد عبد الكريم الكباريتي	وزير السياحة والاثار
٢٤- معالي السيد عبد الكريم الدغمي	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

افتتاح الجلسة

معالي رئيس المجلس
بسم الله الرحمن الرحيم ، النصاب مكتمل ، اعلن افتتاح الجلسة ، وقبل الدخول في الجلسة اود ان الفت نظر الاخوة المواطنين في شرفات النظارة، بان انظمة المجلس المرعية تمنع الاتيان باية ضوضاء او الاتيان باشارات او بتصفيق استحسان او استهجان ، وانني اود منذ البداية بالامس تم تصفيق كثير وانقلب هذا المجلس الى مهرجان ، اود ان الفت نظر الجميع

بانني سارفع الجلسة اذا وقع مثل ذلك الا ان تخلى الشرفات ، ولن تنعقد الا ان تخلى الشرفات كاملة ارجو ان يفهم الجميع هذا الامر جيدا، وان يعوا . سعادة الزميل الاستاذ عاطف البطوش

السيد فؤاد خلفات
اتمنى على الصحافة ووزير الاعلام ان تكون امينة بالنقل ، واذا كان هنالك معايير ومقاييس للنقل نتمنى أن نتفق عليها مسبقاً.....وليست اتباع الحرج ، اما ان تأتي الامور بهذه الطريقة المبتورة على نمط ولا تقربوا الصلاة ، فإن ذلك مرفوض وإسلوب مدير التلفزيون محمد امين اراح الله البلد منه نعرفه جيدا ومرفوض ذلك . وشكرا

معالي رئيس المجلس
السيد جمال

السيد جمال
بسم الله الرحمن الرحيم ، انا اطالب باسمي وبأسم عدد من الاخوه الزملاء، وان يخلي التلفزيون الاردني كاميرته من القاعة ، وذلك لاساءته في الليلة الماضية الى كلماتنا حيث اقتطف منها ما يريد فقط فنأمل من الاخوة الكرام ان يخلو المجلس من كاميرات التلفزيون .

معالي رئيس المجلس
يا سيدي هذا اجراء اداري وليس قرار خاص بالمجلس .السيد الزميل عاطف البطوش .

السيد عاطف البطوش

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى سائر اخوانه من النبيين والمرسلين « يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم اعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما »

صدق الله العظيم

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

اما بعد يسعدني في مستهل كلمتي هذه ان اتقدم الى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المفدى بوافر الشكر وعظيم التقدير على ما تفضل به جلالته بإخراج هذه التجربة الديمقراطية الى حيز الوجود . وكما اتقدم بالشكر الى سيادة الشريف زيد بن شاكر وحكومته الرشيدة التي ساهمت مشكورة على انجاحها بجو من النزاهة والحياد . هذه التجربة التي اعترف بها العدو قبل الصديق والتي اسأل الله ان يحفظها ويرعاها وان يديم عطاءها وان يجعل مقدمها طالع خير وبركة على بلدنا العزيز ، وان تكون اشراقة لفجر جديد للحريات الهادفة المسؤولة وادبار عهد الظلام والقمع والتعسف الذي عانى شعبنا من ويلاته الكثير .

معالي الرئيس

حضرات النواب

فيما يتعلق بالاحكام العرفية فقد اعلنت الحكومة عن توفر الاراء السياسية لديها لالغاء الاحكام العرفية وتصفية الاثار الناجمة عن ذلك والتي لا تزال قائمة الى اليوم . انتهى النص ، ولا ادري هل تعني الحكومة بهذه الاثار اعادة المفصولين الذين فصلوا بسببها بغير وجه حق الى عملهم مع تسوية كافة حقوقهم وملاحقة اولئك الذين كانوا وراء فصلهم قضائيا والذين لا يقلون خطورة عن اولئك الذين سرقوا اقوات الشعب بل انهم يزيدون عليهم خطورة لانهم قتلوا روح الانتماء والولاء في نفوس المواطنين الابرياء واحلوا محلها روح السخط والغضب .

كما واشكر الحكومة على الاجراءات الفورية التي اتخذتها من اعادة جوازات السفر المحجوزة الى اصحابها مع اعطائهم الحرية في العمل والتنقل كما ونشكر لها الافراج عن المعتقلين السياسين واعادة مجالس الادارة المنتخبة للصحف الاردنية الثلاث.

كما وابدت الحكومة في بيانها حرصها على احترام الدستور والالتزام بتطبيقه نصا وروحا والذي اود السؤال عنه كيف وصلنا الى ذلك الوضع الغير دستوري وكيف نضمن عدم العودة اليه بنصوص صريحة وواضحة تضمن عدم اصدار اية تعليمات او قرارات تعطل اي حكم من احكام الدستور ايا كان مصدرها كما واطالب في هذا المقام الاسراع في انشاء محكمة دستورية التي تنظر في دستورية القوانين والقرارات والتعليمات وتبطل ما تطاول منها على نصوص الدستور وان يسبق هذه المحكمة فصلا كاملا بين السلطات بحيث نضمن استقلال قضائنا واسباب نزاهته كما وابدت الحكومة عزمها على اطلاق الحريات العامة من مساواة امام القانون والقضاء وفي تولي الوظائف العامة وتكافؤ فرص العمل وحق المواطن في حرية المعتقد الى آخر الفقرة .

والذي اتمناه (ان تخرج الحكومة ذلك الى حيز التطبيق العملي) وان تقوم باستصدار القوانين التي تضمن تطبيق ذلك وان تلغي كل قانون قائم حاليا يتعارض مع هذا التوجه .

واما فيما يتعلق بالميثاق الوطني فأنني اطالب الحكومة بتحديد المركز القانوني لهذا الميثاق هل هو مساوي للدستور ام انه يزيد عليه ام انه مرحلة بين الدستور والقانون ، لان الدستور لم يتطرق الى اي شيء من ذلك وكيف يمكن التوفيق اذا تعارضت نصوصه مع الدستور وكيف يمكن ان يصار الى تعديله وكيف نجمع بين تطبيقه وتطبيق الدستور وانني ارى قبل الاسراع في اخراجه ان يتحقق من دستوريته ودستورية اقراره .

اما فيما يتعلق بالقوات المسلحة فاننا نؤيد دعمها بكل ما هي جديرة به لتكون الدرع الحصين الذي يحمي امتنا ويدافع عن حقوقها فاننا نطالب الحكومه بتفعيل دور القوات المسلحة واستغلال قطاعاتها في الانتاج الزراعي والصناعي بكافة اشكاله لاننا اصبحنا في وضع يحتم علينا استغلال كل ذرة جهد في مجالات الانتاج لننهض ببلدنا الى اعلى درجات الاستقرار . كما ونطالب الحكومة بالاحتفاظ بخبرات هذا القطاع وتجنب حالات الاحالة على التقاعد المبكر وان تكون لهذه الاحالات اسس عادلة يعلمها الجميع لا ان تبقى على وضعها الحالي يحكمها المزاج .

اما فيما يتعلق بالامن فانني مع دعم هذا القطاع ولكنني اطالب الحكومة بالغاء وظائف الادعاء العام لدى افراد الامن والمخابرات وغيرها من الاجهزة الامنية التي لا تلتزم باية اصول للمحاكمات مما حدى بها الى اهدار كرامة المواطنين والتدخل في خصوصياتهم ومراقبة رسائلهم وهواتفهم وتفتيش بيوتهم باسم المصلحة العامة وكل ذلك مصادرة لحرياتهم وحقوقهم التي كفلها الدستور بأن يكتفي بالادعاء العام لدى المحاكم النظامية التي هي من الكفائة بمكان يؤهلها من القيام بهذا الواجب ضمن اصول حددها القانون .

اما القضاء ، فقد جاء في بيان الحكومة حرصها على استقلال القضاء وحرمته واعلاء شأنه وتحسين عطائه بشكل يكفل تعزيز حق المواطن في العيش باطمئنان في ظل سيادة القانون . وانني مع هذا التوجه وابارك خطوة الحكومة الى الغاء الاحكام العرفية والمحاكم الاستثنائية واطالب الحكومة باصدار تعليمات تخول كل شخص يتظلم من هذه القرارات اللجوء الى المحاكم النظامية لرد اعتباره . مع اصدار قانون يبطل جميع القرارات التي صدرت من تلك المحاكم والغاء آثار تلك الاحكام كما واطالب الحكومة التدخل السريع لانقاذ قضائنا الشرعي الذي لم يعد للانتقالية فيه مكان ، وكما ونطالب تفعيل دور مجلس القضاء الشرعي وتحديد صلاحيات قاضي القضاء بحيث نضمن عدم تدخله في اعمال القضاه تلك التدخلات التي عرقلت سير القضاء وعلى حساب قضايا العباد وحقوقهم وربط صلاحيات تعين القضاة وترقياتهم واحالاتهم على التقاعد وتمديد الخدمة لهم بمجلس القضاء الشرعي لنظمن لهم الاستقلالية ، لنصل الى قضاء نزيه كما نريد .

اما فيما يتعلق بالثقافة ، فأنني اطالب الحكومة ممثلة بوزارة الثقافة التوقف عن احياء المهرجانات كأمثال مهرجان جرش الذي يكلف الدولة الكثير من العملات الصعبة وعلى حساب مدخرات مواطننا في الاردن وكذلك التوقف عن دعوة الفنانين والفنانات الذين يمكننا الاستغناء عن خدماتهم وفنونهم حتى نتخلص من مديونتنا . وان يصار الى الحجر على كل من ينادي بتلك الافكار بعد الان .

اما ما يتعلق بالاعلام باشكاله المختلفة فانني ارى ضرورة مراجعة سياسة هذه الاجهزة التي لم نلمس انها بالمستوى الذي يتعايش مع واقع بلدنا وقضاياه المصيرية . بل ان دور هذه الاجهزة لم يزد على التسلية التي لا تصلح لبلد له قضية ويمر بظروف عصيبة ، ونحتاج الى تكريس كل هذه الاجهزة لخدمة قضايا هذا البلد توجيها واعيا وهادفا مستلهما من عقيدتنا السمحة كل ما يرسخ انتمائنا لديننا وخدمةً لهذا البلد . وهذا يقتضي التغير الجذري في كوادر هذه الاجهزة وخطط عملها لانني ارى ان هذه الكوادر قدمت كل ما عندها [illegible] عندها لا يصلح للمرحلة التي مررنا ونمر بها وكما يقال والقصد في الخصائص الفطرية شيء يعز على العلاج

اما ما يتعلق بالادارة الحكومية : فانني اطالب الحكومة بالاضافة الى ما تفضلت [illegible] بملاحقة كل مسؤول اداري وجزائيا وماليا عن كل خسائر الحقها بخزينة الدولة او بالاشخاص نتيجة [illegible] اعماله او سوء تخطيطه او نتيجة قراراته الخاطئة لنضمن عدم الارتجال الذي بدد مصالح الدولة وكان [illegible] التي لم

اما فيما يتعلق بالامن الاجتماعي : فانني اطالب الحكومة بالاضافة الى ما تفضلت به ان تقوم بحصر البطالة المقنعة في اجهزة الدولة والوقوف على المبالغ التي تصرف عليها من رواتب ومنشا ءات واثاث وآليات . ثم يصار الى تسخير هذه المبالغ في مشاريع انتاجيه لامتصاص البطالة المقنعة وتحويلها الى قطاعات انتاج .

اما في مجال الزراعة :فانني اطالب تفعيل دور وزارة الزراعة لتقوم بدراسات علمية لمعرفة افضل السبل والزراعات التي تتناسب مع طبيعة ارضنا ومناخ بلادنا وتدر دخلا افضل من الزراعة التقليدية الموجودة حاليا .

اما في مجال التموين : فاننا نطالب الحكومة بتوفير كافة المواد الاساسية التي يحتاجها المواطن وباسعار تتناسب ودخلهم وان نضمن حسن توزيعها . واطالب ان تضاعف عقوبة الذين يتلاعبون بقوت العباد سواء في اخفاء السلع او في رفع اسعارها.

اما في مجال السياسة المالية : فانني اطالب الحكومة بالتوقف عن فرض اية ضرائب على المواطنين من ذوي الدخل المحدود لان دخل المواطن لم يعد يتحمل اية ضرائب جديدة ازاء هبوط الدينار وارتفاع الاسعار ، وان اية ضرائب جديدة ستؤدي الى القضاء على الآف الاسر التي لا تجد ما تنفقه على نفسها طعاما وعلاجا الى غير ذلك من ضروريات الحياة .مع ملاحقة كل الذين كانوا وراء هذه الازمة منذ بدايتها مع ايقاع اشد العقوبة بهم .كما واطالب الحكومة بتقديم المشاريع الانتاجية على مشاريع الخدمات حتى نضمن لبلدنا موارد دخل ثابتة بدلا من ان تضيع رؤوس الاموال على مشاريع الخدمات .

أما ما يتعلق بالقضية الفلسطينية : فاننا مع كل خطوة تدعم صمود اخواننا في ارض فلسطين وان قضية فلسطين قضية اسلامية وهي ليست خاصة بالفلسطينيين وحدهم .

وبهذه المناسبة ونحن نمر في هذا البلد بهذا الظرف الاقتصادي الصعب اتوجه الى الحكومة الفلسطينية والتي بلغني ان لديها مئات المليارات من الدولارات والتي تستثمر في بنوك واسواق الشرق والغرب واوروبا بحثا عن الربح. وانني اقول لهم من هذا المكان ان حرصكم على هذا الشعب ومغالاتكم به اجدى وانفع لكم من الارباح التي اشك انكم تجنونها مع انكم تبنون بها اقتصادا قويا لاعدائنا وتهدمون اقتصاد شعب تقاسم معكم الحلو والمر منذ القدم الى يومنا هذا . هذا الشعب الذي ما فتئ يقتطع اللقمة عن افواه ابنائه ليضعها في افواه اخوانه على تراب فلسطين . يا حكومة فلسطين ان واجبنا تجاهكم كبير كما وان حقنا عليكم كبير جدا .

واختصارا للوقت ولغايات الثقة وبالاضافة الى ما تقدم فانني اطالب الحكومة بما يلي :-

١- التوجه الى تطبيق الشريعة الاسلامية في كل من مجالات الاقتصاد والتربية والتعليم وكافة الامور الاجتماعية والثقافة والاعلام .
٢- ان يصار الى اصدار تشريع للوزراء وكافة الاعمال القيادية ان لا يتولاها اي شخص ظنين بولاء او نسب الى اية دولة اجنبية .وان لا يلي هذه الوظائف اي متهم في خلقه وامانته او شارب خمر لان الامور القيادية تحتاج الى رجال عظيمي الارادة والهمة .
٣- منح المعلمين الحق في تشكيل نقابة لهم.

٤- منع تقديم الخمور في جميع السفارات الاردنية والملكية الاردنية والحفلات الرسمية.
٥- الغاء قانون الدفاع وما تعلق به من انظمة .
٦- كما وارجو من دولة الرئيس تبريرا مقنعا لكل اتهام وجه له ولافراد حكومته بالامس .

والله اسأل ان يلهمنا جميعا مراشد امورنا وان يعيدنا من شرور انفسنا وسيئات اعمالنا وان يلهمنا ومليكنا المفدى سبل الرشاد والسداد .

اللهم اجعل هذا البلد آمنا مطمئنا وارزق اهله من الثمرات لعلهم يشكرون انك نعم المولى ونعم النصير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس الزميل الدكتور فوزي الطعيمة

السيد فوزي الطعيمة

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين .

يلتقي اليوم ممثلي الامة لمناقشة بيان الحكومة بعد مرحلة شهدت بها البلد عدد من الاحداث السياسية الهامة ابرزها حل مجلس النواب العاشر بعد قرار فك الارتباط القانوني والاداري مع الضفة الغربية وانتفاضة الشعب الاردني ضد الفساد والاستبداد وسقوط حكومة عبثت باقتصاد وطننا واصابت سياساتها معيشة وقوت كل مواطن في اسرتنا الاردنية الواحدة . علما ان انتفاضة شعبنا الاردني في نيسان من العام الحالي يجب ان تبقى نبراسا نراقب من خلاله ونضمن بأن لا تكرر العوامل التي ادت اليها في المستقبل خاصة واننا نعيش في ظل مؤامرات دولية تستهدف تقويض الكيان الاردني بعد الانتخابات الديمقراطية النزيهة وما افرزته من ممثلين حقيقين لفئات الشعب المختلفة.

واما ملاحظاتي على بيان الحكومة الذي نجتمع اليوم لمناقشته فأوجزها بما يلي:-

في مجال التربية والتعليم : نحن بحاجة لتحديد الهدف الذي نريده لاردننا وما يتطلب ذلك من اعداد الفرد للمساهمة بفاعلية في عمليات البناء . ويتطلب هذا منا وضع مناهج جديدة تعزز الروح الوطنية وروح الانتماء للوطن العربي الكبير وتكفل خدمة اهدافنا الوطنية . على ان تطوير الكتب المدرسية لمرحلة التعليم الاساسية ووضع مناهج جديدة للتعليم الثانوي كلا على حدة ودون تنسيق وربط بينهما يساعد على خلق ثغرات وفجوات عند الانتقال من مرحلة الى اخرى . كما ان تحسين مستوى التعليم خاصة القطاع الحكومي هو هدف نبيل يجب ان نخطط لتحقيقه من خلال رفع سوية المدرسين العلمية والمادية حتى يستطيع المدرس ان يؤدي دوره باخلاص وتفان. كما ان تشكيل نقابة مهنية لهم ترعى حقوقهم لسوف تساهم في تحقيق هدفنا .

اما التعليم العالي فهو حق لكل فرد اردني اجتاز امتحان الثانوية العامة . كما ان حقا للدولة ان تربط التعليم الجامعي بحاجات المجتمع بعد دراسات حقيقية ومستفيضة للحاجات لعقود قادمة وليس لسنوات قليلة قادمة . وعليه فانني ارى ان على الحكومة ان تسعى لتأمين مقعدا دراسيا في الجامعات الاردنية لكل مواطن خاصة وان الدراسة الجامعية هي دراسة يدفع الطالب تكاليفها كما تدفع الاسرة الضرائب المباشرة وغير المباشرة في نواح كثيرة .كما ان هذا يوفر على خزينة الدولة ما يزيد عن مئة مليون دينار سنويا تدفعها خزينتنا بالعملة الصعبة ، وبهذا نكون قد وفرنا هذه المبالغ على ميزان مدفوعاتنا . كما انه لا يجوز ان نبرر عدم التوسع في استيعاب جامعاتنا الوطنية لطلبتنا بحجة المحافظة على مستوى التعليم فهنالك الوسائل العديدة التي نستطيع بواسطتها الموازنة بين الكمية والنوعية .

وفي هذا المجال لا بد من الاشارة الى اهمية الابحاث التطويرية الهادفة على مستوى المدرسين والطلبة وتشجيعها لما لهذه من الاثر الكبير على خططنا التنموية وعلى كفاءة خريجنا وتدعيم الروح العلمية والتفكير الموضوعي لديهم في معالجة مشكلات الحياة .

اما في مجال الثقافة والشباب ، فلا بد من رسم استراتيجية ثقافية نابعة من تراثنا تساهم بتنفيذها كافة المؤسسات التربوية والشبابية والاجتماعية والثقافية والرياضية ، واتاحة الحرية امام هذه المؤسسات الثقافية والشبابية من التعبير عن نفسها بكل حرية وتقديم الدعم المادي والمعنوي اللازمين لها والسماح بفتح المزيد منها . كما يجب ربط سلوكيات الشباب بعملية التطوير التربوي والتأكيد على ترسيخ قيمنا وتقاليدنا الاصيلة المستوحاه من حضارتنا العريقة . فهذه المؤسسات التي هي مكملة للجهد التربوي لا بل اداة تعميقه وترسيخه ، كانت ولا تزال تفتقر للاهتمام والدعم اللازمين لجعلها فاعلة في تنمية ابنائنا .

اما الاعلام ، ايها السادة المحترمين ، فله دورا رئسيا في بناء شخصية الفرد وبالتالي المجتمع باكمله . ولا يجوز لنا ان نستمر بالاستهانة بعقول المواطنين فنفرض لهم البرامج الرخيصة التي تزرع في شخصيته التواكل والخمول الذهني والتمثل بانماط من الشخصية غريبة عنا في قيمها واساليب حياتها معادية لنا في اتجاهاتها وفكرها. اننا ندعو الحكومة لمواجهة نهجها الاعلامي فتضع البرامج الهادفة التي تسهم في تكوين شخصية فرد قادر على التكيف لمتطلبات الحياة المعقدة والعالم سريع التغير والتطور وتنمي لديه حب العطاء ، وتحصينه ضد النزعات الطائفية والاقليمية والعنصرية.

كما ان الاعلام بفروعه المرئية والمسموعة والمقروئة مدعو لفتح ابوابه امام مفكري هذا البلد ومثقفيه للحوار الحر في معالجة قضاياه السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية . والاردن لا يعيش بمعزل عن احداث العالم، لذا لا بد من ابراز احداث العالم بشكل عام واحداث امتنا العربية بشكل خاص . واخص بالذكر انتفاضة اهلنا في فلسطين وذلك بابراز اوجه نضالاته المختلفة ورفع معنوياته في نضاله ضد العدو الصهيوني المدعوم من الامبريالية العالمية .

كما انني اعتقد ان اصدار الصحف اليومية والاسبوعية والمجلات السياسية حق كل مواطن او مجموعة مواطنين . فلا يجوز قسرها على عدد محدد من الصحف . واما ما يتعلق باعادة النظر بقانون المطبوعات والنشر، فانني لا ارى مبررا للقيام بدورها كمقص لكافة نشاطات كتابنا في الداخل والكتب والمجلات المستوردة . كما انه من غير المعقول ان يسمع المواطن اخباره عن بلده من اذاعات اجنبية لكون في غالب الاحيان مشوهه ، مما يقود الى اضعاف ثقة المواطن باجهزته الاعلامية .

وفي مجال الصحة ، فالعلاج حق مقدس لكل مواطن تجسيدا لقول القائد "المواطن اغلى ما نملك " ولا بد من الوصول الى تأمين صحي شامل يشارك به كافة المواطنين والى ان يتحقق ذلك فانني ادعو الى ان تأخذ وزارة الصحة دورا رئيسا في استيراد وتسويق الادوية المحلية والاجنبية ، فبذلك نضمن التخفيف عن كاهل المواطن من سعر الدواء بنسبة لا تقل عن (٣٠٪) اذا ما اخذنا بعين الاعتبار ارباح المستودعات الخاصة . كما انه مطلوب من مؤسسة الضمان الاجتماعي ان تضع البند الخاص بالتأمين الصحي للمشمولين بالضمان موضع التنفيذ الفوري خاصة وان امكانياتها اصبحت تسمح بذلك والحكومة مطالبة بأن تتوخى العدالة في توزيع المستشفيات والمراكز العلاجية وتوفير مستلزمات العلاج خاصة في المناطق النائية وفي مناطق الاغوار . وعلى مستوى الرقابة فعلى الحكومة الاسراع بسن القوانين اللازمة الخاصة بالصحة العامة ، من خلال المحافظة على نقاء البيئة ، وتشديد الرقابة الصحية على المنتجات والمستوردات الغذائية ، وعليها ان لا تتهاون بأي امر يمس صحة المواطن.

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين ،

فالاردن بلد زراعي بالدرجة الاولى ، والامن الغذائي لهذا البلد هو الخط الدفاعي الاول لمواجهة اية تحديات تستهدف امنه واستقلاله ، فإذا ما استطعنا تحقيق ذلك نكون قد قطعنا الشوط الرئيسي في مسيرة بناء الاردن وتأمينه وتعزيز صموده وتقوية جبهته الداخلية . وهذا يتطلب منا العمل على حماية الاراضي الزراعية من الممارسات الخاطئة ممثلة بالزحف العشوائي للعمران على حساب الاراضي الزراعية ، او الزحف الصحراوي وانواع التدهور الاخرى والتي تفقدها ارضنا انتاجيتها وصلاحيتها للزراعة ، فغياب التخطيط الزراعي السليم والمتكامل الذي يعتمد على استراتيجية بعيدة المدى ادى من بين ما ادى اليه الى تناقص في مساحات الاراضي الزراعية وابتعاد مواطننا عن القطاع الزراعي وهجره للارض ، وقد آن الاوان للبدء بالرجوع عن خطأنا في تقدير مواردنا وثرواتنا واولوياتنا الاقتصادية والذي ادى الى اننا صرفنا النظر عن هذا القطاع الحيوي والهام ولسنين طويلة . وللنهوض بهذا القطاع وتطويره ومن اجل حماية المزارع والمحافظة على مستقبله وتوفير دخل شريف كريم يكون حافزا له ودافعا للتمسك بارضه ، اقترح ما يلي :-

اولا : ممارسة الرقابة على التمويل في المجال الزراعي وضبط عملية منح القروض بحيث يتم التأكد من صدق نية استعمال هذه القروض والاشراف على صرفها.

ثانيا : الاعتناء بزراعة المحاصيل الحقلية والتي تمثل الغذاء الرئيسي للانسان والحيوان المنتج .

ثالثا : العمل على تكثيف عملية الارشاد الزراعي وتوعية المزارعين الى اهمية الارشاد العلمي في هذا المجال .

رابعا : عدم استيراد المحاصيل الزراعية المتوفر مثيلها في السوق الاردني وذلك للحفاظ على اسعار المنتوجات المحلية ودعما للمزارع .

خامسا : تشجيع المزارعين للاعتناء بالثروة الحيوانية وذلك بتوفير الاصناف الجيدة والمحسنة من الاغنام والابقار ومنحهم القروض المناسبة لهذه الغاية وذلك لتوفير اللحوم الطازجة والحليب ومشتقاته وللاقلال من استيراد تلك المواد ولدعم الدخل القومي .

سادسا : دعم مستلزمات الانتاج حيث يتكبد المزارع احيانا ما يزيد عن قيمة نتاج مزرعته مقابل احتياجاتها من بذور ومياه وعلاجات وايدي عاملة .

سابعا : اقامة وتطوير الصناعات الغذائية للمساعدة في امتصاص فائض الانتاج الزراعي تنظيما لعملية الانتاج والمحافظة على اسعار السلع الزراعية .

ثامنا : العمل على تمليك بعض الوحدات الزراعية للمزارعين العاملين (النشطاء) الذين لا يملكون اراضي زراعية وذلك تشجيعا ودعما لهم وسحب جزء من ممتلكات المالكين الذين لا يمارسون الزراعة بانفسهم نظرا لانهم ليسوا من ابناء المنطقة ولا من سكانها .

تاسعا : التدخل لتأجيل الديون المترتبة على المزارعين نظرا لسوء احوالهم الاقتصادية وجدولتها على مدى من (١٠) الى (١٥) سنة .

عاشرا : دراسة سياسات سلطة وادي الاردن وممارساتها في توزيع الوحدات الزراعية والخدمات التي تقدمها وتصويب مسيرتها بعد هذه التجربة الطويلة اذا لزم الامر .

حادي عشر : تشجيع العمل الزراعي عن طريق الحوافز واقامة نقابة للعمال الزراعيين .

وفي مجال التموين ، فقد اثقل كاهل المواطن بارتفاع الاسعار سواء من قبل التجار او من قبل وزارة التموين . فالسكر والارز والطحين الذي لم يرفع سعره لا يشكل الا نسبة بسيطة من استهلاك الاسرة ، بينما مست الاجراءات العديد من البضائع والاصناف التي لا تقل اهمية . والحكومة مطالبة بوقف ارتفاع الاسعار ودراسة الكلفة الحقيقية لانتاجها او استيرادها واضافة نسبة معقولة للتاجر وبذلك تكون قد حققت العدالة بين المستهلك والتاجر . كما انه لا بد من وضع سلم متحرك للرواتب والاجور في ضوء تآكل الاجور بسبب من الغلاء وارتفاع الاسعار وهبوط العملة الوطنية . ولعل مراعاة تأمين حدا ادنى من الدخل لمواطننا وربطه بمستوى غلاء المعيشة بحيث تضمن له حياة كريمة لهو من الشروط الاساسية لامننا الإجتماعي .

اما على الصعيد الاقتصادي ، فالبطالة اصبحت عدو يهدد امن هذا البلد وتعمل على اضعافه من الداخل والفرد امام العوز وذوام الحاجة الملحة لتأمين ما يكفيه ويشبع اسرته قد يجد نفسه عرضة لاشكال من

الانحراف وحالات الاضطراب الاجتماعي . وعليه فلا بد من العمل الجاد لمواجهة هذه الازمة وتأمين فرص العمل لكل مواطن داخل الوطن وخارجه على اساس التكافؤ والمساواة ، وارساء قواعد واسس موضوعية للتشغيل بعيدا عن المحسوبيات كاجراء امتحان عام للمتقدمين لملئ شواغر الدولة . كما انه يجب وضع قانون ينظم استخدام العمالة الوافدة بالمشاركة الفعلية لاتحاد نقابات العمال ، ووضع قانون عمل جديد عصري ومتطور .

وفي مجال الصناعة ، فلا بد من رفع جودة صناعاتنا المحلية والتركيز على الصناعات المعتمدة على مواردنا الذاتية ، كما يجب ايلاء الصناعات الانتاجية اولوية خاصة .

وعلى اية حال ، فلا بد من ان تصل الحكومة الى قناعة بأن توفير المعلومات الصحيحة لكافة القطاعات هي الطريق السليمة والوحيدة لنجاح مشروعاتنا الاقتصادية والتنموية . وانني اعتبر ان المسؤول الذي يقدم على تنفيذ مشروع من المشاريع دون ان تتوفر لديه المعلومات الكافية والموثقة عن المعطيات المطلوبة لانجاح هذا المشروع والمعتمدة بالدرجة الاولى على البحث والتطوير العلمي ، اعتبر انه يرتكب اخطاءا فاحشة في حق هذا البلد فالامثلة على ذلك كثيرة فمشاريع مياه دير علا واسمنت الجنوب واسكان ابو نصير وغيرها من المشاريع التي قامت الخزينة بصرف مئات الملايين لانقاذها ما هي الا امثلة على مثل هذه الاخطاء .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين ،

انني اثمن الخطوات التي بدأت الحكومة بتنفيذها من تجميد للاحكام العرفية وارجاع حقوق المواطن في حرية التنقل والعمل والسفر والافراج عن المعتقلين السياسين، انني اتطلع الى اليوم الذي تستكمل به الحكومة تنفيذ اجراءتها باحترام وتطبيق الدستور الاردني الذي يكفل حرية المواطن بالتفكير والتعبير عن رأيه والتنظيم.كما انتظر اليوم الذي ارى به الانتخابات النيابية تجري على اساس القوائم الحزبية . ويتم على هذا الاساس ايضا تشكيل الحكومات ، وتختار المواقع القيادية بعيدا عن العلاقات الشخصية والمحسوبيات . اما بالنسبة للميثاق الوطني ، فانني ارى ان دستورنا هو ميثاقنا فنحتكم اليه في جميع شؤوننا .

اما القضية الفلسطينية ، فهي قضية مصيرية للشعب الاردني كما هي للشعب الفلسطيني ، لذا لا بد من اعداد شعبنا اعداداً نفسيا وعسكريا وتعبئة قواه بما يكفل رد العدوان الصهيوني والقيام بدوره في تحرير قلب الوطن العربي – فلسطين – كما انه لا يجب ان يغيب عن اذهاننا ان الاردن مستهدف من قبل العدو الصهيوني ، فمن باب الدفاع عن النفس يجب ان تبقى القضية الفلسطينية قضيتنا المركزية الاولى .

وبالختام ، فإن المجلس النيابي مسؤول امام الشعب في مراقبة سياسات الحكومة على كافة الاصعدة . وعليه لا بد للحكومة من ان تمارس آلية تنفيذ سياساتها مستندة الى استراتيجية ثابتة والا بقيت توجهاتها العامة الواردة في البيان مجرد احلام وتطلعات . واذا ما توفرت لها الثقة ، فلتطلع الحكومة خلال الاشهر القادمة المجلس الكريم على ما عدته مؤسساتها المختلفة من خطط وبرامج . وليخبرنا وزير الصناعة كيف ستقوم الحكومة بالعمل على زيادة الانتاج في ظل اسعار الصرف العالية وتراجع استيراد المواد الاولية ؟ وكيف سيقوم

وزير الاقتصاد بزيادة التصدير ، وليعلمنا وزير المياه كيف سنشرب المياه بعد عام ١٩٩٦ ، وليضعنا وزير المالية بالصورة الصحيحة حول كيفية تسديد المديونية وما هو مطلوب من هذا الشعب على مدى الخمس سنوات القادمة، ولتشرح لنا الحكومة اجراءاتها في منع التسيب في المال العام كالذي تضمنه تقرير ديوان المحاسبة .

كما لا بد من حسن انتقاء العناصر المخلصة ونظيفة اليد والسمعة والقادرة لشغل المواقع القيادية الادارية المختلفة وابعاد من تناله شكوك المواطن ، فبحسه الصادق والعفوي لا يظلم احدا . وانني اؤيد تقديم الاقرار الشامل لكل ما يملكه المسؤول من اموال منقولة وغير منقولة لمجلس النواب ليكون حلقة الوصل الصادقة والامينة بين المسؤول والمواطن ، وانا اضيف لماذا لا يحرم على كل من يتقاضى اجرا من الاموال العامة بان يكون له حسابا في اي بنك خارج هذا البلد . كما ان محاسبة كل من ساهم بايصال وضعنا المالي والاقتصادي - افراد ومؤسسات - بسوء نية او باهمال الى حالته المتردية هي مطلب شعبي لقطع دابر من تسول له نفسه العبث بمقدارات هذا الوطن.

والسلام عليكم .

معالي رئيس المجلس — معالي الزميل طاهر المصري

السيد طاهر المصري

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

الزملاء النواب

تواكب مسيرة التحول الديمقراطي في بلدنا العزيز الاردن حقبة التحولات الرئيسية في العالم والتي تتميز بالتأكيد على احترام الانسان المواطن واعطائه حق السيطرة على مقدراته .

ان عوامل التغيير التي تجتاح هذا العالم تضع مسؤوليات اضافية على مجلسكم الموقر وعلى الحكومات الاردنية للارتقاء بهذه المسيرة الديمقراطية الى مستوى توقعات شعبنا الكريم . ان مثل هذا التوجه يجب ان لا يستند الى فراغ او يطمح الى خيال ، بل يجب ان يستند على واقع هذا البلد وان يطمح الى ما هو ضمن امكاناتها. ولكن يبقى الاساس في كل ذلك احترام المواطن وحقوقه الدستورية .

نحن نعلم جميعا بان الحكومات لا تصنع التغيير ، بل تفتح الباب امام التغيير ، والتغيير يكون دائما من الشعب ومن مجلسكم الموقر كممثل دستوري لارادة الشعب .من هذا المنظار لا اقيم البيان الوزاري لحكومة السيد مضر بدران فحسب ولكن ايضا مدى امكانية وجدية هذه الحكومة لتنفيذ البيان الوزاري ، الذي يجب ان اعترف مسبقا بانه يلبي الكثير من المطالب التي يؤمن ويطالب بها الشعب الاردني بكافة فئاته. وهو بيان ايجابي ويضع في العديد من بنوده افكارا وسياسات وخططا طالما دعى الشعب الى تبنيها وتنفيذها . كما انني يجب ان

محضر الجلسه الثامنه من الدوره العاديه الاولى المنعقده يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلاديه .

اعترف بان الحكومة قد قامت خلال الاسابيع القليلة الماضية باجراءات ملموسة لتخفيف العديد من القيود المفروضة على المواطنين .

ومع ذلك فانني اقول بان الاستناد الى الواقع وتبني برنامج عملي وصريح وممكن مع الابتعاد عن المصطلحات الكبيرة الخالية من المضمون والوعود الضبابية هو المطلوب من حكومة السيد مضر بدران فتبني بعض المطالب الشعبية باسلوب صريح وواضح لا يعفي الحكومة من مسؤوليتها تجاه العمل على تلبية كافة المطالب الشعبية وعدم الاكتفاء ببعض الوعود المطاطة والجمل العريضة .

وعلى هذا الاساس ، فانني اود ان الفت نظر الحكومة الكريمة الى مايلي :-

اولا : ان وقف العمل بالاحكام العرفية والغاء بعض القرارات الصادرة عنه لا يشكل بديلا عن الغاء الاحكام العرفية بالكامل . ان الاكتفاء بوقف العمل بالاحكام العرفية يعني بقاء السيف مسلطا على الدستور وعلى الحقوق التي يكفلها الدستور للمواطن . ان بيان وزارة السيد مضر بدران لم يضع مهلة زمنية لالغاء تلك الاحكام ، ولم يوضح الالية التي سوف تتبع لدراسة الاثار القانونية المترتبة تمهيدا لالغاء تلك الاحكام .

ثانيا : ان الاشارة المشروطة في بيان حكومة السيد مضر بدران على توجه الحكومة لاحترام الحقوق الدستورية للمواطن الاردني لا يرقى الى طموحات الشعب . فالشعب هو صاحب المصلحة الاولى في دعم الاستقرار والوحدة الوطنية ، ونحن نتوقع من حكومة اتخاذ الاجراءات العملية والصريحة الفورية لتعزيز الحقوق الدستورية للمواطن والتأكيد الصريح على ان تعدي اي جهاز او مسؤول في الدولة على الحقوق الدستورية للمواطن سوف يجعله عرضة للعقاب وللملاحقة القضائية .

ثالثا : في ظل وجود الدستور الاردني وهو دستور متكامل ودقيق وعصري في معناه ومحتواه ، فاننا لسنا بحاجة في الوقت الحاضر الى وضع اي صيغ اخرى توازي الدستور او تظلله ولا ارى ربط اطلاق حرية التنظيم السياسي في الاردن الى ما بعد انجاز الميثاق المقترح ، بل ارى ان يتم اطلاق حرية التنظيمات السياسية والشعبية اولا ، وهي تقوم بدورها بحوار وطني شامل يمكن ان ينبثق عنه ميثاق للعمل الوطني يقوم هذا المجلس بمناقشته واقراره.

رابعا : اما في مجال التربية والتعليم والتعليم العالي فان مستوى التعليم ، والمناهج المقررة هي دون التحديات المعاصرة . فالمطلوب هو وضع سياسة تربوية جديدة تساعد الاجيال الجديدة من هذا الشعب الطموح على مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي المتسارع في هذا العالم ، واعادة النظر في كيفية الانفاق الحكومي على جامعاتنا بحيث يتم الحد من الانفاق المظهري السخي على المباني، وتحويل معظم الاموال لدعم مستوى التعليم ورفع مستوى الهيئة التدريسية وتحسين ادائها.

خامسا : ان الشعب الاردني هو شعب شاب ، فالقطاع الشبابي يشكل اكثر من نصف المجتمع ، وبالتالي فان وزارة الشباب هي وزارة المستقبل كما هي ايضا وزارة الحاضر. ومن المؤسف ان نرى ان اهتمام الدولة بالقطاع الشبابي هو في الواقع اهتمام ثانوي . ويعكس ذلك ضعف الميزانية المخصصة لهذه الوزارة وافتقارها للكفاءات والاجهزة المتخصصة والمشاريع المتكاملة للشباب . ان الاهتمام بهذه الوزارة يعكس اهتمام الحكومة الاردنية بالمستقبل ، وان نواب الامة لا يرضون الا بالافضل والاحسن لمستقبل هذه الامة . وللاسف فان البيان الوزاري لحكومة السيد مضر بدران لا يعكس الاهتمام الكافي بهذه الوزارة وضرورة تحويلها من مقعد اضافي في مجلس الوزراء الى وزارة فعالة تفوق نشاطاتها حدود المدينة الرياضية ومعسكرات الشباب . وعلى هذا الاساس فانه لمن الطبيعي ان تكون وزارة الشباب محورا للتنسيق بين وزارات متعددة في الحكومة مثل وزارة التربية والتعليم، والتعليم العالي ، والثقافة ، والاعلام والتخطيط والمالية والاوقاف والزراعة ، وبدلا من ان يكون هم الشباب الاردني البحث عن دور له في المجتمع فان المجتمع يجب ان يلهث وراء الشباب كونهم مستقبل هذه الامة وعمادها وقاعدة تطورها .

سادسا : ان الاعلام الاردني في المرحلة السابقة قد توقف وتجمد عند حدود المفاهيم الامنية للقائمين عليه . ان سيطرة اللذهنية الامنية بصور مختلفة على الاعلام الاردني هو مفهوم قديم قد عفا عليه الزمن، فالامن من لم يعد مرتبطا بالاعلام . ان المواطن في ايامنا هذه هو انسان ذكي ومتعلم ، وعصرنا هذا هو عصر المعلوماتية العالمية التي لا حدود لها ولا امكانية لوضع القيود عليها . وعلى هذا الاساس فان الاعلام الاردني يجب ان يصبح واجهة للمرحلة الجديدة . ان الحريات التي ضمنها الدستور للمواطن سوف تبقى ناقصة ومبتورة طالما بقي في الاعلام الاردني غرف سوداء تحرم ما حلله العقل وتحلل ما حرمه العقل . ان الغاء الرقابة على الفكر المطبوع والمرئ والمقروء لا تكتمل الا اذا كانت قنوات الاتصال مفتوحة . ان فلسفة الاعلام يجب ان تبتعد عن اسلوب التلقين وتتجه نحو اسلوب مخاطبة العقل المفتوح والمتنور . ان الشك في قدرات المواطن الاردني على تمييز الغث من السمين كانت وراء فلسفة قمع الديمقراطية في الفترة السابقة ، وعلى هذا الاساس فاننا نتوقع نقلة نوعية في مفهوم الاعلام الاردني يكون اساسها حرية المواطن في انتقاء المعلومات وليس حرية الدولة في اسماع المواطن ما تريد فقط .

سابعا : اما بالنسبة لما ورد في برنامج السيد مضر بدران عن نية الحكومة في التركيز على برنامج متكامل للتطوير الاداري ، فان ذلك يدخل تحت بند الشعارات الكبيرة القديمة والخالية من المضمون. ان تطوير كفاءة وفعالية الجهاز الاداري هي الضمانة الاساسية لنجاح خطط الحكومة نحو رفع كفاءة اجهزة الدولة والحد من الهدر والتسيب. لقد شاهدنا في الماضي محاولات متعددة تمت تحت نفس الشعار المطروح ، ومنها اللجنة الملكية للتطوير الاداري والتي كانت نتائج اعمالها مثل

الجبل الذي تمخض فولد فأرا . ان ما ورد في بيان الحكومة عن التطوير الاداري هو دون واقع الترهل في الجهاز الاداري ودون مستوى التطلعات . ان تحديث الجهاز الاداري يجب ان يكون هما رئيسيا للحكومة حتى يتمكن الاردن من دخول القرن الحادي والعشرين بقدرات تمكنه من الصمود والتنافس . اننا نتوقع من حكومة السيد مضر بدران ان تتقدم بخطة واضحة ومتكاملة وقابلة للتنفيذ لبرنامج التطوير الاداري .

ثامنا : لقد اشار بيان الحكومة الى النية لوضع سياسة شاملة لمعالجة ظاهرة البطالة وجيوب الفقر . ان البطالة والفقر المرافق لها لم تعد ظاهرة بل اصبحت مشكلة ملحة ومرضا خطيرا يفتك بنسيج المجتمع الاردني مما يوجب القيام بدراسة جدية لاسباب البطالة وتقاعس الحكومات المتعاقبة عن وضع الحلول الجذرية لها منذ البداية منعا لتفاقمها وتحويلها من ظاهرة بسيطة الى مشكلة وطنية. ان نجاح التجربة الديمقراطية وهذا المجلس وبالتأكيد حكومة السيد مضر بدران سوف تقاس بمدى نجاح محاربة البطالة وجيوب الفقر ولدى قناعة بان البيان الوزاري لم يعكس فعلا تفهم الحكومة والاجهزة الرسمية لمدى خطورة هذه الظاهرة .
ان حل مشكلة البطالة لا يتم الا ضمن استراتيجية متكاملة على المدى القصير وعلى المدى الطويل.
اما على المدى القصير ، فالحل يكمن في خلق فرص عمل جديدة مما يستدعي مزيدا من الاستثمارات الحقيقية والتي تتطلب من الحكومة ان تفسح المجال امام القطاع الخاص ليلعب دوره الطبيعي الخلاق في مجال الاستثمار الصناعي والتكنولوجي والسياحي .
اما على المدى البعيد فان اعادة النظر في البرنامج التربوي ، وربط الخطة التعليمية بمتطلبات التنمية ورفع المستوى الاجتماعي لبعض التخصصات المهنية المطلوبة والعمل على مساعدة الاسرة الاردنية فيتخطيط شؤونها ، وفتح اسواق جديدة للعمالة الاردنية في الخارج واعتبار الزراعة احد اهم طرق مكافحة البطالة في المستقبل ، كل هذه قضايا يجب ان تحظى باهتمام الحكومة عند وضع استراتيجية متكاملة طويلة المدى لمكافحة البطالة .

تاسعا : ان النظر الى الوضع الحالي في الاردن وتصنيفه على اساس ازمة مالية ونقدية فقط بجانب الحقائق العلمية . فالازمة الحالية هي ايضا ازمة اقتصادية في اصولها وفي نتائجها وعلى هذا الاساس فان المطلوب من الحكومة ان تنظر الى هذا الموضوع بالشمولية التي يستحقها .
ان الموارد الذاتية للاردن لن تكفي القيام بعبئ تسديد المديونية الخارجية ودفع عجلة النمو الاقتصادي في نفس الوقت . ومن هنا تأتي ضرورة وضع فلسفة واضحة لتنشيط القطاع الخاص وتعديل القوانين بشكل يفسح المجال امام جذب الاستثمارات الخارجية والخاصة لتعزيز معدلات النمو الاقتصادي بشكل يسمح للاردن القيام بالاعباء الداخلية والخارجية الملقاه عليه .

ومن الاهمية بمكان ان تدرس الحكومة بجدية فائقة تطوير الصناعات والخدمات ذات الصلة التصديرية وتوسيع قاعدة قطاع الخدمات وتطويره خاصة في المجالات البنكية والتسويقية والاستثمارية والتعليمية والمناطق الحرة وتجارة الترانزيت . بالاضافة الى ما ورد اعلاه ، فان الحكومة مطالبة باتخاذ القرارات المالية والاقتصادية والتي من شأنها تصحيح مسار بعض الدوائر الرسمية والشركات العامة وتمنع من تحميل المواطن اعباء مالية قد تكون فوق طاقته وقد تعكس سلبيا على هدف دفع عجلة النمو الاقتصادي. ومن هذا المنطلق ، فان الحكومة مطالبة بربط قانون الضريبة سنويا مع قانون الموازنة بحيث يتم معالجة النسب الضريبية سنويا على ضوء الوضع الاقتصادي في البلد . ففي حالات الركود الاقتصادي يتم عادة تخفيض الضريبة اذ لا يعقل ان يتم وضع قانون للضريبة يعمل لسنوات دون تمييز بين حالات الركود الاقتصادي ، او حالات الانتعاش الاقتصادي او حالات التضخم الخ . وبنفس المستوى ، فان الحكومة مطالبة بوقف استغلال بعض الشركات العامة للمواطن الاردني . واعطي مثلا على ذلك بنك الاسكان الذي كان يتمتع باعفاءات كبيرة جدا من الدولة لغايات تسهيل الاقتراض الاسكاني للمواطن العادي وبشروط سهلة جدا ، وفي المقابل تمتع البنك المذكور بتلك الاعفاءات وقام بتحميل المواطن الاردني العادي اعباء مالية مبالغا فيها جدا من خلال النسب الحقيقية النهائية لمعدل الفوائد التراكمية التي كان على المواطن دفعها . ان الحكومة مطالبة باجراء مراجعة حول كيفية السماح للبنك المذكور بالتمتع بتلك الاعفاءات دون ان يقوم البنك بتجيير المنافع المترتبة على ذلك للمواطن الاردني . انني اعطي بنك الاسكان كمثل على اية مؤسسات اخرى مثيلة تتمتع باعفاءات او تسهيلات حكومية .

عاشرا : لقد اصبح من المناسب ان تعيد الحكومة النظر في مدة خدمة العلم ، وانني اعتقد ان تخفيض المدة من سنتين الى سنة واحدة هو اقتراح مناسب . كما اطلب من الحكومة ان تعمل على اعطاء دور مؤثر فعال لدائرة مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة لتقوم بالفعل بالمراقبة الحقيقية والمهنية كذلك اطالبها باعادة النظر في رواتب الموظفين الذين تأثرت دخولهم ومستوى معيشتهم بشكل كبير واساسي نتيجة الانخفاض الكبير الذي وقع على القيمة الشرائية للدينار وادى بالتالي الى ارتفاع اسعار كافة الحاجيات بشكل جنوني .

حادي عشر : ان تعزيز الوحدة الوطنية والتأكيد على التلاحم الاردني الفلسطيني هو احدى الثوابت التي يتوجب الاشارة اليها باستمرار وعدم السماح بالتلاعب بها واخضاعها للمزاجات السياسية المتقلبة . ان الواقع الاردني الفلسطيني الجديد ممثلا بالقيادتين السياسيتين في الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية قد اصبح واقعا واحدا يشترك في الاهداف ويقاسي من نفس المخاطر نحن اردنيين وفلسطينيين في خندق واحد ندافع من جهة عن تحرير الارض المحتلة وانشاء الدولة العربية

الفلسطينية وبنفس القوة ندافع من جهة اخرى عن عروبة الاردن واستقلاله امام مختلف المخاطر ومنها الوطن البديل . ان الوحدة الشعبية الاردنية - الفلسطينية قائمة من فترات سبقت نكبة عام ١٩٤٨ وستبقى قائمة بغض النظر عن اية قرارات سياسية كان الهدف منها خدمة عروبة الارض الفلسطينية وعروبة الارض الاردنية .

وبينما اؤكد على ضرورة تعزيز المكتسبات السياسية لقرار فك الارتباط السياسي واتفق مع التوجه العام لحكومة السيد مضر بدران فيما يتعلق بالعلاقة الاردنية - الفلسطينية - وتعزيز اواصر الوحدة الوطنية ، وانوه باهمية سرعة انجاز اللجنة التي الفتها الحكومة مؤخرا لاعادة النظر في التعليمات السابقة الصادرة بعد قرار فك الارتباط الرسمي وباهمية قيام هذه اللجنة باستشارة عناصر عديدة من خارج الجهاز الرسمي الا انني في نفس الوقت اجدني مضطرا ان اطالب بتعزيز واقع الوحدة الشعبية من خلال اتخاذ الاجراءات التالية :-

اولا : الغاء دائرة المتابعة والتفتيش التابعة لوزارة الداخلية هذه الدائرة التي اصبحت رمزا لمعاناة المواطنين الفلسطينين الذين يعبرون النهر اما لزيارة اهلهم او لحل مشاكل حياتية كثيرة نتجت عن فك الارتباط الاداري والقانوني مع الضفة الغربية . ان المواطنين يتعرضون في دائرة المتابعة والتفتيش الى التأخير والاهانة والتعامل معهم بنفسية وروحية تتنافى وابسط قواعد المعاملة الانسانية . فما بالك اذا كان مثل ذلك السلوك والمعاملة تتم مع مواطن او شقيق فلسطيني يعاني الامرين تحت الاحتلال والتنكيل الاسرائيلي . ان التصريحات الرسمية التي سمعناها مؤخرا عن انجازات هذه الدائرة لا تتناسب والواقع .

ثانيا : اعادة النظر في كافة التعليمات الصادرة بعد فك الارتباط واجراء مراجعة شاملة حولها ، على ان تشمل هذه المراجعة موضوع البطاقات الصفراء والخضراء ووضع الحلول اللازمة والفعالة للحالات الانسانية والحالات المعقدة. كما يجب التأكيد على ضرورة اعادة النظر في موضوع جواز السفر الممنوح لسكان الضفة الغربية لمدة سنتين وتبسيط الاجراءات المعقدة والطويلة .

تلك العملية مراجعة دائرة الجوازات العامة ، والمخابرات العامة ، ودائرة المتابعة والتفتيش ودائرة الاحصاءات العامة وربما دائرة الشؤون الفلسطينية ودائرة الاحوال المدنية وفوق كل ذلك يبقى جواز السفر في دائرة المخابرات العامة لعدة اسابيع لتدقيقه ، بالاضافة الى كل ذلك فان نفس المواطن الفلسطيني يقابل بالمعاملة القاسية غير المبررة على يد موظفي جمارك الجسور .

بالاضافة الى ما ورد اعلاه ، يجب على الحكومة العمل على تسهيل ادخال وتسويق منتوجات الضفة الغربية وقطاع غزة ، والتعامل مع هذا الموضوع بروح الاخوة ودعم النضال الفلسطيني وصموده ، وكذلك عدم اعتبار طلاب الضفة الغربية الخاضعين لهجمة صهيونية شرسة على مؤسساتهم التعليمية الفلسطينية كجزء من طلاب الدول العربية بحصة اجمالية مقدارها ٥٪ من

مقاعد الجامعات الاردنية بل اعطاؤهم وضعا خاصا ومميزا في القبول بالجامعات الاردنية.

ان الاردن كان ويجب ان يبقى واحة الحرية لاخواننا واهلنا الصامدين تحت الاحتلال عند زيارتهم للاردن.

ثالثا : دائرة الشؤون الفلسطينية التابعة لوزارة الخارجية تتولى تسيير العديد من نواحي الحياة في كافة مخيمات وتجمعات اللاجئين والنازحين والا ـ ي يقرب عددهم من المليون انسان . ان هذه الدئرة لا تحظى من قبل الحكومة ووزير الخارجية بالحيز الذي يتناسب ومسؤولياتها الامر الذي يسبب في الوقت الحاضر العديد من الاشكالات وربما التجاوزات داخل تلك المخيمات . وانني اطلب من الحكومة اجراء تقييم شامل لدور هذه الدائرة ورفع شأنها واعطا ءها الاهتمام والكفا ءات المناسبة .

معالي الرئيس ، الزملاء النواب

في الختام اقول ان البيان الوزاري هو بيان جيد ولكن تركيبة الحكومة في غير مستواه .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس السيد الزميل سليم الزعبي

السيد سليم الزعبي

بسم الله الرحمن الرحيم، يقول الله تعالى ... « وجادلهم بالتي هي احسن ، ويقول جل وعلى « ان خير من استأجرت القوي الامين ويقول سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام حاثا ايانا على قول الحق والحقيقة ان من اعظم انواع الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر « ويقول عمر رضي الله عنه « متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احرارا «

وقال احد الفلاسفة « ان المواطن هو الشخص الذي يستطيع ان يكون حاكما كما يكون محكوما ».

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء المحترمين

ونحن في هذا المقام ، امام حق دستوري لمجلس النواب قررته المادتان (٥٣و٥٤) من الدستور ، حيث عالجتا طرح الثقة بالوزارة على مجلس النواب ليتخذ المجلس قرارا بحجب الثقة او منحها ، وقبل ابداء الرأي بالوزارة المشكلة وبيانها فانني اود ان احدد مفهومي لهذه المرحلة ، ولحكومة هذه المرحلة .

هذه المرحلة التي يجب ان تسود فيها القيم والمفاهيم والمبادئ التالية :-

١- نزاهة الحكم وهذا امر يتعلق بالاشخاص والتشريعات السارية .

٢- اطلاق الحريات العامة والتسليم بكافة حقوق المواطنين والمساواة بينهم في الحقوق والواجبات .

٣- الغاء كل اشكال ومظاهر الفساد والمحسوبية والفئوية والشللية ، ومايستتبع ذلك من عدم تصدر اشخاص هذه المظاهر العمل العام في هذه المرحلة ، وفي اية مرحلة لاحقة .

٤- التمسك بالوحدة الوطنية مفهوما وتطبيقا تحت شعار " شعب واحد في وطن واحد" يشكل جزء لا يتجزء من الامة العربية " .

٥- مواجهة تحديات هذه المرحلة بوضع خطط اقتصادية قابلة للتطبيق ، للخروج بالوطن والمواطنين من ويلات وأثار الازمة الاقتصادية التي طالبت الاغلبية الساحقة من ابناء هذه الوطن الغالي .

٦- مواجهة كافة الاخطار والمخططات السياسية والعسكرية الصهيونية والاميركية التي تهدد الوطن في وحدته وبقاءه بالاعتماد على المواطن والثقة به ، باعتباره درع الوطن الاقوى الذي يحميه من كل خطر يتهدده .

والبحث يجري عن مدى ملائمة الوزارة بتشكيلها الحالي لهذه المبادئ ، ومدى ايمانها بها ، وهل هذه الحكومة هي حكومة هذه المرحلة .؟

انني ، وبصدق ، ومع الاحترام لاعضاء الوزارة كاشخاص ، عندما التحدث عن القضايا العامة ، فلا اجد ان هذه الوزارة بتشكيلها القائم تعبر عن هذه المرحلة وعن متطلبات هذه المرحلة على النحو الذي اشرت اليه آنفا .

ان الحكومة في بيانها لم تحدد موقفها من عدة قضايا فالحكومة لم تحدد موقفها من قانون الدفاع او انظمته،هذا القانو ن الذي وضع في زمن الانتداب البريطاني قبل اكثر من نصف قرن ، وهو مليئ باحكام لا تصدق فيها اعتداء صارخ على كرامة الانسان وحريته وآدميته .

كما ان الحكومة لم تحدد موقفها وخططها وتصوراتها لحل الازمة الاقتصادية فلم تضع تصورا متكاملا يحد من الفوضى الاقتصادية التي تسود الوطن ، ولم تفصح عن منهجها في المجال الاقتصادي لمعالجة الاوضاع الاقتصادية المتردية بحيث بات المواطن غير مطمئن على غده ، وعلى توفير لقمة عيشه ، فقد اصبح الغلاء وعدم السيطرة على الاسعار امر يهدد حياة المواطنين وامنهم الاقتصادي والغذائي والاجتماعي .

وكنا جميعا نعتقد ونتوقع ان تتلازم وتتزامن العودة الى الحياة البرلمانية مع تحقيق حرية التنظيمات السياسية وفقا للدستور ، الامر الذي يعني اننا لا زلنا غير مدركين لابعاد هذه المرحلة ، ولطبيعة العصر التي تقضي بتعدد الاراء والمعتقدات في الوطن الواحد ، وحق كل فكر بأن يقيم تنظيمه الذي يعبر عن مبادئه ومعتقداته وطروحاته ، وبيان الوزارة لم يتطرق الى هذه القضية الهامة ، ولا ارى داعيا لاغفالها على اهميتها الا دواعي عدم الايمان بحرية التنظيمات السياسية من جانب الوزارة وكنا نتوقع ايضا ان يفرج عن المحكومين سياسيا وان يصدر عفوا عاما يستفيد منه كافة الملاحقين سياسيا وبخاصة اولئك الذين يتلهفون للعودة الى الرجوع الى وطنهم الغالي بعد غيابهم الطويل في الخارج .

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء

البيان لم يتطرق الى طبيعة الصراع العربي الصهيوني ، بل اننا نفهم من بيان الحكومة ان الصراع يقع ضمن التسويات السلمية على الحدود والاعتراف بالكيان الصهيوني .

نحن نرى ان صراعنا مع الصهيونية ، صراع وجود وليس صراع حدود ، ونرفض الاعتراف بالكيان الصهيوني، " اسرائيل " بمن جاء هذا الاعتراف ، وهذا تأكيد لنهجنا برفض مشاريع التسوية المطروحة طالما وانها تؤدي بالنتيجة الى الاعتراف باسرائيل . ذلك انه لا سلم ولا عدل مع الاحتلال ، وان ما اخذ بالقوة لا يسترد الا بالقوّة واننا لا نرى بديلا عن التحرير الشامل لكامل تراب فلسطين وصدق شاعرنا العربي العظيم اذا قال :-

وما نيل المطالب بالتمنى   ولكن تؤخذ الدنيا غلابا .

اما ما اورده البيان من تجميد الاحكام العرفية، فهذا اصطلاح لم يسبق للفكر القانوني ان عرف به ، كان الاجدر بالحكومة ان تلغي كافة الاحكام العرفية وآثارها السلبية ، والامر لا يحتاج الى معجزة للوصول الى ذلك.

اما ما يتعلق بالميثاق ، فانني من الذين يرون - وهم كثر - اننا لسنا بحاجة الى هذا الميثاق ويكفينا الدستور الذي نرتضي باحكامه .

اما حديث البيان عن توفير اسباب الامن والطمأنينة ، فاننا نرى ان امن الوطن والمواطنين لن يكتملا ما لم يتحقق للوطن والمواطنين امنا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وهذا كله لن يتحقق بالصورة المطلوبة الا من خلال انتهاج سياسة وحدوية ، فهنالك تلازم بين الامن السياسي والاجتماعي والاقتصادي وامن الوطن ، وهذا امر لم يعالجه البيان .

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء الكرام ،

لم تول الحكومة في بيانها القضاء الاهتمام الكافي ، انني ارى ان هنالك اولوية لتطوير الجهاز القضائي وتدعيم استقلال القضاء ، وضماناته المادية والمعنوية باعتبار ان القضاء في النتيجة هو الحامي الامين للحريات العامة ولحقوق المواطنين ، والنصير الاول للمظلومين ، وباعتبار ان العدل هو اساس الملك .

وجاء حديث الحكومة عن التعليم عاما غير محدد ، فلم نرى بين سطور البيان ما يحقق المساواة بين المحافظات في الكوادر والوسائل التعليمية ، كما ان الحكومة لم تتعرض للقبول الاستثنائي في الجامعات ، الذي اصبح ظاهرة شاذة مخالفة لروح العصر ويخل بقاعدة المساواة بين المواطنين بالحقوق والواجبات ، كما ان البيان خلا من التزام الحكومة بتخفيض الرسوم الجامعية التي تثقل كاهل غالبية ابناء هذا الوطن باعباء مالية لا تحتمل ، كما ان الحكومة لم تول في بيانها مطلب تعريب التعليم الجامعي اية اهمية ولم تشر الى هذا المطلب القومي باية اشارة فلا يعقل ان يبقى ابنائنا يتلقون علومهم في جامعاتنا بغير لغتهم " لغة القرآن الكريم " هذه اللغة التي صنعت وحدة الفكر في امتنا .

اما عن الاعلام من اذاعة وتلفزيون ، فالحديث حوله كثير ، لكنني ارى ان لا يكون الاعلام اعلام الحكومة فقط ، فليكن اعلاما للحكومة والمعارضة ولكافة قطاعات الراي ، ويجب ان يركز على اشاعة ونشر قيم ومعتقدات امتنا ، وان يبتعد عن النفاق وتبرير المواقف الخاطئة ، وعن السياسات المغلوطة التي تؤثر على الرأي العام وتحرفه للخطأ اما بشأن الصحافة ، فانني ارى ان يتم التأكيد الفعلي على مصداقية حريتها وجدية

استقلالها من خلال تحريرها - اولا - من دائرة النفوذ الرسمي ، والهيمنة الحكومية ، وذلك عن طريق تحديث قوانين الصحافة والنشر،وعصرنتها ، وصبغها بالصبغة الديمقراطية ، وتحريرها - ثانيا- من دائرة الاقطاع الصحفي والاحتكار الشللي ، وذلك عن طريق فتح باب الاصدارات الصحفية الجديده، واتاحة الفرصة امام الراغبين بجدية في بناء مؤسسات اضافية في الميدان الصحفي .

وما دمنا بصدد اجراء مراجعة شاملة لمختلف نواحي حياتنا ونشاطاتنا السابقة فانني ارى ادراج المسألة الصحفية ضمن بنود المراجعة ، ليس من اجل المحاكمة النقدية للمسار الصحفي خلال العقدين الماضيين فحسب ، لكن بغية الاستفادة من تجربة الماضي وتوظيفها بدقة في خدمة المستقبل الذي يكرس الصحافة كسلطة رابعة بالفعل وليس بمجرد القول .

لقد تعرضت الصحافة الاردنية خلال العشرين عاما الماضية ، الى سلسلة من المفارقات والتغييرات المتصلة بالحرية والملكية على السواء .. وبات من المطلوب استعراض هذه المتغيرات وتقييمها ومعرفة جوانب الخلل والصواب فيها خصوصا وقد واكب كل مرحلة من مراحل هذه المفارقات والمتغيرات ، ضجة بالغة العنف من الخلافات والاقاويل والشائعات التي بلغت حدود المهاترة والاتهام ، واستأثرت بمساحات واسعة من الراي العام المحلي ومن صحافة العرب والعالم .

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء الكرام

وانني اسجل على الحكومة استجابتها لضغوط وطلبات صندوق النقد الدولي وذلك بتبنيها للسياسات والتشريعات التي زادت من اعباء المواطنين والحقت اشد الضرر بالفئات الصغيرة من شعبنا ، ولا يخفى عن الجميع انه حيث ما يفرض صندوق النقد الدولي شروطه على اية دولة فانه يعقب ذلك حتما ازمات داخلية طاحنة تهدد امن الوطن واستقلاله .

فالديون التي اثقل بها عبء الوطن ، لم تنفق في مجملها على المواطنين ولا زلنا لم نتلقى جوابا ، اين ذهبت قيمة هذه الديون - ولا من مجيب - ، ولا اعتقد اننا سنلتقي اجابة شافية من هذه الحكومة ، انني ومن منطلق الايمان بهذا الوطن ووحدته والحفاظ عليه اطالب بعدم الاستجابة لشروط وضغوط صندوق النقد الدولي .

اما عن القضية الفلسطينية ، فقد تحدث البيان عنها وكأنها قضية شعب آخر غير شعبنا حيث ذكر البيان ما يلي :- " فإن الحكومة ملتزمة بالوقوف الى جانب الشعب الفلسطيني " فهذا فهم خاطئ لحقيقة هذه القضية باعتبارها قضية عربية تخص كل العرب وليس شعب فلسطين فقط . كما ذهب الى ذلك البيان عندما اكتفى بالوقوف الى جانب الشعب الفلسطيني فهل يعقل ان يقف المرء الى جانب نفسه .

لم تول الحكومة قضية الوحدة الاهمية الكافية ، بل انها استجابت لاعلان الانفصال الذي سمي - فك العلاقة القانونية والادارية مع الضفة الغربية - وهذا تكريس لفعل استعماري قديم جديد وثقته اتفاقية سايكس بيكو التي قطعت اوصال وطننا العربي الواحد .

ان عدم ايلاء قضية الوحدة الاهتمام الكافي يعني اننا لا نسير في سياق عصرنا عصر التجمعات الكبرى، عصر العمالقة ، فالحديث عن كافة قضايا الحرية والتحرير والتقدم وتحقيق هذه المبادئ يغدو ناقصا اذا اغفلنا اننا جزء من وطن عربي كبير نسعى لوحدته وعزته وتقدمه بازالة التجزئة بالوحدة ، وازالة الديكتاتورية بالديمقراطية وازالة الاستغلال والاحتكار بالعدل الاجتماعي ، وازالة الاحتلال باسترداد اجزاء الوطن السليب .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس الزميل الاستاذ مطير البستنجي

السيد مطير البستنجي

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

لقد حرص البيان الوزاري على ان يستلهم من مطالب المواطنين وشعارات الزملاء النواب معظم بنوده ، فجاء معززا لخطاب العرش السامي وواعداً بالجاز الكثير مما يراود ابناء هذا الوطن وبالذات في تعلقهم بالحرية والكرامة ورغبتهم في ان يساهموا في اعادة الفعالية لاقتصاد البلاد ، ولتجاوز هذه المرحلة من حياة الامة بكل ما فيها من صعوبات ومعاناة وحتى لا يقف عند هذه الوعود نأمل ان يترجم هذا البيان الى مشاريع قوانين تضمن عدم الرجوع عن هذه القرارات مستقبلا . كاصدار تشريع يحرم مصادرة جوازات السفر والمنع من السفر والمسائلة المتعلقة بالراى الاخر . الغاء صلاحيات المحاكم العرفية وامتناع المسؤولين عن اضافة اية اختصصات لها ، كما يجب ان تتعهد الدولة بعدم اصدار قوانين مؤقتة اثناء الدورات البرلمانية .

والعمل كذلك على ايجاد محاكم متخصصة وليس خاصة للقضايا ذات الطبيعة المتخصصة والهامة مثل انشاء غرف في المحاكم النظامية متخصصة للتموين وللجرائم الاقتصادية . كما آمل ان يشمل قرار الحكومة عدم الرجوع الى الجهات الامنية عند التعيين ، جهات اخرى مثل البعثات ورخص المهن والوظائف في القطاع الخاص .

معالي الرئيس ،

ان الاردن باق وان الشعب باق ، وان الوحدة الوطنية باقية وتتجذر وتتفرع ، وان الاختلاف في وجهات النظر يطور المفاهيم ويوطقها .

معالي الرئيس ،

باستعراض بيان الحكومة لي بعض الملاحظات

١- نحن مع الحكومة بفتح النوافذ للحرية ونحن معه نقبل التحدي للغد المأمول لابنائنا وشعبنا فنحن للاردن ومسيرته بارواحنا .

٢- نحن مع الحكومة بترسيخ قواعد الوحدة الوطنية على اسس علمية وعملية وبالمساواة في الوظائف وتكافؤ الفرص بحيث لا يضار شخص بمولد او عرق او فكر .

٣- نحن مع الحكومة بالاعتزاز بالقوات المسلحة ودورها وبتعزيزها بعناصر القوة والصمود لحماية مكتسبات الامة وطودا شامخا امام اعدائه ، وركيزة اساسية للتحرير .

٤- ان التركيز على صناعة الانسان من اولويات عمل الحكومات التي تطمح الى الديمومة والاستمرار والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والنفسي . وعليه فإن اعطاء خطط التطوير التربوي الاولويات له ما يبرره ويدعمه (فالانسان اغلى ما نملك) .

ان التركيز على التنشئة الوطنية الصالحة المرتبطة بالحضارة والعقيدة امر اساسي على ان تتناسق قنوات التعلم المرئية والمسموعة والمكتوبة مع المعلم والمدرسة والمنهاج حتى تضبط مدخلات التعليم ونستطيع بعدها الحصول على منجزات التعليم انسان جيد بقيم جيدة وسلوكات جيدة تخدم الاهداف العامة المتوخاه .

وفي سبيل ذلك ارى انه لا بد من تفعيل قاعدة الانتماء للمعلم ، لصانع الاجيال من خلال معالجة الامور التالية :-

١- ان صندوق اسكان المعلمين لا يلبي الحد الادنى لطموحاته وعليه يجب اعادة النظر في قنوات تمويله .
٢- اخراج فكرة نوادي المعلمين الى حيز التنفيذ بحيث يجد المعلم ساعة راحة يعطي بعدها بصفاء .
٣- ترجمة المكرمة الملكية بحيث يعطي ابناء العاملين في التربية وفي التعليم العالي بعثات دارسية لا مقاعد فقط في الجامعات او كليات المجتمع .
٤- تحسين اوضاعهم المالية والاجتماعية .
٥- السماح لهم بتكوين تنظيم يرعى مصالحهم .
٦- التوجه نحو تطبيق الشريعة وبالتدريج في الاقتصاد والتربية والاعلام فيما يحقق الاغراض والاهداف .

وفي مجال التعليم العالي:

١- توسيع قاعدة القبول في الجامعات بما يحقق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .
٢- تخفيض رسوم الجامعات حيث كلفة التعليم عالية جدا لتناسب وامكانيات المواطنين .
٣- العمل على تضييق الهوة بين العاملين في كليات المجتمع والجامعات حيث الفوارق واضحة بينهم ومؤلمة بينهم وبين العاملين في التربية من حيث الترفيعات .

معالي الرئيس ، الاخوة الزملاء

ان هدف الحكومة في تبسيط الاجراءات وتطوير الادارة لدليل على قدرتها على استيعاب الواقع وحرصها على راحة المواطن وحفاظها على الوقت وان ايجاد جهاز للرقابة الادارية والمالية ليستحق منا التقدير فالامة الناجحة هي التي توظف التاريخ لصناعة الحاضر واستشراق المستقبل ، بوعي وعلم ومعرفة وعليه ارى اعطاء ديوان المحاسبة الاستقلال التام ومده بالكفاءات والمكافآت حتى يصبح قادرا على اكتشاف الاخطاء قبل وقوعها وايجاد الحلول لها ان وقعت .

وفي مجال الصحة :

اناشد الحكومة ان تعتبر مسألة الدواء من اولويات عملها وان تعمل على السيطرة عليه فهو رديف رغيف الخبز ، فينظم ويوفر للجميع باسعار مقبولة ان لم يكن بلا ثمن .

وفي هذا المقام اطالب الحكومة بتفسير اسباب تعثر بناء مستشفى الكرك الذي طال وطال وطال انتظار مواطن الكرك ليراه حقيقة لا حلم وقد ارتفعت اعمدته وابيضت جدرانه ، وقد كثر حوله التسويف والمماطلة ، كما وآمل بتوسيع قاعدة الضمان الاجتماعي والضمان الصحي يشمل الجميع

وفي مجال الزراعة :

١- التركيز على انتاج السلع الاساسية والاعلاف ووضع الحوافز لذلك .
٢- حفر الابار الارتوازية واقامة السدود على الاودية لتوظف في الزراعة والسياحة .
٣- توزيع الاراضي الزراعية على القادرين على زراعتها .
٤- اعادة النظر في قوانين سلطة وادي الاردن وتصويبها واحقاقها .
٥- اقامة صوامع للحبوب في الكرك كأداة محلية ووطنية .
٦- اقامة مطاحن للحبوب في الكرك لتخفيض اتلاف النقل المنعكس .
٧- اعادة النظر في طريقة عمل مصنع رب البندورة في الاغوار الجنوبية .
٨- ان موضوع اعلاف المواشي والدواجن الشغل الشاغل للمربي فهي غير كافية وغير منظمة اطلاقا وتستنزف جهد المزارع .
٩- العمل على تخفيض الاسعار وضبط النزف فيها بما يحقق العيش الكريمة .

معالي الرئيس ، الاخوة الزملاء

ان انتفاضة الشعب الفلسطيني الباسلة منعطف تاريخي بين فواجب دعمها واضح في بيان الحكومة وتضعه في مقدمة واجباتها فلا عجب في ذلك فالقضية فلسطين كانت وما تزال هاجس الاردن ملكا شعبا وحكومة ومن هنا فلا بد من ملاحظة ما يلي للعمل على ايجاد الحلول :-

١- ان المراجع لدائرة المتابعة والتفتيش في وزارة الداخلية لا يشعر بالارتياح ولا تراعى ظروفه النفسية والمالية.
٢- ما يقوم به رجال الجمارك بخاصة على الجسور غير مريح ابدا ولا يليق باهل الانتفاضة .
٣- ان جوازات السفر لحملة البطاقة الخضراء لا زالت تمر على دوائر المخابرات وتبقى لديهم اسابيع غير مراعين لظروف اصحابها المادية والنفسية وهم اهل الانتفاضة .
٤- ان تباعد دوائر الجوازات والمتابعة والاحصاءات والمخابرات مكلف ومرهق لابناء الانتفاضة لذا نأمل بتبسيط هذه الاجراءات ووضعها بدائرة واحدة ما امكن .
٥- اقتصار عمل دائرة الشؤون الفلسطينية بوزارة الخارجية على ادارة شؤون النازحين واللاجئين في الاردن افقدها وظيفتها حيث يجب ان تلعب دورا اساسيا في تسهيل وتقيم امور الناس بحيث تكون صلة وصل بين اهل فلسطين والدوائر الاخرى .
٦- دعم الانتفاضة عمليا من خلال تسويق منتوجاتهم الصناعية والزراعية على اساس قومي لا على اساس حاجة الاردن فقط .
٧- السماح بالاقامة داخل الاردن لغايات العلاج والزيارة مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر وخاصة لكبار السن .
٨- تسهيل اجراءات دخول البلاد لحملة وثائق السفر الفلسطينية .
٩- زيادة القاعدة المخصصة في الجامعات لابناء فلسطين .
١٠- توجيه الاعلام لخدمة الانتفاضة بشكل اكبر وافضل .

معالي الرئيس ، الاخوة الزملاء

لقد غطى الزملاء كثيرا مما كنت اود التحدث فيه وقد آثرت الاكتفاء بما قالوا ولكن اريد بعض الامور :

انني اؤيد ما جاء به الزملاء بخصوص المديونية والبطالة واسبابها ووسائل علاجها وما يتعلق بالميثاق الوطني واسلوب وضعها موضع التنفيذ ، كما اشاطرهم التساؤل حول امكانية ان تكون هذه الحكومة حكومة انقاذ اقتصادي واداري واني بانتظار اجابة الحكومة على تساؤلات الزملاء لتقرير ما بعدها .

معالي الرئيس ، الزملاء الكرام

ويبقى في الختام تنفيذ ما جاء في البيان الوزاري الاساسي الذي يجعلنا نحكم على حيوية ما جاء به من توجيهات تخدم الوطن والمواطن وانني آمل ان يترجم هذا البيان الى عمل دؤوب لتنفيذ ما جاء فيه فقط مللنا الكلام وتشوقنا للعمل كما آمل ان يوفقنا الله جميعا في خدمة الاردن النامي وحمل مسؤوليات هذه المرحلة بشرف وامانة في ظل قائد المسيرة الحسين المفدى .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس الزميل الدكتور محمد ابو عليم

السيد محمد ابو عليم

بسم الله الرحمن الرحيم

« لا يكلف الله نفسا الا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ، ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا او اخطأنا ، ربنا ولا تحمل علينا اصرا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لاطاقة لنا به واعفا عنا واغفر لنا وارحمنا انت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين » صدق الله العظيم .

السيد الرئيس

اخواني النواب

- لقد انعم الله علينا بثقة شعبنا وهي امانة امام الله والامة .
- نحن المعبرون عن الامه وآماله وصوته القوي المدافع عن حقوقه ، والعين الساهرة على مصالحه .
- لقد سمعنا الكثير في هذا المجلس مما يفرح ويضر .
- اما ما يفرح :

اطلاق الحريات العامة وحرية الصحافة واطلاق سراح المعتقلين السياسيين واعادة جوازات السفر المحتجزة .

- ان هذه الحرية يجب ان يكون لها ضوابط بحيث تنطلق من انتمائها الى هذا الوطن .
- لقد ضحى الاردن بالغالي والنفيس من اجل قضية العرب الاولى قضية فلسطين. واحتضن الاردنيون اخوانهم الفلسطنين على ارضهم وعانوا من ذلك الكثير اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وحصلوا على ما لم يحصلوا عليه في اي ارض عربية، حصلوا على امتيازات الاخوة والاهل والمواطنة وهذه الايام نسمع العدو الاسرائيلي واعوانه في الداخل والخارج يزاودون على الاردن .
- ان الجيش الاردني العربي الباسل هو درع الوطن وحامي الديار وقائده الاعلى الحسين الهاشمي هو رائد الديمقراطية ورائد الثورة العربية الكبرى .
- نحن مع هذا الجيش ومع القائد وهذا الوطن .
- واستقلالية الجيش من استقلالية الاردن فهي من مصلحة الديمقراطية ومن مصلحة السياسيين .
- نحن مع اجهزتنا الامنية للحفاظ على امن وسلامة الوطن والمواطن من العابثين والمزاودين باسم الديمقراطية.
- نحن مع ابطال الحجارة من اجل تحرير الارض والانسان .
- نحن مع الاردن المستقل ضمن الوطن العربي الكبير والتعاون العربي والاسلامي والتعاون مع الدول الصديقة من غربها الى شرقها .

محضر الجلسه الثامنه من الدوره العاديه الاولى المنعقده يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلاديه .

سيدي الرئيس ،

لا حاجة للمزاودة على الاردن فلسطين ما دام الشعب الفلسطيني اختار هويته وعلى ارضه وما دام الاردنيون لن يفرطوا بالاردن ارضا ونظاما مهما كلف الثمن .

- نحن مع اخواننا بالدم من اجل التحرير تحرير الاقصى الشريف وارض فلسطين العربية .

السيد الرئيس ،

- الشعب يتكلم عن ارتفاع الاسعار اضعافا مضاعفة .
- ويتكلم عن الفقر والبطالة .
- ابناء الاردن الاصيل يهجرون الوطن بحثا عن العيش .
- الهجرة اليهودية الى فلسطين تزداد يوما بعد يوم .
- الفلسطينيون يطلبون جوازات اردنية .ما هذا الذي يجري على ارض الاردن؟ اين هي الحكومة القوية التي تضمد الجراح وتطعم الجياع وتوفر الامن والخبز للوطن والمواطن .
- نحن في الاردن لنا سياسة واحدة ، الاردن مع كل واجب قومي من المحيط الى الخليج .نحن قوميون ووحدويون بالطبع .
- نحن مسلمون ونعبد الله وحده لا شريك له ومحمد رسول الله عليه الصلاة والسلام اتى مبشرا ونذيرا .

السيد الرئيس ،

قبل ان اتكلم عن البيان الحكومي سوف اتكلم عن دولة الرئيس المعين . ان قاعدتي الشعبية بسوء فهم قديم بينها وبين السيد مضر بدران كانت تطرح سؤالا علي وعلى كل المرشحين في منطقتنا اثناء حملاتنا الانتخابية .

اذا شكل السيد مضر بدران حكومة هل تعطيه الثقة ؟ وكان جوابي دائما متحفظا ، على ان الثقة تحكمها عدة عوامل والمصلحة الوطنية فوق كل اعتبار . وانا ممثل الامة لي قناعتي ورأي المستقل واحتراما لراي قاعدتي وتقديرا لها ووعودي لها بالعودة لمشورتها ، شاورتها ومشكورة جددت لي الثقة المطلقة ان اعمل ما اراه من اجل الاردن.

والان فلننظر الى البيان الوزاري للحكومة . ان البيان الوزاري طرق كل باب بطريقة انشائية ، رائعة وعود عظيمة ، ولكن عندما تحدث عن الدين العام بدأ الضعف عليه لان لغة الارقام لاتتناسب مع لغته .

- لقد تكلم البيان عن الحصول على قروض وكيفية الحصول عليها وكيفية جدولتها .
- تناسى البيان المديونية التي تقدر بالاف الملايين من الدولارات وهي سبب المأساة التي نحن بها .

- تناسى مديونية الاف التجار والمواطنين والمؤسسات للبنوك التجارية التي ابتزت اموالهم وقت الرخاء واصبحت تمتص دمائهم وتستولي على املاكهم وما تبقى لهم من خبز في اصعب الظروف واحلكها .
- واين ذهبت هذه الاموال الى بنوك الغرب حيث الربح الوفير ويموت في هذا الوطن من يموت . لا وطنية ولا انسانية ولا حكومة قوية تقف جانب المواطن المرهق . الاهم اننا اقتصاديون وسياسيون ناجحون .

زملائي النواب ،

انني لست اقتصاديا ولكن بمفهومي العلمي المتواضع وضعت هذه المعادلة .قروض جديدة وفوائد + مديونية عجيبة وفوائد + مؤسسات فاشلة + مواطن مرهق وفقير = ...خرجت بنتيجة ان هذا المعادلة لا يحلها الا الله والصبر والصلاة وتكاتف الجهود والاخلاص والصمود ووفاء لهذا الوطن .

فأذن هذه الحكومة لن تكون أحسن حالا من بياني الانتخابي عندما ناقش المشكلة الاقتصادية فلا الومهم لانها صعبة جدا لكنني احذر الجميع من هذه المعادلة واندرعم بالقول الشعبي (اذا جاعت البطون غابت الذهون).

السيد الرئيس ،

- ان الشعب ينادي الدينار اصبح نصف دينار وموجوداته وممتلكاته اصبحت نصف ما كانت عليه ولم يطرأ عليها اي زيادة .
- ان محافظة المفرق :-
- بحاجة الى الدعم الفوري حيث البطالة والفقر بدأت تدخل كل بيت .
- وارتفاع الاسعار الباهظة لا يناسب مع دخل موظفينا وجنودها من ابنا ءها .
- العناية الصحية في مستشفاها ومراكزها الصحية بحاجة الى الدعم الكثير من الطواقم المدربة والمختصة اداريا وعلميا والاجهزة الطبية الحديثة .
- ان ابناء وبنات المفرق لا يجدون هذه الايام اجور المواصلات والسكن في اربد وعمان طالبين العلم عداك الاقساط الجامعية .فهم بحاجة إلى كلية جامعية ودار معلمين ومعلمات مجانية .
- والمفرق تفتقر الى المصانع التحويلية مع انها منطقة زراعية واذا وجد فان عمالتها ليست من المنطقة ومنهم من هو ليس عربي .
- مزارعها تفشل لعدم وجود الدعم المادي والتسويق العادل .
- اغنامها تنفق لعدم وجود العلف والقروض الميسرة والتسويق للحفاظ على هذه الثروة .
- الابار الجوفية محظوزة وآلاف الدونمات غير مستغلة وغير موزعة توزيعا عادلا كل هذا بحاجة الى دراسة فورية وتصحيح ودعم فوري .

السيد الرئيس

١- نحن امام ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية بحاجة الى المعالجة الفورية وبحكمة .
٢- التجربة الديمقراطية خطت خطواتها الاولى ويجب ان تستمر .
- ونحن ابناء الاردن باذن الله صامدون من اجل الاردن الواحد فالاردن هو كل ما نملك .
- وقائد مسيرتنا الحسين الهاشمي هو ثقتنا ومصدر اعتزازنا له منا الوفاء والعهد .

السادة النواب

ان الامل بالله كبير اننا معا سنحقق الكثير وهذا شعاري في حملتي الانتخابية

السيد الرئيس ،

بيان جيد لا بأس به ثقتنا مشروطة بالتصويب .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس   الزميل الاستاذ جمال الحريشة

السيد جمال الحريشة

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين .

معالي الرئيس

ايها الاخوة والزملاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لقد استمعنا الى البيان الوزاري للحكومة والذي تفضل به دولة السيد مضر بدران وتدارسنا جميعا ما جاء فيه وفي اعتقادي فإن البيان الوزاري هو جزء لا يتجزء من خطاب العرش السامي ورد مجلس النواب عليه وكتاب التكليف السامي لهذه الحكومة.

ومن هنا فانني ساتناول مناقشة البيان الوزاري لهذه الجوانب مجتمعة والربط والتوثيق بين الخطاب والرد والتكليف والبيان .

١- لن اقف طويلا امام بيان الحكومة في السياسة العربية والاقليمية والدولية الا بالقول بان هذه السياسة المتوازنة والمتزنة والتي قادها جلالة الملك الحسين المعظم بكل الحنكة والحكمة والدراية حتى غدا الاردن بعلاقات العربية الاخوية وعلاقات الصداقة الدولية مثلا يحتذى ومفخرة يحق لنا ان نرفع راسنا بها عاليا.

٢- وفي القضية الفلسطينية فلقد كنا وما زلنا المهاجرين والانصار اردنيون في الاردن وفلسطينيون لتحرير فلسطين وشهداء الاردن على ثرى فلسطين الطهور من ابناء هذا البلد ماثل للعيان وسنبقى مع اخوتنا حتى التحرير والنصر واقامة الدولة الفلسطينية على التراب الفلسطيني وعاصمتها قدسنا الشريف ، ما قام به الاردن قيادة وشعباً لفلسطين ارجو الله ان نقرء التاريخ ونتذكر الماضي .

٣- ان ما جاء في البيان الوزاري بمجمله في السياسة الداخلية من توجهات وسياسات وتصورات ليجعلنا نفخر جميعا بان وصلنا في هذه المرحلة الى ما وصلنا اليه واني لاحيي دولة الرئيس على بيان حكومته آملا ان يطبق ما جاء فيه وان تعقد العزم جميعا لانجاز ذلك بكل الصدق والصراحة والامانة خدمة لوطننا العزيز ومواطننا الاردني الغالي .

٤- ان عودة الديموقراطية واجراء الانتخابات النيابية بكل النزاهة والمسؤلية بعد غياب قسري عن ساحتنا الاردنية لشيء نفخر به ونعتز وعلينا واجب الشكر والتقدير لسيادة الشريف زيد بن شاكر وحكومته التي اشرفت على تلك الانتخابات وقادت عملية التغير وعودة الحياة البرلمانية بتوجيه من جلالة قائد البلاد الملك الحسين المعظم .

معالي الرئيس ،

الاخوة والزملاء المحترمين ،

يقتضي الواجب الوطني ، وامانة المسؤولية ، وحق المواطن علينا ان نصارحكم ونطالبكم ونتعاون معكم لما فيه خير المواطن وعزة الوطن وانطلاقا من ذلك اقول :-

١- ان ارتفاع الاسعار الجنوني لا يزال على حاله ، بل ويزداد حدّة يوما بعد يوم ، ولا زال الجشع والطمع والاحتكار سمة واضحة هذه الايام ومع تقديرنا لدعم الحكومة لبعض السلع الاساسية من قوت شعبنا الا اننا نرى ان الاجراءات لا تزال غير كافية فيما يتعلق بهذا الموضوع الحيوي الهام .

٢- ان الفساد والترهل والمحسوبية في الجهاز الاداري وفي مؤسسات الدولة لا تحتاج الى بيان وانني اثني على ما جاء في كلمات الزملاء حول هذا الموضوع . كما انني اثمن عاليا ما جاء في بيان الحكومة للتصدي لهذه الظواهر ومعالجتها في اسرع وقت ممكن .

٣- ان المزاجية في سياسة الوزارات والمؤسسات الحكومية تتبع مزاج ورأي الوزير من توجهات عامة ، ونقل وترفيع وتوظيف - الى آخر القائمة ويهمني ان اقول بأن السياسات المدروسة والثابتة للوزارات المؤسسات والمهنية على قواعد واسس محددة مستندة الى انتمائنا القومي وشريعتنا السمحاء هي المعيار والاساس ويجب ان تكون كذلك .

٤- وفي مجال الاعلام : فاني اتمنى ان يصبح اعلامنا اعلام دولة ووطن لا اعلام مناسبات واشخاص وصحافتنا صحافة وطن ومواطن لا صحافة حكومة وشركات مساهمة ، ولن ازيد في ذلك الا بأن اتمنى لاعلامنا

وصحافتنا ان تكون على مستوى المسؤولية والامل المعقود عليها .

٥- وفي مجال الزراعة فالكل يعلم بأننا بلد زراعي في الاساس وكم من التوصيات والندوات والاقتراحات والدراسات التي وضعت رفعت ، ولكننا ما زلنا كما كنا ولا زالت مشاكل المزارع قائمة ومتفاقمة . ولا زالت الفئة الوسيطة هي المستفيدة، ولا زال المزارع المنتج والمواطن المستهلك هما الضحية لغياب قرارات يجب ان تتخذ وتوصيات كان يجب ان تنفذ .

وفي بيان الحكومة كما في بيانات سابقة حل لهذه المشكلات الواضحة والمحددة ، نطالب بالتنفيذ فقد آن الاوان لاتخاذ القرار .

معالي الرئيس

ايها الاخوة النواب ،

انني اقف اليوم معكم بعد ان شرفتني فئة طيبة من ابناء وطني ممثلا لبدو الوسط مع مجموعة من زملائي واخواني ممثلي بدو الشمال والجنوب والوسط فلهم منا الشكر والعرفان على ثقتهم بنا وعهداً لهم علينا كما لابناء الوطن جميعا ان نرعى مصالحهم وندافع عن حقوقهم ونكافح في سبيلهم .

١- فالبادية الاردنية ايها الاخوة النواب والزملاء الكرام تساوي ما يزيد على ٧٥٪ من مساحة المملكة الاردنية الهاشمية ، وفيها معظم ثروات المملكة من الغاز والبترول الذي نأمل ان نصل الى مرحلة انتاجه تجاريا والفوسفات والثروة الحيوانية والاماكن السياحية ومصادر المياه ومع هذا فان سكان هذه المنطقة الشاسعة والمنتجة والمعطاءة والمنتمي ابناؤها دوما لتربة هذا الوطن الغالي هي اقل المناطق حظا في كل شيء. فلا مشاريع حكومية ولا مشاريع اسكانية ولا مصانع ولا مشاريع للقطاع الخاص ولا كليات مجتمع ، ناهيك عن ان الخدمات الاساسية لم تصل بعد الى بعض المناطق فيها .

وفوق ذلك فإن دراسة وافية لاحتياجات وامكانيات هذه المناطق الشاسعة لم تظهر الى حيز الوجود بعد واذكر بأن هناك توجها لانشاء منطقة البادية التنموية وهنا اثمن واقدر اهتمام صاحب السمو الملكي الامير الحسن بن طلال حفظه الله بانشاء هذه المنطقة التنموية حيث كانت تلك احدى توصيات لجان التنمية التي عقدت اجتماعاتها خلال عامي ٨٧و ٨٨ .

اما في مجال التربية والتعليم فإن البادية الوسطى على سبيل المثال والممتدة ما بين وادي الموجب جنوبا وحتى سيل الزرقاء شمالا ومن سكة الحديد غربا وحتى حدود المملكة العربية السعودية شرقا تتبع لمديرية تربية الضواحي والتي بدورها تعالج مدنا وقرى كثيرة ممتدة .

وكذلك الاشغال العامة وعلى سبيل المثال فإن قضاء الموقر والمتمثل برقعة واسعة ويشمل على اكثر من ٢٠ [illegible]ية وتجمعا سكانيا لم يفتح فيه كم واحد كطريق زراعي ليس في السنوات الاخيرة فحسب وقد ستغربون بل منذ تأسيس المملكة الاردنية الهاشمية وحتى يومنا هذا علما بان مساحة هذا القضاء هو

٣٠٠,٠٠٠ دونما زراعيا ولا يزال مدير الاشغال في هذه المحافظة على رأس عمله منذ خمس سنوات .

وهناك امثلة كثيرة لا حصر لها ولهذا فاني واستنتاجا لما سبق اطلب :

١- ترفيع قضائي الموقر والجيزة الى لوائين واتباع مديريات الخدمات اليهما ليتسنى للمسؤولين معالجة قضايا هذه المناطق المنسية وفي الموقع نفسه .

٢- ايجاد مديرية ناحية في ام الرصاص كون المنطقة واسعة وبعيدة وبحاجة الى خدمات في حدها الادنى .

٣- حل مشاكل الاراضي وخاصة تلك التي كانت تحت سيطرة القوات المسلحة كمناطق مناورات وهي اراضي لعشائر الخرشان والجبور وهناك قرارات فيها عام ١٩٤٥ الا انها لا زالت دون حل حتى يومنا هذا وقد تخلت عنها القوات المسلحة في الوقت الحاضر لمرور الطريق الدولي منها ووجود محطة ارسال الاذاعة ووجود مطار الملكة علياء الدولي .

٤- ايلاء موضوع الاعلاف كمية وتوزيعا واسعارا العناية اللازمة حيث لا زال اصحاب الاغنام يعانون كثيرا من هذا الموضوع بالاضافة الى اقامة السدود الصحراوية على مجاري الاودية لاغراض سقاية الاغنام في مواسم الصيف واصلاح الابار الارتوازية الموجودة حاليا .

٥- السماح باستغلال الاراضي الزراعية وعلى اساس انشاء جمعيات تعاونية زراعية للحد من البطالة وخاصة لحملة الشهادات الزراعية ولزيادة الانتاج في هذا المجال.

٦- لقد انشأت جمعية حماية الطبيعة محمية رعوية تقدر مساحتها باكثر من نصف مليون دونم وتمتد من قصر عمرة وحتى الازرق ومنع من دخولها اصحاب الاغنام بل ان هؤلاء لم يتمكنوا من المرور من الشرق الى الغرب او الشمال والجنوب لوجود الاسلاك الشائكة علما بأن هذه المنطقة هي منطقة رعي تقليدي لاصحاب المواشي . اعتقد بأن المبررات لهذه المحمية غير منطقية ويجب اعادة النظر فيها وبالتشاور مع اهل المنطقة كونها منطقة رعوية وزراعية وواجهة عشائرية .

٧- زيادة مقاعد البادية في كل دائرة لتصبح ٣ مقاعد بدلا من اثنين في مجلس الامة.

٨- اعادة النظر في تقاعد العسكريين القدامى .

٩- قطاع الشباب قطاع هام لم تتاح له الفرص املا ان يجد العناية والاهتمام في مناطق البادية . مع تقديري لهذا القطاع واهميته .

١٠- صندوق المعونة الوطنية ، له جهود مشكورة في تلك المناطق .

١١ - انني احيّ قواتنا المسلحة والجيش العربي / جيش الثورة العربية الكبرى واطالب الحكومة بدعم القوات بكل ما تحتاج وبدون تحفظ وكذلك دعم الاجهزة الامنية .

١٢- ان الاردن وعلى رأسه القيادة الهاشمية عبر التاريخ بلد العطاء وبلد الشهداء وسوف يبقى ان شاء الله وسوف تتهشم على قلعته كل المؤامرات وكل المؤامرات وكل الامور التي تحاك له في الليل والنهار .

معالي الرئيس

الاخوة النواب

واخيراً يحفظ الله الاردن بقيادة الحسين المعظم اعزه الله .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس سعادة الزميل الاستاذ عيسى مدانات

السيد عيسى مدانات

معالي الرئيس

الزملاء النواب

يتعرض البيان الوزاري لعدد من القضايا الهامة التي كانت ولا زالت موضع اهتمام كبير من جانب شعبنا . ولذا فإن الحلول التي تطرح لتلك القضايا ستترك آثارا ايجابية او سلبية على مجمل الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلادنا وفقا لنوع تلك الحلول من اجل ذلك اعتقد انه ينبغي تناول البيان الوزاري بروح عالية من المسؤولية والموضوعية وبعيدا عن العقد والحساسيات الشخصية .

وفي اعتقادنا ، ان الحلقة المركزية في مسلسل مهماتنا في الظرف الراهن تكمن في انهاء الاوضاع الشاذة التي سادت البلاد طوال ثلث القرن الاخير ، وتحديدا منذ ربيع عام ١٩٥٧ . حيث جرى تعطيل مواد الدستور المتعلقة بحقوق الاردنيين الانسانية وحرياتهم الديمقراطية ؛ والاستعاضة عنها بالاحكام العرفية ، والقوانين الاستثنائية وقانون الدفاع وتقليص دور القضاء النظامي والمدني ، وتوسيع دور القضاء الاستثنائي العسكري ومحكمة امن الدولة الامر الذي ادى لتغول السلطة التنفيذية ، والاخلال الواضح بمبدأ الفصل بين السلطات الثلاثة واطلاق ايدي السلطة التنفيذية في التصرف بشؤون الوطن والشعب والمختلفة بلا حسيب او رقيب ، وانتهاج سياسات لم تراع فيها الاولويات الوطنية ، وامكانيات البلاد المادية ، وقمعت حريات الشعب الديمقراطية وحلت الاحزاب السياسية ، وخنقت حرية الصحافة ، وانتشرت في اجواء غياب الحريات الديمقراطية ، والحياة النيابية ، مظاهر الفساد والافساد واغرقت البلاد بمديونية باهضة فاقت اية مديونية لاي بلد في العالم بالقياس بعدد السكان، باستثناء اسرائيل ، وجرى السطو على المال العام وحتى على احتياطات البنك المركزي من العملات الصعبة والذهب، وانهارت قيمة العملة المحلية ، وتصاعدت الاسعار ، وتفشت البطالة وبرزت مشاكل اجتماعية معقدة . جرّت بلادنا الى ازمة شاملة سياسية واقتصادية واجتماعية. ومثلما كان غياب الحريات الديمقراطية والحياة النيابية مدخلا لكل المشاكل المعقدة التي تترنح فيها بلادنا حاليا ، فإن نشر الديمقراطية في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية ، وتفعيل مواد الدستور ، واعادة الحياة النيابية ، والغاء الاحكام العرفية وقانون الدفاع والقوانين الاستثنائية وكافة القوانين المقيدة للحريات .. هي المدخل الاساسي لحل كافة مشكلات الوطن والشعب .

انطلاقا من ذلك ، فاننا نقيم ايجابيا ما ورد في البيان الوزاري من :" توفر الارادة السياسية لدى الحكومة لالغاء الاحكام العرفية ، وتصفية الاثار الناجمة عن ذلك " فباشرت الحكومة اجراءاتها باعادة الجوازات المحجوزة لاصحابها ، والتزمت بضمان حرية العمل والسفر والتنقل للمواطنين جميعا .وافرجت عن المعتقلين السياسيين ووعدت بدراسة قضايا السجناء السياسيين تمهيدا لاصدار عفو عنهم ، والمطلوب ان تنتهي الحكومة سريعا من هذه الدراسة واطلاق سراح اخواننا السجناء واعادت مجالس الادارة المنتخبة للصحف الاردنية الثلاث والغت قرار حلّ رابطة الكتاب الاردنيين واعلنت عن تجميد العمل بالاحكام العرفية ، ثم قررت تعديل تعليماتها تمهيدا لالغائها والغت صلاحية المحاكم العرفية العسكرية في النظر لعدد من الجرائم وبينها مخالفة احكام قانون الدفاع ، وقانون مقاومة الشيوعية ، وقانون الانتساب لاحزاب سياسية غير مرضية وعدد آخر من الجرائم . ثم حددت فترة شهرين ، كحد اقصى لالغاء الادارة العرفية الغاء كاملا فهل هذه الاجراءات جميعا سيئة ؟ طبعا لا .. بل هي ، على العكس اجراءات ايجابية وتستجيب لجانب ، اكرر لجانب ، من مطالب الشعب الملحة من اجل ذلك شعر الناس بالارتياح ..وان كان ما زال هذا الارتياح مشوبا بالحذر والشك .. وذلك :

اولا : لان الغاء صلاحيات المحاكم العرفية للنظر فيما يسمى بقانون مكافحة الشيوعية وقانون الانتساب للاحزاب السياسية غير المرخصة ، لا يشكل حلا لهذه المشكلة .. فالحبس بموجب هذه القوانين ليس افضل من الحبس بموجب الاحكام العرفية . فلكي يكون الموقف منسجما ومنطقيا ، فانه لاينبغي ان يستمر النظر للاردنيين المنتمين للحزب الشيوعي الاردني – وانا منهم – او الاحزاب السياسية الاخرى غير المرخصة وعدد منهم يجلسون معكم – على اعتبار انهم يُرتكبون جريمة يعاقب عليها القانون ، وانما بانهم يمارسون حقا طبيعيا كفله الدستور ، واثبتت نتائج الانتخابات ان الشعب قد محض ممثلي الاحزاب السياسية ثقته .

لقد كانت نتائج الانتخابات بمثابة استفتاء عبر خلاله عشرات الالوف من الرجال والنساء الذين صبوا اصواتهم الى جانب هؤلاء المثلين عن رفضهم واشمئزازهم لوجود مثل هذه القوانين الرجعية المتخلفة في بلادهم والتي لا وجود لها في اي بلد في العالم اللهم الا عند النظام العنصري في جنوب افريقيا .فلنلغي هذه القوانين المخزية .. ولنزيل هذه الوصمة العالقة في بلدنا من مخلفات القرون الوسطى وعهود الاستعمار .

وثانيا : لان المدخل الاساسي لحل مشاكلنا جميعا لا يقتصر على مجرد الغاء الاحكام العرفية ، وانما كذلك الغاء قانون الدفاع والقوانين الاستثنائية وسائر القوانين المقيدة للحريات التي تحصن قرارات السلطة التنفيذية المخالفة للدستور ..وفي عدادها ، على سبيل المثال لا الحصر : قانون الاحزاب السياسية رقم ١٥ سنة ١٩٥٥ وقانون العمل رقم ٢١ سنة ١٩٦٠ ، وقانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ وقانون المطبوعات والنشر رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٣ وقانون الانتخاب رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٦ .. الخ .

ولقد سمعنا ، تحت هذه القبة احد زملائنا النواب الذي اصبح وزيرا للعدل يعارض المطالبة بالغاء قانون الدفاع باعتباره ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها لحفظ امن وسلامة اية دولة في العالم . ويجيب الزميل الكريم بان بلادنا خاصة ، ليست ابدا بحاجة لمثل هذا القانون الذي شرعه الاستعمار البريطاني في عام ١٩٣٥ لحماية امن وسلامة قواته العسكرية من غضب شعب الاردن .. فلدينا كما يعلم زميلنا الوزير ، محكمة امن الدولة وهي كفيلة بسد الثغرة التي يمكن ان تنجم عن الغاء قانون الدفاع وسائر القوانين الاستثنائية سيئة الصيت – ولكن شريطة ان يجري تعديل على هيكلية محكمة امن الدولة اياها بحيث تتشكل من عدد متساو من القضاة العسكريين والمدنيين وبحيث تخضع قراراها للطعن امام محكمتي الاستئناف والتمييز .

معالي الرئيس

ذكرنا ان سياسة العداء للحريات الديمقراطية والغاء الحياة النيابية ومنع الاحزاب السياسية وقمعها ، قد خلقت المناخ الملائم لتغول الحكومات المتعاقبة والتنكيل بالجماهير ، وارتكاب كل انواع الانتهاكات السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية الى حد ايصال الوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي لشفا الهاوية .. ونضيف الان ان هذه السياسة ، علاوة على انها انتهاك لحريات المواطنين الدستورية ، وحقوقهم الاساسية ، فانها سهلت مهمة حكام اسرائيل في اجتياح الضفة الغربية واحتلالها في عدوانها عام ١٩٦٧ ، ودون مقاومة من جانب الجماهير التي وجدت نفسها تواجه الغزو الاسرائيلي عزلاء تماما ،ليس فقط من السلاح ، وانما كذلك من تنظيمات واحزاب جماهيرية وسياسية كان قد فتتها القمع والارهاب الذي كان سائدا طوال عقد كامل قبل العدوان ، وجاء العدوان وهي في حالة عجز عن المقاومة وقيادة الجماهير وتعبئتها وتنظيمها وشن نضال ضد الغزاة المحتلين .

هل نبالغ في ذلك ؟ هل نتجنى على النهج السابق ؟ هل ننطق عن هوى او عن تطرف ؟ اذن فانظروا لما يجري الان على امتداد السنتين الماضيتين في الاراضي الفلسطينية المحتلة ! حيث لا وجود لجيش نظامي يقارع المحتلين ويشاغلهم ، ولكن توجد جماهير منظمة ، تقف على راسها قيادة وطنية موحدة ممثلة لنفس الاحزاب والتنظيمات السياسية التي كانت موضع قمع وتنكيل واضطهاد وارهاب الحكومات المتعاقبة في الاردن خلال ثلث القرن الاخير بموجب الاحكام العرفية وقانون الدفاع والقوانين الاستثنائية وكافة القوانين المقيدة للحريات العامة انها قيادة تتكون من ممثلي فتح والحزب الشيوعي الفلسطيني الذي كان لغاية شباط ١٩٨٢ فرعا للحزب الشيوعي الاردني والجبهة الشعبية ، والجبهة الديمقراطية والشخصيات الوطنية المستقلة وتشاركها منظمة حماس .. ومع ذلك فهي تواجه اعتى قوة عسكرية في المنطقة ، بل لعلني اقول، دون مبالغة ، تواجه وتتحدى ، ببطولة نادرة ، وبوسائل بدائية تتمثل بالحجارة والزجاجات المتفجرة واحدة من اقوى سبع قوى مسلحة عسكرية على نطاق العالم اجمع، مدججة حتى الاسنان بترسانة حربية نووية وصاروخية وكيميائية وتقليدية ...وتشاغل هذه الجماهير البطلة ..المنظمة العزلاء ، تلك الادعاءات المدعومة من امريكا ،التي قيل يوما انها لا تقهر ، تشاغلها طوال الخمس

والعشرين شهراً الماضية بلا انقطاع ، وتمرغ جبروتها العسكري في اوحال شوارع وازقة المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية في الارض المحتلة وهي مع ذلك ماضية في نضالها حتى النصر وتخيل تلك الاسرائيلية الاميركية (الجبارة) في نظر شعوب الارض كلها لمجرد جهاز قمع منحط ، لا مثل وبلا شرف عسكري ومبادئ سوى مبادئ الغاء الهمجية الامر الذي ادخل القضية الفلسطينية لقلب وضمير ووجدان كل انسان على ظهر كوكبنا .

وهكذا فعندما تعلن الحكومة في بيانها الوزاري بانها عازمة على ترسيخ مفاهيم الحرية والعلم والعمل وقبولها للرأى الاخر وتصديها لمظاهر الفساد ، وتوفير الحق في التعبير عن الرأى بالفكر والكلمة والفعل " وان عزمها هذا سيمتد لاطلاق الحريات العامة من مساواة في القانون والقضاء ، وفي تولي الوظائف العامة ، تكافؤ الفرص ، وحق المواطنين في حرية المعتقد ، في الامن والتعليم والعمل والمسكن والتنقل ، وحقه في تكوين الجمعيات والتنظيمات ، وفي التعبير الحر من خلال صحافته ، وان لا يضار بسبب انتمائه الفكري ؛ يعد بعدم تحصين القرارات الادارية ضد الطعن ، وانشاء محكمة دستورية ، وتحقيق الفصل بين السلطات الثلاث ، واعادة العلاقات في المجتمع الى وضعها الطبيعي .. عندما تعلن الحكومة عزمها على تحقيق ذلك كله و فهي انما تضع يدها على الجرح الذي ارق الشعب طوال العقود الثلاثة المنصرمة . ومع كل التقدير لهذه التصريحات والوعود الخلابة . فلسوف ينتظر الشعب بفارغ الصبر ، ان يجري تحقيق ذلك كله وتحويله الى واقع معاش ، ومكفول وغير قابل للنكوص بقوانين الديمقراطية والغاء او تعديل كل قانون او نظام يتعارض مع هذه المبادئ الاساسية . نريد ان نرى ونسمع بان جميع الموظفين والمعلمين والشغيلة ، مدنيين وعسكريين الذين فصلوا من اعمالهم ، وهم على ابواب التقاعد او الذين حرموا من العمل لاسباب امنية مزعومة وهم كثر فحرموا من مواصلة اعمالهم لسنة اخرى او احيانا لبضعة أشهر ..ظلما وعدوانا .. وحرموا بالتالي من حقوقهم في رواتب تقاعدية لا تكاد تغطي حاجاتهم الاولية وتصون لهم انسانيتهم في ارذل العمر .. نريد ان يعود اؤلئك وهؤلاء الى مواقعهم بلا قيد او شرط . نريد ان يجري ترخيص كل الاحزاب السياسية العاملة في البلاد منذ عشرات السنين ، وتلك التي يجري الحديث عن انها تحت التأسيس .. نريد ان تعاد الحياة لكل المنظمات الجماهرية النقابية العمالية والمهنية والاندية والتي منعت من التأسيس او التي جرى تجميدها بعدم الموافقة على هيئاتها الادارية المنتخبة ، بحجج وذرائع امنية مزعومة ثم فرضت عليها لجان ادارية عينتها المخابرات بقرارات اعتباطية ، نريد لها ان تظهر من جديد اسوة بالمهنيين الاخرين طالما ان الحكومة قد اعترفت في بيانها الوزاري بان التعليم مهنة . نريد ان نرى تنظيمات نقابية نسائية وشبابية وطلابية مرخصة تعالج قضاياهم وتحل مشاكلهم وتمكنهم من المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بمستقبلهم . نريد ان نرى نقابة للعمال الزراعيين ، وكانت موجودة قبل ثلث قرن وتم الغاها القمع واخرى لعمال الاسمنت ... الخ .

معالي الرئيس

ولقد لفت انتباهنا ما ورد في البيان الوزاري من وعد " بصياغة ميثاق وطني ينبثق عن الدستور والثوابت التي تقوم عليها الدولة ، وتستهدف ترسيخ المفاهيم الاساسية الوطنية والقومية ، التي ستسير الدولة على هديها

وتعمل بموجبها وتقوم التنظيمات السياسية على اساس منها " وان الحكومة "ستقوم بما يتطلبه ذلك من اجراءات لتنفيذ هذه المهمة .. بالتعاون مع المجلس : !!

ولكن ما رأي الحكومة لو اعفاها المجلس ، ثم اعفت هي المجلس بدورها ، من هذا الجهد الذي لا نرى اننا بحاجة اليه . .طالما ان : " الثوابت والمفاهيم الاساسية " متضمنة في الدستور نفسه الذي يراد للميثاق العتيد ان "ينبثق عن احكامه" ؟ في رأينا ان الحكومة والمجلس معا في غنى عن اهدار الجهد والوقت خارج نطاق التركيز على الافراج عن الدستور وتفعيل مواده من (٥ - ٢٣) المتعلقة بالحريات والحقوق الاساسية للاردنيين ، والغاء او تعديل كل قانون يتعارض مع هذه النصوص . سيكون الاردنيون ممتنين كثيرا كثيرا لو نحصر الجهد كله على تحقيق ذلك .. وعلى تحقيق ذلك فقط .. وباسرع وقت ممكن .

معالي الرئيس

تعرض البيان الوزاري للازمة المالية والاقتصادية الحادة التي ادت لتعويم الدينار ، والعجز عن تسديد الديون الخارجية ، وادت كذلك زيادة معدلات البطالة ، واتساع جيوب الفقر ..الخ .

وفي رأينا ان الاسباب فيما وقع يكمن فيما يلي :-

اولا : في تغييب الحريات العامة وقمع واضطهاد ومنع الاحزاب السياسية والتنظيمات الجماهيرية وخنق حرية الصحافة والراي الاخر .. ولوكان الامر غير ذلك ... اي لو كانت الاحزاب السياسية ناشطة في العمل ومرخصة ولها صحافتها الحرة المشروعة ، ولو كانت المنظمات الجماهيرية النسائية الشبابية والطلابية موجودة وجودا فعليا دون ان يكون سيف ديموقليس مسلطا فوق اعناقها ، اي سيف الاحكام العرفية وقانون الدفاع والقوانين الاستثنائية وسيف المخابرات ولو كانت النقابات المهنية والعمالية تمارس حرياتها وتنتخب هيئاتها القيادية بحرية ودون تدخل الاجهزة الامنية ، وتعبر جميعا عن مصالح جماهيرها ... لو كان ذلك واقعا ، لأمكن تسليط الاضواء على بؤر الفساد التي انتشرت واستشرت في اجهزة الدولة وفي المجتمع ، وكشفها قبل استفحال خطرها ولامكن تجنب هذه الازمة الخانقة التي يترنح بها الشعب حاليا ، او على الاقل لما كانت الازمة بهذه الحدة .

وثانيا : وفي النهج الاقتصادي والاجتماعي الذي اعتمد على العوامل الاقتصادية الخارجية واهمل الاولويات الوطنية التي من شأنها المساهمة في بناء قاعدة اقتصادية وطنية متينة قادرة على النمو ، وقابلة للتجدد الذاتي ، وبالتالي فقد خصص جزء كبير من الانفاق الاستثماري على البنى التحتية والهياكل الاساسية ، مع ما كان يرافق هذه من عمولات وسرقات ، وخصص قدر اقل بكثير لمشاريع الانتاج المادي في الزراعة والصناعة ، كما جرى التوسع في الانفاق على بعض

المرافق الترفية والمظهرية التي كان من الممكن انشاؤها في فترة لاحقة بعد ان يقوى دور البنيان المنتج .

ان اختلال اولويات الانفاق ، قد ساعد في الوصول الى الازمة . يضاف الى ذلك التلاعب باحتياطي البلاد من العملات الصعبة والذهب ، لقد كان الفساد والربح الطفيلي احد اهم الاسباب في عدم مراجعة السياسة الاقتصادية مباشرة عندما برزت عوامل الركود في الاقتصاد الدولي في مطلع الثمانينات . كما ان للتبعية الاقتصادية دور كبير في الازمة التي تترنح فيها البلاد حاليا وذلك لوجود قوى اجتماعية تنتفع من هذه التبعية وعم آثارها المدمرة على الوطن والشعب .

الان وقعت الكارثة .. وامامنا فريقان يصطرعان ككواسر الطير او ضواري الغابة ويتبادلان التهم .. كل فريق يحمّل خصمه مسؤولية الكارثة ..ونحن نعتقد ان ثمة عنصرا من الصحة فيما يوجهه كل فريق للفريق المقابل من تهم ..اما الى اي حد ..فهذا ما لا نعرفه ولا يعرفه الشعب ..ولكن يجب ان نعرفه ويعرفه الشعب وينبغي بهذه المناسبة ان ننحني اجلالا وعرفانا لهبة نيسان الشعبية ولكوكبة الشهداء من اعز وانبل ابنائنا الذين قدموا حياتهم اثمانها لنصل الى هذا المكان ويتوفر المناخ الديمقراطي الملائم للكشف عن الحقيقة وانني اقترح على المجلس والحكومة معا باقرار تعويضات لذوي شهداء الهبة عرفانا بفضلهم على ما ننعم به من حريات ديمقراطية .

الآن ما العمل ؟

من الطبيعي ان تجري مراجعة شاملة ودقيقة لكل ما حصل للوقوف بالضبط على الاوضاع الصحيحة التي كانت جارية ان امكن ..واقول ان امكن لانني اعتقد ان مهمة مجلسنا ، ومهمة اللجنة المالية التي اوكل لها المجلس دراسة هذه المشكلة ستواجه صعوبات وحتى ضغوطا وربما تهديدات ..كي لا تتمكن اللجنة من الغوص الى الاعماق، ومع ذلك فينبغي ان تباشر عملها فورا ، وان توفر لها الحكومة كل الوثائق والمستندات الضرورية ، وان تستعين بالخبراء الاردنيين والعرب عند اللزوم ، للوقوف على الحقيقة ومعاقبة المسؤولين عن كل السرقات والمخالفات والانتهاكات التي اضرت باقتصاد البلاد ومصالح الشعب والوطن وينبغي ان تتسلح هذه اللجنة بالشجاعة والارادة لانها تعلم ان الشعب وراءها يسندها ويعضدها اذا اقتضى الامر .

ويؤكد البيان الوزاري ان معالجة الوضع الاقتصادي الصعب : تستند لبرنامج التصحيح الاقتصادي الذي اعتمدته الحكومة السابقة .. والذي ستعمل الحكومة الحالية على تطويره ليصبح برنامجا وطنيا اقتصاديا شاملا يحقق مزيدا من الاستثمار ويشجع التصدير ، ويوفر العديد من فرص العمل ، ويرفع مستوى معيشة المواطن ، مع التأكيد على زيادة الاعتماد على الذات تدريجيا ، وعلى تنشيط دور القطاع الخاص . ويبدو واضحا ان :" برنامج التصحيح الاقتصادي الذي يشير اليه البيان الوزاري هو "الاتفاقية " المبرمة مع " صندوق النقد الدولي " واسمح لنفسي ان اعلن مخالفتي لاجتهاد الحكومة في هذا المجال . ذلك لانه في الوقت الذي تتقلص فيه موارد التنمية التي كانت تعتمد بشكل رئيسي على المساعدات العربية من جهة ، وعلى تحويلات العاملين الاردنيين في الخارج من جهة ثانية ، بالاضافة للصادرات الوطنية ، ثم تلزم الحكومة [illegible] بتسديد الاقساط [illegible]

الدين المتزايد سنويا ، فإن الحديث عن زيادة معدلات الاستثمار يصبح موضع شك كبير فمن المعروف ان هذه الاقساط تتصاعد سنويا بسبب انقضاء فترة السماح لبعض الديون ، وهناك حسابات تشير الى ان القسط السنوي سيبلغ في اواسط التسعينات رقما يلتهم حوالي ثلاث ارباع الناتج المحلي الاجمالي وانه سيلتهم كامل ذلك الناتج في نهاية التسعينات ، اذا استمر الالتزام بنفس ذلك البرنامج الذي طرحه صندوق النقد الدولي !.

نحن بالطبع لا نزعم اننا نطرح حلا لا يأتيه الباطل من خلفه او من بين يديه ، ولكننا نطرح وجهة نظر نعتقد انها تساهم ، في حالة تبنيها ، في ايجاد مجالات للتوفير على الموازنة في الوضع الاقتصادي للتخفيف من اعباء الازمة . فنحن نقطع قياسا على تجربتنا الذاتية من جهة ، وتجربة العديد من الاقطار العربية والشقيقة ودول العالم الثالث في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية من جهة اخرى بان وصفة "صندوق النقد الدولي " ليست هي الحل المناسب، ثم ينبغي ، في كل الحالات ، ان لا يلقى العبء الرئيسي ، في تسديد المديونية اذا استمر – لا قدر الله – على الالتزام بوصفة " صندوق النقد الدولي " ، كما هو حاصل لغاية الان ان لا يلقى العبء الرئيسي على كاهل الجماهير الهرمة من العمال والفلاحين وجماهير العاملين في اجهزة الدولة المدنية والعسكرية وفي مؤسسات القطاعين العام والخاص يكفيهم ما هم فيه من سوء حال ، وانني انذر بان الامور قد بلغت حدا يهدد بالانفجار ... ينبغي ان يقع العبء الاكبر على الشرائح الطبقية العليا في المجتمع التي انتفعت ونهبت واثرت خلال الفترة الماضية ثراء خياليا . ينبغي التفكير في طريقة تقنع او ترغم – عند اللزوم – هؤلئك الذين سطوا على المال العام وهربوا الملايين لخارج البلاد ان يعيدوها –او جانبا منها على الاقل – لتوظيفها في الوطن ..هؤلاء الذين ما انفكوا يبشرون بالانتماء ليبرهنوا على مصداقية ما يبشرون به باعادة بعض ملايينهم للوطن .. وليتحملوا عبئا يتناسب مع مقادير ثرواتهم في حل مشكلة البلد الاقتصادية الصعبة وينبغي التفكير ايضا في وضع تشريع ضريبي تصاعدي يجعل نفس هذه الشرائح الطبقية تتحمل العبء الاكبر مما تستلزمها ضرورات تصحيح الوضع الاقتصادي وهم قادرون على ذلك بدون عناء سواء استطاعوا كبح جماح جشعهم واطماعهم والنفس راغبة اذا رغبتها واذا ترد الى قليل تقنع .

ونكرر اننا لانزعم اننا نملك الحقيقة كلها ..ولكنها عندما ننظر في الامور التالية هي :–

اولا : اننا اكثر بلدان العالم مديونية بالنسبة لعدد السكان .

ثانيا : اننا لسنا الدولة الوحيدة المدينة .. فهناك عشرات الدول المدينة مثلنا .. وهي تجد صعوبة في تسديد ديونها .. ولذا فان مشكلة المديونية اصبحت مشكلة دولية تهدد بالانفجار وتهدد بالتالي امن وسلام العالم .

ثالثا : اننا نعيش في ظروف انفراج دولي لا سابق له .. وهناك فرص كبيرة واقعية ليس فقط بتقليص الاسلحة الاستراتيجية ، وانما لنزع سلاح شامل ، والاقتصار في كل دولة على قدر معقول للتسلح التقليدي يكون كافيا للدفاع فقط .وهذا يوفر مبالغ كبيرة على الدول الكبرى من كلا المعسكرين الراسمالي والاشتراكي وهناك اتجاه دولي واسع في الامم المتحدة لربط ما يتوفر من مبالغ نتيجة نزع

السلاح بالتنمية في بلدان العالم الثالث .. وهو مبدأ كان المبادر اليه كلا من الاتحاد السوفياتي وفرنسا .

ورابعا : ان هناك اتجاها عند بعض الدول الكبرى وبالذات الاتحاد السوفياتي وفرنسا بضرورة الغاء ديونها على دول العالم الثالث .. فمن المعروف ان القائد السوفياتي غورباتشوف قدم مبادرة في الدورة الماضية للجميعة العمومية للامم المتحدة بتأجيل ديون دول العالم الثالث لمئة سنة قادمة بدون فائدة، وهو اقتراح يعنيعمليا الغاء الدين ! ثم ان فرنسا قد الغت بعض ديونها على بعض الدول الافريقية ثم ان دولا عديدة في امريكا اللاتينية رفضت وصفة صندوق النقد الدولي ..وفي حدود علمي ان الصندوق خصم اكثرمن ٤٠٪ من ديونه على احداها .. وان دولا اخرى حصلت على شروط افضل من تلك التي التزمنا بها مع الصندوق .!

وخامسا : فان مؤتمر قمة دول عدم الانحياز الذي انعقد مؤخرا في بلغراد ، ويشارك فيه وفد من الاردن ، قد عالج مشكلة المديونية ..ولم يشجع على تبني وصفة الصندوق ..كما لم يشجع على التسديد.

لكل هذه الاسباب مجتمعة ارى اعادة النظر بهذه الاتفاقية والانضمام للحركة الواسعة في الدول النامية التي تبذل جهودا حثيثة لايجاد حلول مناسبة لتغطية الديون الخارجية واهمها : الغاء الفوائد و وزيادة فترة السداد ، واعادة النظر في المشاريع الخاسرة التي اشرفت على اقامتها الشركات متعددة الجنسية والحقت اضرارا كبيرة بالدول المعنية واحنا عندنا من هذه المؤسسات التي تسمى المتعثرة يعني فشلت والهدف من كل وراء ذلك كله هو بذل جهد اضافي بغية التوصل لحل اكثر عدالة مع الصندوق .

معالي الرئيس

ثمة مشكلة خطيرة يخلو للاسف الشديد البيان الوزاري من التطرق اليها بشكل مركز الا وهي مشكلة الغلاء والارتفاع المحموم والمتتالي لاسعار جميع السلع التي اصبحت واحدة من القضايا الخطيرة التي تهز اركان المجتمع هزا عنيفا . فالمشكلة تتفاقم وتأخذ ابعادا خطيرة دون ان تكون هناك اية محاولة ملموسة رسميا لمواجهتها 'و التخفيف من حدتها . والملفت للانتباه ان الجهات الرسمية تساهم احيانا بدفع الاسعار بواسطة قرارات تحديد الاسعار والتي تعني زيادة الاسعار ، واحيانا اخرى ترتفع الاسعار دون قرارات ، كما حدث مؤخرا بالنسبة للعديد من السلع في المؤسستين المدنية والعسكرية فقد ارتفع سعر زيت الزيتون التونسي كما تعلمون بنسبة ٧٥٪ وسعر الحليب السائل بما قرب ١٠٠٪ دون سبب ويتوالى ارتفاع اسعار الخضار والفواكة والمواد الغذائية والاقمشة والملبوسات والاحذية والادوية .والملاحظ ان الارتفاعات تتوالى خلال فترة قصيرة وبشكل متواصل . وتفوق الارتفاعات الفرق في اسعار صرف الدينار ازاء الدولار والعملات الصعبة الاخرى .

ونشير هنا الى ان ترك الاسعار لتتقرر وفق آلية العرض والطلب دون تدخل الدولة، هي احدى شروط صندوق النقد الدولي التي تطبق في نطاق الوصفة الشاملة لمعالجة الاوضاع الاقتصادية . وموجات الغلاء المتلاحقة تؤدي لتآكل القوة الشرائية لمداخيل ذوي الدخل المحدود والعاملين باجر مما يفضي الانخفاض المتتالي للمستوى المعيشي للجماهير الشعبية . وتتسع الشرائح الاجتماعية التي تتأثر من نتائج الغلاء ، كما تتسع الشرائح التي تعيش تحت خط الفقر ، ويزداد الضنك المعاشي مع كل ارتفاع جديد في الاسعار ، ومع ثبات الاجور وتقليصها احيانا الامر الذي يؤدي لتدهور مستويات معيشة العمال والفلاحين وجماهير الموظفين والجنود وصغار الضباط وجميع العاملين بأجر ، ولا يبدو في الافق ان ثمة اجراءات لاحلال بعض التوازن بين امكانيات اصحاب المداخيل المتدنية وبين الاسعار.

ان الاسعار اداة هامة في اعادة توزيع الدخل الوطني ، واذا تركت هكذا بدون تدخل تتحول لاداة مدمرة ، وهي في ايامنا هذه وسيلة ابتزاز للجماهير الشعبية الواسعة ان معالجة الغلاء هي احدى القضايا الملتهبة التي تواجه البلاد على الصعيد الاقتصادي ويتطلب الامر اعادة النظر في رواتب واجور جميع العاملين باجر في القطاعين العام والخاص بحيث يجري الحفاظ على علاقة نسبية متوازنة بين الاسعار والاجور .

معالي الرئيس !

اما بخصوص السياسة الاقتصادية البديلة التي نقترحها فتتضمن الخطوط العريضة التالية :

- مقاومة الركود وتحقيق انتعاش اقتصادي عن طريق زيادة الاستثمار الذي من شأنه زيادة الناتج المحلي الاجمالي بشكل ملموس وزيادة حصة قطاعات الانتاج المادي (الزراعي والصناعي) بصورة خاصة في تكوين هذا الناتج اي تبديل هيكل الاقتصاد الوطني بما يؤدي لبناء القاعدة المادية للاقتصاد الوطني ، وبما يؤدي لزيادة فرص العمل وزيادة الانتاج الذي من شأنه تلبية الحاجات الاساسية للسكان وخاصة في مجال الغذاء والمواد الاولية القابلة للتصنيع . وهنا يجب اعادة النظر في السياسة الزراعية بشكل خاص واعطاء اولوية - كما جاء في البيان الوزاري- لانتاج الحبوب والاعلاف واللحوم الحمراء وايقاف كل الاشكال والاساليب التي تؤدي لتقليص الرقعة الزراعية وايجاد سياسة وطنية لاستخدام المياه . وكذلك العمل على توسيع انتاج الخامات في البلاد واخضاعها لاكبر قدر ممكن من مراحل التصنيع قبل تصديرها.

ان انقاذ القطاع الزراعي يتطلب رسم سياسة زراعية وطنية واضحة تعتمد الاسس التالية:-

* الغاء كامل ديون صغار المزارعين ووقف سريان الفوائد على باقي الديون عن كل السنوات الخاسرة الرسمية وجدولتها لاجيال طويلة .
* السماح للمزارعين بتشكيل اتحادات او نقابات لهم بعيدا عن تدخل ووصاية المؤسسات الرسمية وبشكل خاص المخابرات .

* الغاء عقود التأجير الممنوحة لبضع شركات على اراضي الديسي وسهل الصوان وغيرهما من اراضي الجنوب، وتوزيع هذه الاراضي على المزارعين من ابناء الجنوب من خلال جمعيات تعاونية انتاجية ينتظمون فيها بشكل طوعي ويزرعون القمح العيش والخبز هذول بيزرعوا البطيخ ، الان الشعب اكل بطيخ كفاية يكفي ، بدنا خبز بدنا عيش يا ناس .
* التدقيق في توزيع الوحدات الزراعية في مناطق الاغوار عامة ، والاغوار الجنوبية خاصة بما يكفل رفع المظالم عن الفلاحين الفقراء وصغار الملاكين وكذلك اعادة النظر في الاراضي والوحدات السكنية بما يضمن سحبها من غير المقيمين والعاملين والمالكين في الاغوار ، والذين حازوا عليها بحكم نفوذهم او حظوتهم لدى ادارة سلطة وادي الاردن وخصوصا كمنتجات شتوية لهم .

معالي الرئيس !

اذا كنا نتطلع لتصويب النهج الاقتصادي والاجتماعي وفق عملية مراجعة واعادة نظر بالسياسات الاقتصادية في الاردن ، فان الطبقة العاملة تشكل حجر الزاوية في عملية الاصلاح الاقتصادي لانها تشكل الالية الاساسية في تفعيل الحياة الاقتصادية في كافة جوانبها الصناعية والزراعية والخدماتية . وهذا يتطلب :

* اعادة النظر بقانون العمل الحالي بحيث يصبح عقدا اجتماعيا بين العمال واصحاب العمل واعتبارالمنشأة الاقتصادية منشأة وطنية تؤدي وظيفة اقتصادية واجتماعية في اطار المصلحة العامة للمجتمع كله .
* اعادة النظر في فصل النقابات والغاء المادة (٨٤) من قانون العمل التي تعطي وزير العمل الحق في اعادة تشكيل النقابات متى شاء وكيفما شاء .
* والتأكيد على استقلالية الحركة النقابية وضمان الحقوق النقابية للعمال النقابيين ومنع التدخل في الشؤون الداخلية للنقابات .
* وكذلك اعادة النظر في سياسة الاستخدام في الاردن واعادة تنظيم سوق العمل ووضع الضوابط الكافية والحوافز الملائمة لاستقرار العمالة الوطنية ، ووقف سياسة الباب المفتوح للعمالة الوافدة ، ومعالجة هذه المشكلة من كافة جوانبها بحيث يتم الاستغناء عن كل عامل اجنبي يمكن ان يحل محله عامل اردني .
* وضع استراتيجية شاملة للقوى البشرية في الاردن واجراء مراجعة شاملة لكافة مستويات التعليم في الاردن وربطها بالاحتياجات الاساسية لمتطلبات الخطة الاقتصادية .

معالي الرئيس !

هناك ملاحظات اضافية حول ما جاء في البيان الوزاري في بعض القطاعات ومنها :

* في مجال التعليم العالي لا بد من التوسع في القبول في الجامعات لاكبر عدد من الطلاب .للحيلولة دون انفاق ملايين الدنانير والعملات الصعبة على التعليم الجامعي في الخارج . ونعتقد ان ذلك ممكن لو

استبدل نظام الساعات المعتمدة بنظام الصف المفتوح اسوة بجميع البلدان العربية من حولنا وبالعديد من دول العالم كما لا بد من اعادة النظر بالرسوم الجامعية الباهضة بهدف تخفيضها الى الحد الادنى الممكن في الظروف الراهنة تمهيدا للتطبيق مجانية التعليم بكل مراحله مستقبلا .

* في مجال الثقافة لا بد من توسيع الحريات الثقافية اقامة تنظيمات نقابية ومهنية للمثقفين والتوسع في طباعة الكتب والانتاج الثقافي محليا ، وعدم التدخل في الشؤون الخاصة بتنظيمات المثقفين .
* في مجال الشباب : لا بد من السماح بافتتاح الاندية دون تدخل في شؤونها من اية جهة ، ولا بد من اقامة منظمات نقابية واتحادات شبابية وطلابية .
* في مجال الاعلام : لا بد من وضع سياسة اعلامية تعتمد على مصارحة الشعب بالحقائق والابتعاد عن الدعاية التي تضر باخلاق المجتمع والمساهمة في بناء التفكير والالتزام الوطني ومقاومة ثقافات التفسخ الخلقي .
* في مجال التموين : لا بد من العمل على توفير المواد الضرورية ووضع سياسة واضحة للاسعار ومقاومة الغلاء وتوسيع دور الدولة في السوق الداخلية وتحويل وزارة التموين الى وزارة تموين وتجارة داخلية .

معالي الرئيس ،

فيما يتعلق بالسياسة الحكومية العربية والدولية تقتضيني الموضوعية ان اعبر عن الارتياح لقرار مجلس الوزراء المتعلق بتشكيل لجنة وزارية لدراسة الاثار الانسانية والشخصية التي ترتبت على قرار فك الارتباط القانوني والاداري مع الضفة الغربية المحتلة واتخاذ الاجراءات اللازمة لتسهيل الامور الحياتية للمواطنين فيها ، وبما يعزز صمودهم دون المساس بجوهر ذلك القرار وبدون الالتفات للوراء فان الامل يحدونا بان تزال جميع الاجراءات التي رافقت فك الارتباط وبدت كأنها عقوبات على سكان الضفة وليس كما يعبر عنه اليوم بان دعم نضال الشعب الفلسطيني الشقيق ، وللانتفاضة بصورة خاصة بهدف تطوير النضال الوطني التحرري للشعب الشقيق وصولا لتحقيق اهدافه في تحرير ارضه ، وعودته وتقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني بقيادة م. ت. ف ممثله الشرعي والوحيد تمهيدا لتحقيق شكل من اشكال الاتحاد بين دولتين عربيتين شقيقتين هما الاردن وفلسطين ، انسجاما مع العلاقات الشاملة المتميزة بين الشعبين الشقيقين وتحقيقاً لنزوعهما وارادتهما المشتركة في تحقيق هذا الترابط بينهما .

يبقى ان تصبح الاردن مثالاً في دعم الانتفاضة سياسيا ودبلوماسيا وماديا واعلاميا وان يواصل الاردن نهجه لانعقاد المؤتمر الدولي بهدف احقاق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني .. حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد .

وتمهيدا لتحقيق شكلا من اشكال الاتحاد بين دولتين عربيتين شقيقتين هما الاردن وفلسطين انسجاما مع العلاقات الشاملة المتميزة بين الشعبين الشقيقين وتحقيقا لنزوعهما وارادتهم المشتركة في تحقيق هذا

الترابـــــط والاتحاد يبقى ان تصبح الاردن مثالاً في دعم الانتفاضة سياسيا ودبلوماسيا وماديا واعلاميا وان يواصل الاردن نهجه لانعقاد المؤتمر الدولي الفعال لهدف احقاق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الشقيق وفي الوقت ذاته .

وفي الوقت الذي نؤيد فيه ما طرحه البيان الوزاري من بناء جسور التعاون والصداقة مع الدول الاعضاء في حركة عدم الانحياز انسجاما مع مبادئ الحركة في الحياد الايجابي فان من الضروري كذلك تعزيز هذه العلاقات مع الدول الصديقة المؤيدة لقضايانا الوطنية والقومية التي يأتي في مقدمتها الاتحاد السوفياتي والدول الصديقة الاخرى ومع التأكيد على مواصلة الانفتاح والاتصال والتفاعل مع كافة دول العالم بهدف تأمين مصالحنا الوطنية وحمايتها فانني الاحظ بان نوع ودرجة علاقاتنا الرسمية مع الولايات المتحدة الامريكية لا تتفق مع المعايير التي حددها البيان الوزاري في "الحياد الايجابي" و"الابتعاد عن الاستقطاب "و" تأمين مصالحنا الوطنية وحمايتها" . ذلك ان الولايات المتحدة الاميركية ، كما هو معروف ، هي الحليف الاستراتيجي لاسرائيل وانا وان كنت لا اطلب قطع العلاقات معها .. ولكنني اتساءل كيف ينسجم ذلك مع اشتراكنا معها في لجنة عسكرية مشتركة وفي اجراء مناورات عسكرية مشتركة سنوية مع قوات اميركية ..؟ وهي معادية لها وحليفة استراتيجية للجيش الاسرائيلي، وهذا كما افهم ، وهذه كما افهم ، اشكال من العلاقات لا تكون الا بين اصدقاء وحلفاء ، انني اطالب بحل هذه اللجنة العسكرية المشتركة ووقف اجراء مثل هذه المناورات العسكرية المشتركة في المستقبل مع خصوم واعداء لنا .

وشكرا لكم .

معالي رئيس المجلس — سعادة الزميل الاستاذ سلطان العدوان

السيد سلطان العدوان

معالي الرئيس

حضرات النواب

انطلاقا من عظيم الامانة التي حملنا اياها شعبنا الكريم ومن مبدأ فهمنا للمسئولية الملقاة علينا – ولنكون صورة صادقة تعبر تعبيرا امينا ومخلصا عن تطلعات المواطنين – قمنا بدراسة البيان الوزاري للحكومة دراسة موضوعية يدفعنا الحرص الشديد على ضرورة التفاعل الايجابي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لما فيه خير شعبنا في الاردن العزيز متوخين الاخلاص في القول والعمل باذن الله .

انني اوافق الحكومة على اعتبار بيانها الوزاري برنامجا متكاملا لمرحلة قادمة وليس من نافلة القول ان اوضح ما هو معلوم للجميع من ان اي برنامج مهما كان موفقا في طرحه وشاملا لكل آمال الشعب لا بد له من قدرات تنفيذية ، واول هذه القدرات / الانسان – الانسان "الواعي المخلص الذي يعمل على ترجمة البيان لوقائع

وحقائق ملموسة للشعب ولقد لاحظت ان البيان الوزاري لم يغفل امرا يطالب الشعب به الا وتطرق اليه ايجابيا بدءا من التوجه الديمقراطي لحركة المجتمع الاردني والحوار البناء والحس العميق بالمسؤولية مع اتخاذ خطوات تنفيذية تأكيدا منها على سياستها في الالتقاء مع ممثلي الامة لتطلعات ورغبات الشعب – كاطلاق سراح الموقوفين سياسيا واعادة الجوازات المحجوزة – والغاء وتجميد بعض الاحكام العرفية وغيرها من القرارات والوعد باحترام الدستور مع الالتزام بتطبيقه نصا وروحا وعليه فاننا نجد ان المؤشرات الاولية لعمل الحكومة تشعرنا بالارتياح راجياً من الله ان يتحول هذا الارتياح الى اطمئنان وثقة بقدرة الحكومة على تنفيذ ما جاء في بيانها الوزاري .

فنحن نعلم ان العمل المطلوب كبير جدا ويحتاج لجهود المخلصين جميعا دافعهم تقوى الله والنية الصادقة وتقدير الامانة .

وعليه ارجو ان يسمح لي الزملاء بالاشارة لبعض النقاط التي وردت في البيان الوزاري واني على ثقة من ان اخواني النواب المحترمين سيغطون ما اكون غفلت عنه .

اولا: الازمة الاقتصادية : تتولى الحكومة الحالية امانة ومسئولية الحكم والبلاد تمر في ازمة اقتصادية حادة والكل يعلم خطورة الازمات الاقتصادية واثارها الضارة التي تمس مختلف طبقات المجتمع – فالاقتصاد السليم هو مفتاح الامان والاستقرار والاطمئنان للشعب بمختلف فئاته وان الازمة الاقتصادية اذا لم تعالج بصورة جذرية فإن اثارها الخطيرة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا غير خافية على احد وخصوصا اذا علمنا ان الاخطار محدقة بنا وان عدوا شرسا مغتصبا يتربص بنا ويهمه جدا انهيارنا اقتصاديا .

لقد تطرق بيان الحكومة للحلول التي ستلجأ اليها للحد من حدة الازمة الاقتصادية ومعالجتها جذريا. ولقد لاحظت انها ذكرت انه من جملة ما ستعمد اليه في مجال سياستها المالية العمل على توزيع العبء الضريبي على مختلف طبقات المجتمع واعادة النظر في هيكلة النظام الضريبي بزيادة الاعتماد على الضرائب المباشرة وغير المباشرة واضافة الرسوم مقابل الخدمات .

لقد ساهم الشعب بمعظم فئاته واخص طبقات الموظفين واصحاب الاجور والدخل المتدني بتحمل العبء الاكبر الناشئ عن الازمة الاقتصادية وخصوصا عند تعويم الدينار وارتفاع الاسعار بشكل كبير لا يتناسب مطلقا مع قيمة الدينار الحالية .

لذلك فإن تحميل هذه الفئات اي عبء مالي جديد سيخلق خللا كبيرا وخطيرا فالشعب الذي يعاني من ضيق الحال لا يمكنه ان يتحمل هذه المديونية الكبيرة – لو فرضنا ان الشعب سيتحمل مثل هذه المسئولية فإن ذلك لن يحل لنا ازمتنا المالية لذلك كان لا بد للحكومة ان تبحث عن مصادر دخل اخرى من غير هذا الباب ، والسؤال الذي يطرح نفسه .

ماذا عن ثروات الاردن المعدنية – وما مدى الجدية والاخلاص في التنقيب والبحث عن هذه الثروات ؟ فمثلا – ثروات البحر الميت –ان العدو المغتصب يستغل خيرات الجزء المغتصب من البحر الميت ويقدر دخله منها بمئات الملايين من الدولارات – فيما استغلالنا نحن ، ما زال ضئيلا ولا يمثل وارداً جيدا .

كذلك نطالب الحكومة برسم سياسة بناءة وفاعلة وجادة بالبحث عن الثروات البترولية ونطالبها بالاستعانة بالخبرات العربية واخص الاشقاء العراقيين والذين لهم الخبرة والكفاءة التي تضاهي خبرات الدول المتقدمة – وخصوصا اننا نسمع بالاحتمالات الكبيرة بوجود البترول ، لا بد من تضافر كل الجهود لاعادة بناء بلدنا اقتصاديا والاستعانة باصحاب الاختصاص المشهود لهم بالامانة والصدق والاخلاص .

ويسعدني ان يرد في بيان الحكومة بانها جادة في محاربة الترف الاستهلاكي وانها ستبدأ بتطبيق ذلك على اجهزتها المختلفة ، فالترف يعتبر آفة الآفات يحطم الدول والشعوب – ويكفينا التعامل كاننا دولة اقتصادية كبرى – فمواردنا محدودة – ولكن للاسف لا نتعامل على هذا الاساس .

لذلك فاننا نطالب الحكومة بسرعة تنفيذ ما ورد في بيانها بالحد من الاستهلاك الترفي ومحاربة اي مظهر من مظاهر البذخ لما نطالبها ان تولى مشكلة البطالة التي استشرت وبدأت تأخذ ابعادا خطيرة جل اهتمامها ، لئلا يؤثر تفاقمها على بنية المجتمع وقدرات افراده .

صمود ودعم الاخوة في فلسطين المحتلة :

اوافق الحكومة على ماورد في بيانها من ان قضية فلسطين هي القضية الاساسية المصيرية للاردن . فشعبنا واحد وامتنا واحدة والخطر يهدد الجميع – سواء في فلسطين او الاردن او في اي جزء من عالمنا العربي والاسلامي ، لذلك ان علينا جميعا ان نكون بخندق واحد مع اخوتنا ، ونحن اذ نحي الانتفاضة المباركة في عامها الثالث نجد ان الاخوة ينتظرون منا ومن عالمنا العربي والاسلامي – النصرة الحقيقة ، ولا بد ان يشعروا بحقيقة ذلك، فالاشادة ببطولاتهم والتغني بها لن يفيدهم شيئا – ومن هذا المنطلق لا بد ان نعتني اعتناء كبيرا بقواتنا المسلحة وتزويدها بكل وسائل القوة ، ولا يظن احد بانه بمنجاه من الخطر الصهيوني فالاعداد والقوة واجب لدرء الخطر والتحرير ، كما اريد ان اركز على اننا نولي كل تقدير واحترام لجميع مؤسسات الدولة الامنية التي تعمل ساهره على حماية امن المواطن والوطن وتقوم على توفير الاستقرار وتحقيق سيادة القانون والنظام دون الاخلال بالقواعد الدستورية والقوانين المرعية الكافلة لحرية المواطن وكرامته .

اما في ما يتعلق بمديرية المتابعة والتفتيش ، والتي هي جزء من وزارة الداخلية انها تتعامل مع الاخوة من غرب النهر على تعليمات واضحة وصريحة ، تلبي المصلحة العامة للوطن وللفلسطين اولا ، جميع النواحي انسانية لها اعتبارات في تلك التعليمات، وبرأي المتواضع ان جميع من في الضفة الغربية وغزة هم بحاجة الى النواحي الانسانية ولكن نقطع اهل الضفة وغزة بالنواحي الانسانية ، او نقدم لهم الدعم الكافي للبقاء في ارضهم ان مخطط الصهيونية هو تفريغ اهل الضفة وغزة، والتعليمات التي تطبقها مديرية المتابعة تمنع هذه [illegible]

وانني اتساءل احيانا لمصلحة من ؟ تفريغ الضفة وغزة من اهلها .

الزراعة :

لقد تطرق البيان الوزاري لموضوع الزراعة في بلدنا العزيز مع الوعد بوضع الحلول المناسبة للمشكلات الزراعية .

وعليه فانني اريد ان ابين ما يلي :–

اولا : اننا نؤمن بانه لا وطن بدون ارض ولا رارض بدون زراعة وان المزارع الذي نطالبه بالالتصاق بارضه واخراج خيراتها لا يجد اي عون او دعم يساعده فالديون تتراكم عليه ويزيد من الالم ان سعر انتاجه لا يعطي الكلفة حتى اصبح المزارع غير قادر على ان يزرع ارضه ان لم يهجرها نهائيا .

واننا نلاحظ ان من اهم مشكلات القطاع الزراعي ما يلي:–

١- التسويق الزراعي .

٢- كلفة الانتاج ومدخلات الزراعة .

٣- التمويل ومؤسسات الاقراض المختلفة .

اولا : يعتبر التسويق الزراعي في الاردن من اهم المشاكل الرئيسية واخطرها التي تواجه القطاع الزراعي في الاردن والذي يعتبر من العوامل المحددة لمستقبل الزراعة في البلد .

- يفتقر جهاز التسويق الزراعي في الاردن الى وجود شركات واجهزة تسويق تمتلك الخبرة الجيدة ، وتعمل على اسس علمية مدروسة ومنظمة ومرنة قادرة على استيعاب الانتاج الزراعي وتوجيهه الوجه الصحيحية وكذلك قدرتها للمنافسة . والمحافظة على اسواقها الرئيسية والعمل على ايجاد اسواق جديدة في الخارج .

ثانيا : كلفة الانتاج ومدخلاته :

ضرورة العمل على خفض كلفة الانتاج بصورة اساسية وذلك عن طريق :–

١- مراقبة اسعار المواد الزراعية من بذور وعلاجات واسمدة والتأكد من نسبة ربح معتدلة لها بحيث تمنع الاستغلال للمزارع .

٢- خفض سعر العبوات الفارغة (بولسترين + كرتون) والتي تشكل ٢٠-٢٥٪ من مجمل المبيعات.

٣- تشجيع قيام مصانع عبوات فارغة .

٤- خفض اسعار البلاستيك بصورة عامة .

٥- خفض قيمة مياه الري التي اصبحت عبئا ثقيلا على كاهل المزارع حيث قامت سلطة وادي الاردن مؤخرا على مضاعفة اسعار مياه الري .

كما أن من مشكلات الزراعة هو النمط الزراعي المتبع حاليا ، اذ انه كان احد الاسباب الرئيسية في تراجع القطاع الزراعي وذلك لعدم قيام هذا النمط على اسس علمية سليمة ومدروسة بصورة واقعية تراعي الملكيات الصغيرة وطبيعة المنطقة الموجودة بها وطبيعة التربة وملائمتها لاصناف الخضروات والظروف المناخية المناسبة لزراعتها بالاضافة الى افتقار هذا النمط الى تصور مدروس عن احتياجات السوق المحلي والخارجي في كل فترة من الفترات .

لذلك يتوجب على وزارة الزراعة والجامعة الاردنية بالنزول الى ارض الواقع وعمل الدراسات الميدانية العملية التي يتطلبها القطاع الزراعي كما اريد ان ابين بان الشركة الاردنية لتسويق وتصنيع المنتجات الزراعية والتي تعمل براسمال قدره عشرة ملايين دينار والتي من اهم مهامها القيام بتصدير الخضار والفواكة لم تقم بتصدير اية كمية تذكر بالمقارنة مع اي مصدر صغير موجود في السوق علما بانها تملك جهاز فني واداري ضخم كما ان هذه الشركة منحت امتيازات بيع اصناف متعددة من الخضار والفواكه وباسعار جيدة ان لم نقل انها عالية جدا يتحملها المواطن ولا تعود باي نفع يذكر على المزارعين ، لذلك بات من الضروري ان يعاد النظر في هذه الشركة لتصبح شركة يساهم فيها جميع مزارعي المملكة .

التمويل للمزراعين

تقوم المؤسسات التالية بالاضافة للقطاع الخاص بتقديم التمويل المالي للمزارعين – وهذه المؤسسات هي:–

١– مؤسسة الاقراض الزراعي .

٢– المنظمة التعاونية .

٣– اتحاد المزارعين

ونظرا لوجود اكثر من جهة مسئولة تقوم باقراض المزارعين فان الامر يسبب ارباكا للمزارع عند محاولته سداد الديون المستحقة عليه – لذلك نرى ان تكون هناك مؤسسة واحدة مسئولة تقوم بتقديم المساعدات والقروض للمزارعين بحيث توجد ديون المزارعين امام هذه المؤسسة – وهذا ما تطرق اليه بيان الحكومة المقدم للمجلس .

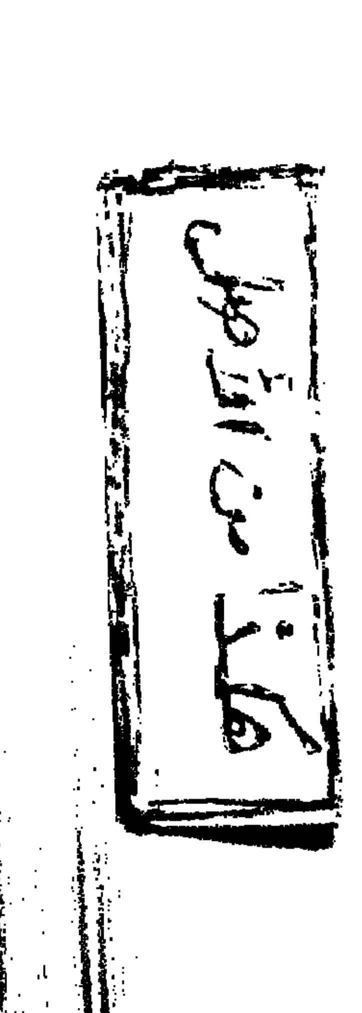
كما اننا من لقاءنا مع اخواننا المزارعين وجدنا ان الجميع يشكو من عدم تمكنه من سداد الديون والقروض التي تطالبه بها هذه المؤسسات نظرا لان اسعار ما ينتجه لا يكاد يغطي كلفة الانتاج لذلك نتمنى على الحكومة :

١– اما بشطب هذه الديون .

٢– او الغاء الفوائد المترتبة عليها مع جدولة زمنية لهذه الديون لمدة عشرين عاما .

كما اننا نتمنى على الحكومة وحرصا على الثروة الحيوانية ان تقوم بتوفير الاعلاف بصورة دائمة ومستمرة وباسعار مخفضة يستطيع اصحاب المواشي دفعها .

كما نأمل من الحكومة ان تقوم بتخفيض اسعار وحدات الاراضي السكنية في الاغوار والتي توزع على صغار المزارعين من قبل سلطة وادي الاردن .



الشباب والرياضة :

الكل يدرك ان الشباب هم امل الامة ومحط انظارها فبالشباب المخلص القوي تنهض الامم . لذلك كان لا بد من ان نعتني بابنائنا الشباب واني اثمن عاليا ما جاء في بيان الحكومة حول امور الشباب الرياضة.

هذا البيان الذي يستجيب لامور ملحة تحتاجها الرياضة بذات القدر الذي تحتاجها حركة الشباب في بلدنا – حيث ان الشباب يشكلون نحو ٧٠٪ من السكان وهم بحاجة كبيرة لرعاية واعية مسئولة حتى يكونوا حقا السند القوي للوطن .

ومن الملاحظ ان اندية الشباب والرياضة تسهم على قلة مواردها وشحها بتبني الشباب والاشراف عليهم رياضيا واجتماعيا وثقافيا دون ان يقدم لها اي دعم او مساعدة تذكر من اية جهة كانت ، ولما كنا نعلم ان الرياضة هي مظهر من مظاهر رقي الامة وتقدمها فاننا لا نجد لانديتنا الرياضية تفهما حقيقا لعظيم عملها ونبل رسالتها واذا اردنا النجاح لهذه الاندية لتؤدي رسالتها فلا بد من تقديم المساعدة الكاملة لها .

وبناءا على بيان الحكومة وما تفضل به الاخوة الكرام فانني اعطي الحكومة الثقة متمنيا على الرئيس التصويب .

معالي الرئيس

حضرات النواب الكرام

وفي نهاية كلمتي لا بد من كلمة صدق وحق تقال احي فيها جلالة الحسين حامي الوطن وباني نهضته الذي كان له الفضل الاول في تثبيت دعائم الديمقراطية الحقة في بلدنا العزيز والتي تمثلت بهذه الانتخابات الحرة والنزيهة راجيا من الله سبحانة وتعالى ان تكون هذه الديمقراطية نتاج خير وبركة لاردننا الغالي وأن نقدرها حق قدرها فنحافظ عليها لنحفظ بها الوطن .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس سعادة الزميل الاستاذ عبدالله زريقات

السيد عبدالله زريقات

معالي الرئيس

الاخوة والزملاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ان الشعوب الحية هي التي تنهض بعد المحن وتعيد صياغة مفردات حياتها لتتقدم بخطى ثابتة نحو مستقبل اكثر اشراقا فمسئولية النهوض بالوطن هي مسؤولية كل ابنائه مثلما ا‍

مسؤولية محنة الوطن تشمل قطاعات واسعة في بلدنا وعلى رأسهم قطاع اصحاب القرار ومن تسلموا مواقع المسؤولية على مدار عقدين من الزمن وظلت هذه الفئات تمارس النهب والسلب والتطاول على المال العام في ظل غياب المساءلة والمحاسبة والعقاب وفي غياب كامل للسلطة التشريعية . ان الحكومة بعد ان ادلت ببيانها الوزاري لا بد لها من السير قدما لبناء دولة المؤسسات من خلال اختيار افضل ابناء الوطن سمعة وسيرة وممارسة وهي لن تكون قادرة بمفردها على تحقيق ما وعدت به دون اعداد مواطن منتم غيور متفاعل ولن يتأتى كل هذا من مواطن محبط ضائع جائع تقتله عقد الطائفية والاقليمية والمحسوبية والواسطة . لكن ما يشحذ الهمم ويزيدنا ايمانا بالقدرة على تجاوز المحن ما انعم الله به علينا من قيادة واعية امينة ستخرج بنا كعادتها من مرارة التجربة وقساوة الامتحان الى شاطئ السلامة وبر الامان فجاء قرار جلالة القائد المفدى باجراء الانتخابات النيابية حكيما جريئا مع ما اعقبه من اجراءات اراحت الانفس وازاحت عن كاهلها الخوف والتحسب . واشاعت اجواء من الحرية المسؤولة وممارسة حقيقة لتقيم الديمقراطية فلنكن مواطنين ومسؤولين جديرين بهذه النقلة الرائعة ولنعمل مخلصين لاعلاء صروح الديمقراطية لانها وحدها الكفيلة بمعالجة كل عقدنا وامراضنا وهي البلسم الشافي لكل جراحاتنا وحتى يكون لهذه النقلة معناها ومضمونها فلا بد من تنظيف كل جيوب الشر والبلاء التي ابتليت بها مسيرتنا على مدى رحلة الحياة فنحن نعاني من امراض خطيرة ومزمنة وان اللجوء الى مداواتها بالمسكنات سيزيد الحالة سوء . فقبل ان نشيد البناء ونقيم المصانع وصروح العلم علينا ان نهتم ببناء الانسان الاردني وتوجيهه الوجهه السليمة ونعطيه الدور الذي يستحق في المساهمة الفاعلة لبناء الوطن الذي نريد . انني واثق باننا في السلطتين التنفيذية والتشريعية عاقدون العزم على المضي قدما لبناء اردن الخير والعدل والمساواة . فإذا كانت المحنة التي اصابتنا ولا زالت اثارها تصيبنا لم تؤثر بعد في اصحاب القرار حيث ما زلنا نتعامل مع وضع الرجل المناسب بالمكان المناسب باللجوء الى المسايرة والمحاباه وتأثير العلاقات الشخصية رغم ان الوطن وابنائه قد دفعوا الثمن غاليا نتيجة لمثل هذه الممارسات . يجب ان يعاد النظر بكل مفردات حياتنا قبل ان تكون صدمة السقوط القادمة قاصمة لا قدر الله.كيف نبني وطنا والمسؤول عندنا ما ان يصل الى موقع مسؤولية وليس امامه من هم غير اقتناص فرصة الغدر بالوطن وتجيير كل ما بين يديه لخدمة مصالحه ومصالح ازلامه فضاع الوطن او كاد يضيع وسط هذا النهم القاتل .

معالي الرئيس ، ايها الاخوة

ان هناك قضايا وطنية ملحة ذات مساس بحياة المواطن لا تحتمل التأجيل او مداولاتها بالتنظير على الحكومة ان تبدي قدرا كبيرا من المسؤولية الحازمة تجاهها فارتفاع اسعار الحاجيات الحياتية المتصاعد وقهر المرد ومعاناة المواطنين من كثرة الضرائب والرسوم خاصة اصحاب الدخل المحدود تنذر الجميع بالعمل الجاد للخروج من هذا المأزق . فالرسوم الجامعية ورسوم المدارس الخاصة واثمان الماء والكهرباء والمحروقات ورسوم اشتراك الهاتف السنوي والارتفاع المستمر في اثمان الاعلاف تطال بتأثيرها قطاعات واسعة من اصحاب الدخول المتدنية ، لا بد من اجراءات فورية للتخفيف عن المواطن من وطأتها . اما البطالة وهي من اخطر الآفات الاجتماعية فلا بد من

اعادة النظر بالتشريعات الخاصة بالضمان الاجتماعي لضمان حياة كريمة لكل عاطل عن العمل ، كما ان على الحكومة ان تبدأ على الفور بخطوات سريعة للخروج من مأزق الزراعة من خلال استغلال كل رقعة زراعية واقامة المشاريع الانتاجية والتعاونية الزراعية ومشاريع تربية المواشي ، فالى متى تظل الدول تستورد لنا خروف الدلع القادم لنا من شتى بقاع الدنيا بالطائرة ، اليس بمقدورنا اذا عقدنا العزم ان نبدأ بثروة زراعية نستجمع لها كل طاقاتنا الوطنية غير المستغلة فالاردن بلد زراعي اولا واخيرا واذا ما قفز نحو التصنيع فلا يجوز ان يكون على حساب الزراعة أو ليس من العار علينا ان نستورد رغيف الخبز والارض بين ايدينا وتحت اقدامنا تستصرخ عزائم الاردنيين ان يعودوا لها بعد ان هجرها البعض واقاموا عليها فلل الكسل والتباهي ، وان اسهل قرار عند هذا الجيل هو بيعها والتخلي عنها . اذا ما بقينا نعالجها بالتنظير ستكون .

معالي الرئيس ، الاخوة والزملاء

ان ما يمر به الوطن من ضائقة اقتصادية وما يعانيه ابناء الوطن من صعوبة في تسيير امورهم الحياتية لامور بالغة الخطورة فتركها دون علاج جذري ستزيد الهوة اتساعا ، ان ترك مقدرات الناس في ايدي غير امينة هو البلاء بعينه وهو الوجع المزمن بعد ان ترك دون علاج على مدى عقدين من الزمن حيث كان الوطن في اغلب حالاته ليس باكثر من بقرة حلوب ان جف ضرعها تنكروا لخيرها فكانت محنة الوطن وهي النتيجة الحتمية لمثل هذه الممارسات المخجلة وحتى يخرج الوطن وابنائه من هذه المحنة السوداء على الحكومة ان تتقدم بخطى ثابتة وجريئة للوقوف عند كل الاسباب والمسببات التي تركت بصماتها على واقعنا الاردني وادت الى ما ادت اليه من امور خطيرة نعيشها على المستوى الوطني ، اليس هناك متسع من الوقت للمداورة والمناوراة فقضايا الوطن وقوت المواطن امور بالغة الخطورة اذا ما بقينا نعالجها بالتنظير ستكون النتائج المترتبة وخيمة وغير قابلة للتصديق ان على الدول ان تصدر التشريعات لاعادة الارصدة الاردنية المهربة حتى يشارك اصحابها في بناء الوطن واذا لم تتحرك الدماء الاردنية في الشرايين في مثل هذه اللحظات حتى يسدد الابناء ما للوطن من دين في اعناقهم .

معالي الرئيس – الاخوة الزملاء ،

اما عن المسيرات والتي بدأت تأخذ طابعا استفزازيا فارجو من الدولة والاجهزة المعنية ان تراقب وبحذر شديد خاصة في مثل هذه المرحلة كل انتهازي او حاقد او عابث بأمن الوطن فنحن على استعداد ان نجوع ولكننا لسنا على استعداد ابدا ان يفقد المواطن امنه ، ليس منا من يقف ضد حرية التعبير بل هي مطلب للجميع ونحرص اشد الحرص على تعميقها وترسيخها حتى نخدم من خلالها كل التوجيهات الصادقة لاعلاء صروح الديمقراطية كما نحارب من خلالها كل اشكال الفساد والتسيب اما حرية التدمير فالاجدر بنا جميعا ان نفوت الفرصة على ادواتها لانها هي الحرية التي تستقر في خاصرة الديمقرطية لا قدر الله فليس فلسطينيا من يرد او يفكر بهز هذه القلعة لانها اذا ما اهتزت فستهتز قلاع كثيرة واولها القلعة التي يتحصن خلفها اطفال الحجارة

المناضلون الحقيقيون والجنود الاشاوس في زمن الخوف العربي وليس من بطن اردنية كل من يحاول الاساءة لا من الاردن او للتخريب على توجهاته الديمقراطية .

اقترح بخصوص ضبط الانفاق على المستوى الوطني ما يلي :-

١- ضبط الانفاق الحكومي الى ادنى مستوياته وايقاف استيراد اثاث المكاتب الحكومية وعلى المستوى الوطني ايضا .

٢- اعفاء كبار المسؤولين من الامتيازات مثل استعمال السيارات والهواتف الخاصة في منازلهم او استعمالهم لموظفين الخدمات في بيوتهم .

٣- ايقاف لعبة التسابق على المياومات وسفر الوفود غير المبرر في دوائر الدولة والمؤسسات التابعة لها .

٤- ايقاف التوسع في مشاريع البنية التحتية غير الضرورية واستغلال مثل هذه الموازنات ان وجدت لاقامة المشاريع الزراعية وخاصة زراعة الحبوب والاعلاف .

٥- السيطرة من قبل الدولة على البناء العشوائي الذي التهم الرقعة الزراعية وهناك عشرات الملايين من الدنانير تم انفاقها على بناء البيوت والفلل الخرساء وهناك عشرات الاف المنازل والشقق لم تجد من يسكن فيها بعد .

كما ان هناك عشرات الاف المخازن التي تم بناؤها غير مستغلة اي بمعنى ان ارقاما مالية كبيرة قد استنفذت دون تخطيط علمي مسبق او اشراف فعلي من قبل الاجهزة المعنية .

٦- الحد من استخدام العمالة الوافدة وايقاف استقدام الخادمات الاجنبيات الا في الحالات الانسانية الضرورية .

٧- اقامة المشاريع الزراعية الانتاجية والتوسع في تربية المواشي لمحاولة الاكتفاء ذاتيا وتوفير العملة الصعبة ودعم الدخل القومي من خلال توفير الحوافز للمزارعين ومربي الماشية .

اما عن مطالب محافظة الكرك فقد سبقني بعض الزملاء على ذكر بعض منها فهي مطالب شبيهة على المستوى الوطني . لكنني اود الاشارة الى دور الروتين القاتل وعدم الجدية من قبل المسؤولين حتى في اهم احتياجات المواطنين فمستشفى الكرك الحكومي والذي تم بناؤه عام ١٩٥٦ عندما كان عدد سكان مدينة الكرك اربعة الاف مواطن هو نفس المستشفى الذي يقدم الخدمة لحوالي اربعون الف مواطن علما بانه ومنذ عام ١٩٨٦ قد تم رصد المبالغ واستملكت قطعة ارض قريبة من جامعة مؤتة وتم ايصال شبكات الماء والكهرباء لها ارجو الايعاز للبدء بتنفيذ هذا المشروع الذي طال انتظاره . اما عن اسس القبول في جامعة مؤتة فارجو مراعاة زيادة عدد المقاعد المخصصة لابناء المحافظة في مختلف التخصصات للتخفيف على اسرهم من الالتزامات التي تترتب على ارسال ابنائهم الى الجامعات الاردنية الاخرى . كما ان على رئاسة الجامعة تخصيص عدد من البعثات في الدراسات العليا لابناء المحافظة ليتمكنوا من المشاركة الفعلية في بناء الجيل الذي نريد .

وختاما اتوجه باسمكم جميعا بالتحية الى اهلنا في ارض الصمود والتحدي الى اطفال الحجارة وهم يتحدون بصدورهم جبروت المحتل ويتسابقون على الموت كاشرف صور الحياة وارقاها . كما اتوجه بتحية الاكبار والاجلال

للسواعد العراقية البطلة وهي تسجل لنا وللاجيال بدمائها اروع نصر يحققه صناديد العراق في تاريخ امتنا الحديث . حفظ الله الاردن وطنا وشعبا وقيادة .

اعطي الحكومة ثقتي بعد ان يعاد النظر بتركيبتها الحالية .

وشكرا .

معالي رئيس المجلس — سعادة الزميل الاستاذ محمد فارس الطراونة

السيد محمد الطراونة

معالي الرئيس

السادة النواب

في معرض الرد على بيان الحكومة ، يجدر الاشارة الى مجموعة ثوابت لتشكل اطارا عاما لمناقشة البيان ومنها :-

الاول : ان يكون المعيار موضوعيا ومستندا الى مرتكزات البيان ومحدداته .

الثاني : ان يستلهم النائب احساس الشعب وقناعاته في البيان الحكومي ، لان الاصل هو ان النائب لا يمثل نفسه فقط .

الثالث : ان يكون التقييم للبيان مبنيا على تفهم للواقع الاردني سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وتأثر هذا الواقع بالوجود الاسرائيلي الاستيطاني ا[illegible]معي على ارض فلسطين .

الرابع : ان يؤخذ بالاعتبار المعطيات والمتغيرات الملموسة على الساحة الدولية ، وتأثيراتها على الواقع العربي وبشكل عام والاردني بشكل خاص .

معالي الرئيس

من منطلق الايمان بالمشاركة في صناعة القرار والمساهمة في تصويب المسيرة ، وليس التصدي بالنقد المستند الى تسجيل المواقف فحسب ، فإن التفاعل الايجابي فيما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية يشكل ركيزة اساسية لبناء الاردن على قاعدة الديمقراطية نهجا لحياة الانسان فيه .وعندما تتعرض الحياة الديمقراطية التي بدت مظاهرها للعيان، لحالات من الالتفاف والاحتواء فإن من ابسط مبادئ الالتزام الوطني ان يتصدى النائب لكل هذه الحالات مهما كان مصدرها ، ودونما مجاملة لاحد على حساب حرية الانسان وحقوقه واستقرار الوطن .

معالي الرئيس

أن بيان الحكومة الذي شكل الاطار العام له « كتاب التكليف السامي ، ورد مجلس النواب وادراك الحكومة لمعطيات الواقع والامكانات وفهم ابعاد المرحلة الجديدة». كان استجابة حتمية لمتطلبات التغيير في الاردن انسجاما مع حركة التاريخ التي عبرت عن نفسها محليا وعربيا ودوليا في مواجهة الفعل المضاد لمصالح الجماهير الشعبية .

ومن هذا المنطلق وعلى اساسه ، فإن للمواطن الاردني ان يمارس كافة حقوقه الدستورية ، وان تلغى كافة القوانين والانظمة والتعليمات التي تحول دون ذلك ، بدأ بقانون الدفاع والقوانين الاستثنائية وتعليمات الادارة العرفية وذلك ضمن مدة زمنية محددة لتحرير المواطن من تهديد تلك الاحكام التي قيدت حريته واعاقت حركة العمل والابداع عنده وغربته عن بلده ، وابعدته عن الانتماء لتراب وطنه الذي تجذر فيه.

ويترتب على ذلك ايضا اعادة النظر بموضوع المحكومين سياسيا باعتبار ان الدوافع والاسباب التي ادت الى حكمهم ذات ابعاد سياسية ، ومن مخلفات قانون الدفاع والاحكام العرفية والمرحلة التاريخية المندثرة من حياة الشعب الاردني التي نأمل ان تتجاوزها من اجل المساهمة في ترسيخ النهج الديمقراطي الجديد .

معالي الرئيس

ان بناء دولة المؤسسات وسيادة القانون لا يتأتى الا من خلال تطبيق احكام الدستور نصا وروحا الامر الذي نؤيد معه توجه الحكومة الكريمة وبشكل خاص اذا ما اردنا تطبيق شعار " ان الانسان في هذا البلد هو القيمة العليا " لان تطبيق هذا الشعار على ارض الواقع يتطلب ممارسة الانسان لحرياته الشخصية والعامة والاقرار بحقوقه المنصوص عليها في الدستور ولوائح حقوق الانسان ، وتمكينه من هذه الحقوق ، لاننا بهذا لا نعطي للانسان ميزة بقدر ما نسلم بهذه الحقوق والمكتسبات التي ضحت البشرية من اجلها وقدمت الملايين من الشهداء عبر التاريخ .

ويقتضي ذلك ان لا يضار مواطن بسبب انتمائه الفكري وممارسته لحقه في العمل السياسي والحزبي للتعبير عن افكاره ومعتقداته بل ان الارهاب الفكري الذي تمت ممارسته في الماضي خلق جيلا وعلى مستوى الجامعات والمعاهد العلمية من حملة الافكار التي اعتمدت القيم البالية والتي اضحت من مخلفات التاريخ .

ومن منطلق ترسيخ المفاهيم الاساسية الوطنية والقومية ، فإن الدستور الاردني قد جاء مرسخا لهذه المفاهيم وبنصوص صريحة .

وباعتبار ان الميثاق الوطني المقترح لا بد وان ينبثق من احكام الدستور (كما جاء في بيان الحكومة) فإن الامر والحالة هذه يقتضي الاكتفاء بتطبيق احكام الدستور المتعلقة بالتنظيمات السياسية باعتبار ان هذه الاحكام هي الاصل / وهي الاولى بالتطبيق في الوقت نفسه فإن الميثاق / اي ميثاق لا يكون الا في مرحلة تاريخية وقبل قيام الدولة ، وهو بهذا المعنى مرحلة من مراحل الدستور .

وبناء عليه فإنه لا يشكل القاعدة الضرورية لقيام التنظيمات السياسية على اساس منه .

وفيما يتعلق بتوجه الحكومة للعمل على دعم القوات المسلحة والامن العام ، فالتوجه صحيح من حيث المبدأ ، فالقوات المسلحة تشكل درعا لحماية تراب الوطن ، ولا بد من الاهتمام بها ورعايتها وتزويدها بمستلزمات الدفاع كما ونوعا وعلى ضوء التقدم العلمي والتكنولوجي الذي وصلت اليه صناعة السلاح . ولكن في حدود الامكانات المالية المتاحة .

ومع ضرورة دعم الامن العام لتوفير الامن الداخلي الا ان حماية الامن لا تتأتى الا من خلال توفير الامن الغذائي والامن الاجتماعي الذي من شأنهما تعزيز دور المواطن في حماية الامن وبالتالي خلق الامن والاستقرار لكل ابناء المجتمع وليس امنا واستقرار لفئة من الطفيليين والانتهازيين وتجار الحرب على حساب الغالبية العظمى من ابناء هذا الشعب المكافح عبر مئات السنين .

وفي القضاء :

نؤيد التوجه الحكومي لتعزيز استقلال القضاء وحرمته ولكن البيان الحكومي لم يتعرض لكيفية تطوير القضاء كما ونوعا وخاصة في زيادة عدد القضاة والموظفين الاداريين وتوفير الابنية اللازمة لتسهيل مهمة القضاء وتأهيل القضاة وتدريب الموظفين.

وتوفير كتب القانون والفقه والمراجع الضرورية بالاضافة الى مراجعة القوانين وتصويب اوضاعها لتكون منسجمة مع مبدأ فصل السلطات ومع مبدأ استقلال القضاء.

في مجال التربية والتعليم :

بالاضافة الى ماورد في بيان الحكومة يقتضي الامر الاشارة الى ثلاث نقاط :

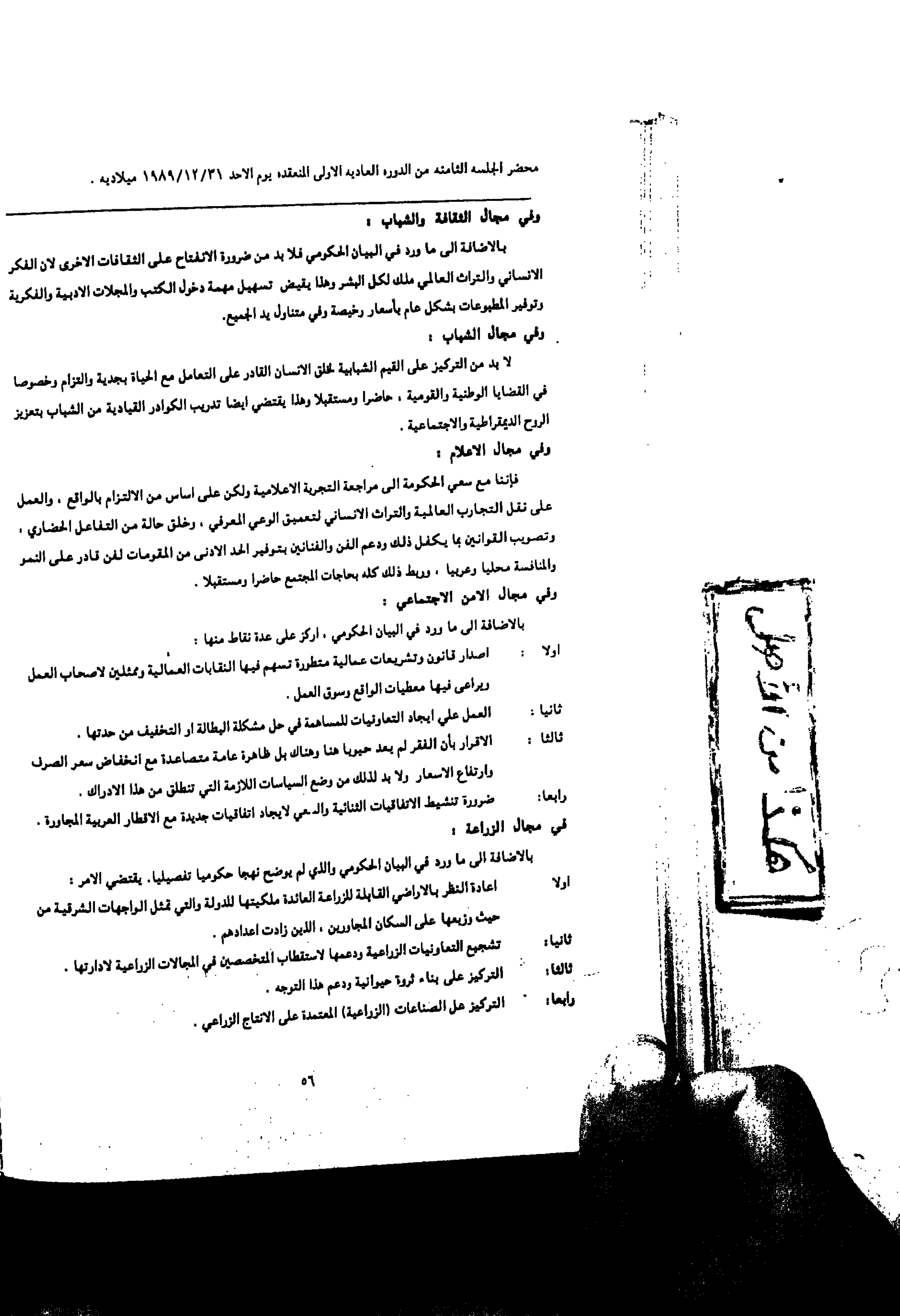
الاولى : ضرورة التأكيد على سياسة تربوية ثابتة .

الثانية : ضرورة اقامة نقابة للمعلمين والمعلمات لتولي المشاركة في صناعة القرارات التربوية والعناية بمتطلبات مهنة التعليم وشؤون العاملين فيها .

الثالثة : دعم التعليم المهني ليأخذ دوره الطبيعي في المساهمة الفعالة له في تطوير الصناعة والزراعة وتخفيض حدة البطالة .

التعليم العالي :

ولكن نؤيد ما تعرضت له الحكومة في البيان الامر يحتاج الى اعادة النظر بكلفة ونفقات الدراسة الجامعية على الدارسين ، والتوسع في قبول الطلبة من خلال اعادة النظر بالمنهج التدريسي المعتمد ، لانه وبالرغم من تعدد الجامعات ظاهريا وزيادة النفقات اللازمة لها ، الا ان طاقاتها القصوى في القبول السنوي لا تتعدى مستوى القبول في بعض الكليات في جامعات اخرى .



وفي مجال الثقافة والشباب :

بالاضافة الى ما ورد في البيان الحكومي فلا بد من ضرورة الانفتاح على الثقافات الاخرى لان الفكر الانساني والتراث العالمي ملك لكل البشر وهذا يقيض تسهيل مهمة دخول الكتب والمجلات الادبية والفكرية وتوفير المطبوعات بشكل عام بأسعار رخيصة وفي متناول يد الجميع.

وفي مجال الشباب :

لا بد من التركيز على القيم الشبابية لخلق الانسان القادر على التعامل مع الحياة بجدية والتزام وخصوصا في القضايا الوطنية والقومية ، حاضرا ومستقبلا وهذا يقتضي ايضا تدريب الكوادر القيادية من الشباب بتعزيز الروح الديمقراطية والاجتماعية .

وفي مجال الاعلام :

فإننا مع سعي الحكومة الى مراجعة التجربة الاعلامية ولكن على اساس من الالتزام بالواقع ، والعمل على نقل التجارب العالمية والتراث الانساني لتعميق الوعي المعرفي ، وخلق حالة من التفاعل الحضاري ، وتصويب القوانين بما يكفل ذلك ودعم الفن والفنانين بتوفير الحد الادنى من المقومات لفن قادر على النمو والمنافسة محليا وعربيا ، وربط ذلك كله بحاجات المجتمع حاضرا ومستقبلا .

وفي مجال الامن الاجتماعي :

بالاضافة الى ما ورد في البيان الحكومي ، اركز على عدة نقاط منها :

اولا : اصدار قانون وتشريعات عمالية متطورة تسهم فيها النقابات العمالية وممثلين لاصحاب العمل ويراعى فيها معطيات الواقع وسوق العمل .

ثانيا : العمل علي ايجاد التعاونيات للمساهمة في حل مشكلة البطالة او التخفيف من حدتها .

ثالثا : الاقرار بأن الفقر لم يعد حبيسا هنا وهناك بل ظاهرة عامة متصاعدة مع انخفاض سعر الصرف وارتفاع الاسعار ولا بد لذلك من وضع السياسات اللازمة التي تنطلق من هذا الادراك .

رابعا: ضرورة تنشيط الاتفاقيات الثنائية والسعي لايجاد اتفاقيات جديدة مع الاقطار العربية المجاورة .

في مجال الزراعة :

بالاضافة الى ما ورد في البيان الحكومي والذي لم يوضح نهجا حكوميا تفصيليا. يقتضي الامر :

اولا اعادة النظر بالاراضي القابلة للزراعة العائدة ملكيتها للدولة والتي تمثل الواجهات الشرقية من حيث وزيعها على السكان المجاورين ، اللذين زادت اعدادهم .

ثانيا: تشجيع التعاونيات الزراعية ودعمها لاستقطاب المتخصصين في المجالات الزراعية لادارتها .

ثالثا: التركيز على بناء ثروة حيوانية ودعم هذا التوجه .

رابعا: التركيز عل الصناعات (الزراعية) المعتمدة على الانتاج الزراعي .

خامسا: بناء السدود الصغيرة للري للاستفادة من المياه الجارية وخاصة في الوديان المعروفة كالموجب والهيدان والحسا جنوب المملكة ، بالاضافة الى السدود الصحراوية في الاراضي القابلة للزراعة

سادسا: تفعيل المجلس الاعلى للزراعة والعمل على توحيد القرار المتعلق بالمسألة الزراعية

التموين

بالاضافة الى ما ورد اشير الى ضرورة :

اولا : سيطرة وزارة التموين على السلع الاستراتيجية لضمان توفرها وبأسعار معقولة .

ثانيا : عدم احتكار السلع الاخرى من قبل شركات ومؤسسات معينة ، بل ترك ذلك لحركة السوق .

ثالثا: احكام الرقابة الكاملة لمنع التلاعب بالاسعار ووضع الضوابط الرادعة لذلك.

رابعا : تزويد دائرة المواصفات والمقاييس بالاجهزة والمعدات اللازمة لمعالجة البضائع قبل دخولها الى السوق وبيعها ، لتعقيد الاجراءات المتبعة حاليا .

وفي مجال النقل والاتصالات :

فإن الشركة الملكية الاردنية لم تعد بواقعها الحالي اكثر من اسما اعتباريا يشكل عبئا ماليا على الخزينة واثقل كاهل المواطنين ، الامر الذي يستدعي معه اعادة النظر ليس بتصويب اوضاعها فحسب ، بل بكشف حقيقة اوضاعها وتحديد مسؤولية القائمين عليها لأن المواطن الاردني لم يعد حقلا للتجارب عليه ، ولم يعد قدره تسديد فواتير نتائج هذه التجارب على حساب عرقه ودمه وجوع اطفاله .

وفي مجال الادارة :

لا بد من الاشارة الى الملاحظات التالية لتعزيز توجه الحكومة لتطوير الادارة :

اولا : وضع الضوابط الكفيلة بالقضاء على الشكلية والمحسوبية ومراكز القوى واعتماد الكفاءة والقدرة لوضع الرجل المناسب في المكان المناسب .

ثانيا: التركيز على اسلوب الحوافز لتشجيع التفوق والابداع .

ثالثا : عدم الازدواجية بتولي اصحاب المصالح والمؤسسات الخاصة بالمواقع الادارية المتقدمة التي تتماشى مع مصالحهم الخاصة تجنبا لمغريات الانحراف والابتعاد عن اسباب الفساد .

رابعا: عدم استئثار ذوي المراكز القيادية المتقدمة في الادارة بأكثر من موقع اداري، وبشكل خاص في مجالس ادارة المؤسسات والشركات المتعددة .

خامسا : اشاعة الروح الديمقراطية وتعميق الانتماء لضمان الحريات الفردية وحماية مصالح الشعب .

سادسا: اعادة النظر بالقوانين والانظمة التي تحول دون ذلك وعلى ضوء النهج الديمقراطي الجديد .

في المجال الصحي :

ليس مهما انشاء المؤسسات والدوائر الصحية لزيادة حجم الانفاق الحكومي ، بل المهم هو التوسع النوعي في الاداء الصحي سواء في جانبيه الوقائي او العلاجي ، مما يستدعي :

اولا : توزيعا عادلا للمستشفيات والمراكز الصحية .

ثانيا : توفير مستلزمات العلاج الاساسية في هذه المستشفيات والمراكز الصحية .

ثالثا : توفير الادوية بأسعار معقولة .

رابعا : العمل على المحافظة على الكوادر الطبية في القطاع العام .

خامسا : تطبيق برنامج التأمين الصحي الشامل وعلى وجه الخصوص ليشمل العمال والفلاحين .

وفي مجال الاشغال العامة والاسكان :

نحن مع الحكومة في توجهها ولا بد من مراعاة ما يلي :

اولا : ان لا تكون معالجة قطاع الانشاءات بزيادة اعباء المواطن الاردني ، بل بأحكام الرقابة على تنفيذ المشاريع ومطابقتها للمواصفات الفنية المطلوبة .

ثانيا : اعطاء الاولوية في مجال تنفيذ المشاريع للشركات الوطنية دعما للاقتصاد الوطني .

ثالثا : توفير المشاريع الاسكانية لذوي الدخول المحدودة مع مراعاة البيئة الاجتماعية في انماط البناء .

وفي مجال الطاقة والثروة المعدنية :

اؤيد توجه الحكومة ولكن يقتضي الامر دراسة الجدوى الاقتصادية قبل تنفيذ المشاريع – فالمواطن الاردني لم يعد قادرا على تحمل نتائج مشاريع فاشلة ساهمت في تدمير الاقتصاد الاردني سواء من خزينة الدولة او من مدخرات المواطنين وهي كثيرة وعلى غرار اسمنت الجنوب ، والاسمدة الكيماوية ، والزجاج والاخشاب ، دونما مساءلة لاحد من الذين قاموا بدراسات الجدوى الاقتصادية لمثل هذه المشاريع .

معالي الرئيس

وفي مجال الازمة الاقتصادية والسياسات المالية... الخ .فإن بيان الحكومة مع الاحترام لم يحدد ابعاد الازمة بالارقام ولهذا :

اولا : تستوجب اهمية هذا الموضوع ان تتقدم الحكومة ببيان كامل لحجم هذا الدين الخارجي والداخلي من حيث مقداره ، فوائده ، البنوك والدول والمؤسسات الدولية الدائنة ، وتاريخ الاقتراض ، وسبل الانفاق والمشاريع المنفذة وتاريخ التسديد مع بيان اطراف هذه العلاقة الدائنة والمدينة سواء كانت الخزينة العامة ام المؤسسات والشركات الحكومية الاخرى . لأن العدالة تقتضي ان يعرف الشعب المدين بحجم التزاماته الحالية والمستقبلية .

ثانيا: اعادة مراجعة الاتفاقيات المعقودة مع صندوق النقد الدولي وذلك لتخفيض هذه الديون وشطب فوائدها او انقاصها وجدولتها على مدة طويلة بدون فوائد لان خدمة هذه الديون من شأنها ان تعيق اية عمليات للتنمية مستقبلا اضافة الى تراكم هذه الديون وبالضرورة تعرض الاستقلال الوطني لتبعية البنوك والدول الدائنة .

ثالثا: الاستعمال بإصدار قانون للدين العام الخارجي تلتزم فيه الحكومة بأن لا تتعد اية عمليات دين الا بموافقة مجلس الامة .

رابعا : وضع السياسات اللازمة في الانتقال بلاقتصاد الوطني الاردني من وضعه الحالي كإقتصاد اتكالي على المساعدات العربية والاجنبية والقروض الى اقتصاد الاكتفاء الذاتي وعلى اساس الواقع الاقتصادي الاردني . لان هذا النهج سيؤدي بالنتيجة الى تعزيز الاستقلال الوطني .

وفي مجال الاوضاع الاقتصادية الراهنة من حيث انسيابها فإن الحكومة ليست مهمتها المساعدة في الكشف عن الادوار التي تمت والسياسات التي اتبعت بل ان لها الدور الرئيسي والفاعل لأنها تملك كل وثائق الادانة ولديها القدرة ومن خلال الاجهزة الرسمية في كشف المسببات وتحديد المسؤوليات ليعاد الى ملاحقة المتسببين في هذه الاوضاع الاقتصادية سواء كانوا داخل البلاد ام خارجها ، وتحويلهم الى المحاكم لاصدار اقصى العقوبات بحقهم ومصادرة ما يملكون من اموال منقولة وغير منقولة اسوة بدول العالم المتحضرة .

في العلاقات العربية والدولية :

نؤيد توجه الحكومة في موقفها من القضية الفلسطينية ومن منطلق ان الشعب الاردني والفلسطيني يشكل جزءا من امة واحدة بالاضافة الى الخصوصية في العلاقات الانسانية عبر التاريخ . ولهذا لا بد من ايلاء الانتفاضة الشعبية الفلسطينية الاهتمام الممثل بالدعم المادي والمعنوي والاعلامي بشكل خاص لنقل واقع الانتفاضة الى اكبر مساحة ممكنة . وان يكون الدعم على المستويين الرسمي والشعبي .

في التعامل مع العراق :

نؤيد توجه الحكومة الكامل لان العراق يشكل خندقاً متقدماً للدفاع عن الامة العربية ضد الغزو الخارجي.

وفي لبنان :

نؤيد توجه الحكومة للمشاركة والمساهمة في حل المسألة اللبنانية وفي اطار لبنان الموحد العربي.

في مجال مجلس التعاون العربي :

نؤيد الحكومة في توجهها لتعزيز مسيرة مجلس التعاون العربي الذي يشكل حدا ادنى على طريق الوحدة العربية ، مؤكداً انه لا بد من تعزيز العلاقات بين جماهير دول مجلس التعاون وتطوير علاقاتها لتحقيق الوحدة الشعبية فيما بين هذه الاقطار كقاعدة لوحدة عربية وشاملة .

وفي المجال الدولي :

ارجو اعتماد معيار موقف هذه الدول من قضايانا القومية ومعالمنا الاقليمية .

وشكرا .

معالي رئيس المجلس السيد ليث شبيلات

سعادة الزميل ليث شبيلات

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس حضرات السادة النواب

قبل ان ابتدء بكلمتي وجدت لازما على ان ابدأ ببعض الملاحظات عبر النقاش الدائر في مجلسنا الامي اليوم ، فأقول :

١- ان مستوى الكلام يجب ان يكون لائقا وان يلتزم التوجيهات النبوية الشريف « كل المسلم على المسلم حرام: دمه وماله وعرضه » واللغة العربية سيدة اللغات ، وهي لغة اهل الجنة . يستطيع من يلجأ الى بلاغتها ان يصل الى مراده في افصح القول واجمله دون ان يسبب اهانة لأحد والا خرجنا عن اصول ظاهرة الاجتماع والمجتمع المتحضر وانفرض عقد انتظام التفاهم بيننا . ويفقد صاحب الحق كل تعاطف او مساندة لحقه ان كان هو بدوره لا يقدر حقوق الناس .

٢- يقول النبي صلى الله عليه وسلم « انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى » وعليه فإن مراقبة نوايانا وبواعث كلامنا امر توجيه الصدق مع اله ومع النفس والناس . فما كان لله فهو المتصل وما كان لغيره تعالى [illegible] الشرك الخفي والذي يدب في النفس كدبيب النمل على الصخرة الصماء في الليلة الظلماء.

يستطيع المرئ ان يتكلم ليرضي صاحب هوى قد يكون حاكما اومتنفذا اعلاميا او ماليا او حتى رأيا عاما ضُلل بالمعلومات .

فمن وجه نيته لله في كلامه فقد نجا ومن ارضى الناس بسخط الله سخط الله عليه واسخط الناس عليه ، ومن ارضى الله بسخط الناس رضي الله عنه وارضى الناس عنه.

٣- ان تكون الوحدة الوطنية رائدنا مبتعدين عن اية كلمة ولو كانت حقا قد يستفيد من ظاهر مدلولها الباطل والمبطلون وابدأ بنفسي قبل غيري لأبين بأن كلمة لي قد صدرت في جلسة سابقة حول موضوع الاقليمية ظهرت دون قصد متحيزة واسيء فهمها حين حملت على ظاهرها ولم تحمل على عموم استخدامها . فموقفي الثابت الذي لا احيد عنه هو نبذ الاقليمية من اية جهة صدرت وانني لا اقف الا في الصف الذي امر الله به وامر رسوله الكريم من نبذ للعصبية التي حذر الامة من فتنتها .

٤- اتصل بي الكثير من المواطنين ليلة امس متسائلين عن البث التلفزيوني المشوه وعن توقف الاذاعة عن النقل الحي لوقائع جلساتنا .

ان من شاهد نقل كلمة الزميل النائب المحترم ذوقان الهنداوي مثلا اعتقد انه هو المكلف بتلاوة البيان الوزاري وهذا وغيره تجاوز كبير على الامانة ، ولا اعتقد ان وزير الاعلام المحترم يرضى بذلك واعتقد ان التذكير يكفي لكي يقوم باصلاح هذا الخلل وبسرعة .

٥- لقد اعجبت بكلمة السيد ذوقان الهنداوي يوم امس خصوصا فيما يتعلق بامتداد المسؤولية على مدى اكثر من شهد حكومة . ولكن بنفس المنطق الذي استند اليه فيما كلمتي لاحقا من ان المسؤول الذي تفشل سياسته لا يشترك في مسيرة الاصلاح ، على ان ابين لأخي الفاضل الاستاذ ذوقان الهنداوي وبعض الزملاء السابقين في حكومة السيد زيد الرفاعي الذين هم معنا اليوم في مجلس النواب ان المآسي التي كانت ترتكب في عهد حكومتهم والطغيان الذي كان يمارس والفساد الذي استشرى لم يجد رجالا داخل الحكومة يقفون مع ضمائرهم في التصدي لها . لقد تكلمنا عندئذ عندما كان الكلام عرضا لضرائب باهضة والتجأنا الى من توسمنا فيهم الخير في الوزارة السابقة وكلهم معنا اليوم في هذا المجلس ، ولقد وضعت بعضهم امام مسؤولياته عن حوادث جامعة اليرموك التي لم نجد سندا لنا فيها بل واجهني رئيس حكومتهم بالتهديد برفع الحصانة عني [illegible] الى المحكمة العسكرية ، وطلبت منهم ان يستقيلوا والا فإن دماء ابنائنا في اليرموك الذين قتلوا ودفنوا دون تشريح ودون ان تتحرك الضابطة العدلية كما يقتضي حكم القانون ودون .. ودون ...

اقول فإن دماء ابنائنا في اليرموك كانت في اعناقهم حيث ان المسؤولية الوزارية جماعية والا يعفى الوزير منها ان كان غير راضي عنها سوى الاستقالة .

ماذا فعل زملاؤنا النواب الذين يجلسون معنا اليوم وهم وزراء في تلك الحكومة في هذا او عند تزوير انتخابات اربد التكميلية ؟

اليس الذين ينعمون معنا اليوم في مجلس منتخب بحرية هم انفسهم الذين انتهكت الحرية في عهدهم يوم امس ؟ اليس هذا ايضا على ان الشعب قد يخطئ خصوصا اذا غيبت عنه المعلومات .

اليسوا اعضاء في الحكومة التي كادت ان تؤدي الى فتنة وطنية يوم ان اعدت وصاغت واخرجت الرسالة الملكية بتاريخ ١٩٨٥/١١/١٩ التي هاجمت المسلم وشككت في مصداقية شخص رئيس الوزراء الذي كان في الحكم فيها ونجانا الله تلك الفتنة بلطفه وكرمه .

اليسوا اعضاء في الحكومة التي اخرجت قانون الوعظ والارشاد الذي اصدره الفريق جلوب ١٩٥١ لتكمم في افواه الدعاه والوعاظ عن قول كلمة الحق والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والذي استطعنا بفضل الله من احباط المآرب القمعية فيه ..

اما ما ذكر الاخ الفاضل والزميل السيد ذوقان عن كون شخصية الرئيس المكلف سبب في توتر العلاقات مع الاشقاء عندما وقف مدافعا عن شرف وشهامة هذا البلد الذي يأبى ان يسلم عدوا التجأ اليه لكهف بأخ وحبيب فإن تلك من المآثر التي تسجل له وليست عليه .

السيد الرئيس

اني اطلب من وزير الاعلام ان اراد ان ينتقل كلمتي ان تكون كاملة غير منقوصة وحيث انني لا اسمح لموظف اعتاد على اغتيال شخصيات الناس ان يحرر كلمتي وان ينقل المحرر منها بامانة ... والاصل ان يتخذ المجلس قرارا بخصوص اعلام الدولة تلتزم به الحكومة .

اقول بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله القائل (انا عرضنا الامانة على السموات والارض والجبال فأبين ان يحملنها واشلقن منها وحملها الانسان انه كان ظلوما جهولا) الاحزاب آية ٧٢ . والصلاة والسلام علي سيدنا محمد سيد البشر المحذر لامثالنا بقوله (ما وليّ احد امر خمس من المسلمين الا وجيء به يوم القيامة يداه مغلولتان الى عنقه فوضع على الصراط لا يفكه من غله الا عدله والا هوى سبعين خريفا في نار جهنم) وبعد،،،

حضرة السيد الرئيس

حضرات السادة النواب المحترمين

مرة اخرى يبتليني ربي جل وعز بالوقفة المسؤولة على منبر مناقشة الثقة بالحكومات واستعيد في ذاكرتي انشراح صدر الناس وقتئذ عند تشكيل حكومة السيد زيد الرفاعي وفرحتهم بتغير العهد متأملين عهدا جديدا تصان فيه الحرية الشخصية والعامة ويحترم القضاء ويحرك فيه الاقتصاد من ركوده ويحقق فيه عن اسباب تردي وتعثر معظم مشاريع الشركات الكبرى وما سببته من حمل نا ء تحت وزنه الاقتصاد ... كما استعيد في ذاكرتي الاصوات المطالبة بفتح التحقيق في ذلك مما اضطر الرئيس الى الاجتماع بمعظم اعضاء مجلس النواب في الجلسة غير رسمية قدم فيها تقريرا عن الموضوع واعدا باصلاح الامر متجنبا مسألة اجراء التحقيق ... واذكر اصراري في تلك الجلسة على ان اهمية المساءلة لا تنحصر فقط في اكتشاف الفساد بل في ضرورة التعريف بكل من اخطأ في قراراته حتى لا يعود الى المسؤولية في المستقبل كمنقذ وطني كما تعودنا ... ففي البلاد المؤسسية يقف المسؤول للحساب ويدفع الثمن قضائيا ان كان هنالك جرم جزائي او سياسيا بالاعتزال ان كانت سياسته قد ثبت فشلها .

وحكمت حكومة الرفاعي اربع سنوات خاب امل الناس فيها منذ بدايتها حيث ذاق الشعب الامرين من طغيان واستبداد واستشراء للفساد واعتداء على القضاء حتى قامت انتفاضة جنوب القضيمات ... باركها تضحيات مواطنين من ابناء شعبنا الابي - عيل صبرهم فتحركوا من القهر والجوع وكانت تلك التضحيات من اهم اسباب وجود مجلسنا اليوم في انتخابات حرة نزيهة . وان المواطنين الاباة الاحياء لينظرون اليكم ياقيادات امله وممثلي الامة نظرة الامل في ان نكون عند حسن ظنه وثقته .. بأن نحسن توجيه خطط انقاذه من حالته المسحوقة التي هو فيها ... فإن نحن صدقناه الوعد بصدقنا مع ربنا وضمائرنا ... اخرجنا بلدنا من طريق الانهيار والا فإن ثقته في النظام البرلماني ستهتز اهتزازا شديدا ليس وراءه الا الفوضى.. من اجل ذلك فإن موقفنا من

مشاركة النواب في مسؤولية المرحلة القادمة بعد غياب الحياة البرلمانية الحقيقية اكثر من عشرين سنة يجب ان لا يصل الى المشاركة شخصيا في الحكم بل المشاركة في حسن اختيار الحكومة من اصحاب الكفاءة المتميزة والنزاهة الناصعة لتقوم ببدء عملية التطهير والاصلاح بحيث اذا لم تنجح الحكومة الاولى والتي تتبعها في اصلاح الاوضاع المختلفة تبقى ثقة الشعب في ممثليه لاختيار فريق جديد يكمل المسيرة الا فسيعزي الفشل الى تهالكنا على كراسي الوزارات ... حتى اذا استقامت قواعد الادارة بعد طول فساد يرسل الشعب حكامه الى كراسي المسؤولية التنفيذية من خلال الانتخابات النيابية ... لذا وجب علي في بداية حديثي عن الحكومة ان اصدق مع موقفي المعلن اثناء الحملة الانتخابية باعلان عدم الرضا عن مشاركة الزملاء النواب في الوزارة وعن مفاوضة الزملاء الاخرين على الموضوع نفسه الذي اكرمنا الله بعدم نجاحه. فماذا تغير في نهج الحكم حتى نشارك ؟ هل سيكون هنالك نظام داخلي لمجلس الوزراء مثل نظامنا الداخلي ؟ هل سيكون لديه محاضر اجتماعات مثل محاضرنا :

هل سيكون هنالك تصويت في المجلس او ان القرارات بالاجماع : هل تغير وصف الوزارة من كونها حكومة الوزير الواحد ومعاونيه ؟ هل ناقش احد المشاركين موضوعات البرنامج الحكومي ووضع شروطه المسبقة على البرنامج وليس الكرسي ؟.

ومع سروري البالغ للخطوات التي تم انجازها حتى الان باتجاه الحريات العامة الا ان علي ان ابين ان الفضل الاول في ذلك يعود الى ارادة الناس التي لو قيض لها ان لا تقمع في العقود الماضية لما تجرأت حكومات ان تنفرد بالوصاية على الشعب تلك العهود التي كان السيد رئيس الوزراء قائدا للعديد منها كما شارك في بعضها بعض وزراء هذه الحكومة ... وان عدم اخذنا ذلك بعين الاعتبار اليوم ونحن نبحث امر هذه الوزارة يعني اقرارنا بصحة النهج السابقة في حينه وان التغييرات الحاصلة اليوم كانما هي تمشٍ مع التطور الطبيعي لمسيرة الحكم وهو منطق لا نقره ولا نوافق عليه ... لاننا بذلك وكأننا نقول بفساد الامر في عهد الحكومة غير الانتقالية السابقة فقط ... فمع ان عهد تلك الحكومة زاد فيه الفساد والطغيان بشكل لم يسبقه مثيل الا ان النهج الذي سمح لمثل تلك الحكومة ان تستلم الحكم هو نهج استقر منذ زمن وساهم في استقراره عهود سبقت حكم بعضها السيد رئيس الوزراء الحالي ...

اضف الى ذلك ان انواعا من الفساد الكبير مثل عمولات صفقات الاسلحة والطائرات كان موجوداً في العهود السابقة وان نجا البعض من الاشتراك بها والاستفادة منها فان العلم بوجودها وعدم مجابهتها مسؤولية كبيرة على كل صاحب سلطة لم يستعمل سلطته في تتبعها وايقافها ومحاسبة المستفيدين من ورائها ان لم يلجأ الى اتخاذ موقف لفضحها على الاقل ... بترك الحكم .

ايها السادة النواب الاكارم .

الفساد الذي نعيشه فسادان فساد الذمم الذي يجب ان يتتبع [illegible] الذي لا جهد لنا عليه

سوى الدعوة الاصلاحية ... لقد افسدت الحكومات اذواقنا بأن قلبتنا في برامجها المتعاقبة الى مجتمع استهلاكي غير منتج يعيش اكثر بكثير مما تسمح له به موارده وظروفه الاقتصادية ... فالتعامل مع المساعدات العربية على انها دائمة كان خطأ واخذ القروض بالاضافة الى ذلك كان خطأ اكبر وحتى لو دامت تلك المساعدات فان توجهها كليا نحو الانتاج ومنع اثارها التضخمية المؤذية امر اساسي لصاحب النظر البعيد ... وحتى لو افترضنا ان مواردنا الذاتية كافية للسماح لنا بالمعيشة الاستهلاكية فأين حساباتنا من التهديد الصهيوني الاكيد ... ذلك التهديد الذي يجب ان يلهم مخططينا لبناء مجتمع متماسك محارب صلب بعيد عن الاستهلاك يركز موارده على كل ما يحقق له المنعة الذاتية والاستقلال سلما وحربا ...

ان البلاء الاقتصادي الذي نحن فيه اليوم لا ينفرد الفساد في تسبيبه وان كان قد ساهم فيه مساهمة رئيسية وسرّع عملية ظهوره بل ان احد اسبابه الرئيسية السياسة الاقتصادية التي انتهجها الاردني قبيل وبعد بدء المساعدات العربية حيث ان القرارات الاقتصادية وجهت مجتمعنا نحو الاستهلاك ورفع مستوى المعيشة على غير اسس الاعتماد على الانتاج المحلي .

وهذا الرأي ليس وليد سنتنا هذه بل انه رأي نحمله منذ اول ابتلاء بمنصب النصيحة للشعب والحكام ابتلانا الله به ... فلقد ركز اول خطاب لنا على نفس هذا المنبر على مسألتين : خطورة التوجه الواضح نحو المديونية وتفكك اجهزة الحكم بوجود مراكز قوى اقوى من وزراء الحكومات ... وكان ذلك في نهاية عام ١٩٨٢ في زمن حكومة السيد مضر بدران في المجلس الاستشاري لدى مناقشة موازنة ١٩٨٣ وهاتان المسألتان كان لهما التأثير الواضح على احوالنا اليوم وكان مما قلت محذرا : « ان العيب الاساسي الذي يظهره قانون الموازنة المؤقت كون العجز المالي والاعتماد على الخارج ما زالا ينموان ويكبران مع نمو اقتصاديات الدولة » ان زيادة الاعتماد على الخارج يؤثر بلا شك على صحة استقلال الوطن وحرية اختياره فالاستقلال كما هو معرف بلغات اخرى ترجمة حرفية لكلمة عدم الاعتماد ... وبما اننا يجب ان نتجه ولو تدريجيا نحو مزيد من الاستقلال فإن على الحكومة ان تتصرف بشكل مسؤول في الحد من الاعتماد على الخارج كما ان عليها ان تضع المواطنين امام مسؤولياتهم في تحمل اعباء المسيرة نحو الاستقلال الكامل « اما اذا نظرنا الى تركيبة التمويل فاننا نرى بوضوح فشل الحكومة في استثمار الامن وجو الثقة في استقطاب الاموال المحلية لتمويل المشاريع فنسبة القروض الخارجية للداخلية هي (٣٥) الى (٢) ونسبة مجمل المساعدات والقروض الخارجية للقروض الداخلية هي (٣٣٦) الى (٢) وهذه نسب خيالية لا تصدق وهي غير مقبولة خصوصا عندما نرى ان كثيرا من الاموال الاردنية حول من خلال البنوك الى الخارج داعمة الاقتصاد الاجنبي بينما تعود لنا هذه الاموال على شكل قروض دولية » « ان الاعتماد على الخارج يجب الا يكون الا في الضرورة القصوى اما ان نعتمد على الخارج فنزداد رخاء وبحبوحة في العيش دون تحقيق اي منجزات سياسية او تاريخية نستحق معها العيش الرغيد فهو امر مرفوض لكل ذي حس وطني فلا بارك الله في مواطنين يطالبون حكومتهم بالرخاء والبحبوحة على حساب استقلال بلادهم وعدم اعتماده على الغير ولا بورك في مسؤولين يسيرون مثل هذه المطالب » انتهى النص المقتبس .

اما المسألة الثانية وقتئذ فهي عن مركز صنع القرار فيما يخص مستقبل البلاد الاقتصادي وفيما يخص المديونية وغيرها من امور مالية حساسة نستشعر اليوم المصائب التي ساهمت في تسبيبها فلم يكن للوزراء وهيئة الحكومة فيها للاسف الدور المسؤول الرئيس كما الزمهم بذلك الدستور بل كان ينفرد به فرد هو رئيس المجلس القومي للتخطيط والذي كان يمثل مركزا اقوى من كل الوزراء في عهد حكومة السيد بدران الاخيرة ووجب تبيان ذلك موثقا حتى نضع المسؤوليات في مكانها دون تحميل جهة اكثر من مقتضيات العدل في نتائج ما نحن فيه اليوم فقد اوردت في نهاية ١٩٨٢ في نقاشي موازنة حكومة السيد مضر بدران ما يلي :

« والعيب الثاني الذي يعكسه قانون الموازنة والذي له مدلولات خطيرة هو الخلل في التركيب الهيكلي لاجهزة ومؤسسات الدولة والدور الوظيفي لها . فالسلطة التنفيذية هي الحكومة ممثلة بمجلس الوزراء الذي يستمد ثقته من البرلمان فإن سلمنا بالعذر القائل ان هنالك ظروفا تحول دون وجود برلمان فاننا لا نرى عذرا ولا نسلم بنظرية تفكيك اجهزة الحكومة ممثلة بوزاراتها وتوزيع صلاحياتها او حتى صلاحيات اكبر الى مؤسسات لها مجالس ادارة منفصلة وحرية القرار .. ولها سلطات اكبر بكثير من السلطات المنوطة بالوزارات دستوريا « ان الميزانية الانمائية لمؤسستين فقط من اصل (٩٥) وزارة ومؤسسة واردة في مشروع القانون وهي المجلس القومي للتخطيط وسلطة وادي الاردن تصل الى ٥٦٪ من مجمل الميزانية الانمائية بينما تتنافس ٩٣ مؤسسة اخرى ومن ضمنها جميع الوزارات على انفاق ٤٤٪ من الميزانية للدولة ، وماذا جنينا من هذا كما قلت ؟ لقد حصلنا على مجلس للتخطيط يقرر الاتجاه الاقتصادي للبلاد ويناط به انفاق ثلث الميزانية الانمائية للدولة ... مجلس هو مجلس بالاسم لا يجتمع مطلقا بل ان هذا المجلس يتحدى القانون الذي اوجده والزمه بعقد اربعة مجالس ادارة في السنة على الاقل ويتحدى ايضا مجلسكم هذا ايها الزملاء الذي اوصى الحكومة عند اقرار موازنة عام ١٩٨٢ وطلب منها ان تطلب من رئيس مجلس الادارة (رئيس الوزراء) ان يجتمع مجلس ادارته حسب نصوص القانون دون فائدة .. لا بل يتجرأ المجلس القومي للتخطيط ان يرسل موازنته الى الحكومة ثم اليكم دون ان يصادق عليها مجلس ادارته الذ ي لا يجتمع » « لو كان مجلسنا هذا برلمانا لكان لنا تصرف مع من يخالفون القانون اما ونحن مجلس للاستشارة فقط فانني ارى ان انسب الى مجلسكم الكريم الذي وان كانت اراءه لها صفة الاستشارة ولكن توجيهاته في وقف مخالفة القانون الزامية من حيث ان كل مواطن خفير وليس فقط كل عضو في هذا المجلس خفيرا ..اني. انسب لمجلسكم المحترم عدم المصادقة على ميزانية المجلس القومي للتخطيط ويبقى للحكومة ان لا تأخذ بهذه التوصية معفية ايانا من تحمل مسؤولية المصادقة على ميزانية مجلس يتحدى القانون ولو قبلنا عذر الحكومة في الاسباب التي تمنع قيام برلمان في الوقت الحاضر فاننا لا نرى الحكومة عذرا في غياب البرلمان ان تخالف القانون او ان تسمح لاجهزتها بمخالفة القانون » انتهى النص وها قد حضر البرلمان اليوم ووجب الحساب خصوصاانناانعتقد ان الانفراد في صنع القرار والتوسع الاقتصادي الاستهلاكي على حساب المساعدات والمديونية هما سببان رئيسان من اسباب ما نعانيه اليوم وحتى لو كان القرار قد اتخذ جماعيا فانه قرار خاطئ حيث لا يصلح للاردن وللدفاع عن وجوده من المخاطر المحدقة به الا اعادة ترتيب مجتمعه ليكون كله مجتمعا عاملا ،

منتظما عسكريا ، مستوطنا للارض مدافعا عن استقلاله اثناء السلم بالانتاج والبعد عن الاستهلاك واثناء الحرب بالتصدي المسلح للعدو الغازي لا محالة . وهو ما لمح لجزء منه البيان الوزاري للحكومة - مؤخرا ... واستدلالا على صحة رأينا اذكر مجلسنا الكريم بأن المرحوم الشريف عبدالحميد شرف الذي تولى رئاسة الحكومة بعد حكومة السيد بدران الاولى قد رأى خطورة النهج وبدأ بمعالجته رافعا شعار ترشيد الاستهلاك الا ان غرق معظمنا في رغد الدنيا اعمانا عن رؤية الخطر الذي بدأ يلاحظه المرحوم فاتخذ البعض الشعار سببا للمزاح والمداعبة ونحن لاهون عن الفخ الذي نسير اليه ولو ان حكومة السيد بدران التي تبعت وفاة الشريف عبد الحميد تمسكت برؤيته ولم تعد الى سابق سياستها لكان امرنا اليوم افضل بكثير فلم تترك الحكومة تلك مسؤولياتها الا وقد بدأ الركود الاقتصادي الذي طالب الشعب حكومتي السيدين العبيدات والرفاعي التصدي له لذا فإن وضع اللوم فقط على حكومة السيد الرفاعي منفردة فيما يخص الشؤون الاقتصادية امر بعيد عن العدالة مع ان اللوم يضاعف عليها بسبب الطغيان والفساد اللذين استشريا في عهدها ومن عجيب الامر ظاهرة يجب ان تدرس ويعطى لها تفسير واضح كون المسؤول عن قرارات الاقتصاد والتمويل في عهد حكومة السيد مضر بدران بقي هو نفسه في وزارتي عبيدات والرفاعي في مركز القرار الرئيس كوزير للمالية " فيك الخصام وانت الخصم والحكم " فهو الذي ساهم في عهد حكومة السيد بدران الاخيرة في رسم نهج الاقتصاد وفي قرارات الشركات العامة الكبرى التي فشل معظمها مثل الاسمدة والاخشاب الزجاج واسمنت الجنوب وغيرها والتي سببت ضربة قوية لاقتصادنا والتي ضيعت مدخرات مغتربينا الذين وثقوا باقتصاد بلدهم واسرعوا للاستثمار فيه . وعندما شددت في البرلمان السابق في عدة مناسبات على ضرورة محاسبة متخذ هذه القرارات وقرار رفع انتاج اسمنت الجنوب من مليون الى مليوني طن بجرة قلم دون توضيح بيّن لي رئيس الوزراء الاسبق في لقاء معه ان الذي يجب ان تتبعه هو رئيس الحكومة الاسبق وليس وزير ماليته الحالي - فهو صاحب القرار والمسؤول الاول عنه . كما لا بد لي ان اذكر بان التصرف المالي بإخراج (٢٥٪)من المساعدات العربية خارج قانون الموازنة العامة بعيدا عن رقابة البرلمان وديوان المحاسبة قد بدأته حكومة السيد مضر بدران ذلك الصندوق الذي نطالب اليوم بادخاله فورا في الموازنة ويفتحه لتدقيق مجلس النواب على طول السنوات السابقة لنعرف كيف تصرفت في امواله جميع الحكومات وكذلك فان ادراج موازنة القوات المسلحة في الموازنة العامة كمجموع واحد بحجة السرية امر يجعل من الصعوبة بمكان مراقبة حسن اتفاق تلك الاموال وهو امر كان معمولا به ايضا في ذلك العهد .

واعود مرة اخرى للمديونية فقد اعترف وزير المالية في حكومة السيد عبيدات والرئيس السابق للمجلس القومي للتخطيط في عهد السيد مضر بدران للجنة المالية التي كنت مقررها وبعد ان مارسنا عليه ضغوطا كبيرة لمعرفة حجم المديونية بأن سجلات المديونية غير منظمة وانه عاكف على تجميع المعلومات بخصوصها وان الامر يحتاج الى وقت مما يدل على فوضى كبيرة ورثتها حكومة السيد عبيدات في هذا المجال الهام والذي لا يمكن لصانع قرار مسؤول ان يتخذ قرارا صائبا في غيابها . فكيف كانت تتخذ قرارات الالتجاء للقروض في غياب

حصر دقيق لمديونية المملكة التي لم يبدأ بحصرها الا بعد عودة الحياة البرلمانية للاردن وتحت ضغط النواب ومساءلتهم .

مجلسكم اليوم ايها السادة برلمان ذو سلطة وعليه ان لا يهمل في المحاسبة والا فانه يوقع نفسه في دائرة المحاسبة المسائلة ... فمصيبتنا اليوم ليست في استبداد الحكومات فقط وانما في تقصير ممثلي الامة ان وجدوا في الدفاع عن الامة والشعب وفي خوفهم وسكوتهم عن التجاوزات التي كانت تحصل ولو كنت محاسبا احدا في السنوات الخمس الماضية لبدأت بالنواب ثم النواب ثم بالحكومة ثم بالقضاء الذي رزئنا فيه ايضا فمع صحة بالقول بأن القضاء اعتدي عليه من خارجه وخطط له ان يضعف الا ان الشعب قد اتى من قبل القضاء عندما لم يتخذ عمالقة القضاء وجهابذته الموقف اللازم من تدخل السلطة التنفيذية في القضاء . ولم يحركوا ساكنا مع ان طرق فرض هيبهم كثيرة ولا تحتاج الا الى عزيمة وقرار ... ان من البلاء ان ينتظر القضاء حضور برلمان نزيه قوي حتى نبدأ بالاستماع لقرارات ادارية تعيد الحق الى اصحابه بعد ان غابت مدة طويلة تلك القرارات او اتخذ عكسها في السابق او احتج لعدم اتخاذها بعدم الاختصاص او رضي كبار قضاتنا بنص كتاب بعيد عن امانة المسؤولية صادر من رئيس وزراء يبلغهم فيه تمنع النيابة العامة عن الادلاء ببيان تحت حجة السرية لصالح الامن القومي دون ان يقرروا الاستماع الى تلك البينات في خلوة يقررون هم بعدها صدق الادعاء بالسرية من عدمه ... وان من المصيبة ان تصدر محكمة العدل العليا قرارات لا ينفذها رؤساء وزارات متعاقبون منهم السيد رئيس الوزراء المكلف ويحفظونها في ادراجهم ويقبل بذلك القضاة بحجة ان ليس لديهم سلطة على التنفيذ ولا يتوقفون عن النظر في جميع القضايا حتى تلتزم الحكومة باحترام قراراتهم ... ماذا كان يمنع القضاة عن الاضراب لمثل هذه الاهداف النبيلة ... ان وقفة واحدة من هذه الوقفات كانت كفيلة باسقاط حكومة وفرض هيبة القضاء على المجتمع بأسره والمواطنة المثلى ايها السادة ليست مطلوبة فقط من النائب بل من الوزير ايضا ومن القاضي ومن كل مواطن يحتل مسؤولية هامة فالاصلاح والتغيير يأتيان من جميع المصلحين اينما كانوا وليس فقط من النواب ... ان المؤسسة الوحيدة التي ان بقيت صالحة عند فساد الاخرين ويمكن ان تعاد نهضة البلاد بسببها هي سلطة القضاء وهي في نفس الوقت المؤسسةالوحيدة التي لو اختلت تحطمت البلاد ونظامها مهما كانت المؤسسات الاخرى مزدهرة . لذا فان اصلاح القضاء اصلاحا جذريا امر لا يحتمل اي تأجيل وكنا قادرين على ابتلاع ما سمعناه هذه الايام من احالة احد الاساتذه المحامين والقضاة السابقين الكبار على المدعي العام لانتقاده القضاء بنية اصلاحه ، لو اننا رأينا نفس الغيرة على حرمة القضاء عندما رفض ضابط مخابرات ان يمثل للشهادة امام محكمة العدل العليا وايده في ذلك رئيس الوزراء او حين اهملت الحكومات قرارات العدل العليا ولم تنفذها ... أن كان هنالك اهانة فتلك هي الاهانات التي يجب ان يتصدى لها لا ان يتصدى لمواطن يتظلم من حالة اصبح وصفها شبه مجمع عليه ... وعند ذكر القضاء لا بد من تكرار ما ذكرت سابقا في جلسة الثقة بالحكومة السابقة من عدم ثقة المواطنين في الوصول الى حقوقهم بسبب الامور الاجرائية التي اصبحت درعا للظالم يختبئ وراءه مهددا المظلوم بأن عليه ان يذهب الى القضاء لتحصيل حقه والا القبول بظلمه فيقبل المظلوم بظلم الظالم مفضلا

اياه عن ظلم طول مدة الاجراءات الحقوقية. كما ان قوانيننا الجزائية البعيدة عن احكام الله لم تستطع ان تكسب ثقة المواطن ابدا وسكت عنها المواطنون مكرهين ومطبقين نظاما آخر للوصول الى عدالتهم وهو نظام القوانين العشائرية والتي ستبقى الغيت ام لم تلغى ، ما لم يثق المواطن وعشيرته بأن الحكومة ولية امره توصل اليه حقه الشرعي كاملا .

حضرات السادة المحترمين

ان ترك العشائرية لا يكون الا بارضاء الناس عمليا جعلهم عشيرة واحدة يأخذ لهم ولي امرهم حقوقهم واني اقول وفي قولي تمثيل لكل عشائرنا الطيبة ان شاء الله بأن عاداتنا العشائرية ستبقى وسنبقى اولياء امور حقوقنا ما لم تحزم الحكومة الامر وتتصرف كولي لحقوقنا فلقد اعطانا القرآن الكريم ذلك الحق بقوله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) واجمع العلماء على ان الولي المقصود هو الحاكم ان كان مطبقا لشريعة الله والا فان اقرباء المظلوم او المغدور هم اولياؤه .

ان ترك العشائرية لا يكون بتبني قوانين واساليب وانماط غربية غريبة جعلت منا شعبا منفصم الشخصية يطبق نظامين مختلفين معترف بهما بل بتطبيق شريعة الله واني اعاهدكم ولا اظن احدا من العشائر الكريمة يخالفني باننا سنبتعد عن عاداتنا بمقدار مانرى اقترابا من الحكم بشريعة اللة والا فاننا سنبقي دم القاتل العمد مهدورا حتى نقتلة ولنا على ذلك الجنة وسنبقى متبعين اي معتد على اعراضنا حتى نوقع بة قصاص اللة ولنا على ذلك الجنة ولكل من منعنا عن ذلك الاثم وغضب الله والنار . ان القائل لا يصدق عندما يقول ان العشائرية تضعف الحكم فالعشائرية ليست الا تكملة لحكم ضعيف والحكم لا يكون قويا بالغاء العشائرية بل بتطبيق البديل الشرعي الذي يصهر الامة كلها في عشيرة واحدة العشيرة المحمدية التي هو صلى الله علية وسلم وليها وخلفائه وولاتهم من بعد. اما القضاء الشرعي فيحتاج الى اصلاح اكبر ،لعل اكبر اصلاح يحتاجه وقف تدخل السلطة التنفيذية ممثلة بقاضي القضاة فية حتى ان القضاة الشرعيين يتذمرون من حالة الاذلال التي تمارس عليهم ومن انهم ما عادوا يصدرون احكامهم مستقلين باسم جلالة الملك وانما بامر صاحب السماحة... والمنفذ الاكبر الذي يدجل فية للسيطرة على القضاة الشرعيين والنظاميين كون تمديد الخدمة فوق سن التقاعد بيد السلطة التنفيذية مما يجعل مجالس القضاء تحت سيطرة الحكومة هذا الامر الذي يجب ان يتوقف ،وان يلجا الى ترتيب قانوني جديد يحدد للقضاة فية اليا مالم تقدم الاسباب المعللة الصحية بعدم قدرة القاضي على الاداء الجيد وان يكون ذلك مقرونا بموافقة مجلس النواب ليكون المجلس حاميا للقضاء وظهيرا له . . . ان المطلوب من قاضي القضاة بدلا من ان يفرض سلطانه على القضاة ان يمارس تلك الهيبة على اجهزة الدولة فهو رمز المادة الثانية من الدستور دين الدولة الاسلام ، وكانت الممارسة في بداية انشاء المملكة تقضي بان يكون وزير الاوقاف قاضيا للقضاة ومؤهلا لذلك المنصب وانه بوصفه قاضيا للقضاة يكون النائب الاول لرئيس الوزراء يتراس اجتماعات مجلس الوزراء اليا في غيابه وكان لا يؤذن لهيئة الحكومة بالدخول على جلالة الملك قبل دخول قاضي القضاة

اولا يتبعه بعد ذلك بدقائق بقية هيئة الوزارة وكان يتقدم رؤساء في البروتوكول رؤساء الوزارات السابقين وما الى ذلك من امور تشير الى عزة هذا المنصب والى المعاني الكبيرة المتعلقة به ... ان بداية الطريق لكل من يطلب اعادة الاعتبار المنقوص لمسيرتنا الشرعيه هو في اعادة ترتيب القضاء الشرعي ليكون قلعة مستقلة للشريعة السمحاء .. يرتبط بها الافتاء المستقل استقلالا كاملا عن الادارة.

حضرات السادة النواب

لقد فرح الناس بانتخاب هذا البرلمان الحر .، وحتى نحسب حساباتنا بشكل صحيح علينا ان نعي باننا لا نعتقد ان وراء هذه الانتخابات فقط الايمان الكامل بالحريات وبالمشاركة بقدر ماكان الاضطرار الى وجود صاحب المسؤولية الشرعية الاول لكى يرمي علية ثقل المرحلة ويلبس المشاركة في صنع القرار ويلبس المشاركة في صنع القرارات التي تحتاجها المرحلة والتي لا يمكن للناس ان يحتملوها في غياب برلمان ويشك كثيرا ان يحتملوها حتى في حضور برلمانهم فلقد ضاقت الدنيا في وجوه الشعب وما زلنا نسمع الحكومات تستعمل عبارة جيوب الفقر . . لقد قلنا للحكومة السابقة ونقول لاية حكومة : اي جيوب فقرا يتكلم عنها ؟؟ هنالك جيوب غني وليس جيوب فقر بل ان هنالك فقرا عاما في المملكة ، ولقد نبهنا سابقا الى ان ازدياد الهوة بين الممنوحين والمحرومين ستكون سببا في خلخلة الامن الاجتماعي حتى حدث ذلك في نيسان ولن نمنع حدوثه مرة اخرى الا بصدق التوجه عند جميع القيادات العليا بنبذ حياة الاستهلاك نبذا ،واضحا جليا يشعره المواطن شعورا يوميا فيشعر بقرب حكامه منه ويبدأ ذلك بمراجعة مصاريف واسلوب معيشة جميع القيادات والوزراء والناس اجمعين .. فلن ينجيا من ازمتنا الا الصدق ولا داعي لاستفزاز هذا الشعب بمظاهر لا يمكن ان تليق بشعب فقير مثل الطائرات الخاصة والقصور وقصور الضيافة ومصاريف السفر والاحتفالات التي لا تتجانس مع طبيعة ،وحقيقة حال شعبنا ولنحافظ على امننا الاجتماعي بالتوادد والتراحم بين الحكام والمحكومين عودا الى الاصالة والبساطة والسماحة التي الفت هذا الشعب حول قيادته فاستطاع ان يجتاز ازماته العديدة موحدا متماسكا والحمد لله. وليس هنالك راحة ونعيم في الدنيا اعظم من دفء محبة الناس وراحة الاستناد الى قلوبهم وكل من يبتعد عن هذا النعيم الدنيوي وراء زخرف الدنيا يخسر راحته في الدنيا والاخرة ....

هذا هو اساس الوحدة الوطنية كما ان الايمان بالله سبحانه القائل(يا ايها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم) هو اعظم سببا لوحدة الوطنية ، اذ لا توجد ايه عقيدة قادرة على صهر الشعوب صهرا في امة واحدة سوى الايمان باللة ورسولة صلى الله عليه وسلم وفي غياب ذلك يظهر الشقاق والنزاع والتعصب لاقليم او لطائفة .. ولسنا ندري في هذا العصر الذي التقى فيه اعداء الامس الالداء في امة على وشك ان تنصهر ، كيف نرضى بتفكك لحام امة مصهورة منذ قرون ، وكيف نمني انفسنا بعد ذلك ببقائنا واولادنا احرارا على وجه الارض.. ان هذه ليست خيانة لواقعنا فقط بل خيانة للاجيال من بعدنا ايضا ولا ينجينا من الوقوع في حبائل هذا الشر العظيم ، ري الصدق والثبات على مبدأ نبذ كل القليمية تصدر من اية

جهة كانت ولا نتحجج بالتجائنا لمنطقها بسبب استعمال الاخرين لها فالوطن يحتاج الى عمالقة يقومون ولا يمكن لمنطق العمالقة ان يرضى بالتقزيم .

ومع ان مطالبنا الاساسية لحماية الشعب هي في الغاء قانون الدفاع الا ان المطلب الاول الاستقرار البلاد يكون بتعديل الدستور لمنع غياب مجلس النواب تحت اي ظرف من الظروف ولاعادة الامر الى ماكان عليه من استقالة الحكومة التي تحل مجلس النواب وتشكيل حكومة انتقالية لاجراء الانتخابات ولاعادة العينية الى ماكانت عليه عندما كان العين لا يعزل بعد تعيينه حتى تنتهي مدة المجلس وغير ذلك من تعديلات اجريت في السابق يجب علينا ان نعود عنها اذا كنا متوجهين لمسيرة ثابتة مستقرة .. اما موضوع الميثاق فان اية وثيقة يراد لها ان تحصل على قوة تشريعية دستورية يجب ان تصدر بالوسائل المشروعة دستوريا وان طرح ميثاق لاستفتاء العام ليقول فيه الناس نعم او لا اسلوب غير دستوري والتفاف على مصالح الشعب بالالتفاف على نوابه المؤهلين لاجراء الدراسات المستفيضة لصالحه واتخاذ القرار المناسب له ، والذين يشكلون هم واعيان البلاد المنتقون من قبل السلطة التنفيذية معا السلطة التشريعية الوحيدة في البلاد .

حضرة السيد الرئيس

حضرات النواب الاكارم

لقد ذكر البيان البنوك وحالها ولدى النظر في قضية البنوك وتنظيمها لا بد لنا ايضا من مراجعة شاملة حول اسلوب التمويل فكل من ينكر ان الربا نظام لقهر الفقير ولزيادة غنى الغني مكابر خصوصا بعد ان رأينا كيف قام الربا بتركيع سلسلة من الدول باكملها ولا يمنعنا اقرارنا في اننا نعمل ضمن نظام عالمي من ان نقر في نفس الوقت بظلم هذا النظام لان الدفاع عنه مرادف للدفاع عن الاستعمار . . وكما تفعل الشعوب في نضالها من اجل التحرر من الاستعمار علينا ان نعمل للتخلص من هذا النظام الذي يطبق اسوة في دول العالم الثالث حيث تركز البنوك على الائتمان القصير الاجل والذي يصلح للحياة الاستهلاكية اكثر منه للمشروعات الانتاجية التي تحتاج الى مدد طويلة لسداد تكاليفها ... واذا اخذنا بعين الاعتبار انها لا تقدم حتى على امتلاك صناعات ومشاريع انتاجية كبرى علمنا مقدار الفجوة الموجودة بين المال والانتاج . . واعجب من منتقدي الراسمالية ونظامها عندما نجدهم ينبرون للدفاع عن آلة الراسمالية الرئيسية الربا ... وكل صادق في ايمانه بفساد الراسمالية بل يسعه مطلقا الا ان يلتجيء الى النظام الاسلامي الذى حرم استعباد المال للجهد وجعل العلاقة بينهم علاقة مشاركة .

فجدير بكل مخلص منا حريص على الاستقلال الحقيقي لبلاده ان يقبل على تفهم وتشجيع وتطبيق اساليب التمويل الشرعية وان يواكب ذلك في الوقت نفسه الاتجاه بالبنوك الحالية للاخذ بزمام المبادرة بتأسيس الشركات الصناعية والمشاريع الريادية ذات الانتاجية الاساسية لحاجات المجتمع بحيث تؤخذ متطلبات السلامة العامة سلامة اوضاعها بعين الاعتبار وبالتنسيق مع البنك المركزي والسلطات على اعلى المستويات لضمان

حقوقها ووضع التشريعات التي يمكنها تحقيق هذه الاهداف .... وان يكون التوجه نحو اقامة المشاريع الانتاجية والصناعات الخفيفة الاساسية لرفد السوق المحلي بما يحتاجه المواطن من سلع ضرورية لاستمرار مسيرته وان يكون الهدف واضح المعالم بكون تخفيف العبء عن المواطن هو الاصل من وراء اقامة هذه المشاريع والصناعات ويأتي التصدير في المرحلة الثانية.

وعند ذكر تخفيف العبء عن المواطن لا بد من ذكر بنك الاسكان الذي اسس لتقديم خدمة رئيسة للمواطن بكلفة رخصية واعطي من اجل ذلك حوافز هائلة مثل اعفائه من ضريبة الدخل وتحصيل امواله كاموال اميرية دون دفع اية رسوم وكان القصد من ذلك دعم الخزينة للمواطن الذي يحتاج الى سكن من خلال موسسة بنك الاسكان ولكن البنك استفاد من الاعفاء دون نقله الى المواطن حيث تبلغ كلفة القروض التي يحصل عليها المواطن من البنك معدلات قريبة من الفوائد التجارية كما ان البنك توسع في اعماله خارج الاختصاص الذي اسس من اجله على حساب ذلك الاختصاص مستفيدا من الامتيازات منافسا البنوك الاخرى بطريقة غير عادلة ، ان لم يكن هذا فساد متعفن فماذا نسميه اذن ... كان هذا وما زال تحت العين المراقبة للحكومات المتعاقبة ، ان التدخل السريع لتصحيح الوضع حتى يتوقف سحق المواطنين امر شديد الاهمية كما ان بقاء الادارات مستمرة لمدة طويلة يقلب من بعض المؤسسات الى امبراطوريات وان التغيير بفترة معقولة امر شديد الحيوية لمراقبة حسن سير الامور وتتبع حدوث الفساد .

ايها السادة النواب

لم يتطرق البيان الوزاري الى قطاع الانشاءات المتعثر ذلك القطاع الحيوي الذي يتجاوز تأثيره المقاولين ليصل الى مئات العائلات التي تتكسب من خلاله والى البنوك الممولة التي يعنيها الامر والى قطاع المهندسين والاستشاريين المرتبط بحسن سير قطاع الانشاءات ...لقد اثر ارتفاع الاسعار على المقاولين تأثيرا سلبيا مما يهدد بافلاسات في هذا القطاع.. وغنى عن التبيان ما يضيفه ذلك من عبء على البطالة المستشرية في البلاد والتي جاء ذكرها بشكل عام في البيان ...

ان العمل على انشاء تكوينات اجتماعية تستوطن الارض على شكل تعاونيات منتجة مدعومة بالدعم الاساسي من الدولة حتى تبدأ عملية وطنية للانتاج بالسواعد والارادة الوطنية امر بات ملحا ويعتبر عملا استراتيجيا يعود بفوائد متعددة على البلد من رفع للانتاج المحلي وحل للبطالة وبعد عن سلوكيات الاستهلاك وتقبل للعمل الشريف المنتج الحر وان مردوده الاقتصادي والاجتماعي والعسكري كبير جدا ..

اما فيما يخص التحقيق في المديونية واسبابها والفساد واستشرائه فانني لا اوافق الحكومة على موقفها المحصور في انها ستتعاون مع اية لجنة يكلفها المجلس للتحقيق في الامر حيث ان من صلب واجبات الحكومة ان تباشر في التحقيق في كل مؤشرا يدل على الفساد والمجلس يراقب الحكومة في ذلك وله ان شاء ان يشكل لجانا مستقلة للقيام بمهمة مشابهة ... وعلى افتراض ان المجلس لم يتحرك في هذا الشان فهل يعفي ذلك الحكومة من

مسؤولياتها في التحقيق في اي فساد وتتبعه ؟؟ ان المعلومات المتوفرة لدى الحكومة اكثر بكثير من تلك المتوفرة لدى المجلس وكل مسؤول تصله معلومات تقتضي التحقيق ولا يقوم بذلك يخالف الامانة هذا من جهة والامر الاخر هو ان مجلس النواب سيحقق في المديونية واسبابها وسيدرس ملفات سبقت الحكومة السابقة والا فان ذلك يعني تبرئة المسؤولين السابقين ابتداء .. ان الامر الذي نحن فيه خطير والحكومتان اللتان حكمتا مددا طويلة في الفترة السابقة. هما حكومتا الرفاعي وبدران وان لم نعدل في البحث والتنقيب عن المسؤوليات فلن نكون الا احجارا يتناقلها عهدان مرتبطان بشخصين تسخر طاقاتنا ضد التارك منهما للسلطة.

لذلك ومن منطلق مقتضيات امانة المسؤولية واحتراما لشعور الشعب ورغبته فانني احجب الثقة عن حكومة السيد بدران كما حجبت الثقة سابقا عن حكومة الرفاعي واطالب بتكليف رئيس جديد يحصل على ثقة جماهرية بالاضافة الى الثقة البرلمانية حتى يلتف الناس حوله التفافا يسمح له بان يتدرج في نقل الحكم الى منهج دستوري جديد لم يتعود الناس عليه بعد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس (وترفع الجلسة حتى الساعة (الثالثة)

(وهنا رفعت الجلسة للاستراحة ثم عادت للانعقاد)

بسم الله الرحمن الرحيم

- استئناف الجلسة -

معالي رئيس المجلس سعادة الزميل السيد عيسى عابد الريموني ، تفضل

السيد عابد الريموني

معالي الرئيس

حضرات النواب ،

استمعنا باهتمام الى البيان الوزاري لحكومة السيد مضر بدران ، واستبشرنا بالتحول الديمقراطي الجديد في الاردن ، كنا نتوقع بيانا مفصلا بالوقائع والحقائق ، وليس مجرد وعود ، كما كان الحال في البيانات الوزارية للحكومات السابقة.

نحن بصراحة لانريد وعودا وعهودا لتحقيق المستحيلات ، ولا نريد للكلمات المنمقة ان تطغي على الحقائق، وادعوا الله ان لا نكون من بين من تبهرهم سبك البرامج والخطط البراقة وغفلوا عن الحقائق ان ما طرح في البيان الوزاري ، هو مجموعة حلول وتوجيهات وطموحات ووعود وبرامج عمومية صيغت باسلوب جميل مؤثر والبيان عبارة عن ترسانة من الوعود والتمنيات والاحلام ... كيف نصدق ودعونا نسأل باسادة : ماهي الضمانة حتى لايتحول البيان الوزاري الجديد الى زيادة نزيف وتبديد للطاقات والحاق المزيد من الخسارة والالام ؟ وعليه

نقول "لا" لكل مالا يحتوي على حقائق فاعلة تحول الفكرة الى دائرة الفعل الواقعي ، ونقول " نعم " لمطابقة الفكرة مع الممارسة والتنفيذ ، والتزام الصدق المنبثق من الفهم الشامل للحقائق لا يكتمل معناه الا بوضوح الهدف والوسيلة.

ان المشاكل تبدأ عندما يخطئ احد الاطراف في تقييم ذاته وقدراته ،ويستغفل الاخرين ، وتبدأ عندما يتبدد السراب الخادع الذي يفصل بين الطموح والواقع. وحين تتضح صورة المشاكل الهائلة على شاشة الادراك لدى الحكومة تحت تأثير الغلو في امكانيات الذات ، فان كافة الاجراءات الواهية المنوي اتخاذها سيسهم في زيادة حجم كرة الثلج ، وتتحول الحلول الى مشكلات جديدة.

لقد فقد المواطن الثقة بالمسؤول بسبب التسويفات والتمنيات ... فالبيان مخلوطة من بيانات المرشحين من الفه الى يائه ..فهو بيان لكل نائب فيه سطر او سطرين. ولقد ان الاوان ان تتعلم هذه الحكومة من سابقاتها مايوفر عليها عناء الفشل. فقبل اظهار الصدق مع الناس يتوجب الصدق مع الذات اولا .

معالي الرئيس ، حضرات النواب ،

ماذا نريد من الحكومة ؟ ... نريد ان تتصف بالصدق والموضوعية والواقعية، وترى الواقع كما نراه بدون تقزيم ولا تضخيم ، وترى المستقبل من منظار هذا الواقع ... نريد منها التصدى للفساد الاداري والاجتماعي والاقتصادي ومن ثم التشديد في الرقابة على النشاطات المختلفة ، لمنع اصحابها من مخالفة قواعد القانون والعبث باحكامه ونريد منها القدرة على العمل الجماعي.

لقد نقلت الحكومة الاعباء والمسؤوليات من كتفها الى كتف الشعب ...فلا يهمنا هنا ان نبحر في اخطاء الماضي ، بل ما يهمنا الان هو الصدق ... فكيف نسمي خطأ مسؤول ارتكبه في لحظة تقاعس المجاز لمسؤول اخر صحح الامر ووضع الامور في نصابها الصحيح ؟..- الى متى سيظل الشعب حاكورة تجارب ومختبر الام ؟

ان خير الكلام ماقل ودل وخير الايمان ماصدقه العمل ، وانه لامكان لعبارة موافقون اللاارادية بعد ان تفتحت عقول الناس ، وزاد وعيهم وادراكهم . فالقدرة على قول الحق والاشارة اليه دليل ملموس على عمق الوعي الضروري لوقف مسلسل الاخطاء الذي ابتلينا به طوال السنوات الماضية .

ان النائب لن يكون بعد اليوم رجع صدى لما تقرره السلطة التنفيذية ، يوقع ويوافق دون ان يمحص القرارات والتشريعات ، ولن يكون مجلس النواب مجلس غياب.. ان من يقول ان لبناء الديمقراطية اكتمل بحملنا ما لا نحتمل ، فمتى وقرت الحكومة المصداقية في كل قراراتها ووعودها ، فانه يحق لها ان تنادي المواطنين لينال كل واحد شرف الاسهام في المرحلة الحاضرة ، فالذين يتصورون ان الديمقراطية ناطحة سحاب وينتظرون من الدولة ان تحملهم بطائرات هيلوكبتر ليناموا في الطابق العلوي للناطحة واهمون ...

اعوذ الى البيان الوزاري واتساءل : هل الوعود التي ضمنها البيان ستطبق على صعيد الواقع؟ وهل جاءت هذه الوعود من خلال معايشة فعلية لمشكلات الوطن ، ام هل هي محاولة للقفز حواجز على هموم الوطن

ومشاكل الامه؟..لعلي لا اتجاوز الحقيقة في شيء اذا قلت ان هناك فرق بين اغداق الوعود وتنفيذها وخطورة الاوضاع التي نعيشها لاتقبل السكوت.

ان المرحلة الحالية التي يعشيها الاردن ، هي مرحلة قلقة ومحيرة بالفعل ، مرحلة تختلط فيها عناصر القوة بعناصر الضعف ، وتتشابك فيها الايجابيات بالسلبيات ويمتزج فيها التفاؤل بالتشاؤم.. مرحلة يكاد الشعب يشعر فيها بانه بدا يتبين الخيط الابيض من الخيط الاسود..ولكن شعبنا لا يعرف على وجه اليقين اهو فجر صادق ام كاذب. وما نخالنا نتجاوز الواقع والحقيقة.. فالشعب يعيش فعلا حالة من الاكتئاب والشعور الغريب تجاه مايجري.

غاية القول ان بيان الحكومة قد صيغ بشكل جيد ، لكن العبرة ليس في روعة الفكرة ، ولكن في امتلاكها للوسيلة المناسبة التي تبلغ بها الهدف من اقوم وارشد طريق. وبما ان الحكومة قد وعدت باعادة البناء بعد وقفة للتامل في الماضي كان لزاما عليها ان تحدد في كافة الابواب المطروحة في بيانها ماهية الاجراءات التي يمكن ترجمتها على ارض الواقع ، وليس تلك الاجراءات التي تنتهي عند حد الاعلان عنها ولا بد لهذه الاجراءات ان تترابط فيما بينها بنسق متكامل ينبع من فكر واضح بقواعد راسخة استراتيجية ، وليس تكتيكات مرحلية.

لقد اخطأت الحكومة حين اكثرت من الوعود ، وقد لاتجد في المستقبل متسعا من الوقت والامكانات لتنفيذ ماتعد به. وعندها نعود سيرتنا الاولى في البحث عن كبش الفداء.

لقد اعلنت الحكومة انها ستكون حريصة كل الحرص على احترام الدستور والالتزام بتطبيقه نصا وروحا، ونامل ان ياخذ هذا الالتزام طريقه للتنفيذ، ذلك ان الابتعاد عن العمل بقواعد الدستور نصا ومضمونا هو سبب الخلل والانحراف وتردي الاوضاع عندنا.

ان اي اعتداء على حقوق المواطن او المساس بها ، من شأنه ان يحد او ينقص من ايمان المواطن بواجبه تجاه وطنه وشعبه ، وبقدرته على النهوض بمسؤولياته والتزاماته ، كما يخل بمبدأ التوازن الدقيق بين السلطات الثلاث. ونامل من الحكومة ان تراعي هذا التوازن ، فلا تعيدنا الى سابق عهدنا من خلال الالتفاف حول مكتسبات الشعب الديمقراطية.

ان الواقع الحالي يحتاج الى نفر من النواب ، عيونهم على الحق وعقولهم على الحقيقة سلاحهم الوعي والمعرفة بدقائق الامور ثابتون على الحق لايخافون في قوله لومه لائم فهذا المجلس هو يد هذا الوطن التي تطال كل مسؤول يتهاون في اي امر، ولقد اصبحت الفردية او الشللية في اتخاذ القرارات غير مقبولة نظرا لخطورة النتائج المترتبة على ذلك. واي محاولة من اي جانب لوضع قيود سلطوية او القيام بعمليات التفاف سيؤدي الى فشل الممارسة الديمقراطية، وانني احذر من محاولة الاحتواء والتطويق والتمرير من خلال اجراءات شبه دستورية او شبه ديمقراطية. واية محاولة لتقنين الممارسة الديمقراطية بشكل غير ديمقراطي قد يجعل منها شعارا يفتقر الى المضمون او قد يؤدي الى استنكاف الشعب عن ممارسة دوره ضمن اطار الهيكلية الديمقراطية نتيجة احساسه بان تلك الهيكلية تم تفريغها من اي محتوى ومضمون.

معالي الرئيس ، الاخوة النواب ،

لقد وجدت في البيان الوزاري عدة ثغرات وملاحظات استميحكم العذر بسردها بشيء من الايجاز :

اولا : لقد رحب الشعب بقرار الحكومة الغاء ٥٠٪ من الاحكام العرفية ، ونحن نامل ان يتم البقية فورا.

ثانيا: لم يتطرق البيان الوزاري لقضية معالجة المديونية بتفاصيل دقيقة ورقمية ووفق خطط زمنية مستقبلية، وانما جاء على شكل عموميات لا تفي بالغرض. واذا اخذنا بعين الاعتبار ان هذه الظاهرة كانت وراء الضربة الاقتصادية التي حلت بنا اخيرا، فهمنا لماذا اصبح ضروريا مصارحة الشعب بالحقيقة. وبما ان المشكلة الاقتصادية هي قضية وطنية ، فان على الحكومة ان تقدم الحقائق المجردة امام الشعب وان تعلن عن طبيعةالاجراءات المنوي اتخاذها لتصحيح المسار الاقتصادي بشكل مفصل وليس من خلال العموميات القابلة للتأويل والتبديل. ونحن لا نملك الا ان نشارك المتخوفية في ارائهم، لان المديونية الخارجية تتضمن في بعض جوانبها مخاطر جسيمة على اقتصاد وعلاقاتنا الخارجية.

ثالثا: لم يتعرض البيان الوزاري للحل الجذري لمشكلة البطالة عندنا ، وقد مر عليها مرور الكرام ، وكأن هذه الظاهرة لا تهدد امن الوطن. فنحن اليوم بعيدون كثيرا عن العهد الذي كانت شركاتنا فيه تتخاطف الموظفين والعاملين فيما بينها في سوق عمل يطفح بالوظائف ونعمه العمالة الكاملة وحسب التقديرات هناك حوالي ٦٥ الف عاطل عن العمل . وهذا يعني ان نسبة البطالة حاليا حوالي ١٠٪ وستصبح خلال عام ١٩٩٠ حوالي ١٨٪ وسيتصاعد الرقم خلال الخمس سنوات القادمة ليصل مجموع العاطلين عن العمل ربع مليون شخص ، وهذا في حد ذاته وضع خطير للغاية يدعو الى الانزعاج الشديد. وعلى الحكومة ان تطرح برنامج مقنعحول كيفية التصدي لهذه الظاهرة.

رابعا: لم يشر البيان الوزاري الى مشكلة الغلاء المتصاعد في السلع وخاصة السلع التموينية وكيفية الرقابة عليها علما بان اسعار السلع تتصاعد بنسبة تزيد عن نسبة زيادة سعر الدولار الى سعر الدينار وبالتالي لم يتعرض البيان الى دور وزارة التموين ولم يذكر شيئا عن خطة محكمة ومفسرة لمكافحة الغلاء ،ضمان الحد المعقول للعيش ، وخاصة للفقراء وذوي الدخل المحدود.

خامسا: لم يتطرق البيان الى قضية اصلاح قانو المطبوعات لازالة التناقض مع الدستور وتوسيع حرية الصحافة بحيث تكون الصحافة مستقلة عن السلطة التنفيذية، ولا يحق للسلطة التنفيذية استخدام الاذاعة والتلفزيون للدعاية لها انما لنشر الحقائق فقط. كما يتطلب الامر انشاء مجلس اعلى للصحافة والاعلام توكل اليه مهمة النهوض بالصحافة مع التاكيد على حق منح امتيازات صحفية جديدة وكسر الاحتكار القائم في ظل توجه الدولة لقيام تعددية حزبية.

سادسا: يفتقر البيان الى برنامج اقتصادي واضح المعالم . وقد لف انتباهي تضمن مقولات شديدة التركيز ومعقدة حول قضية الضرائب. مثال ذلك قول البيان انه سيتم التحكم بالاستهلاك عن طريق التدابير المالية والنقدية وليس عن طريق التدابير الادارية، وباية تدابير ووسائ ؟ فذلك مالم يفصح عنه البيان ان الاعتماد سيزيد على الضرائب المباشرة كضريبة الدخل والضرائب غير المباشرة كضريبة الاستهلاك لمصلحة تقليل الرسوم الجمركية؟... فاذا كانت هناك رؤيا اقتصادية معينة وراء ذلك ، فاننا نود ان نعرفا. من جهة اخرى فقد تحدثت الحكومة في بيانها عن قضية توزيع العبء الضريبي. وانا اذ ارحب بمثل هذه الخطوة القادمة، فانني افتقد في بيان الحكومة تصورات موضوعية حول مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي هي ظاهرة متفشية داخل قطاع تجارة الجملة والمفرق. ولا انسى هنا ان امر على موضوع الصرافين فقد مضى على صدور قرار الحاكم العسكري العام لاغلاق مكاتب شركات الصرافة وتجميد حساباتها حوالي السنة. وبغض النظر عن سلامة او صحة او خطأ او خطيئة المبررات التي قدمت لهذا القرار، او ضرورة او عدم ضرورة مهنة الصرافة في الاقتصاد الراسمالي فانه من الضروري الان ان لا تترك الامور معلقة لفترة طويلة.

سابعا: بصدد الاصلاح الاداري ، فان البيان الحكومي لا يتضمن اسس صالحة لحل المشاكل المرتبطة بالبيرقراطية والتي ارهقت المواطن. ومادام هذا الجهاز مستثنى من جمله الاصلاحات، فان معركة التنمية الاردنية تقف امام امتحان صعب، حيث لاتحل مشكلة لاي مواطن الا بالواسطة او بكارت غوار - كما يقال -. وعليه فاني اطالب بالقضاء التام على البيرقراطية في الجهاز الاداري المترهل. فه ٤٥ الف موظف ..... في يوم الدوام يستهلكون ٩٠ الف ورقة و٩٠ الف قلم.

ثامنا: لم يتطرق البيان الى خطوات ديناميكية في اتجاه النظر في فلسفة التربية ومنهاجها بحيث لايتم الاصلاح سطحيا بل من الجذور، علما ان تفعيل الدستور وتشكيل الاحزاب سيساعد في حل كثير من المشاكل ومنها مشكلة التربية.

تاسعا: اكدت الحكومة في بيانها على توحيد مصادر الاقراض الزراعي بما لايشكل عبئا على المصدر الموحد للاقراض، ونحذر في سياق ذلك من وضع اية زيادة في الفوائد على المزارعيه على اساس تغير سعر صرف الدينار ونطالب بتدعيم القدرات المالية لمؤسسات الاقراض لتمكينها من التوسع في اقراض المزارعين لتمويل المشاريع الزراعية .

عاشرا: لم يتطرق البيان الى حل قضية المتقاعدين العسكريين والمدنيين حيث ان التقاعد في سن مبكرة وفي قمه العطاء يحمل الدولة اعباء مالية.

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء المحترمين ،

تفصلنا عن دخول حقبة التسعينات ساعات قليله، وهذه الحكومة ستستهل مشوار التسعينات... ولا

محضر الجلسه الثامنه من الدوره العاديه الاولى المنعقده يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلاديه .

يفوتنا بهذه المناسبة الا ان ندعو الله ان يحفظ الاردن قائدا ملهما نعتز بقيادته الرائدة ونظاما هاشميا نفاخر به الدنيا ونفديه بالنفس والنفيس..كما نحذر من حركات الالتفاف التي تجرى غربي النهر لضرب الانتفاضة بانشاء تنظيمات هدفها ضرب وحدة الشعب الفلسطيني، ونطالب بزيادة التنسيق والتعاون والتفاهم مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية لافشال كل المؤامرات وزيادة صلابة وتصعيد وسائل المقاومة في الارض المحتلة..ونحي العراق المنتصرالمقتدر ونطالب ايران بتطبيق قرار مجلس الامن الدولي لاحلال السلام ،نشيد بالانجازات العلمية واطلاق منظومة الصواريخ العراقية العملاقة ونعتبرها ذراعا عربية وقوة عربية تحمى ارض العرب.

ولا يفوتنا ان نؤكد على مسيرة مجلس التعاون العربي ونحذر من المحاولات الجارية لضربه ... كما نشيد بموقف المملكة العربية السعودية التي واصلت تقديم دعمها للاردن وكذلك سلطنة عمان ودولة الامارات والكويت ودولة قطر ونهيب بكافة الدول العربية الثرية والغنية ان توظف ارصدتها في الاردن لمساعدته على اجتياز ازمته الاقتصادية لان اردن قوي يعني انتفاضة قوية.... اردن قوي يعني امة عربية قوية... اردن قوي يعني صخرة عربية قوية تتحطم فوقها كل المؤامرات الصهيونية والاستعمارية، فالاردن كان دوما بوابه فتح لاولى القبلتين وتحرير فلسطين.

معالي الرئيس ، حضرات النواب ،

اشكركم على حسن استماعكم واستميحكم العذر ان اطلت عليكم....بالرغم من كل التحفظات التي ابديتها امام مجلسكم الموقر، فاني عدت الى القواعد الشعبية في لواء جرش لاستمزاج الاراء والمواقف، فوجدتها تؤيد منح الثقة لشخص الرئيس. وانسجاما مع هذا التوجه باعتباري ممثلا لهؤلاء الناس، فاني اتمسك شخصيا بتحفظاتي على البيان.... وهو بيان جيد ، لكن تشكيل الحكومة في غير مستواه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.....

معالي رئيس المجلس سعادة الدكتور ذيب مرجي

السيد ذيب مرجي

معالي الرئيس

الزملاء النواب المحترمين

لاشك في ان مناقشة التشكيلة الحكومية وبرنامجها الذي تقدمت به لهذا المجلس الكريم لنيل الثقة على اساسه، تكتسب اهمية استثنائية تنبع من طبيعة المرحلة الدقيقة التي تمر بها بلادنا، حيث امتدت الازمة لتطال بتأثيراتها وانعكاساتها مختلف جوانب الحياة ، الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية والثقافية والنفسية. الامر الذي يتطلب استنفار مخزون شعبنا وبلدنا من طاقات بشرية وامكانات مادية في اطار برنامج يستهدف انقاذ

البلاد عبر عملية التحول الوطني- الديمقراطي باعتبارها انجح الطرق واقصرها للخروج من الازمة.

وانطلاقا من ذلك واستنادا لمطالب شعبنا فانني ارى ان اشاعة الاجواء الديمقراطية وتعميقها وتكريسها لتصبح نمطا حياتيا، تشكل اولى اولويات عملية الانقاذ الوطني، كي تكون مرشدا لنا في الاستفادة من دروس الماضي وقراءة الحاضر واستشراق المستقبل.

وبالنظر الى ماتم تحقيقه على هذا الصعيد والى ماطرحته الحكومة في بيانها الوزاري من نوايا ووعود فانني ارى ان ذلك يشكل نقله في الاتجاه الصحيح يجب استكمالها من خلال الاقدام وبجرأة على ازالة كافة العقبات والحواجز القانونية والادارية والسياسية من امام المسيرة الديمقراطية ولا سيما الغاء قانون الدفاع لعام ١٩٣٥ والغاء الاحكام العرفية بشكل نهائي والافراج عن بقية المحكومين السياسيين ، مما سيعززمناخ الثقة والطمأنينة لدى المواطنين ويمكنهم من المشاركة الفاعلة والخلاقة في صنع حاضر ومستقبل بلدنا ، ويسترعي ذلك ايضا وفاء الحكومة بالتزامها اتجاه المحافظة على الحقوق السياسية للمواطن والتي كفلها الدستور من حقه في تشكيل الاحزاب والتنظيمات والجمعيات الى حريته في التعبير والرأي وحرية التنظيم النقابي والشعبي وفي ظل سيادة القانون .

ولا بد من التأكيد هنا الى ان قطاعات واسعة وهامة في الحياة العامة حرمت وحتى اللحظة من حقها في تنظيم ذاتها عبر اطرها الخاصة كقطاع الشبيبة والطلاب والمعلمين وموظفي الحكومة ، ناهيك عن الغبن الذي لحق بقطاع المرأة بحل اتحادها السابق بأمر من وزير الداخلية وتشكيل اتحاد بديل عنه رغم نقض القضاء لقرار الوزير اعلاه .

معالي الرئيس

الزملاء النواب

ان برنامج اية حكومة ومهما كان مقنعا ، لا بد له من اراده واداة سياسية وادارية ذاتية لتطبيقه ، وبالتالي فان هذا البرنامج والذي في مجمله يعتبر نقلة جديدة في حياتنا السياسية على طريق الخروج من الازمة يبقى مرهونا بسلامة التنفيذ ، ولا يمكن ضمانة ذلك الا بمراقبة اداء الحكومة ووضعها تحت المساءلة من قبل الشعب وممثليه ومن قبل الصحافة واطر العمل السياسي والاجتماعي .

حضرات الزملاء

استنادا الى كل ما ذكرت ارجو ان تسمحوا لي بطرح الملاحظات والمطالب التالية كي يتسنى لنا جميعا متابعتها :

اولا : في الوقت الذي تسجل استجابة السلطة التنفيذية لمطالب تفعيل الدستور واستنادا للبيان الوزاري في احترام الدستور نصا وروحا فانني اطالب باعادة النظر في كافة القوانين التي تعطل الحق الدستوري وعلى رأسها قانون الاحزاب السياسية رقم ١٥ لسنة ١٩٥٥ وقانون الانتخاب رقم ٢٢

لسنة ١٩٨٦ والذي يتنافى ايضا مع متطلبات المرحلة الديمقراطية .

ثانيا : ارى في مجال التعليم كونه حق لكل مواطن بأنه يتوجب على السلطة التنفيذية السعي لتوسيع قاعدة التعليم المجاني وعلى جميع المستويات ، وارساء اسس المنافسة الحرة في الحصول على المقاعد الجامعية والمنح الدراسية ، بالاضافة الى التوسع العمودي في التعليم عبر الاستخدام الافضل للامكانيات التعليمية المتاحة والتوسع الافقي ببناء معاهد حكومية للتعليم العالي .

ثالثا : **في مجال الاعلام :**

يجب ان تمتد الديمقراطية الى المؤسسات الاعلامية كي ينسجم وطبيعة التحديات الوطنية المفروضة علينا وعلى رأسها متابعة اخبار الاهل في الوطن المحتل ومواجهة ماكنة الاعلام الصهيونية ، ولكي تعبر تعبيرا صادقا عن مجمل ما يحدث في بلدنا وبهذا تحوز على ثقة المواطن .

رابعا : من الصحي تماما ان يشير البيان الوزاري الى وجود التسيب الاداري والفساد المالي وهذا دليل على وجود معطيات مادية في يد الحكومة تدلل على هذا الفساد ، ولذلك فاني اطالب بالبدء بتنفيذ العقوبات [illegible] والقانونية بحق المفسدين ، واعادة النظر في مستوى الكفاءات الادارية ، وضرورة اجراء تغييرات سريعة على رأس الهرم الاداري لدى جميع المؤسسات الحكومية .
اضافة لذلك فان الرقابة على المال العام ومحاربة التسيب الاداري يتطلب من مجلس الوزراء توجيه قرار الى جميع موظفين الدولة بتزويد مجلس الوزراء ولجنة مكافحة الجريمة الاقتصادية واللجان المختصة في مجلس النواب بما يتوفر لديهم من معلومات بخصوص ذلك .

خامسا : **في مجال الخدمات :**

ان حصول الجميع على الخدمات وبشكل متساوي حق طبيعي لكل مواطن ، فالتمايز في توزيعها يتعارض مع مبدأ المساواة الذي نص عليه الدستور ، ولذلك فانني اطالب بتوزيع الخدمات بشكل عادل جغرافيا وطبقيا .

سادسا : **المجال الصحي :**

على رأس المطالب في هذا المجال هو لتأمين الصحي الشامل لكافة المواطنين ، ومن الضروري ايضا وعلى الاسس التي تكفل بنا ، المزيد من المستشفيات الحكومية لتشمل شتى انحاء البلاد كما لا بد من وقفة تقييم امام تجربة المؤسسة الطبية العلاجية ، والاخذ بمذكرة نقابة الاطباء بهذا الصدد .

سابعا : **في مجال النقل والاتصالات :**

انني اطالب بهذا الصدد بفتح ملف " الملكية الاردنية " امام مجلس النواب للتحقيق في اسباب خسارتها الكبيرة والتغيرات التي طرأت على طبيعة مديونيتها وممتلكاتها .

ثامنا: **في مجال التموين :**

اطالب بالتوسع في اقامة المؤسسات الاستهلاكية في جميع المناطق لضرب سياسة الاحتكار ، كما يتطلب الامر ضرورة وضع سياسة سعرية عادلة وتعميم مبدأ التسعيرة الجبرية على جميع السلع .

تاسعا : **في مجال الامن الاجتماعي :**

فانني ارى ان القضاء على جيوب الفقر لا يتم الا بالقضاء على جيوب الغنى والثراء غير المشروع، والقضاء على الاستغلال الجشع للعمال والفقراء من قبل ارباب العمل والوسطاء ، وتبرز هنا الحاجة الفائقة لقانون عمل جديد يلبي رغبات العمال ويحافظ على حقوقهم . كذلك ضرورة وضع حد ادنى للاجور بشكل يتناسب مع ارتفاع تكاليف المعيشة وانخفاض القدرة الشرائية للدينار .

اما بالنسبة للبطالة ، فيجب على الحكومة ان تقيم المشاريع الصناعية والزراعية كثيفة العمالة بحيث تمتص الفائض من اليد العاملة ، مترافقا ذلك مع معالجة العمالة الوافدة بتقليصها ومنعها من العمل في المؤسسات المستقلة والشركات الخاصة الكبرى والتعليم الخاص وفي المهن التي يتوفر لها كفاءات وطنية ، ومن الضروري تعويض العاطلين عن العمل وشمولهم بمبدأ التأمين ضد البطالة. وتبرز اشارة هنا الى ان عددا كبيرا من العمال والموظفين قد فصلوا من عملهم نتيجة لتطبيق تعليمات الادارة العرفية ، وقد آن الاوان لعودتهم الى مواقعهم التي كانوا يشغلونها من قبل .

عاشرا : **في المجال الزراعي :**

اننا وبحق نمتلك الكثير من مقومات تحقيق الامن الغذائي الذاتي لكن العقبة امام ذلك هي عدم الاستغلال الامثل للارض ولثرواتنا الطبيعية ، فما زالت مساحات شاسعة من الارض في حكم المشاع والاميرية ، واستغلالها يتطلب توزيعها على من يزرعها ، وهذا يفرض ضرورة تشجيع صغار المزارعين بتقديم القروض الميسرة لهم ، واعفاء بعضهم من الديون المتراكمة ، واعادة المزارعين المفلسين الى ارضهم ووقف تدخل الوسطاء والسماسرة في الاتجار بالمواد الزراعية .

كما أن اقامة مزارع للدولة ومزارع تعاونية تشكل افضل السبل لجمع شمل المزارعين وتنظيم ضمان مستقبلهم .ومن الضروري ايضا تكريس التناسق والتنسيق ما بين قطاعي الزراعة والصناعة بحيث يتكاملان ويتداخلان ضمن خطة سليمة وسيتضمن ذلك النمو المتواصل في وتائر تطورهما .

معالي الرئيس

الزملاء النواب

فيما يتعلق بالمرتكزات الاساسية لبرنامج تصويب الوضع الاقتصادي ، فمن الجدير ذكره ان السياسة المالية

والنقدية هي اضعف الحلقات المستعملة في معالجة الازمة . فبالنظر لما طرحه البيان الوزاري من مرتكزات ، وبناء على انخفاض القدرة الشرائية للدينار وارتفاع تكاليف المعيشة ، فمن حقنا ان نسأل ، اين ذهب الفرق في اسعار صرف الدينار والفرق في اسعار المواد ؟ وما هي مبررات تعويم سعر الصرف للدينار وتعويم اسعار بعض المواد ورفع الدعم عن بعضها ؟

وما دام انخفاض مستوى المعيشة قد اصاب فئات ذوي الدخل المحدود فمن الضروري زيادة معاشاتهم وضرورة ضبط النفقات في الجهاز الحكومي بتقليص امتيازاتهم ووضع حد للاسراف الترفي الحكومي ومعالجة المؤسسات الحكومية غير المنتجة ، وضرورة التوسع في المؤسسات المنتجة .

كما ان الامن الاجتماعي لا يمكن ان يتحقق الا بعدالة توزيع الدخول وتوزيع العبأ الضريبي باعفاء الفئات الفقيرة من الضريبة المباشرة وتحويل اعبائها على ذوي الدخول المرتفعة ، اما ما يخص الضرائب غير المباشرة فان العدالة تتحقق عبر التوسع في الاعفاءات الضريبية على السلع الاساسية كالمواد الغذائية والادوية ومستلزمات التعليم واحتياجات الاطفال وتحويل اعبائها على السلع الكمالية والترفيه ، اما بالنسبة للرسوم الجمركية فمن الضروري اعفاء السلع الانتاجية منها لما لذلك من انعكاس ايجابي على مستوى الاستثمار الوطني وضرورة زيادتها على السلع الكمالية والاجنبية المنافسة للسلع الوطنية ، ومن اجل حماية صناعتنا الوطنية ارى من الضروري العودة الى سياسة الحماية الاغلاقية اتجاه بعض السلع المشابهة لمنتجاتنا المحلية .

واما فيما يتعلق باعادة النظر في اوضاع المؤسسات الحكومية المستقلة فنأمل ان لا يعني ذلك توفير مبررات بيعها الى القطاع الخاص او الى الشركات الاجنبية تحت حجة عدم ربحيتها .

اما في مجال الدّين العام ، فمن الواضح الحجم المرتفع للمديونية وهذا يعبر عن المؤشر الحالي للازمة الاقتصادية ، ومن الواضح ان اردننا العزيز لا يستطيع بقدراته الحالية سداد اقساط الدين وخدمة الدين ، لذلك فانني ارى ضرورة ان يقف الاردن الى جانب البلدان التي تسعى لتشكيل نادي للبلدان المدينة والعمل معها في اطار الامم المتحدة من اجل الاعفاء او تأجيل فترة السداد دون تراكم الفوائد كبديل عن سياسة جدولة الديون التي نهرب بها نحو الهاوية .

وبهذا الصدد ايضا ، فان المطلوب هو عدم الخضوع للشروط الخارجية التي تفرضها علينا بعض الدول او بعض المؤسسات الاقليمية والدولية ، اما على صعيد السياسة النقدية وميزان المدفوعات فانني اتساءل عن امكانية رفع القدرة الشرائية للدينار وامكانية رفع سعر صرفه ؟ اما السبب في العجز المتنامي لميزان المدفوعات فيعود اضافة للخلل في وضع التجارة الخارجية الى تهريب العملات الاجنبية ولنمط الاستهلاك الحكومي الترفي وتضخم حجم العمالة الوافدة وعدم اطمئنان غير المقيمين لوضع اقتصادنا الوطني .

وفي هذا المجال فان انشاء مؤسسة لتحويل الصادرات وضمانها خطوة تبعث الارتياح أملين ان يرافقها انشاء مؤسسة لتحويل صناعة احلال [illegible]دات .

السيد الرئيس

السادة النواب

واذ نسجل ما طرحه البيان الوزاري على صعيد القضية الفلسطينية من دعم لاهلنا في الارض المحتلة وما تم مؤخرا من قرار للحكومة بتشكيل لجنة وزارية بخصوص متابعة الاثار الانسانية المترتبة على قرار فك الارتباط، فانني ارى بان ذلك يحتاج الى التواصل على الارض لشد اللحمة المميزة بين الشعبين الاردني والفلسطيني.واخيرا ، وفي مسألة الثقة فانني سأقرر على ضوء اجابات الحكومة على :

١- الغاء قانون الدفاع .
٢- الافراج عن المحكومين السياسيين .
٣- تحديد الفترة الزمنية لالغاء الاحكام العرفية .
٤- اعادة النظر في صندوق النقد الدولي .
٥- اضافة كل هذا التساؤلات التي وردت في الكلمة .

وشكرا .

معالي رئيس المجلس الزميل الاستاذ بسام حدادين

السيد بسام حدادين

السيد رئيس المجلس

السادة الزملاء المحترمين

ان الشعوب لم تعد تقبل ان تستمر مصادرة حقها في المشاركة بالحكم . واتخاذ القرارات من اي سلطة مهما كانت ، ولم تعد تقبل ، ان يستمر امتهان كرامتها بتغييب دورها فيما يتعلق بحقوقها السياسية وحقها في العيش اللائق الكريم . لقد سبق وان اجتاحت التغيرات بعض الاجزاء من وطننا العربي (تونس ، الجزائر) وهي الان تجتاح مناطق واسعة من العالم ، ويجب ان نفخر بانفسنا وبشعبنا الذي دشن هذه التغيرات في المنطقة العربية الواقعة شرقي المتوسط والبحر الاحمر . لقد تزايد الادراك لحقيقة انه ايا كان النظام السياسي للدول فان الديمقراطية تطرح نفسها بقوة كقاعدة اساسية لتنظيم المجتمع ، وان النظم السياسية انما تقوم وتنهار بقدر ممارستها لهذه الديمقراطية . نقولها بوضوح : لا احد يستطيع وقف هذا المد الهائل من التحول الديمقراطي الذي يعيشه شعبنا والذي هو ثمرة لنضالات طويلة ومريرة خاضها شعبنا بكافة فئاته وقواه الحية وفي الطليعة الاحزاب والقوى الوطنية والديمقراطية الاردنية .

ان علينا جميعا ان نستمع لمطالب الشعب وندقق جيدا في برنامج الشعب ، برنامج اعادة بناء البلاد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا حتى لا نعود الى الوراء . ان الحريات الديمقراطية ليست مطلوبة لذاتها ، ولكن باعتبارها

مدخلا لحل الازمة الاقتصادية والمعيشية والاجتماعية التي نعيش ، هذا الحل الذي لن يقوم الا على قاعدة المشاركة الشعبية الواسعة ، المشاركة من اجل التغير .

معالي الرئيس ...

السادة الزملاء المحترمون ،

لقد استمعنا ودققنا جيدا في البيان الوزاري الذي تفضلت الحكومة المكلفة بعرضه علينا لطلب الثقة على اساسه ، ونحن اذ نناقش ما ورد فيه فاننا نتوخى الوصول من خلال روح التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية الى افضل وانجع الحلول لمشكلات بلادنا وشعبه .

وبداية لا بد لنا من الاشارة الى ان سلسلة الاجراءات وقرارات الانفتاح الديمقراطي التي اتخذتها الحكومة المكلفة منذ تشكيلها ، قد اثارت موجة واسعة من الارتياح في صفوف الشعب . واننا نطلب ان تتقدم الحكومة اذا ما نالت الثقة خلال الاسابيع القليلة القادمة بمشاريع قوانين لالغاء تحصين القرارات الادارية انسجاما مع ما ورد في البيان الوزاري كما يتطلع شعبنا بشوق بالغ الى الاحتفال بعد شهرين بازالة كابوس الاحكام العرفية نهائيا .

اننا ومع اقرارنا بالخطوات الايجابية التي تحققت حتى الان ، فاننا نود ان نلفت النظر الى جوانب عديدة اغفلتها الحكومة . او انها عكستها بطريقة غير واضحة .

*** في الحريات الديمقراطية :**

ان الحريات الديمقراطية للشعب كل متكامل ومنهج شامل للحياة في مختلف مجالاتها . واذا كنا ومعنا الشعب ، نترقب بفارغ الصبر الالغاء التام والنهائي للاحكام العرفية فاننا نود ان نذكر بالعديد من الاجراءات والتوجهات التي نتمنى تحقيقها في وقت قريب .

١- ضرورة الغاء قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥م .

يعيش الاردن منذ عام ١٩٣٥ وحتى الان تحت ظل قوانين الطوارئ التي فرضت عليه آنذاك من جانب سلطة الانتداب البريطاني ، ان قانون الدفاع عن شرقي الاردن لسنة ١٩٣٥ وكذلك نظاما الدفاع رقم (١) و (٢) لعام ١٩٣٩ - تنص جميعها صراحة على تقييد حرية الصحافة والتعبير عن الرأي وتنتهك حقوق الانسان الاردني الاساسية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وكذلك حريته الشخصية وحرمة مسكنه وحقه في العمل والتنقل والاقامة في بلده . ان بلادنا لا تزال ترزخ تحت حكم الطوارئ مدة تزيد على نصف قرن بسبب قانون الدفاع هذا ، علما باننا نعيش عصر حقوق الانسان .

اننا ندعو لالغاء قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ وسائر الانظمة الصادرة بموجبه ، ونذكر اخيرا بان دولة المرحوم توفيق ابو الهدى رئيس الوزراء الاسبق ، كان قد وعد مجلس النواب في مطلع الخمسينات بالغاء قانون الدفاع ولم يتحقق ذلك حتى الان .

٢- اعادة تحديد مفهوم الامن :

تحت ستار كلمة الامن كانت تنتهك حقوق وحريات اساسية كثيرة للمواطنين ، وتخصص للاجهزة الامنية اموال طائلة كانت تستعمل في النهاية ضد مصالح المواطنين في حين انها مجبية من جيوبهم ، فالاموال الطائلة المخصصة للاجهزة الامنية لم تمنع من تزايد نسبة الجريمة . لذلك فاننا نطالب بتحديد دقيق وواضح لمفهوم الامن بحيث لا يقطع ارزاق المواطنين ويحرمهم من العمل والسفر وراحة البال بسبب افكارهم او نشاطاتهم السياسية ، ويترافق مع ذلك ضرورة التخلي عن سياسات ما يسمى بالامن الشامل وتقليص المبالغ المخصصة لاجهزة الامن ، كما يجب اعادة تحديد مهمات دائرة المخابرات العامة التي عانى المواطنون الامرين من ممارستها على مدى العقود السابقة ، والتوقف فورا من اشتراط الوثيقة المسماة زورا " حسن السلوك " . اخيرا نود ان نلفت الانتباه الى ان الممارسات التي درجت عليها الاجهزة الامنية - كانت تمارس قبل فرض الاحكام العرفية عام ٦٧ ، ولذلك فالمواطنون - فضلا عن الغائها - يرغبون في توفير ضمانات قانونية وعملية في ظل القوانين العادية لكي لا تتكرر مثل تلك الممارسات التي تتناقض بالمطلق مع حقوق الانسان والمواثيق الدولية والاقليمية .

٣- حرية تشكيل الاحزاب السياسية :

لقد مضى على حرمان المواطنين من حقهم الدستوري في تشكيل الاحزاب السياسية فترة تزيد عن الثلاثين عاما بدون اية مرجبات موضوعية او جادة . اننا نؤكد هنا ان لا ديمقراطية سياسية بدون قيام احزاب سياسية . لذلك فاننا نطلب من الحكومة الغاء قرار منع الاحزاب الصادر في نيسان ١٩٥٧ وسن قانون جديد للاحزاب ديمقراطي وعصري والترخيص فورا للاحزاب السياسية القائمة والسماح للمواطنين بتشكيل احزاب سياسية جديدة دون اية شروط او قيود عملا بالدستور وفي ظل الدعاوي المختلفة للتعددية السياسية فاننا لا نستطيع فهم التحفظ الرسمي حتى الان على نشاط الاحزاب السياسية التي كما نعرف موجودة في البلاد ولها امتداداتها في الحياة الاجتماعية والسياسية وداخل مجلسنا الكريم هذا . وفي اطار الحريات السياسية ننتظر اصدار عفو عام عن جميع المحكومين بقضايا سياسية بعضهم قضى اكثر من عشر سنوات امثال الاخوة عارف الزغول وموسى فضيلات وصلاح الطموني وغيرهم .. وغيرهم .

٤- ضرورة تعديل بعض القوانين :

ان ممارسة الحريات الديمقراطية بالمستوى الذي يحتاجه المجتمع الاردني في المرحلة الراهنة لا تكتمل بدون سنّ قانون انتخابي عصري وديمقراطي ، وتعديل قانون المطبوعات والنشر والسماح لقطاعات عديدة من الشعب بتشكيل اتحاداتها ونقاباتها كالشباب والمعلمين الحكوميين والطلبة والعمال الزراعيين واجراء انتخابات لمجلس امانة العاصمة ولبلدية الزرقاء والرصيفة كما هو منصوص عليه في القانون وتقليص صلاحيات الحكام الاداريين وتفعيل دور وصلاحيات المجالس البلدية بحيث تصبح صورة لحكومة مصغرة داخل مجتمعاتها المحلية تستوعب الكفاءات وتغطي الاهتمامات الاجتماعية والثقافية للمواطنين .

معالي رئيس المجلس ،

حضرات الزملاء المحترمين .

لقد قرأنا بانتباه الشق المتعلق بالازمة الاقتصادية والى جانب الحاجة الملحة للمواطنين للتمتع بحرياتهم الديمقراطية فانهم يعانون يوميا آلاما كبيرة بسبب الازمة الاقتصادية والمعيشية التي تعصف بالبلاد وبالشعب .

وعلى الرغم من " المرتكزات وحزمة السياسات الاقتصادية والمالية " التي توهم بتقديم الحلول الا انها تتقاطع كلها عند الاتفاق الذي عقدته الحكومة مع صندوق النقد الدولي في نيسان الماضي والذي اثار الاحتجاج الواسع عند المواطنين . ان هذا الاتفاق ، وصفة لن تشفي الاقتصاد الاردني من العلل التي يعاني منها وسوف لن يؤدي الى تسديد الديون الخارجية على البلاد ، وفضلا عن ذلك فهو برنامج يعني في التطبيق العملي تدهور المستوى المعيشي للقطاع الواسع من المواطنين وزيادة الايرادات منهم لتسديد الديون وهبوط قيمة العملة الوطنية وانخفاض قيمتها الشرائية وارتفاع تكاليف المعيشة والالتزام الحكومي بعدم رفع الرواتب والاجور واعطاء كل الدعم والتشجيع للقطاع الخاص وتقليص دور القطاع العام .

اننا نؤكد بوضوح بان (لا حرية مع الجوع) والشعب عندما كان ولا يزال يطالب بحرياته الديمقراطية فليس ذلك من باب الترف بل للدفاع عن حقوقه ومصالحه المعيشية والاقتصادية والوطنية .

اننا نطالب باعادة النظر بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي ونقترح كبديل ، تحقيق المهمات التالية على طريق الاصلاح الاقتصادي والمالي وللخروج من الازمة :

١- وضع حد لتضخم اقتصاد الاردن والتقليص الجدي للعجز المالي والتجاري والمديونية الخارجية وذلك من خلال ، تخفيض جذري لنفقات الدولة واعادة النظر في هيكل التجارة الخارجية وتسوية العجز في ميزان المدفوعات .

٢- تنقية المناخ الاقتصادي واستئناف التنمية باتجاه اعادة التوازن الى الاقتصاد الوطني وتنشيط وتوجيه الصناعة والزراعة لتحقيق اكبر قدر من الاكتفاء الذاتي من سلع الاستهلاك الضروري وزيادة اعتماد الانتاج الوطني على المواد الخام والوسيطة المحلية وتحسين قدرته على التصدير .

٣- مقاومة التدخل الخارجي في شؤون الاردن الاقتصادية وانتهاج سياسة تقليص شاملة لدور العوامل الخارجية ولمظاهر التبعية الاقتصادية والفنية .

٤- التصدي للبطالة وتحرير سوق العمل من فوضى الاستخدام وضمان التوزيع الامثل للموارد البشرية ورفع كفاءتها الانتاجية وتحسين المستوى العام للاجور .

٥- وضع حد لتفشي واتساع الفوارق الطبقية [illegible] الدخول غير المشروعة والطفيلية وتحقيق توزيع اكثر عدالة للدخل الوطني وتحسين المستوى العام لمعيشة الشعب .

ومن اجل التخفيف من الازمة المعيشية للقطاع الواسع من جماهير الشعب فاننا نقترح بعض الخطوات السريعة والملحة على طريق الحل الشامل الاستراتيجي ، ومن هذه الخطوات :

أ- زيادة الرواتب والاجور في القطاعين العام والخاص .

ب- وضع خطة وطنية ببرنامج وسقف زمني محدد لمعالجة اخطر مشكلة نواجهها وهي البطالة ، بحيث يتم استبدال العمالة الوافدة تدريجيا بالعمال المحليين وكذلك تأجير الاراضي الزراعية للمهندسين الزراعيين وللعاطلين عن العمل ومساعدتهم في المرحلة الاولى لزيادة الانتاج الزراعي وتشغيلهم .

جـ- الغاء دور الوسطاء في عملية تسويق المحاصيل الزراعية بحيث سينعكس ذلك ايجابيا على الفلاح والمستهلك .

د- السيطرة على اسعار السلع التموينية جميعها وليس الرئيسية فقط .

ان تأثير هذه الاجراءات سوف ينعكس ايجابيا على المستوى المعيشي لقطاع واسع من الشعب ويدفعهم الى المزيد من الانتاج مما سيساعد في حل الازمة الاقتصادية للبلاد

حول الطبقة العاملة :

ان حديث البيان الوزاري عن تنظيم سوق العمل فقط لا يتناسب مع حجم المشكلات الكبيرة التي يواجهها هذا القطاع المنتج من جماهير شعبنا ولا مع دوره ولا مع الواقع المأساوي الذي وصلت اليه حياتها والاعتداءات اليومية التي تتعرض لها حقوقها ومكتسباتها على ايدي ارباب العمل . ولا نبالغ اذا قلنا بأن هنالك كارثة اسمها " وضع الاتحاد العام لنقابات العمال "فعلى مدى عشرات السنين افرغت النقابات والعمل النقابي من محتواه ودوره في حماية العمال ، وذلك بفعل التدخلات والوصاية على النقابات من قبل الاجهزة الرسمية .

ان اوضاع الطبقة العاملة في بلادنا هي بامس الحاجة لرعاية خاصة وذلك من خلال :

١- رفع يد المخابرات عن النقابات العمالية ووقف التدخل في شؤونها والزام النقابات العمالية كافة على تطبيق انظمتها الداخلية والسماح للعمال بالانتساب لنقاباتهم وحقهم بانتخاب قياداتهم النقابية بحرية .

٢- تنظيم سوق العمل بحيث تعطى الاولوية في العمل للعامل الاردني .

٣- ضرورة أن يوضع حد ادنى للاجور يتناسب مع سلم غلاء المعيشة .

٤- سن قانون عمل عصري وديمقراطي يحمي حقوق العمال .

٥- تنفيذ كامل التأمينات التي ينص عليها قانون الضمان الاجتماعي وتوسيع تمثيل العمال في ادارة الضمان الاجتماعي .

حول الشباب والطلبة :

تطرق البيان الوزاري باشارات ايجابية الى قطاع الشباب والطلبة ، ولكن هذه الاشارات لم تكن واضحة ووافية بما يكفل استنهاض هذا القطاع الواسع والحيوي ومعالجة مشكلاته الجذرية . اننا نرى ان المدخل الحقيقي لاطلاق طاقات الشباب وتعزيز انتمائهم الوطني هو في علاج مشكلاتهم الاساسية وخاصة البطالة المتفشية في صفوفهم والسماح بانشاء اتحاد عام مستقل لشباب الاردن ووقف الوصاية والتدخل في شؤون الاندية والمراكز الشبابية والسماح للطلبة بانشاء اتحاد طلابي لهم ، والحفاظ على حرمة مراكز العلم من التدخلات الامنية السافرة .

اما حول المرأة :

فقد خلا البيان من اي ذكر لمشكلات نصف المجتمع وهن النساء ، اننا ندعو الى تطوير التشريعات الخاصة بحقوق المرأة وخاصة المرأة العاملة واعطائها حقوقها بالتساوي في الاجور مع الرجل واعادة بناء الاتحاد النسائي على اسس ديمقراطية ووقف التدخل في شؤون الجمعيات النسائية القائمة .

القوات المسلحة :

تشكل قواتنا المسلحة الدرع الذي يحمي الوطن ضد اخطار التوسع الصهيوني . ان هذا الجيش الباسل يجب ان تتوفر له مصادر تسليح وتدريب مختلفة تفادر التنسيق المعقود مع الولايات المتحدة الامريكية . هذه الدولة لم توفر مناسبة الا واظهرت من خلالها دعمها المتواصل للعدو الاسرائيلي سياسيا واقتصاديا وعسكريا وامنيا وماليا وتآمرها على قضية الشعب الفلسطيني والقضايا الوطنية الاخرى . وفيما يتعلق بالمكلفين فاننا نقترح تخفيض مدة خدمة العلم الى سنة واحدة باعتبارها كافية لاستيعاب التدريب المطلوب ، كما نأمل زيادة الرواتب الممنوحة للمكلفين لانها تكاد تكون رمزية ، ونطالب بإنصاف المتقاعدين وزيادة مخصصاتهم .

الزراعة :

لقد اوقعت التخبطات السابقة الزراعة والمزارعين (خاصة الصغار منهم) بكوارث لها اول وليس لها آخر وانعكست سلبيا ليس فقط على وضعهم او مستوى معيشتهم بل وايضا على المستهلك وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام .

لذلك فاننا نرى :

١- ضرورة وقف هذا التخبط وصياغة سياسية زراعية وطنية يقرها البرلمان .

٢- الغاء ديون صغار المزارعين

٣- الغاء دور الوسطاء وتطبيق شعار من المنتج الى المستهلك .

٤- التاكيد على ضرورة انشاء اتحاد عام للفلاحين الاردنيين .

في مجال الثقافة والاعلام :

ضرورة دعم وانشاء المراكز الثقافية داخل وخارج العاصمة ورفع الحظر عن فئات الكتب الممنوعة وخصوصا لكتاب ومبدعين اردنيين ، وتوفير الحرية الفكرية كاملة واطلاق حرية الصحافة تماما ورفع القيود عن حق اصدار الصحف .وضرورة اعادة النظر في السياسة الاعلامية وافساح المجال امام المواطنين للتعبير عن همومهم ومشاكلهم من خلال الاذاعة والتلفزيون وايلاء عناية خاصة بشأن التعبئة الوطنية وعرض برامج حيّة عن نضالات جماهير الشعب الاردني والانتفاضة الفلسطينية .

في المجال الصحي :

اما في المجال الصحي فان تقييم التجربة كما ورد في البيان يجب ان يطال تجربة المؤسسة العلاجية التي نضعها في دائرة الاتهام كتجربة مستعجلة ومكلفة لم تدرس بتأني وعناية وتتضمن فصلا تعسفيا بين الرعاية

الاولية التي اعطيت لوزارة الصحة والثانية (اي المستشفيات) التي اعطيت للمؤسسة الطبية العلاجية ، كا يجب وضع برنامج يتضمن رزنامة بالارقام والتواريخ للتحول الى التأمين الصحي الشامل او للقضية الفلسطينية.

حول القضية الفلسطينية :

اننا ندعو الى ترجمة شعارات الدعم والمساندة لكفاح الشعب الفلسطيني والانتفاضة الباسلة الى اجراءات عملية ملموسة عن طريق انتهاج سياسة اعلامية مساندة واطلاق يد ابناء شعبنا في ابتداع الاشكال الشعبية الداعمة للانتفاضة ماديا وسياسيا واعلاميا ، وفي هذا المجال فاننا ندعو الى التنسيق الوثيق مع م.ت.ف. في شتى الميادين والتخلي عن سياسة الحاور واستبدالها بتوحيد موقف دول الطوق (مصر ، الاردن ، سوريا ، لبنان ، (م.ت.ف.) في مواجهة التعنت الاسرائيلي والامريكي والعمل بموجب قرارات القمة العربية الاخيرة وبرنامج السلام الفلسطيني ونحو مؤتمر دولي كامل الصلاحيات . كما ان بلادنا يجب ان تخطو خطوات جادة بالتعاون مع الاشقاء العرب لممارسة الضغط على امريكا من اجل وقف سياستها العدوانية تجاه الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وتجاه قضايانا القومية .

في الوحدة الوطنية :

ان الوحدة الوطنية لأي مجتمع لا تتجسد في اتحاد اعضائه من اجل بناء البلاد وهذه لا تتوفر الا في اجواء رحبة من الحريات العامة والديمقراطية والعيش اللائق الكريم ، ان تأكيدنا على هذا المبدأ ضروري في هذه الايام التي نعيش فيها اجواء التحول الديمقراطي التي اختارها الشعب بجميع فئاته ، وضروري من اجل القضاء على جميع مظاهر الاقليمية والطائفية والعشائرية ومختلف اشكال الفرقة والانقسام ، وعلى قاعدة من الحوار الديمقراطي الحر البنّاء .

ومن هذا المنطلق فان دعوتنا بالتأكيد على الوحدة الوطنية مرتبطة اشد الارتباط مع حرصنا على استكمال خطى التحول الديمقراطي الذي نختطه الان ، هذا التحول الذي ندعو جميع ابناء شعبنا الى الدفع به الى الامام وحمايته من الانتكاس وعدم السماح لاحد ايا كان من العبث بهذه المسيرة التي سنرعاها بكل جدية ومسؤولية وطنية .

ابرز ثلاث مشكلات في محافظة الزرقاء اهمية في مكان طرحها :

١- المشكلة الاولى :

التي تستحوذ على اهتمام الآف المواطنين في محافظة الزرقاء هي مشكلة اراضي الدولة ، التي تصر الحكومات المتعاقبة على اعادة بيعها للمواطنين انني لا افهم سبب هذا التعنت الحكومي المتأصل وادارة الظهر لمطلب الاف المواطنين بتملك هذه الاراضي التي يقطنونها منذ عشرات السنين ، مقابل رسوم رمزية يقدر على دفعها ذوي الدخل المحدود ، انني اطالب الحكومة بأن تصغي السمع الى هذا المطلب العادل والمحق وستكون بذلك قد خلقت امنية عزيزة على قلوب الاف المواطنين الذين ينتظرون كلمة الحكومة بهذا الشأن .

٢- مشكلة التطوير الحضري :

الاف المواطنين يعيشون حالة القلق البالغ بسبب نوايا ومخططات دائرة التطوير الحضري تحديدا في احياء ومناطق جماعة جبل الامير علي وحي الظاهرية ، التي ترمي الى اقتلاع الاف العوائل من منازلهم بدعوة التطوير الحضري للمنطقة ، اتساءل ومعي الاف المواطنين لماذا تقتحم دائرة التطوير الحضري صفوف هذه العائلات المستورة ، ما دامت هذه المناطق تابعة للبلديات ، نثمن ما سمعناه من السيد وزير الاشغال العامة من انه جرى توقيف تنفيذ هذه المشاريع ، لكنني نريد ان نسمع التخلي النهائي عن هذه المخططات واحالة مهمة التطوير ال البلديات ، ومن هنا فانني اطالب اصلا بالغاء دائرة التطوير الحضري بالكامل فمهماتها هي من مسؤولية البلديات .

٣- الانتخابات في المجلس البلدي في الزرقاء ومدينة الرصيفة :

لماذا تحرم مدينة الزرقاء ومدينة الرصيفة دون غيرها من مدن المملكة من حقها في انتخاب مجالسها البلدية، وتفرض عليها لجان معينة ، المواطنون في محافظة الزرقاء طواقون لحل فوري وشامل لهذه المشكلات الملحة ، وقد حان الوقت لكي تعطى محافظة الزرقاء المنسية الاهمية التي تستحق .

معالي الرئيس، الزملاء المحترمين .

وفي الختام ، فاننا نقدر الاجراءات التي اتخذتها الحكومة المكلفة قبل هذه الجلسة ، ونعتقد انها خطوات هامة باتجاه التحول الديمقراطي المنشود ، لكن هذه الخطوات ليست بكافية ونطالب بالمزيد كما اسلفنا ولكون البيان لم يقدم معالجات جذرية للمسألة الاقتصادية ولم يأخذ بعين الاعتبار المستوى المعيشي للجماهير الشعبية ، فاننا من موقع مسؤوليتنا امام جماهير الشعب لن نعطي الحكومة الثقة مقدما .. اننا نفضل ان تحصل الحكومة على ثقتنا اولا بأول وعلى كل سياسة او اجراء او تشريع او قرار يتفق مع مصلحة الوطن والمواطن ... اي اننا سنمتنع عن التصويت على الثقة وسوف نتعامل بطريقة ايجابية وبناءة في كل ما يخدم مسيرة التقدم والديمقراطية وتجاوز الازمة الاقتصادية .

والسلام عليكم ، ، ،

معالي رئيس المجلس

اود ان الفت نظر الاخوة المواطنين ، اننا قد سمحنا بدخولهم بدون بطاقات ، املا في ان يحضروا جلسات الديمقراطية هذه ، والتي يسودها كما ترون النظام والانتظام تحت القبة ، نرجو منكم جميعا ان تعينونا على تكملة هذا البرنامج والا تضطروني آسفا باستعمال الصلاحيات المدرجة في القانون قانون المجلس واخلاء القاعة .سعادة الزميل سعد هايل السرور .

السيد سعد هايل السرور

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس المجلس

السادة الزملاء المحترمين

استمعنا مثلما استمعتم الى دولة رئيس الوزراء وهو يدلي بالبيان الوزاري لحكومته وقرأته بتمعن مرارا مثلما قرأتم وانا اضع نفسي بين خطين هما الموضعية والحياد من جهة وواقع الوطن والمواطنين من جهة اخرى هذا الواقع الذي لولا رحمة الله ولطفه بأن وهب لنا قيادة هاشمية تتجلى في كل وقت صعب عن جديد من نبع الحكمة الذي لا ينضب لديها ، لتفاقم الخلل واستمر الانزلاق ، فظهر هذا المجلس – مجلس النواب – يمثل ارادة الشعب الاردني ويساهم في سلامة المسيرة وتوجيهها بمنتهى الاحساس بالمسؤولية والحرص التام على التجربة والديمقراطية بعيدا عن اية مزايدات ، او ممارسة لجلد الذات ، يحترم الرأي والرأي الاخر لا يسعى للثأر والاثارة ولغة المتاشير لا قدر الله .

ان ابناء هذا الوطن يعقدون امالا كبيرة على العودة للحياة النيابية فبقدر عظم هذه الآمال سيكون الشعور بالخيبة لو فشلت هذه التجربة ، ومن حقهم علينا ان نرعى آمالهم وطموحاتهم . فهذه الثقة الخيرة الجديدة جديرة منا بالعناية والرعاية بتوأدة واناة لجد لها التربة الصالحة للانبات نسيجها ونحفظها من العاديات الى ان تثبت جذورها ويشتد ساقها لتحمل ثمرا وخيرا كثيرا .

فالمنبت لا ارضا قطع ولا ظهرا ابقى ، نحن شعب عيوننا على المستقبل ينظر الى الوراء بالقدر الذي نستقبل [illegible] نضجا ومسائلة ، والمستقبل ملك لهذا المجلس فهو القيم عليه وهو الرقيب . سلامته مقرونة بالقدر الذي يجيد فيه المجلس هذا الدور والديمقراطية لا تبدأ وتنتهي عند حدود هذا المنبر انما هي اسلوب حياة كامل للدولة يتأتى بتعاون سلطاته الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية . وبحسن تعامل هذه السلطات مع قضايا الشعب . هي تربية واسلوب حياة ومسلكية لكافة ابناء هذا الوطن .

سيدي الرئيس

لقد احاط البيان الوزاري بشكل ايجابي بأكثر القضايا التي نواجهها . والوصول الى اتفاق في الرأي حول معالجتها يحتاج الى مناقشة هذه القضايا بتفاصيلها ، اتطلع من خلال مسيرة هذا المجلس الى طرحها للمناقشة لكي نصل فيها للتوجه الامثل والقرار الاسلم لكنني بشكل عام الحظ ما يلي :

اثمّن للحكومة ما تم من اجراءات في ما يتعلق بالعودة للدستور في موضوع الاحكام العرفية وتصفية الآثار الناجمة عن هذه الاحكام .

ان كان لها ما يبررها في بعض الحالات فقد كانت بلا مبرر في معظم حالاتها وحرصها على ان تحترم الدستور وتلتزم بتطبيق نصوصه . آملين ان تضع حدا لفترة عدم الالفة بين الحكومات المتعاقبة والدستور عانينا

منها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وفكريا . وان عزم الحكومة على اطلاق الحريات العامة لهو عودة لنصوص هذا الدستور والتزام بروحه .

سيدي الرئيس – الزملاء الافاضل

ان دعم قواتنا المسلحة الاردنية هو واجب وطني وقومي لكي تستطيع القيام بواجبها المقدس في الدفاع عن الجبهة العربية ضد ما نواجهه من غزو صهيوني شرس ولقد لفت نظري وآلمني وضع المتقاعدين من ابناء هذه القوات المسلحة الذين اصيبوا في العمليات الحربية لهذه القوات وخرجوا منها باعاقات مختلفة وما يتقاضونه مبالغ زهيدة قد لا تكفي لاعاشة احد افراد اسرهم وخاصة الذين خرجوا من هذه القوات في العقد الماضي وما قبله خاصة وانهم لا يستطيعون العمل في اية مؤسسة او شركة حتى وان كانت اوضاعهم الجسدية تستطيع القيام بهذا العمل فان للضمان الاجتماعي وجهة نظر مخالفة لجاه ذلك . فأرجو ان يعطى هذا الموضوع العناية الكافية لتصويب الوضع الذي يحفظ لهم كرامتهم ويحفظ عليهم اسرهم ، وما دعم اجهزة الامن الا جزء من هذا الواجب فهي رديف لقواتنا المسلحة تسهر على حماية المواطن وسلامته وطمأنينته تكتمل هذه الطمأنينة في الحرص على استقلال القضاء وتحسين عطائه ليحفظ حقوق المواطنين ويرسخ العدل وسيادة القانون .

وفي الموضوع التربوي ،

فانني ارى ضرورة البدء بدراسة للتطوير التربوي الا ان ما جاء في الخطة التطويرية المعتمدة حول السياسة الجديدة للتعليم الثانوي قد اعتمد اسلوبا تتبرم فيه الدول التي انتهجته سياسة لها منذ امد طويل وتعتبره مسؤولا عن سوء مستوى التعليم في مدارسها وعن ضحالة ثقافة شعبها ثم هل هيئنا المعلم المناسب لهذه المرحلة الجديدة وهل تكيفت جامعاتنا للربط بين مخرجات هذا التعليم الثانوي وبين اسلوبها في القبول وقدرتها في الاستيعاب لهؤلاء الطلبة خاصة مع تعديد خيارات الدراسة امامهم في اثناء المرحلة الثانوية .

وفي مجال التعليم العالي :

ترى الحكومة التوسع في اتاحة فرص التعليم الجامعي بعدالة . والعدالة هنا أراها أن تراعي الظروف الخاصة لكل منطقة في الاردن فالمنافسة غير متكافئة بين طالب يدرس في مدارس متوافر كل الظروف المناسبة فيها وبين طالب آخر في مناطق البادية لا يتوفر الحد الادنى من هذه الظروف لكي تكون المنافسة متكافئة .

ان مدرسة بلا زجاج للنوافذ وبلا تدفئة وبمعلمين هم الاقل كفائة وتأهيلا يأتون من خارج المحافظة يستهلك نصف اليوم الدراسي في بداية الاسبوع وفي نهايته في السفر ليصبح الاسبوع الدراسي اربعة ايام لا يمكن ان ينافس طلابها بأي شكل من الاشكال طلاب مدرسة تنفق على تعليم الموسيقى اكثر مما تنفقه وزارة التربية والتعليم على العديد من مدارس البادية الشمالية كاملة وهذا لا يعني انني ضد تعليم الموسيقى، هذا تأهيل عن الظروف الاقتصادية والصحية والبيئية والثقافية لهؤلاء الطلبة وذويهم . فهل يمكن ان تكون المنافسة متكافئة ؟؟؟

اما في مجال الزراعة :

فإن هذا القطاع هو الاساس الثابت لتأمين قوت ابناء هذا البلد ويجب ان يعطى الاولوية دوما ويحظى بالرعاية والاهتمام اللازمين فلقد اعطينا اهتماما لصناعات حيث الوفرة والربح في ايام الرخاء ولكن عند اول هزه لاقتصادنا رأينا كيف اقفل اصحابها ابواب هذه المصانع الى ان فرضوا الشروط التي يريدون لكن هذا القطاع استمر ويستمر دون التفاتة لسعر صرف الدولار او الدينار . فهو الرصيد وهو الممتص الحقيقي للبطالة الواسعة . لقد جاء في البيان الوزاري بخصوص معالجة مديونية صغار المزارعين ان توحيد مصادر الاقراض الزراعي هو جزء من الحل الجذري لهذه المشكلة . ومع انني مع هذا التوجه لتوحيد المديونية الا انني لا ارى باي شكل من الاشكال انه يسهم في حل المشكلة انما هو طرح جاءت به الحكومة قبل سنوات وتسترت خلفه لتأجيل مواجهة حقيقة المشكلة هذا التوحيد الذي استمر بحثه طويلا راجيا ان تنتهي الحكومة سريعا من اجراءات التوحيد مع مراعاة خصوصية الاقراض التعاوني وعلما ان الحل لا يأتي الا عن طريق تأمين دخل كاف للمزارعين من تسويق انتاجهم يستطيعون فيه الوفاء بالتزاماتهم وهذا يتأتى : اما عن رسم سياسة تسويقية جادة لمخرجات الانتاج الزراعي الحالية او توجيه المزارعين الى مخرجات انتاج زراعي جديدة تؤمن لهم هذا الدخل .

اما في موضوع البطالة ومع تقديري انها مشكلة وطنية اي ان للبادية الاردنية خصوصية في هذه القضية لكونها تعاني اكثر من غيرها من مناطق المملكة من هذا الموضوع . فإن كان هناك في بعض المناطق جيوب للفقر فإن للفقر اكثر من جيوب في البادية فالنشاط الزراعي قد توقف تماما في بعض مناطق البادية نتيجة لكف يدهم عن الماء بقرارات حظر قد لا يكون للعلم فيها علاقة ، واراضيهم لا يستطيعون استغلالها لانهم لا يملكونها كل ذلك بسبب عدم توفر فرق مساحة كافية ، والثروة الحيوانية تسير على نفس الطريق نتيجة سوء المواسم المطرية وعدم توفر الاعلاف وهي ان لم تتدخل الحكومة بشكل سريع بنقلها لحل المشكلة فإن مربي المواشي مقبلون على كارثة لا محالة . كل المعطيات الموجودة في هذه المناطق هي تجسيد للبطالة وتجسيد لهؤلاء المواطنين في المساهمة بتنمية هذا البلد ونمائه .

اما عن المؤهلين علميا منهم فإن حظهم لا يزيد عن حظ غيرهم فمثلا (٨٠٪) من الذين يعملون في التربية والتعليم (وارجو ان لا يفهم من هذا الطرح انه طرح اقليمي لا سمح الله) في البادية الشمالية هم من خارج محافظة المفرق علما أن ابنائها من خريجي المعاهد والجامعات لا يجدون اية فرصة عمل . ناهيك عن المساواة في تولي الوظائف العامة وتكافؤ الفرص !!!

سيدي الرئيس

أن الاوضاع الاقتصادية مع ما رافقتها من انخفاض لقيمة الدينار قد اثقل كاهل المواطنين بما فيه الكفاية ومع تقديري لما ورد في البيان من ان الحكومة ترى ان محصلة الضريبة الحالية تلبي احتياجات الخزينة لكن ما

ورد من ذكر لضريبة الاستهلاك ارجو ان لا تكون عبئا يضاف الى اعباء المواطنين الحالية وتزيدهم ارهاقا على ارهاقهم .

ان اهم ما يمكن ان يساهم في اصلاح المسيرة هو اعادة ترميم جسور الثقة التي تصدعت بين المواطن والسلطة التنفيذية نتيجة لممارسات كانت دور هذا الشعب متفرجا ومتألما وصبره صبره وإيمانه بمصداقية اعلام السلطة التنفيذية دور رئيسي في اعادة هذه الثقة بطرح المشاكل التي نواجهها بكل مصداقية وامانة وان لا يراهن بعد الآن على الاستخفاف بعقول الناس ، وللتعاون السليم بين هذا المجلس والحكومة الدور الاكبر في ذلك ، الذي ارجو ان يكون تعاونا خيرا فاعلا ومتفاعلا كله احترام متبادل للرأي بما فيه خير هذا الوطن وسلامة لمستقبله .

تم تأمين القدرات المؤهلة كفاءة ونزاهة على كل الصعد بدأ بالحكومة وبكل المناصب الرئيسية في الدولة القادرة على حمل طموحات هذا الشعب والتي احتوى بيان الحكومة الكثير منها الى واقع التنفيذ السليم والامين ، ولي كامل الثقة بأن دولة رئيس الحكومة قادر على ذلك .

سيدي الرئيس

بيان الحكومة بمجمله جيد آمل ان تكون الحكومة في مستوى القدرة على تنفيذه والله الموفق .

والسلام عليكم .

معالي رئيس المجلس سعادة الزميل فخري قعوار

السيد فخري قعوار

الاخوة رئيس واعضاء مجلس النواب المحترمين

حين هبّت على ديارنا الاردنية نسائم الحرية ، وجاءتنا رياح الديمقراطية من الجنوب ، لم نكن في معزل عن حركة التغيير المتلاحق والتقدم الشجاع نحو الديمقراطية في كثير من بلدان العالم ، فقد دخلنا في عصر حرية الانسان وكرامته ، وعصر الثورة ضد كل مظاهر الظلم والتقييد والجوع ، فعلت رايات وسقطت رايات ، وزالت رموز سوداء وبرزت رموز تعبر عن الشوق الشعبي والتوق الانساني .

وها نحن اليوم نملك احسن برهان ، على ان الدماء التي سفحت ، والنضالات الطويلة المريرة التي سلكت في كل عهود الظلم والاستبداد قد انبعث عن هذا الوليد البهي . فوجودنا تحت هذه القبة ، هو البرهان على ان مسيرة الكفاح الشعبي قد فرضت ارادتها ، وان هذا الشعب قد انتزع الديمقراطية من براثن ابت ان يكون هذا الوطن مثل كل الاوطان القوية الجميلة الشامخة .

وحين جاءت رياح الانتفاضة من الجنوب ، هتف الشعب في كل مكان مطالبا بطرد الحكومة ، ومحاسبة المسؤولين عن الفساد ، واقامة حكومة تمثل اوسع الفعاليات الوطنية والشعبية ، واعادة الاسعار الى ما كانت

عليه قبل رفعها ، والغاء احكام الادارة العرفية وقانون الدفاع وسائر القوانين الاستثنائية ، واجراء انتخابات حرة نزيهة بموجب قانون انتخاب عصري ، واطلاق الحريات العامة ، وكفالة حرية الاحزاب والعمل النقابي والتنظيمات الجماهيرية ، وهتف الشعب مطالبا بحرية الصحافة والصحفيين ، واطلاق سراح السجناء السياسيين ، ودعم الانتفاضة الفلسطينية المجيدة ضد الاحتلال الصهيوني ، وتعزيز التضامن العربي في مواجهة الهجمات الاميركية الصهيونية ضد الامة العربية ، واعادة النظر في سياسة الارتباط بالامبريالية والتبعية لها .

طالب الشعب بهذا ، وبغير هذا ، فتحقق بعضه حين طردت الحكومة وحين اجريت انتخابات حرة نزيهة ، وجاءت حكومة انتقالية ، لجبر الخواطر ، وتهدئة النفوس ، توطئة للسير على طريق الديمقراطية .

وجاءت هذه الحكومة ، طالبة الثقة ، التي تشاركنا الجلوس تحت هذه القبة ، معربة عن استعدادها للتقرب من الشعب ، والتفهم لمطالبه ، وتقدمت الينا ببيانها الوزاري في التاسع عشر من كانون الاول الجاري (١٩٨٩) .

وقبل الحديث عن البيان الوزاري ، نتساءل : هل هذه الحكومة مؤهلة لقيادة المرحلة ؟ وهل هذه " التوليفة " هي التعبير الحقيقي او الانعكاس الدقيق للشارع وفعالياته وقواه الوطنية ؟ وهل نستطيع اعتبار هذه التشكيلة بداية لنهج سياسي واقتصادي مختلف عن النهج السياسي والاقتصادي الذي عانى منه الشعب ردحا طويلا من الزمان ؟ وهل يمكن القول ان اعضاء هذه الحكومة المطروحة لثقة مجلسنا ، من ذوي الخبرات الكفيلة بتنفيذ المطالب الشعبية ، ومن ذوي التاريخ المشهود بالوقوف الى صفوف المواطنين ، بحيث يكونون جديرين بثقة الشعب :

لقد كلفني الشعب الذي انابني عنه في هذا البرلمان ، بأن اعلن ان هذه الحكومة لا تختلف في نهجها عن سواها من الحكومات السابقة ، لانها لا تنتمي للقطاع العريض من ابناء هذا الشعب ، ولم تنبثق عنه ، وليست هي التعبير الصادق الامين عن امنياته، واعلن ان رئيس هذه الحكومة قد مارس دورا رئيسا من ادوار التضييق على حريات الناس ، وكان شريكا رئيسا في تعميم النموذج الاقتصادي الرديء ، من خلال انشاء مشاريع فاشلة ، مثل اسمنت الرشادية ، والصناعات الخشبية ، ومصانع الزجاج ، والانتاج الاذاعي والتلفزيوني ، وصناعة الاسمدة وغيرها من المشاريع التي ما يزال الاقتصاد الاردني يكابد بسبب انشائها وتعثرها حينا وافلاسها حينا آخر .

واعلن ايضا ، ان الحقبة الطويلة التي تولى فيها رئاسة الحكومة في النصف الثاني من السبعينات واوائل الثمانينات لم تشهد انفتاحا على الحريات ، ولم تخفف من وطأة الظلم على اصحاب الرأي ، بل جرت وقائع كثيرة تشهد على فترة عانى منها الشعب ، وتعتبر امتدادا متساوقا مع النهج السابق عليها واللاحق لها : فكيف يستطيع صاحب النهج المثبت بالممارسة والتطبيق العملي ان ينقلب الى صاحب نهج آخر مختلف تمام الاختلاف ؟

قد تكون طبيعة المرحلة فرضت التوجهات الجديدة ، واملت شعار " الديمقراطية هي الحل" ، ولكن الديمقراطية تحتاج نقادة ديمقراطيين ، يعبرون عن الوجدان الشعبي وضمير الشارع ونبض الناس البسطاء بسائر فئاتهم وشرائحهم الاجتماعية ، ويملكون القدرة على تمثل الامنيات العامة ، ولا ينصاعون لغير ارادة الشعب ، ولا يتغيرون او يتبدلون حسب اية متطلبات تظهر على غير توقع.

صحيح ان " الديمقراطية هي الحل" ، وان " الاردن الديمقراطي هو المطلب " ، ولكن، من يملك الحل في ارديته؟ ومن هو الذي يصل بنا الى ضفاف الاردن الديمقراطي ؟ من الثابت ان هذه الحكومة ليست هي المطلب الذي سعى اليها الناس ، ومن الثابت ان هذه الحكومة غير قادرة على ادارة دفة التحولات الجديدة ، رغم ما قامت به من اجراءات فعلية ، اعادت بها بعض الامور الى نصابها ، مثل اعادة جوازات سفر المواطنين المحجوزة اليهم ، وكف يد المخابرات عن التدخل في حق الناس بالعمل والسفر ، واطلاق سراح الموقوفين السياسيين ، والعمل على الغاء الاحكام العرفية ، وخلاف ذلك . فليس سهلا ان يثق الشعب بأن من قام بهذه الاجراءات لن يعدل عنها او يقف ضدها . وقد استوقفني خبر نشرته صحيفة "صوت الشعب" في صدر عددها الصادر يوم ٢٦ كانون الاول الجاري ، اي بعد ان اعلن رئيس الحكومة تحت هذه القبة عن تجميد العمل بالاحكام العرفية ، يفيد الخبر ان رئيس لجنة الامن الاقتصادي (وزير المالية) ، قد اصدر القرار رقم ٣٥/١١ تاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٤ لابلاغ مجلس ادارة "صوت الشعب" بعدم الموافقة على استقالة رئيس المجلس ، وذلك بعد ان تم قبول هذه الاستقالة بتاريخ ٨٩/١٢/١٢ من قبل اعضاء المجلس . ومعنى هذا ان لجنة الامن الاقتصادي اصدرت قرارا جديدا بعد الاعلان عن تجميد الاحكام العرفيه . مما يشير الى ان بالامكان النكوص عن التعهدات اذا لزم الامر ، او اختل مزاج الحكومة !

واعود فأقول ، ان فترة الحكومات السابقة ، التي تعاقبت بعد اواسط السبعينات، اتسمت بتزايد العمالة الوافدة في الاردن ، مما كان له انعكاس سلبي على واقع العمل المحلي ، وما يزال هذا الانعكاس مستمرا حتى الان، ورافق ذلك كله ازدياد نسبة البطالة بشكل ملحوظ ، وخاصة في صفوف المهنيين من مهندسين ومهندسين زراعيين واطباء واطباء اسنان وصيادلة ومحامين وسائر اصحاب المهن الاخرى ، الامر الذي اجبر كثيرين منهم على العمل خارج اطار تخصصه او الهجرة من الوطن بحثا عن لقمة العيش . كما ان الفترة المنصرمة شهدت ترهلا ملحوظا في كفاءة شبابنا الذين ينخرطون في خدمة العلم ، بسبب عدم تقديم التثقيف العسكري والوطني والسياسي لهم ، وبسبب عدم تأهيلهم عسكريا بما يتناسب مع مدة السنتين التي يقضونها في ثكنات القوات المسلحة ، لا يقدمون خلالها شيئا ، ولا يقدم لهم شيء يستحق الذكر ، وهذا ما يستدعي العودة اليه . واعادة النظر فيه ، بحيث يكون التركيز في تجنيد ابنائنا على جوهر العملية العسكرية والوطنية ، وفي مدة لا تزيد عن سنة واحدة . وفوق هذا كله ، فان الحكومات المشار اليها ، باستثناء حكومة واحدة (حكومة الرئيس احمد عبيدات) ، لم تستطع الاقتراب مما يجري في الملكية الاردنية (عالية) ، ولم تحاول الاقتراب مما يجري فيها ، مثل العمولات والاختلاسات والصفقات والمحسوبيات وعمليات الطرد الجماعي وبيع الطائرات والمصاريف الاستثنائية الى آخر ذلك ، وحرمت على الصحافة ان تبحث في امرها ، مع ان ما حدث في هذه المؤسسة ما يزال ماثلا ، والشواهد عليه كثيرة ، وقد تكون مجالا للبحث في مجلس النواب .

واضيف الى هذا ، ان فترة " الازدهار " التي شهدتها البلاد في النصف الثاني من السبعينات واوائل الثمانينات ، لم تكن الا فترة ازدهار ظاهري ، برزت فيها فئة طفيلية اثرت على حساب الاكثرية المغلوبة على

امرها ، عن طريق السمسرة والرشاوي والاختلاس وبيع العقارات ، وادت الى سحق عدد هائل من العائلات
الكادحة، ووسعت من دائرة الفقر ، بحيث تقلص حجم الطبقة البرجوازية الصغيرة ، وهبطت الى درجة ادنى من
درجات السلم الاجتماعي ، وذلك بسبب سيادة النمط الجديد من الاستغلال ، وتفشي النموذج الاستهلاكي ،
وارتفاع اسعار المواد الغذائية الاساسية واسعار المحروقات التي لم تكن كلها ناجمة عن ارتفاع الاسعار العالمي ،
وما زالت هذه السلع ترتفع اسعارها الى اليوم ، حتى لم يعد بمقدور القطاع الاوسع من الشعب شراءها او توفيرها
لعائلاتهم ، واخص بالذكر حليب الاطفال والادوية والمحروقات . والمطلوب في هذه الآونة ، ان لا تقوم الحكومة
بتثبيت الاسعار ، بل ان تقوم بتخفيضها، والحد من تلاعب المتاجرين باقوات الناس وحاجاتهم الضرورية .

ومهما يكن ، فان الحساب اوالمحاسبة على ما مضى ، قد لا يندرج تحت عنوان " تفهم طبيعة المرحلة " ، وقد
لا يشير الى حرص على حراسة التجربة الديمقراطية ووقايتها من الاذى ، ولذلك ، فان التوقف عند بيان الوزارة
الذي اشرت اليه ، قد يكون نافعا في وضع بعض الاشارات على الطريق :

* لقد اكثر البيان من الوعود التي تلتقي مع تطلعات هذا الشعب ، لكنه لم يطرح الحلول او المخارج
المناسبة، فقد تحدث البيان - على سبيل المثال - عن " التركيز على برنامج متكامل للتطوير الاداري" ،
دون ادنى تلميح للتطهير الاداري ، فالجهاز الذي تنفس الروتين واقتات على البيروقراطية ، وساهم في
تهيئة الاجواء لكل ما جرى من فساد وانحدار اقتصادي ، ليس بمقدوره ان يقود ثورة ادارية ، وليس
بمقدوره ان يكون جهازا حديثا او متطورا اذا لم تتم عملية تطهيره من العناصر المستفيدة من ابقاء الحال
على ما هو عليه .

* وتطرق البيان الى حرص الحكومة على المال العام ، وبين انها -اي الحكومة- ستقوم بتقديم تشريع الى
مجلسنا ، يلزم كل من يتولى المسؤولية السياسية او الادارية العليا ان يتقدم بإقرار شامل عن ملكيته ،
ولعل هذا يكون مفيدا لم هو آت من سنوات المستقبل ، لكن التشريع تجاهل - او سوف يتجاهل - الزام من
يتولى المسؤولية السياسية او الادارية العليا بتقديم كشف حساب مفصل عن مصادر ملكيته ، وكيف اتت
له هذه الملكية ، خاصة وان المواطنين يعرفون عن كثيرين من المسؤولين انهم بدأوا حياتهم في السلك
الوظيفي ، برواتب عادية ، ثم هطلت عليهم الثروة من ابواب لا اعتقد ان من بينها ابواب السماء !

* وفي معرض حديثه عن الازمة الاقتصادية ، واستعراض المرتكزات الرئيسة لتجاوز هذه الازمة ، اشار البيان
الوزاري الى " زيادة المدخرات الوطنية " ، في حين ان الاردن قام مؤخرا بجدولة ديونه الخارجية ، لعدم تمكنه
حتى من مجرد تسديد خدمة هذه الديون . واحب ان اسأل هنا : كيف يمكن ان نزيد مدخراتنا الوطنية في
ظل المديونية الرفيعة التي ينوء بلدنا تحت وطأتها ؟ وكيف تستطيع الحكومة ان تفي بكل وعودها
وتعهداتها الواردة في بيانها ، في ظل اوضاع الانهيار الاقتصادي الراهنة ؟ وهل هناك خطة وطنية شاملة
لانقاذ البلاد من مغبة التدهور الذي آلت اليه ؟

* لقد اكد البيان على ان الحكومة ستكون حريصة كل الحرص على احترام الدستور، والالتزام بتطبيقه نصا
وروحا ، واورد وصفا حضاريا لمفهوم التجربة الجديدة ، حين قال " ان الشورى والديمقراطية هما الشكل
الامثل لابراز معالم تفاعل المواطن مع تجربته الحضارية ، التي تتخذ من الحرية وكرامة الانسان والمساواة،
اسا لها " . غير ان هذا يحتاج الى ممارسة فعلية ، او يحتاج على الاقل الى وعد بممارسة فعلية . فكيف
يتوافق هذا مع التطبيق العملي ، وفي البلاد اربعة وستون سجينا من سجناء الرأي ؟ وكيف يتوافق هذا
مع التطبيق العملي ، والشعب يكابد من قانون الدفاع سيء الصيت الذي وضع عام ١٩٣٥ ، وسرى
مفعوله منذ نصف قرن ، وعبر هذه الحقبة الطويلة التي تمتد من عام ١٩٣٩ وحتى يومنا هذا ، صدرت
بالاستناد الى قانون الدفاع انظمة تتعلق بمواضيع مختلفة ، وصدرت بالاستناد الى هذه الانظمة اوامر دفاع
يصعب حصرها الآن ؟ وكيف يتوافق هذا مع التطبيق العملي ، والبيان لم يشر صراحة الى حرية العمل
الحزبي والتنظيم الجماهيري ؟ بل كيف يتوافق هذا مع التطبيق العملي ، ونحن ما نزال نتمسك بقانون
متخلف مثل " قانون مقاومة الشيوعية " ، الذي املته علينا المآرب الاستعمارية ، وشاءت ان نطبقه على
انفسنا بأيدينا ؟ وكيف يتوافق ذلك مع التطبيق العملي ، وقد جاء البيان خلوا من الوعد بالغاء القوانين
الاستثنائية ؟

* وقد اغفل البيان ذكر دور الاجهزة الامنية في زمن يشهد فيه الاردن تحولا نحو الديمقراطية . فقد بات
ضروريا الان ، ان يكون هناك دستور او قانون اساسي معلن لهذه الاجهزة ،من شأنه وضع ضوابط العمل
واسسه ، والتوجهات العامة التي ينبغي ان تكرس لمواجهة الاعداء ، وفي مقدمتهم العدو الصهيوني ،
وليس ابناء الشعب . ولعل في هذا خير وقاية للديمقراطية ، وخير صيانة لها ، والا فاننا سنظل مهددين
بالانتكاس والرجوع الى زمن الكبت والذي اثبتت التجربة البشرية انه يولد الانفجار .

* بقي ان اشير الى ما جاء في البيان الوزاري في مجال الادارة المحلية والتنمية الاقليمية ، حيث كان الحديث
عاما عن ترسيخ الممارسة الديمقراطية ، وتطوير مفهوم الادارة المحلية ، ولم يتطرق بصورة مباشرة الى
ضرورة اجراء انتخابات بلدية في المدن، مثل عمان والزرقاء والرصيفة عوضا عن تعيين المجالس دون
استشارة المواطنين وابداء رأيهم في المجالس التي ستدير شؤونهم

واستأذن معالي رئيس مجلس النواب والزملاء المحترمين بتوجيه جملة من الاسئلة الى السيد مضر بدران :

* هل تعتقد يا دولة الرئيس ، ان هناك فرقا بين مضر بدران مدير المخابرات ، وبين مضر بدران رئيس
الحكومة؟

* وهل تعتقد يا دولة الرئيس ، ان هناك فرقا بين مضر بدران الحاكم العسكري العام ، الذي توسع في استخدام
صلاحياته من غير تردد ، ودون ان يرتجف قلبه ، وبين مضر بدران قائد المرحلة ويعزل الديمقراطية ؟

* واذا كنا يا دولة الرئيس قد لجأنا الى الديمقراطية واطلاق الحريات العامة ، كمخرج اضطراري وحيد ،
للالتفاف على ازمة الاردن المعروفة ، فهل تعتقد انك الرجل المناسب للاتجاه ؟

* وماذا سيكون الموقف يا دولة الرئيس ، اذا توصلت لجنة التحقيق في اسباب الازمة التي يعيشها بلدنا ، الى ان دولتكم طرف رئيس في اساءة استعمال المال العام ، ودفع الاوضاع برمتها الى ما بعد الخط الساخن والخط الاحمر ؟
* وكيف توفّق يا دولة الرئيس بين دورك في ملاحقة نضال هذا الشعب ، وقمع الحريات في هذا الوطن ، وتعطيل السلطة الرابعة ، الى جانب تعطيل السلطتين الاخريين ، وبين دورك اليوم في المناداة بفصل السلطات واطلاق الحريات ؟
* وكيف يا دولة الرئيس نستطيع ان نفهم قيامك شخصيا بالحاق الاهانة بالمواطنين اثناء قيادتك لجهاز المخابرات العامة ،وبين إحترامك وتبجيلك لهم بعد ان صار بعضهم نوابا للامة ، يجلسون تحت قبة البرلمان ؟
* وهل تتذكر يا دولة الرئيس عندما زرتك في مكتبك بدار رئاسة الوزراء القديمة ، في شهر حزيران من عام ١٩٧٧ ، وسألتك عن سبب فصلي من جامعة اليرموك حين نشرت مقالة في جريدة " الرأي " تحت عنوان " عمان في القلب " .. هل تتذكر ماذا قلت لي ؟ لقد قلت بالحرف الواحد انك تفصلني من الجامعة لان نمط تفكيري لا يعجبك ولا تريد لمثل هذا النمط ان يكون موجودا في جامعة اليرموك! فما الذي تغيّر او تبدّل يا دولة الرئيس في نمط تفكيرك عبر الاعوام الاثني عشر الماضية ؟
* ويتساءل الناس في الشارع وفي احاديثهم الخاصة والعامة : من الذي شعل النار في نيسان الماضي ؟ ومن الذي وضع كل هذه التراكمات لانفجار هبة الاردن التي وقع ضحيتها احد عشر شهيدا وثمانون جريحا ؟ هل تعتقد يا دولة الرئيس ان زيد الرفاعي وحده الذي خرّب الدنيا ، ام انه هو الذي املى مداميك الخراب بعد ان نفصلتم ووضعتم دولتكم الاساسات ؟
* ويتحدث الشارع اليوم عن صراعات واختلافات بين زيد ومضر ، ويطيلون في ذكر اشكال التباين بينهما ، لكنهم يختتمون كل حديث بقولهم : ان ———— هناك نهجا واحدا لكليهما ، وهو نهج منحاز لطبقة كبار التجار والسماسرة ووكلاء الشركات الاجنبية ، ومنحاز ضد ابناء هذا الشعب الذي شهد في عهد الاثنين صنوفا من القمع والتضييق في الحريات العامة ، وصنوفا من الضنك والجوع وانحسار دخول ذوي الدخول المحدودة والمتدنية ، كما شهد تعميقا حقيقيا للهوّة بين الناس في مستويات معيشتهم ، وشهد تفاوتا طبقيا لم يسبق له مثيل في البلاد . . .
* ولماذا اطيل وانا استطيع ان اختصر كل الاسئلة بسؤال واحد : اذا طلب منك يا دولة الرئيس ان تفك هذه الكوكبة الجميلة من النجوم المحيطة بك ، وان تقوم بتشكيل حكومة عسكرية ، فهل تقول : "لا" ؟ انا اقدّر – وارجو ان إكون مخطئا – انك لن تتردد في المبادرة الى القيام بذلك ، ولن تتردد عندئذ في الركض وراء مجلسنا مسافة تقارب السبعين كيلومترا ، الى ان يستتب امرنا في سجن سواقة الصحراوي !!

وبعد يا دولة الرئيس ، فان هناك جملة مطالب وملاحظات واسئلة ، اود ان اعرف رأيكم فيها :

* هل تعتزمون الغاء الاحكام العرفية بشكل كامل وشامل وفي وقت معلوم غير بعيد ؟
* هل تعتزمون الغاء قانون الدفاع ؟
* هل تعتزمون الغاء القوانين الاستثنائية ؟
* هل تعتزمون تطهير الجهاز الاداري ؟
* هل تعتزمون اجراء انتخابات للمجالس البلدية بما فيها عمان ، والكف عن التعيين ؟
* هل تعتزمون وضع خطة اقتصادية شاملة لبناء اقتصاد وطني مستقل ؟
* هل تعتزمون تطوير كفاءة القوات المسلحة بحيث تكون معبّأة تعبئة وطنية وعسكرية قادرة على المشاركة في الوقوف في وجه العدو الصهيوني ؟
* هل تعتزمون الابقاء على فك الارتباط مع الضفة الغربية ، وازالة الاثار غير السياسية التي ضيقت السبل امام المواطنين ؟
* وهل تعتزمون حل مشكلة ابناء غزة ؟
* وهل تعتزمون فتح الجسور مع الضفة الغربية في وجه المحاصيل والمنتجات الزراعية ؟
* وهل تعتزمون دعم انتفاضة الشعب الفلسطيني رسميا ، وفتح ابواب الدعم الشعبي الحقيقي لها ؟
* هل تعتزمون اطلاق الحريات للاحزاب القائمة ، والسماح بانشاء احزاب جديدة ، واطلاق سراح السجناء السياسيين ، واباحة الحرية لصحافة الاحزاب بحيث تخرج من تحت الارض وتوزع في الاسواق اسوة بالصحف اليومية والاسبوعية المعروفة؟
* وهل تعتزمون منح امتيازات لاصدار صحف يومية واسبوعية ومجلات من غير قيود وتعقيدات انسجاما مع حاجات المرحلة ؟
* هل ستقوم حكومتكم باعادة الهيبة والاستقلال للسلطة القضائية ؟.
* وهل ستقوم هذه الحكومة باجراء تحقيق بشأن المداخلات التي مارستها حكومة الرفاعي ، مع القضاء ، والتي اكرهت فيها عددا من اقطاب القضاء على احالة انفسهم الى التقاعد ؟ وهل هناك نية لدراسة المخالفة القانونية التي ترتبت على هذه المداخلات ، وكيفية مساءلة المتورطين فيها ؟
* هل هناك اتجاه لردع شركة الكهرباء عن ممارسة غطرستها وتصرفها بمقدرات المواطنين ، وكأنها تتصرف في اقطاعية خاصة بها ، او في حقل تجارب ؟
* هل تعتزم هذه الحكومة انقاذ قطاع الانشاءات من النتائج التي ترتبت على انخفاض سعر صرف الدينار وتأثيرات الاجراءات الاقتصادية والجمركية ؟
* هل تعتزم هذه الحكومة انشاء نقابات للمعلمين والفنانين وعمال مصانع الاسمنت والبوتاس ؟
* هل تعتزم هذه الحكومة دعم الاندية الشبابية والرياضية ، وحل المعضلات الادارية والتدخلات الامنية فيها ؟

* وهل هناك نية لتخفيض الاسعار عموما ، وتخفيض اسعار حاجات الاطفال خصوصا ، من غذاء وكساء والالعاب ؟ وهل هناك نية لتوفير وسائل التثقيف والترفيه لهم ؟
* وهل هناك نية لاعادة النظر في رواتب المتقاعدين العسكريين والمدنيين على ضوء ارتفاع مستويات المعيشة ؟
* واخيرا . هل هناك نية لاعادة الاعتبار لمن لحق بهم الاذى المادي او المعنوي من جراء الاحكام العرفية او تدخلات الاجهزة الامنية ؟ وهل هناك اية كفالة لحسن التنفيذ ؟ اعني حسن تنفيذ كل ما تقدم ؟

هذه اشارات على الطريق ، مجرد اشارات سريعة ، احس ان الواجب يقضي ان نتنبه لها ، اذا كنا جادين في السير على طريق الديمقراطية ، واذا كنا نريد ان نأخذ العبرة من دروس نيسان ، واذا كنا نريد ان نُخرج البلاد من ازمتها الخانقة . ولا اشك في ان كل المخلصين لهذا البلد ، لا يريدون له الا الخير ، ولا يريدون لشعبه الا التقدم، كي يبقى سيدا قويا قادرا على الوقوف في وجه كل الاعداء ، في الداخل والخارج .

اما فيما يتعلق بامر الثقة بهذه الحكومة ، فانني اعلن ان كل محاولاتي لاقناع نفسي بمنحها ، قد باءت ، بالفشل ولذلك فانني ساحجب الثقة . وشكرا لاصغائكم .

معالي رئيس المجلس: سعادة السيد محمد المعرعر اخر المتكلمين. السيد محمد المعرعر .تفضل.

السيد محمد المعرعر

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، السادة النواب المحترمون .

ان الجبال والسهول والوديان والصحاري قد انجبت فرسان صلاح الدين وقد انجبت كذلك جيش الظاهر بيبرس كما ذكر القلقشندي في كتبه اثناء معارك صلاح الدين ومعارك الصليبيين ومعارك بلاد الشام . فكان الالوف من هذه الصحاري ومن هذه القبائل كما ذكرت في مقدمة ابن خلدون الجزء السادس . ولا تزال في هذا الوطن هي التي قامت وتصدت للعدوان الصهيوني بمعارك باب الواد وفي معارك القدس وفي معارك الجولان وفي اكثر المعارك التي ذكرت والتي جرت في تاريخ بلدنا وامتنا .

معالي الرئيس ، السادة النواب المحترمون

ان مصلحة وطننا وامتنا ان يسود العدل والامان وتحقق حرية الفرد والجماعة في ظل احكام الدستور والقوانين العادلة وان تبتعد عن التعسف والظلم في كل اشكاله وصوره وان تقوم كل سلطة بعملها ووظيفتها دون التدخل بعمل السلطة الاخرى لتجنب وطننا مهاوي الردى والفتن والمزايدات الفئوية .وان نرتقي بشعبنا الى مستوى الامة والاهداف المعهودة للجماعة . وبهذا تتنامى قدرة بلدنا الاقتصادية في ظل حرية خلاقة ومجتمع مثقف

متطور الفكر والعقل قادر على اقامة مؤسساته الاقتصادية والاجتماعية يستطيع ان يؤمن حاجة بلده وفتح اسواق ملائمة في صناعات محلية وايدي عاملة مثقفة ماهرة صادقة ومتفانية في العطاء والعمل .

معالي الرئيس .. السادة النواب :

ان الازمة الاقتصادية قد طغت على تفكير كل مواطن ودخلت كل بيت واثرت على جميع فئات المجتمع وخاصة ذوي الدخل المحدود فالبحث في اسبابها وجذورها البعيدة وايقافها عند حد مناسب هي مطلب وطني ، وتجاوزها بجد وحذر ، وان تشكيل لجنة تحقيق وطنية صادقة فاعلة للتحقيق في الظروف التي اضاعت اقتصادنا وجهد شعبنا ، فيرد المال العام المسلوب او الذي اضيع بسبب الاهمال ان كان قد صرف في صفقات مشتريات او اقامة منشآت ومؤسسات اقتصادية .

اما الاسعار فقد تجاوزت المعقول واضعاف ما كانت عليه وتجاوزت نسبة سعر صرف الدينار نطالب ايقاف هذه الاسعار وارجاعها الى السعر المناسب . علما ان اكثر المواد الغذائية تنتج او تصنع محليا وتركها بهذه الحالة وخاصة الضرورية لقوت الشعب اليومي يؤدي الى ازدياد الفقر والى التخلخل الاجتماعي .

الاحكام العرفية

ان الاحكام العرفية وتطبيق تعليمات الادارة العرفية قد اشاعت الخوف في نفوس المواطنين ووصلت الينا في البادية الاردنية حيث الاجراءات التعسفية والوضع في السجون لمئات الافراد في قضايا حقوقية او نزاعات فردية من اختصاص القضاء فان الغاءها والعودة الى احكام الدستور والقوانين العادلة مطلب شعبي لحياة ديمقراطية مسؤولة بعيدة عن الفوضى والتسيب .

معالي الرئيس .. السادة النواب

قواتنا المسلحة هي درع الوطن ولها دور معروف وطني وقومي في حماية الوطن والامة والمساهمة في حفظ التراب العربي فهي جديرة بالاعداد والتطوير والحرص على الكفاءات فيها وتعديل تولي المناصب القيادية في الاركان لفترات محددة لشحذ الكفاءة والقدرة الخلاقة المتجددة في القيادة .

ونأمل ان يكون لها دور في تطوير وتنمية البلاد في فترات السلم زيادة على اعدادها ورفع كفاءتها القتالية.

معالي الرئيس .. السادة النواب .

ان الخدمات تغطي جزء كبير من بلدنا ووصلت في بعض المناطق مستوى جيد الا انني اتحرق الى هذه الخدمات في المناطق النائية والريف والبادية .

ان الزراعة فهي لا تزال متخلفة في البادية ، فهي هامشية ولم تتطور الى الافضل علما ان مصادر المياه في البادية الشمالية متوفرة ولكن المنطقة الشمالية الشرقية محرومة من الانتفاع بجزء من هذه المياه في الزراعة وتسحب هذه المياه لتزويد عدة محافظات من العدل في تطوير المنطقة ان تعطى هذه المنطقة جزءا في حصتها من هذه المياه لتطوير زراعتها ومعيشتها .

علما ان اهل المنطقة يعانون من العطش وانقطاع المياه على مدار السنة وفي الصيف خاصة اما تربية الماشية وهي ثروة قومية وتوفر لنا اللحوم والعملات الصعبة فان الاعتناء بها متخلف ، حيث الاعلاف لا توزع بعدالة ولا تعطى الكمية الكافية المقررة ، ولا يوجد مواعيد ثابتة للاستلام مما يضطر المواطنين الى العودة الى مراكز الاعلاف بتجمعات كبيرة تاركين خدمة انفسهم ومواشيهم وعيالهم واعمالهم لمدة طويلة، (انها حالة التسيب)

ان هذا القطاع الهام وهو مرعى الاغنام يخدمون مواشيهم لسيارات تحتاج الى ان تعامل كالات الزراعة ويعطى اصحابها فرصة موعد في كل سنة من قبل دائرة الترخص لاعطاء رخص السوق لاصحابها بدلا من الملاحقة والحجز والتسبب في اعاقة تنمية الثروة الحيوانية .

ان التربية الحيوانية بحاجة لعمل السدود وحفر البرك في مناطق مختلفة وحفر الابار الارتوازية وتجهيزها لتامين المياه لاصحاب الماشية على مدار السنة وخاصة في الصيف .

التعليم :

ان التعليم في البادية والريف متخلف كثيرا منذ مدة طويلة ، ولم يواكب تطوره في المدينة ، مما تسبب في خلق جيل مختلف من ابناء البادية والريف في حالة متأخرة من التعليم ، وان تم فتح مدارس منذ مدة طويلة الا ان المعلمين المنتسبين لهذه المناطق اما من المبعدين او المقيمين حديثا والذين لا يقيمون لاكثر من سنة او سنتين في المدرسة يطالبون بالنقل الى مناطقهم ، مما يعني ان هذه المنطقة وابناءها يعاملون كفريق لتدريب كادر المعلمين فئة بعد اخرى زيادة على ان التخصصات العلمية واللغة الاجنبية بالكاد تتوفر في المدارس على مدار السنة مما سبب في تخلف اجيال كاملة عن متابعة الدراسة والتعليم والذي ينجح يكون معدله متدني .لا يسمح له بالدخول الى الجامعات وخاصة الفروع العلمية اي نظرة الى بلده سكانها ٤ الاف نسمة نجح منها طالبه واحدة بمعدل (٥٩٪) يدل على العينة التي ساهمت جميع الوزارات السابقة في التقصير في تطوير التعليم في البادية والريف .

اننا نطالب بتحسين التعليم وبناء المدارس والسماح لابناء الريف والبادية دخول الجامعات بمعدلات تتناسب مع ظروف التعليم المتوفر هناك حتى يرتفع مستوى التعليم كليا في البادية وتوفير المعلمين الاكفاء والمتخصصين وتجهيز المدارس بالمختبرات التعليمية المدرسية ووضع شروط على التعليم الا لطلب النقل الا بعد ٦ سنوات فاكثر

اما الكهرباء ، ان عشرات القرى في البادية الشمالية ومناطق البادية لا تزال بحاجة الى انارة من شركة الكهرباء .

اما الاتصالات ، ان الاتصالات وخدمة الهاتف في البادية الشمالية فهي بدائية ومعدومة في عشرات القرى وهناك برامج خطط سابقة منذ عشر سنوات ولكنها لا تزال لم تنفذ واكلتها الازمة الاقتصادية وعدم الرغبة في

تطوير هذه الخدمات من الوزارات السابقة لاننا لم نترك مناسبة والا شكينا للمسؤلين دون جدوى علما ان هناك خطوط السلاح الجوي في المنطقة حتى يتم تنفيذ او القنوات لخدمة لهذه المنطقة حتى يتم تنفيذ الخطة الموعودة ان شاء الله وشاء المسؤولين .

معالي الرئيس .. السادة النواب ،

قضية فلسطين قضية العرب جميعا والمسلمين فهي امتحان شرس للامة وقدراتها على عشرات السنين نحارب فيها الصهيونية ومن هم ورائها بكل شئ ، وكانها تنفس عن الاستعمار بجميع اشكاله رغبته في التسلط علينا وعلى قضيتنا فهو يحاربنا باسرائيل بامكاناته واسلحته فهو يصافحنا بيد ويضربنا باليد الاخرى بلا رحمة في فلسطين الا موطء قدم للانتقام ولكن الذي تكنه لنا الخلفيات الاستعمارية منذ الرومان والصليبين الى الاستعمارالغربي فاسرائيل التي يمولها الغرب لتكون بحجم الاستعمار كله لتشغلنا كل وقتنا في العدة والاستعداد دون تطوير بلداننا ومجتمعاتنا. ومن هنا فقضيتها قضية قومية كبر ى ومشكلتها ستنال الامة كلها وليست موقوفة على بلد واحد ولا على مقدرات بلد واحد وما الانتفاضة الا امل ورجاء في الحصول على الحقوق والارض التي اغتصبت بالظلم والعدوان اما علاقاتنا العربية فاننا جزء من الامة العربية واهلنا عاشو الوحدة العربية تحت حكم الاتراك ولكننا عدنا الى تكريس التجزئة التي لا تخدم اهداف امتنا ولا مستقبل اجيالنا. فالاتجاه الى الوحدة العربية والى العلاقات الجيدة هي السبيل الى اقتصاد قادر قدرات اوسع لنجابه خطر الصهيونية ونستغل الاموال والطاقة البشرية الكبيرة والاراضي الزراعية الواسعة والخامات المعدنية المتوفرة وان التوجه الى توحيد القوانين وتسهيل اقامة الصناعات والتعاون في السوق الاقتصاد ومناهج التعليم وغيرها هي التي تقرب من سبل الوحدة اما علاقتنا الدولية ونحن نقع في منطقة هامة منذ القدم متوسطة بين القارات والحضارات والمدنيات الحديثة علينا ان نتعامل بالصداقة والعمل البناء لخير بلادنا دون تفريط بحقوقنا وان نتعامل وفق المصلحة المشتركة .

اننا لموقع بلدنا في قلب الامة العربية وفي بلاد مقدسة وسياحية ، علينا ان نضع التشريعات والقوانين التي تعطي الثقة للشركات والمؤسسات الاقتصادية والسياحية التي يمكن ان تساهم في اقتصاده مع وجود ثقة مصرفية ونقدية وجمركية لتساعدة على دخول رؤوس الاموال الاجنبية التي تجد منافع مشتركة دون المساس بشخصية وكيان البلد وسيادته.

معالي الرئيس .. السادة النواب

ان المديونية الكبيرة التي تراكمت على مدى سنوات عديدة والتي تخبطت بسوء تصرف تقلق هذا المجلس، فاننا نريد حصر الامور وتبيان الوقائع التي اودت بهذا الاقتصاد ومحاسبة وتطهير من تسببوا على مدى العمل في السنوات السابقة ومن ثم تصويب الاوضاع الاقتصادية والتقشف مع مراقبة الاسعار ودعم الحاجات

الضرورية والنظر في رواتب الموظفين والمتقاعدين ليستطيعوا المعيشة والقدرة على خدمة اطفالهم ، كل ذلك يحتاج وزارة قديرة ، وزارة طوارئ وتخصص وقدرة وفاعلية للخروج بالبلد وابنائه من كل الازمات السابقة واللاحقة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس اقرر رفع الجلسة الى غداً ، الساعة العاشرة والنصف صباحا .

- وانتهت الجلسة -

أمين عام مجلس الأمة
هاني خير

رئيس مجلس النواب
سليمان عرار



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

الجلسة الثامنة استكمالا لمناقشة البيان الوزاري

المحضر الثالث للجلسة الثامنة

في تمام الساعة (العاشرة والنصف) من صباح يوم (الاثنين) الموافق ٥/جمادى الآخرة/١٤١٠ هجرى الواقع في ١٩٩٠/١/١ ميلادي ، عقد مجلس (النواب) جلسته الثامنة من الدورة (العادية الاولى) برئاسة معالي السيد (سليمان عرار) وحضور امين عام مجلس الامة عطوفة السيد (هاني خير)

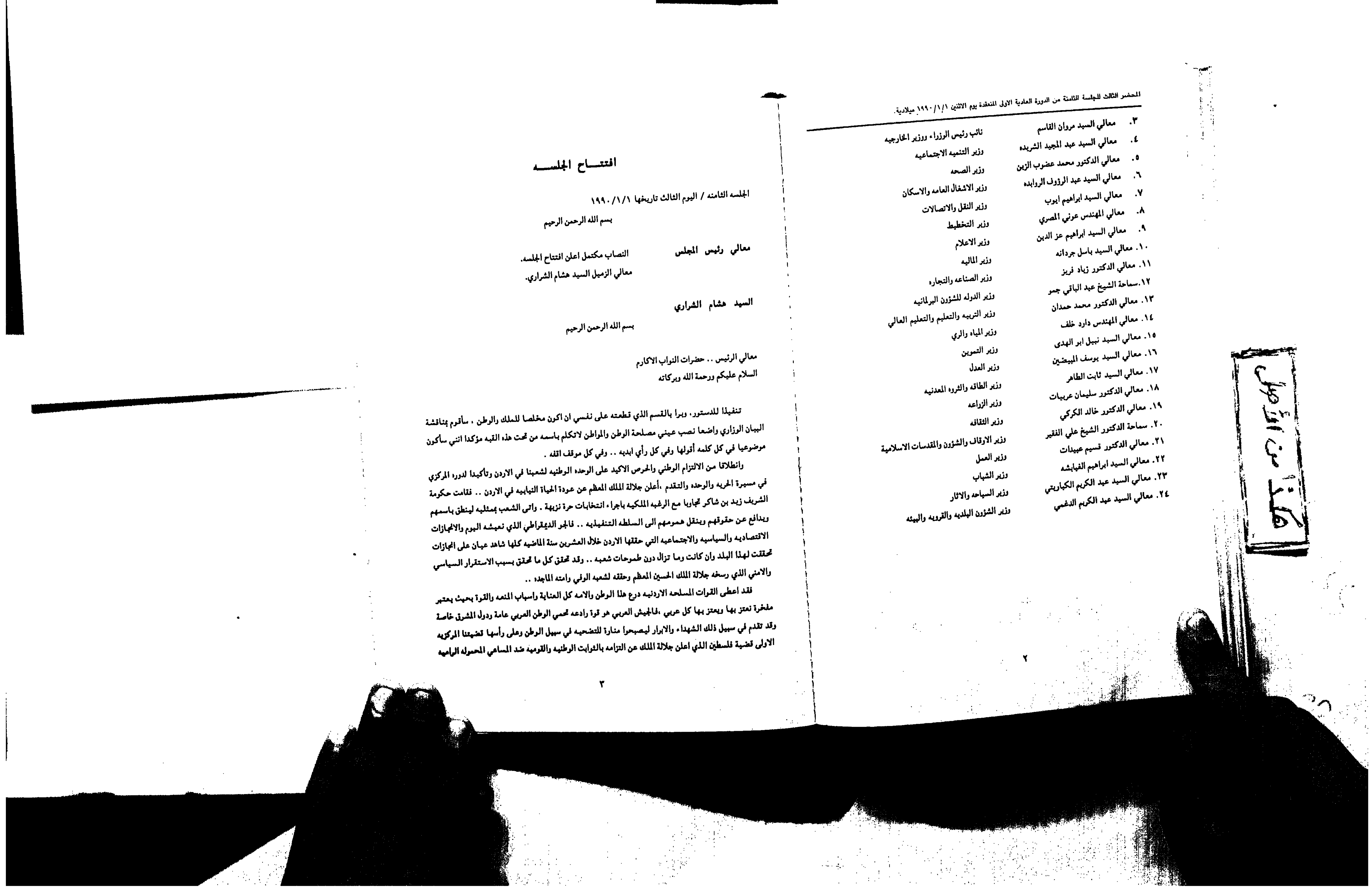
وتغيب باجازة من الاعضاء السادة : /

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة : /

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة : /

وحضر من الحكومة

١. دولة السيد مضر بدران — رئيس الوزراء ووزير الدفاع
٢. معالي السيد سالم مساعدة — نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية



٣. معالي السيد مروان القاسم	نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجيه
٤. معالي السيد عبد المجيد الشريده	وزير التنميه الاجتماعيه
٥. معالي الدكتور محمد عضوب الزبن	وزير الصحه
٦. معالي السيد عبد الرؤوف الروابده	وزير الاشغال العامه والاسكان
٧. معالي السيد ابراهيم ايوب	وزير النقل والاتصالات
٨. معالي المهندس عوني المصري	وزير التخطيط
٩. معالي السيد ابراهيم عز الدين	وزير الاعلام
١٠. معالي السيد باسل جردانه	وزير الماليه
١١. معالي الدكتور زياد فريز	وزير الصناعه والتجاره
١٢. سماحة الشيخ عبد الباقي جمو	وزير الدوله للشؤون البرلمانيه
١٣. معالي الدكتور محمد حمدان	وزير التربيه والتعليم والتعليم العالي
١٤. معالي المهندس دارد خلف	وزير المياه والري
١٥. معالي السيد نبيل ابو الهدى	وزير التموين
١٦. معالي السيد يوسف المبيضين	وزير العدل
١٧. معالي السيد ثابت الطاهر	وزير الطاقه والثروه المعدنيه
١٨. معالي الدكتور سليمان عربيات	وزير الزراعه
١٩. معالي الدكتور خالد الكركي	وزير الثقافه
٢٠. سماحة الدكتور الشيخ علي الفقير	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
٢١. معالي الدكتور قسيم عبيدات	وزير العمل
٢٢. معالي السيد ابراهيم الغبابشه	وزير الشباب
٢٣. معالي السيد عبد الكريم الكباريتي	وزير السياحه والاثار
٢٤. معالي السيد عبد الكريم الدغمي	وزير الشؤون البلديه والقرويه والبيئه

افتتــــاح الجلســـه

الجلسه الثامنه / اليوم الثالث تاريخها ١/١/١٩٩٠

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس المجلس

النصاب مكتمل اعلن افتتاح الجلسه.
معالي الزميل السيد هشام الشراري.

السيد هشام الشراري

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس .. حضرات النواب الاكارم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تنفيذا للدستور، وبرا بالقسم الذي قطعته على نفسي ان اكون مخلصا للملك والوطن ، سأقوم بمناقشة البيان الوزاري واضعا نصب عيني مصلحة الوطن والمواطن لاتكلم باسمه من تحت هذه القبه مؤكدا انني ساكون موضوعيا في كل كلمه أقولها وفي كل رأي ابديه .. وفي كل موقف اقفه .

وانطلاقا من الالتزام الوطني والحرص الاكيد على الوحده الوطنيه لشعبنا في الاردن وتاكيدا لدوره المركزي في مسيرة الحريه والوحده والتقدم ،أعلن جلالة الملك المعظم عن عودة الحياة النيابيه في الاردن .. فقامت حكومة الشريف زيد بن شاكر تجاوبا مع الرغبه الملكيه باجراء انتخابات حرة نزيهة . واتى الشعب بممثليه لينطق باسمهم ويدافع عن حقوقهم وينقل همومهم الى السلطه التنفيذيه .. فالجو الديمقراطي الذي نعيشه اليوم والانجازات الاقتصاديه والسياسيه والاجتماعيه التي حققها الاردن خلال العشرين سنة الماضيه كلها شاهد عيان على انجازات تحققت لهذا البلد وان كانت وما تزال دون طموحات شعبه .. وقد تحقق كل ما تحقق بسبب الاستقرار السياسي والامني الذي رسخه جلالة الملك الحسين المعظم وحققه لشعبه الوفي وامته الماجده ..

فقد اعطى القوات المسلحه الاردنيه درع هذا الوطن والامه كل العناية واسباب المنعه والقوة بحيث يعتبر مفخرة نعتز بها ويعتز بها كل عربي ،فالجيش العربي هو قوة رادعه تحمي الوطن العربي عامة ودول المشرق خاصة وقد تقدم في سبيل ذلك الشهداء والابرار ليصبحوا منارة للتضحيه في سبيل الوطن وعلى رأسها قضيتنا المركزيه الاولى قضية فلسطين الذي اعلن جلالة الملك عن التزامه بالثوابت الوطنيه والقوميه ضد المساعي المحموله الرامية

لزجه في المخطط الامريكي التصفوي للقضيه الفلسطينيه والصراع العربي الاسرائيلي ورفض خطة شولتز جملة وتفصيلا .. بل كان ملتزما بالكامل لمقررات الاجماع العربي الخاص بحقوق الشعب الفلسطيني في العوده وتقرير المصير وبناء دولته المستقله على ارضه .

اما موقف الحسين المشرف مع العراق الشقيق جيشا وشعبا في سد الرياح الصفراء التي هبت من ايران لتعصف بالارض العربيه الطاهره حامله كل احقاد الماضي على العرب والاسلام .. لقد اراد هذا النظام العنصري الرجعي فرض سيطرته على الامه العربيه بقوة السلاح وبحرب دموية .. الا ان العراق البطل بابنا ء الشجعان وقيادته الفذه الحكيمة قد رد هذا العدو الهمجي الى نحره خائبا يجر اذيال الهزيمة .

نحن نواب الامه نقف مع الحسين في دعم الجيش وتطويره وتسليحه باحدث الاسلحه تجسيدا لما ورد في البيان الوزاري للحكومه المكلفه .

القطاع الزراعي

ان حرص الاردن على ابداء المسأله الزراعيه في البلاد واعطائها اهتماما خاصا لا يحتاج الى تبرير، ذلك انه ينبثق من الادراك المتزائد بان المسأله الزراعيه بقدر ما هي مشكله الطبقات الكادحه في الريف الاردني فانها في الوقت نفسه مشكلة الشعب باسره .. فلا بد من التأكيد ان انتشال الزراعه من وحدتها واستعادة مكانتها كقطاع رئيسي في الاقتصاد الوطني وتوجيهه نحو تلبية الاحتياجات الاساسيه في السوق الداخليه ورفع الانتاجيه الزراعيه والاقتراب بها من تأمين كفاية البلاد ذاتيا من غالبية السلع الزراعيه والغذائيه الاساسيه .. ان هذا كله قلما يلبي المصالح الحيويه في هذا الريف الاردني فانه يلبي ايضا مصالح الجماهير الواسعه من المواطنين وتخفيف من اعبائها المعيشيه وضغوط الغلاء وارتفاع الاسعار واذا كنا على قناعة جازمه بان الطريق الى ذلك يستدعي بناء وتوسيع القدره الانتاجيه للاقتصاد الاردني فان النهوض بالزراعه هو اول المرتكزات الماديه للتوسيع والتطوير اللازمين للقاعده الانتاجيه الوطنيه فالزراعه مسأله حياة بالنسبه لعموم المواطنين، ولذا فانه يتوجب علينا استغلال جميع المرتكزات والعوامل التي يمكن ان تساعد في التنميه الزراعيه . فالمرتفعات الجبليه في مناطق الجنوب كالشوبك ووادي موسى والطيبه والشراه ، والمناطق السهليه كالديسه والمدوره والتي اثبتت نجاحا في زراعة الاشجار المثمره والخضار والحبوب يجب ان تنال المزيد من الاهتمام والتركيز والدراسه والتخطيط حتى تكون دعامه قويه من دعائم اقتصادنا الوطني .

أن مجمل ما اورده البيان الوزاري قد جاء متطابقا مع بيانات الحكومه وهو خدمة الاقتصاد الوطني بالخير على المزارعين بالريف والباديه وما اطلبه في موقفي هو ان تضع الحكومه البرامج العمليه لتحقيق هذه الوعود الطموحه بالتعاون مع اللجنه الزراعيه في المجلس للتوصل الى برنامج وطني يحقق ما ورد في البيان كما آمل من الحكومه اعطاء اهميه للمهندس الزراعي الذي يسهم في التخطيط وتنفيذ السياسة الزراعيه ولخريجي المدارس

الزراعيه بالعنايه والرعايه بالاستفاده منهم وتوفير فرص عمل لهم من خلال المشاريع الزراعيه .

وفيما يتعلق بالمشاريع الزراعيه الموجوده في المحافظه ارجو ان تدرس الحكومه دراسة المعوقات التي تقف امام المشروعات الزراعيه التي قامت وزارة الزراعه وسلطة المياه بانشائها بهدف ايجاد الاسلوب الامثل لاستغلالها من قبل ابناء المحافظه ومدهم بالقروض الزراعيه وتقسيمها على غرار وحدات الاغوار الزراعيه لتستغل هذه المشاريع والاراضي المحيطه بها والتي مضى عليها الزمن استغلالا مفيدا ليتوجهوا الى الزراعه بدلا من الوظائف الحكوميه وخاصة المتقاعدين سواء كانوا مدنيين او عسكريين حيث انهم يحالون وهم في اوج عطائهم على التقاعد الامر الذي يضعهم في مواقف احباط ويجعلهم واسرهم يعانون من ضيق ذات اليد ولعدم توفر الدخل الكفيل لضمان المعيشه الكريمه لهم كما واطالب بتقديم المسانده والدعم الى جمعية صيادي الاسماك في العقبه والاتصال مع الدول الشقيقه المجاوره ، علما بأن وزارة الزراعه قامت مشكوره ، ولكن لا بد ان اطرح هذه الفكره على الحكومه الموقره، والعمل على حل هذه المعضله التي انعكست على الكثير من ابناء مدينة العقبه الذين يعتمدون في معيشتهم على هذه المهنه منذ سنين طويله .

اما خطوات على طريق معالجة مشكلات التسويق الزراعي

ان السياسه الزراعيه الاردنيه يجب ان تصاغ بوضوح ودقه على اساس ان يكون الهدف الموجه للقطاع الزراعي هو تلبية الحاجات الاستهلاكيه المحليه لترجمة هذا الهدف يجب اخذ الاجراءات التاليه :

١. تعديل هيكل الانتاج الزراعي والحيواني جذريا بهدف ربطه ربطا وثيقا بالطلب المحلي وتحقيق اكبر قدر ممكن من الكفايه الذاتيه .
٢. تطوير وتوسيع استغلال الاراضي البعليه "المطريه" والمراعي لتأمين حاجة البلاد من الحبوب والاعلاف وتنمية الثروه الحيوانيه .
٣. خفض كلفة الانتاج الزراعي وزيادة الانتاجيه عن طريق استصلاح المزيد من الاراضي البعليه وتطوير بنيتها التحتيه .
٤. تحسين استغلال الموارد المائيه وترشيد استعمالاتها وتنميتها .
٥. تصنيع المنتوجات الزراعيه ولا سيما تلك المحاصيل التي يتحقق منها فائض انتاجي اول والتي يتوفر عليها طلب داخلي واسع .
٦. اقامه صندوق حكومي لدعم الصادرات الزراعيه الاردنيه وذلك بهدف تحسين القدره التنافسيه للصادرات الزراعيه في الاسواق الخارجيه .

ولا يفوتني في مجال الزراعه الا ان اقدم بعض الاقتراحات التي آمل من الحكومه ان تأخذها بعين الاعتبار :

١. شمول العامل الزراعي بقانون العمل وقوانين وانظمة التأمين الصحي والضمان الاجتماعي بحيث تساهم

الحكومه في جزء من مساهمة العامل الماليه .

٢. دعم اية مشاريع زراعيه تقوم بها دراسة في مجال الجدوى الفنيه والاقتصاديه .

٣. استحداث نص قانوني يلزم صاحب العمل لاصحاب المزارع الحكوميه وغير الحكوميه بتخصيص نسبه من مساحة المزرعه للعمال الدائمين .

٤. ايجاد صندوق او شكل من اشكال التأمين تأخذ بعين الاعتبار دعم المزارع في حالة تدني الاسعار عن مستوى التكلفه او في حالة تعرضه للكوارث الطبيعيه والبيئيه التي لا تملك القدره للتأثير عليها.

٥. تخصيص نسبه مئويه على الصادرات الزراعيه الى نقابة المهندسين الزراعيين حتى تقوم النقابه بتغطية مشاريعها الانمائيه اسوة بنقابة المهندسين والتي تأخذ نسبه على كل متر عن المخططات التي تقوم بتنفيذها.

اما في المجال السياحي

لقد ثبتت الأهميه الاقتصاديه للسياحه من خلال تجارب الدول الاخري التي اعتمدت السياحه لحل مشاكلها الاقتصاديه والماليه والاجتماعيه .. ومن هنا فإن السياحه في بلدنا يجب ان تكون موضع العنايه والاهتمام كونها تشكل رافدا قويا لحل مشاكلها الاقتصاديه والماليه وتدعيم اقتصادنا في المستقبل .. لذا أتمنى على الحكومه واستنادا لما ورد في بيانها الوزاري أن تولي هذا الجانب العنايه والرعايه التي يستحقها مع التركيز بشكل خاص على السياحه في جنوب المملكه لما فيها من مقومات رئيسية تشكل العنصر الأكبر في الجذب السياحي الذي يوجب على الحكومه الاهتمام بهذه المنطقه وتطويرها سياحيا وبخاصه البتراء والعقبه ووادي رم وذلك من خلال التسويق السياحي الجاد والمدروس على ان يتم ذلك من خلال مؤسسة خاصه أو شركه عامه تساهم فيها الدوله اسوة بباقي الدول المعتمده على السياحه كمصدر رئيسي لدعم ميزان المدفوعات وتوفير العملات الصعبه وكذلك أتمنى على الحكومه ان تبذل جهدا خاصا لرعاية ابناء المحافظه العاملين في هذا الحقل كالأدلاء السياحيين وكرواد الفنادق والمطاعم وذلك بانشاء فرع للكليه الفندقيه في مدينة معان .

كما ولا يفوتني أن أذكر بأن توفير الراحه للسياح تتطلب البدء في ترميم مطار مدينة معان الذي كان وما زال مطلبا من مطالب أبناء المحافظه ونأمل ان يكون ذلك من ضمن الأولويات التي ستعمل الحكومه على تحقيقها لا سيما وان المطار يقع على مقربه من منزل المغفور له جلالة الملك عبد الله بن الحسين طيب الله ثراه الذي اتخذه مقرا له عند قدومه الى ارض الوطن .واقترح بهذه المناسبه العنايه به حتى يتناسب مع اهميته في تاريخ هذه المملكه .

اما القطاع الشبابي

إن الشباب عماد الامه ومستقبلها وهو القاعده الصلبه لهذا الوطن ويشكلون نسبة ٦٠٪ من عدد السكان

والذي لم يحظى الا بالقليل ،والقليل جدا من موازنة الدوله التي لم تتجاوز ١٤٠ الف دينار توزع وتساعد وتساهم في دعم الأنديه الرياضيه التي يتجاوز عددها عن ٣٣٠ نادي وعشرون مركزا للشباب ومعظم هذه الأنديه مفتوحا في مستودعات مكانها مستودعات تجاريه خاليه من الساحات الرياضيه ومفتقرة للمكتبات تعتمد على المجالس البلديه والتبرعات الشخصيه .

اما المنشآت الرياضية ، لقد بدأت الدوله عام ١٩٨٥ بإنشاء عدد من المجمعات الرياضية في عدد من محافظات ومدن المملكه ولا بد من اكمال هذه المجمعات وانجازها ، وتزويدها بالكوادر اللازمه لادارتها وتنشيطها لتؤدي الدور المأمول والمتوخى لخدمة شبابنا.

وان اعادة النظر في مراكز الشباب بحيث تؤمن لهم الابنيه المناسبه والمستلزمات الثقافية والرياضية أمر اساسي حتى يتمكن شبابنا من ممارسة كافة هواياتهم في جو من الراحة والطمأنينة .

اما قطاع الصحه

تضم محافظة معان الميناء البحري الوحيد والميناء الجوي الثاني ولاتساع رقعتها الجغرافيه ولطول حدودها وبعدها عن العاصمة وحق المواطن في توفير العلاج والطبيب المتخصص تستوجب كلها أن تكون الخدمات الطبية لشتي المؤسسات القائمة عليها ذات كفاءة عالية وتقتضي توفير الأجهزة الطبية غير المتوفرة في مستشفياتها (كجهاز غسيل الكلى) وجهاز صدمات القلب والكوادر الطبية المتعددة حتى تكون مكتفية ذاتيا وحتى لا يحول المريض الى العاصمة مهما بلغت حالته من التعقيد او الخطورة لان بعد المسافة يهدد حياة المريض ان كانت حالته حرجة او خطرة .

كما اطالب باعفاء ذوي الامراض المستعصيه والخبيثه من تكاليف المعالجه للمراطنين كما وأن رفع مستوى الخدمات الطبيه في جميع قرى المحافظه عما هو عليه الوضع الآن واجب وطني نحو الانسان الذي اكد جلالة الحسين القائد انه اغلى ما نملك في هذا الوطن .

عن التيارات التي تؤثر على مستقبلهم علما بان بلدية معان قامت بتقديم الارض وتم تنفيذ المرحلة الاولى واطلب من الحكومة الاسراع بانجاز هذا المشروع .

اما السياسه الاعلاميه

الاعلام كما ارى مدرسه " ومرآة " تربي وتوجه وتهذب وتضع المواقف ثم تعرضها للناس ومرآة تعكس صورة المجتمع ، فإن القول بأن الإعلام هو مرآه فقط قول غير مقبول لأنه يعكس كل سلبيات المجتمع وما فيه من صور بشعة ودور الاعلام الموجه هو أن يكون في خدمة عقيدة الأمه وتراثها وحضارتها وعاداتها الاصلية وتقاليدها الكريمة الهادفة وهذا يستدعي أن نضاعف الانتاج المحلي في برامجنا وان نحرص على إبعاد الانتاج الضار الذي يردنا من الخارج حتى يتجنب ابنائنا سلبيات البرامج المدمره لعقيدة واخلاق وقيم شعبنا العربي .

اننا بحاجه الى أن نستمد من عقيدتنا وتراثنا كل معطيات اعلامنا حتى يقوم بالتوجيه السليم وبناء الخلق الحسن وترسيخ السلوك القويم والقيم الحميده بعيدا كل البعد عن التبذل والاسفاف والرخص والهبوط سائلا الله ان يهيء لنا رجال اعلام مخلصين قادرين على انتاج البرامج البناءه التى تنسجم مع تراثنا وتبرز الوجة المشرق لحضارتنا وتاريخنا العربي الاسلامي المجيد .

أما الصحافه ، لا شك ان الحريات الصحفية مرآة لواقع الحريات العامه والديمقراطية في الاردن كما في البلدان النامية عموما لذى أتمنى على الدولة أن تلفت نظر مجالس ادارة الصحافة بان تخصص نسبة ١٪ الى نقابة الصحفيين لتكون حافزا لهم ودعما لاوضاعهم المادية المتردية ...

لان في هذا المجال حدثت تغييرات في قمه الهرم الصحفي لكن الذي يهمنا هو القاعده الصحفيه وذلك لتامين الاستقرار الوظيفي لهم .

اما التربية والتعليم

التعليم كالماء والهواء حق لكل انسان ونحن في محافظة معان تنتشر المدارس في جميع المدن وقرى المحافظة وباديتها ولكنني اقولها وبصراحة لقد اصبحت مدارسنا عامة والثانوية منها بشكل خاص حقول تجربة للمعلمين الجدد الذي يتخرجون من الجامعات ويعينون في مدارس المحافظة لعام او لعامين ثم ينقلون بعد ان يكونوا قد اكتسبوا الخبرة والدراسة من عملهم في مدارسنا ليحل مكانهم غيرهم وهكذا " دواليك " ، وقد تسبب هذا التغير المستمر في صعوبة حصول طلابنا على نتائج جيدة في امتحان الدراسة الثانوية مما حرم الكثيرين منهم من الدراسة الجامعية .

التطوير الحضري

سمعنا الكثير عن مشروع التطوير الحضري في مدينة العقبة حيث تعاني شريحة كبيرة من ابناء هذه المدينة اشد المعاناة .. ومن هنا وجبت دراسة هذا الموضوع من جميع جوانبه بجدية وموضوعية وبحرص على اعادة النظر في القيمة المقدرة المفروضة على المستفيدين وتخفيفها مراعاة لظروفهم المادية الصعبة واوضاعهم الاجتماعية الاليمة ولحقوقهم الانسانية في العيش الكريم .

أما اوضاع البلديات في المحافظة فاصبحت عاجزة عن تنفيذ مشاريعها لعدم تمكنها من تأمين المخصصات اللازمة لتنفيذها سواء من مواردها الذاتية او عن طريق الاقتراض من بنك التنمية لانها وصلت الحد الاعلى لسقف الاقتراض .

اما المشاريع الصناعيه

اؤيد ما ورد في البيان الوزاري حول الوضع الاقتصادي والتوجهات التي ستعمل الحكومة على تنفيذها

للاستمرار في عملية البناء والنماء في مختلف الحقول والمجالات وتجاوز الظروف الصعبة التي عشناها خلال السنين الماضية وتطوير المشاريع الصناعية التي تتوفر مواردها الخام في الاردن واهمها التوسع في مشاريع الصناعات الزجاجية مثل العبوات الزجاجية والادوات المنزلية وجعل محافظة معان مركزا لها.

اما الفوسفات

ترددت منذ مده انباء عن مشروعات مشتركة تتم دراستها بين شركة مناجم الفوسفات الاردنيه وجهات خارجيه عربية وهندية وسوفياتية هدفها اقامة صناعات كبرى في الشيديه لانتاج حامض الفسفوريك من الفوسفات المتوافر في تلك المنطقة والتي يجري اقامه منجم ضخم فيها لاستخراج الفوسفات وتنقيته ، وقيل ايضا ان هذه المشروعات المشتركة ستكلف مبالغ من المال تتجاوز البليون دولار مما ينتج عنها استخدام اعداد غير قليلة من العاملين الاردنيين من التخصصات الفنية والعادية وانها ستؤدي الى التوسع في اعمال المناجم وفي استخدام الطرق والقطارات لنقل الناتج من هذه الصناعات واعمال ميناء العقبة ، وان كل هذا سوف يفرز نشاطات اقتصادية تعود على المحافظات في الجنوب بشكل خاص وعلى الاردن بصورة عامة بالكثير من المردود الاقتصادي والاجتماعي .

اننا نأمل من الحكومه ان تولي هذه المشروعات كل ما تستحقه من العنايه والدعم كي يتم تنفيذها في اسرع وقت ممكن وكي تكون عاملا ايجابيا يساهم في حل البطاله وفي رفد الحركه الاقتصاديه بالكثير مما تحتاجه من وسائل الدعم وتشجيع الاستثمار العربي والاجنبي .

كما نأمل من الحكومه ان تعمل على اقامه المدينه السكنيه للعاملين في مشروع الشيديه والمجمع الصناعي في ضواحي مدينة معان لوجود الخدمات الضروريه لهم بالاضافه الى ما تحققه هذه الخطوه من تنشيط للحركه التجاريه والعمرانيه في المدينه نتيجه لذلك .

اما الوضع الاقتصادي

ايها الاخوه النواب

المشكله الرئيسيه هي البطاله فعلينا ان نعمل على تحريك الاقتصاد الوطني وتشجيع كل من يخلق فرصة عمل لمواطن بحاجه الى العمل وهذا يتم باعطاء المزيد من الحريات والاستثمار للقطاع الخاص في سبيل القيام بواجبه نحو النمو والتطوير هناك حوالي مليونين عربي ثري يعيشون في امريكا واوروبا ويستثمرون أموالهم خارج البلاد العربيه ويتوق عدد كبير منهم بأن يعود ويستثمر في الوطن العربي اذا وجدوا الابواب مفتوحه لاستثماراتهم واطمئنوا على سير استثماراتهم فلنفتح لهم الابواب ونخلق لهم المناخ الاستثماري المناسب المبني على العداله وحريه الحركه لان عددا كبيرا منهم يتمنى ان يستقر في بلد عربي يضمن لهم حرية الحركه ولابنائهم المعاهد والمدارس في جو اخلاقي محافظ كالاردن ويقيهم شر آفات الفسق والمخدرات التي تهددهم وتهدد ابناؤهم ويقترن هؤلاء

بامكانيات كبيره للاستثمار والتنميه فلنهيء لهم الجو المناسب الذي يحتاجون اليه ليصبح الاردن مركزا للناجحين من ابناء امتنا على كافة المستويات.

الوضع الاقتصادي

وما اطلبه من ان لا تكون معالجة هذا الوضع المتردي بفرض مزيد من الضرائب أو برفع الدعم عن السلع الأساسيه التي تعتمد عليها حياة الانسان حتي لا يتعرض المواطن الاردني لمزيد من الارهاق المادي ولمزيد من المعاناه حيث أن معالجه الوضع الراهن يتطلب وضع سياسه اقتصاديه جديده مدروسه وبرامج تحد من التضخم تحول دون مزيد من التردي .

كما اطلب من الحكومه الاستمرار في تقصي الاسباب التي أدت الى وصول بنك البتراء إلى الحال الذي وصل اليها والى الاطمئنان على وضع البنوك الاخرى حتى لا تتكرر نفس الاخطاء .

الذي حملني تمثيله تحت هذه القبه النظر بزيادة رواتب مستخدمي الدوله من ١٠-٢٥٪ لان موظفي الحكومه يتقاضون رواتب متدنيه تقترب من دخول الاسر الاردنيه التي تقع على خط الفقر علما بان تكاليف المعيشه ارتفعت ٣٠٪ عن أسعار ١٩٨٠ في حين تم زيادة كبار الموظفين أضعاف رواتب الموظفين من الدرجه السابعه والعاشره لان ارتفاع اسعار المواد الغذائيه التي تستهلك غالبية دخول الاسر الفقيره والمحدودة الدخل والتي بلغت الزياده باسعار اللحوم والدواجن ٥ر٢٤٪ ومنتجات الالبان والبيض والزيوت بنسبة ٥ر٢٧٪ واسعار الملابس والاحذيه ٣٨٪ وايجارات المساكن ٥ر٣١٪ والنقل والمواصلات ٥٥٪ .

أما التطوير الاداري التي قامت بطرحه حكومه السيد مضر بدران يجب ان يكون مقنعا ومحيطا وشاملا وليس مجرد شعار وذلك للأستفاده من الطاقات الاردنيه والخبرات التي تستطيع أن تساهم في حل الازمه الاقتصاديه التي يجتازها البلاد علما بأن القوى المنتجه لا تزيد عن ٢٠٪ من عدد السكان مما يستدعي استثمار الخبرات الاردنيه باعلى كفاءه ممكنه على كل مستوى وفي كل مؤسسه .

في مجال قطاع النقل فإن أصحاب الشاحنات الاردنيه يعانون من بعض الاجراءات والتي تسمح بدخول السيارات غير الاردنيه للعمل بحريه داخل الاردن وبدون أن تلتزم بالدور عند التحميل علما بان نقابة اصحاب الشاحنات قامت برفع شكوى للمسئولين بهذا الشأن فارجو من الحكومه ان تقوم بحل هذه المشكله .

معالي الرئيس ، ايها الاخوه النواب

اكتفي بهذا القدر واترك لغيري من الاخوه النواب تناول باقي المواضيع المهمة. بيان جيد، حكومه في غير مستواها، وثقتنا مشروطه بالتصويب ونحن بانتظار رد الحكومه الموقرة على كلمات الساده النواب حتى نرى رأينا في الثقه او عدمها . والله من وراء القصد .

والسلام عليكم

معالي رئيس المجلس سعادة الزميل فارس النابلسي

السيد فارس النابلسي

بسم الله الرحمن الرحيم

الاخ الرئيس .... الاخوه الزملاء

لقد جاء البيان الوزاري على ذكر قسم كبير من المشاكل التي تهم المجلس والمواطنين ووضع الاسلوب لمعالجات عامه لها . وقامت الحكومه باتخاذ اجراءات وقرارات فيها استجابه لجانب هام من مطالب النواب ومطالب المواطنين كما برزت في الحملات الانتخابيه واللقاءات والاجتماعات .

اذكر منها :

- اعادة جوازات السفر
- الافراج عن المعتقلين السياسيين
- اعادة المجالس المنتخبه لادارات الصحف
- اعلان تجميد العمل بالاحكام العرفيه
- الغاء القرار العرفي العسكري الخاص برابطة الكتاب الاردنيين

ولكن لم يتعرض البيان الوزاري لقضايا هامه عديده في مقدمتها أن البيان الوزاري لم يتعرض لقانون الدفاع المعمول به منذ عام ١٩٣٩ ذلك القانون الذي يمس الحقوق الاساسيه للمواطنين ويبقى إجراء الغاء الاحكام العرفيه اجراءا ناقصا نقصا أساسيا مع الابقاء على قانون الدفاع لذلك يتعين إلغاء قانون الدفاع وبخلاف ذلك تبقى حرية المواطنين أفرادا وجماعات معرضه للاعتداء عليها في اي وقت كما كان الوضع قبل اعلان الاحكام العرفيه عام ١٩٦٧ وكما استمر في ظل الاحكام العرفيه ايضا. فالاعتقالات لمدد محدوده وغير محدوده وتفتيش المنازل وغيرها الكثير من الاجراءات التي تتعارض مع الحقوق الاساسيه للمواطنين تتم بموجب هذا القانون في ظل الاحكام العرفيه وفي غياب الاحكام العرفيه .

وباختصار لا معنى لالغاء الاحكام العرفيه بدون الغاء قانون الدفاع الذي مضى عليه في التطبيق نصف قرن . ولقد حان الوقت لاصدار عفو عام أو خاص عن جميع المحكومين السياسيين المحكومين من قبل المحاكم العرفيه العسكريه .

تعرض البيان الوزاري لبعض المواضيع تعرضا عاما مما يجب التخصيص فيه والتحديد . ومن هذه المواضيع؛

- ان يكون احترام الدستور نصا وروحا دون ان تلتف عليه أية قوانين أو مواثيق باي شكل من الأشكال الاساسيه وان تلتزم الحكومة بتأمين الاجواء التي تساعد المواطن الدفاع عن حقوق الانسان

الاساسية وتصدي المواطن لمظاهر الفساد ووقوفه في وجه أية محاوله للتعدي على حريات الآخرين . كما جاء في الفقره السادسه من البيان التي اوردت ذلك بشكل يجعل هذا الامر من مسؤولية المواطن.

في مجال الديمقراطيه :

- لم يرد ذكر صريح لمبدأ إنشاء الاحزاب السياسية .
- ولا ديمقراطية بدون حرية إنشاء الاحزاب السياسة والصحف الناطقة باسمها بالاضافه الى الصحف المستقلة.

ولا بد من تأكيد حق تنظيم المواطنين لانفسهم في نقابات بما في ذلك حق المعلمين في تأسيس النقابات اذ لا يكفي القول بدعم القائمين على التعليم .

وفي مجال الديمقراطيه ايضا فإن الاصل هو إشاعة روح الديمقراطيه والتمثيل الصحيح في كل مناحي الحياة. ويحضرني في هذا المجال مدينه عمان وامانة عمان الكبرى التي حرمت من الانتخابات البلديه من دون المدن والقرى وهل يعقل أن لا يمارس مواطنو عمان العاصمه حقهم في انتخابات مجلس امانتهم . وكذلك ضرورة قيام انتخابات في المنطقه التعارنيه لمجلس ادارتها بعد أن زالت العوائق التي نشأت باحتلال الضفة الغربية عام ١٩٦٧.

في مجال التعليم

اطالب الحكومة بتخطيط التعليم على مرتكز الثقافة ومرتكز العمل . وينطبق هذا على التعليم العام والتعليم المهني والتعليم الجامعي مع توفير جو الحرية والحوار مما يساعد على بناء الشخصية المستقلة للطالب ويساعد على الابداع . ولا مجال لمثل هذا الجو مع وجود اي كبت او انغلاق ولا تسلط فئة على التعليم وتوجيهه لمصلحتها.

ولا يجوز ان ترتكز التعيينات على غير الكفاءه والقدره والمؤهلات فضلا عن كل ما تقدم فان الجامعات الاردنيه بشكل خاص ودور العلم العليا الاخرى بشكل عام لن تحقق الهدف الاساسي المرجو من انشائها وهو المساهمة الفعالة في تطوير المجتمع بدون تحقيق الحرية الاكاديمية ، فالحرية الاكاديمية هي السبيل الوحيد للابداع .

وفي مجال القبول في الجامعات :

اتمنى على الحكومة أن تتعدى القول باتاحه فرص التعليم الجامعي بعداله الى العمل على وقف كل الاستثناءات في القبول .

وفي مجال الامن الوطني :

فارجو تأكيد مبدأ كون الجيش العربي الاردني جيشا من جيوش الأمه العربيه الواحده وأن يعاد النظر في مدة خدمه العلم لتقتصر على مدة التدريب الفعلي اللازم مع دورات انعاش سنوية .

وفي مجال الاصلاح الاداري :

فبالإضافه الى صيانه المال العام ووضع حد للفساد المالي ، لا بد من التأكد على الاهليه الاداريه ووقف الهدر والإضرار بالمال العام بسبب الاهمال أو القصور الاداري وانتقاء الموظفين والمسؤولين على اساس الكفاءه والاستقامه وليس على اي اساس آخر .

وفي المجال الاقتصادي :

لا بد من تأكيد ترشيد الانفاق العام ووضع موازنه توائم بين الدخل العام وبين الحاجات الوطنيه الاساسيه ولا يكفي القول بأن لا تتعدى المديونيه في نهاية عام ١٩٩٠ ما كانت عليه في عام ١٩٨٨ .

وفيما يتعلق بالصناعه الوطنيه فإن تنميتها يجب أن تتم حسب المقاييس المحليه والدوليه وتأمين المستوى الانتاجي والكفاءه الانتاجيه التي تعطيها القدره على التنافس في الاسواق المحليه والخارجيه والموازنه بين مصالح المستثمرين والمستهلكين ومنع الاستغلال .

وفي مجال الزراعه :

فإن تنميه الزراعه في البلد تعتمد على خطه واقعيه تأخذ بعين الاعتبار المحافظه على الموارد وتنميتها وتأخذ بعين الاعتبار تحديد دور المؤسسات التي تعمل في حقل الزراعه بما في ذلك وزارة الزراعه بحيث تكون مسؤوله عن التخطيط والمتابعه والتنسيق وتساعد على عمل تكاملي لبقية المؤسسات .

وفي مجال التموين :

فإن تأمين القوت للشعب حسب المواصفات والمقاييس المحليه نوعيا وصحيا واتخاذ اجراءات الرقابه لمنع الغش والاستغلال هو اساس السياسه التموينيه . كما ارجو ان لا تقوم الحكومه بفرض ضريبه على استهلاك المواد الاساسيه . كذلك لم يرد في البيان الوزاري اي اشاره لمعالجه الغلاء المستفحل والذي أصاب شرائح اجتماعيه واسعه من ذوي الدخل المأجور والمحدود الذين تآكلت اجورهم ودخولهم . ولذا أطالب الحكومه بمعالجة هذا الوضع عن طريق زياده رواتب صغار الموظفين وافراد القوات المسلحه والامن العام وكذلك وضع برنامج حقيقي وواقعي لحل هذه المشكله دون التقيد باي اتفاقيات مع اي جانب دولي .

لقد خلا البيان الوزاري من معالجة قضيه المرأه اذ بالرغم من انها شريكه في المجالات جميعها إلا أن لها خصوصيه تستوجب الذكر وفي هذا الصدد أذكر حصرا حقها في الحصول على اجازة أمومة طويله تمكنها من تربية أبنائها تربيه صحيحه ، وحق ابنائها في الراتب التقاعدي وفي التأمينات جميعها . وتبقى في المقدمه بالنسبه للمرأه رفع جميع القيود التي تحول دون تحقيق المساواه الكامله بينها وبين الرجل باعتبارها تمثل نصف المجتمع لذا

بقيت المرأه في وضع اجتماعي متخلف فإن هذا التخلف يبقى مخيما على المجتمع الاردني بأسره . إن المرأه أولا وآخرا قيمه إنسانيه .

وفي مجال القضيه الفلسطينيه :

من الضروري اتخاذ الخطوات اللازمه لمحو آثار الاجراءات الكيديه والانتقاميه التي اتخذت في أعقاب قرار فك الإرتباط القانوني والاداري مع الضفه الغربيه .

وهنا يجب التأكيد على أن القرار إن صدر صحيحا من حيث أنه يؤكد حق الفلسطينين في إنشاء دولتهم المستقله على ترابهم الوطني بقياده منظمة التحرير الفلسطينيه، الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني ، فإن ما تلاه من قرارات واجراءات معلنه أو غير معلنه بحق الفلسطينيين عموما في الضفه الغربيه وخارجها تتعارض مع روح القرار ومع هدفه .

وأهم ما في الامر اتخاذ الاجراءات السريعه لازاله التفريق الذي ادى إلى شعور الغربة لدى فئات واسعه من المواطنين بالاضافه إلى تسهيل التعامل المروري والاقتصادي ومعاملات الجوازات والعمل فيما يتعلق بالضفه الغربيه .

وأعود إلى التأكيد على ضروره الالغاء العاجل لكل القرارات والاجراءات المعلنه وغير المعلنه التي صدرت وما زالت تمارس بعد صدور قرار فك الارتباط .

وفي الختام أرجو أن أبدي سروري بأن اتيح لهذا البلد أخيرا جو حر نزيه لانتخابات نيابيه عامه وارجو أن تعم هذه الظاهره حياتنا العامه ومؤسساتنا من منطلق أن الناس ولدوا احرار متساوين .

واني اذ اتمنى للحكومه التوفيق في انجاز ما التزمت به في بيانها الوزاري وفي تطوير هذا الالتزام لكي يتسع الى ما لم يرد في البيان الوزاري من مطالب واماني شعبيه اتيت على ذكر جانب منها في كلمتي هذه ، فإنني أرغب في التوضيح أن موقفي من منح الثقه وحجبها يتوقف على ما يرد في رد السيد رئيس الوزراء حول قانون الدفاع وحول القرارات والاجراءات المعلنه وغير المعلنه التي صدرت بعد قرار فك الارتباط وعن تحديد المده الزمنيه لإعلان الغاء الاحكام العرفيه ورفع المظالم التي حلت باعداد كبيره من المواطنين بسبب اساءه تطبيق الاحكام العرفيه عليهم وفي مقدمتهم الموظفين الذين فصلوا من العمل في الحكومه وفي الشركات المساهمه العامه ، وفي عدم تحميل عبء التقشف على ذوي الدخل المأجور والمحدود من أبناء الشعب في الوظائف المدنيه والعسكريه في القطاعين العام والخاص .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس سعادة السيد زياد ابو محفوظ

السيد زياد ابو محفوظ

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه الامين سيدنا وحبيبنا محمد المبعوث رحمة للعالمين .

معالي الاخ الرئيس ... الاخوه نواب الامه

احيكم بتحية الإسلام وتحيه الإسلام السلام

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته

واستفتح بقوله تعالى

" إن اريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه انيب "

صدق الله العظيم

لا شك أن البيان الوزاري افرح الكثيرين من أبناء هذا البلد الصابر المرابط على أطول خط للنار مع العدو الاسرائيلي حيث اشتمل البيان على بعض المعطيات الديمقراطيه منها :

- اعطاء المواطنين حرية التعبير عن الفكر والرأي .
- الافراج عن عدد من الموقوفين السياسيين .
- تجميد العمل بالاحكام العرفيه .
- الإفراج عن معظم الجوازات المحتجزه للمواطنين .
- حرية السفر والتنقل للمواطنين .
- عدم الرجوع الى الجهات الامنيه في التعيينات .

وإنني لألحظ أن السلطات الثلاث بدأت تأخذ وضعها الصحيح ، بعد أن اخذ بتفعيل الدستور بالطريقه الديمقراطيه . فالسلطه التشريعيه ممثله بنواب الامه أخذوا وضعهم الاصيل في حرية الرأي والتشريع .

والسلطه التنفيذيه ممثله بالحكومه التي اتمنى ان تفي بوعودها إن شاء الله .

والسلطه القضائيه التي المح انها ستعمل وفق معطيات الدستور، وان يعود للقضاء النظامي والشرعي هيبته وجلاله المقدس .

وبتطبيق الدستور وتفعيله يصبح المواطنون كلهم سواء لا فرق بين غربي وشرقي، ولا بين شمالي وجنوبي ، الكل أمام الدستور متساوون تسودهم روح العداله الاجتماعيه بعد الغياب الطويل الذي تسبب في حرمان اعداد

كبيره من أفراد الامه من ابسط حقوقهم مثل حق العمل في المؤسسات واجهزة الدوله وحق التعليم في الجامعات والحق في التعبير عن الرأي الحر وقد عادت للصحافه حرية الكتابه والرأي والفكر مشكّله السلطه الرابعه . ويتفاضل الجميع بتقوى الله عملا بقوله تعالى :

" يا ايها الناس إنا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا أن اكرمكم عند الله أتقاكم " .

صدق الله العظيم

ومن خلال ما ورد في البيان الوزاري أوضح ما يلي :

اولا:

تفعيلا لنص الماده الثانيه من الدستور والذي يقول دين الدوله الإسلام وتمشيا مع رغبات الغالبيه العظمى من السكان في اردننا العزيز : اطالب بتطبيق الشريعه الاسلاميه الغراء على التدريج في جميع شؤون الحياه في ظل رايتنا العظمى شهادة أن لا اله إلا الله محمد رسول الله .

ثانيا: القوات المسلحه :

درع الوطن وسياج الامه علينا أن نعطيها جل اهتمامنا من حيث التدريب والتسلح باحدث الاسلحه كي تتمكن من مواجهة العدو الغاشم اللئيم كما أرى الاستفاده من الطاقه البشريه والعلميه للمكلفين بحيث يستفاد من اختصاصاتهم ومؤهلاتهم وهذا يؤدي الى التوفير في النفقات العامه .

ثالثا: القضاء ، وهي السلطه الثالثه

وبمناسبه تجميد الاحكام العرفيه والعمل على الغائها أرى أن المحاكم النظاميه ستاخذ دورها وهيبتها في المحافظه على حقوق المواطنين دون تدخل السلطات الاخرى وأن تبقى نزيهه وبعيده عن المؤثرات والضغوطات ، واطالب بالسرعه في البت في الاحكام القضائيه في كل من المحاكم النظاميه والشرعيه .

فالقضاء الشرعي يجب أن يعطى أهميه خاصه حيث أنه الاساس في القضاء في ظل تفعيل الشريعه الاسلاميه المستمده من شرع الله الكتاب والسنه والاجماع والقياس وأن يكون مصانا من كل تدخل ، كما علمت أن قاضي القضاه يتدخل في شؤون المحاكم الشرعيه كما يتنفذ باستعمال سلطاته على القضاه الشرعيين ولا يعمل على استقرار القضاه وموظفي المحاكم الشرعيه بالتنقلات المستمره بدون اسباب وجيهة .

رابعا: التربيه والتعليم

ان التربيه والتعليم اساس المجتمع وإن هزيمه الامم عسكريا أقل فجيعة من هزيمتها تربويا وثقافيا وفكريا وبالتربيه الصالحه يتحقق النصر العسكري من هذا المنطلق أرى واطالب بما يلي :

أ- اعادة النظر في جميع المناهج التربويه كي تكون منطلقه من تراث هذه الامه العربي الاسلامي .

ب- رفع مستوى القائمين على العمليه التربويه بالتأهيل الجامعي والدراسات العليا.

جـ- رفع المستوى المعاشي للعاملين في جهاز التربيه والتعليم .

د- وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وإعاده النظر في مواقع المشرفين على العمليه التربويه .

هـ- العمل على إيجاد نقابه او اتحاد للعاملين في جهاز التربيه والتعليم .

و- العمل على إيجاد الأبنيه المناسبه ، والوسائل التعليميه ، والتخلص من نظام الفترتين .

التعليم العالي :

اطالب بالمساواه في قبول الطلبه في جامعاتنا الاربعه دون تمييز وعلى أساس التنافس لا على أساس الاستثناءات والعمل على قبول ابناء الضفه الغربيه في جامعاتنا حيث عوملوا بعد فك الارتباط معاملة الطلبه الاجانب .

اطالب الحكومه بالعمل على إنشاء جامعه حكوميه في محافظة الزرقاء ، حيث أن اساطيل كبيره من السيارات اليوميه تسير جنوبا الى الجامعه الاردنيه وجامعة مؤته واخرى تسير شمالا الى جامعتي اليرموك والعلوم والتكنولوجيا . وهذا يسبب نفقات فادحه على مواطني محافظة الزرقاء علاوه على نزيف الطاقه وازمة السير كما أن هناك اعدادا هائله لا تستطيع إكمال الدراسه بسبب عدم القدره على الانفاق بسبب عدم توفر الامكانيات الماديه .

خامسا : الثقافه والشباب

اتاحة الفرصه للشباب للاطلاع على مناهل الثقافه في المكتبات المتخصصه والمزوده باحدث المراجع الفكريه والعلميه وتوفير النوادي ودور القرآن والملاعب الرياضيه كما أطالب باخراج المدينه الرياضيه في محافظه الزرقاء الى حيز الوجود حيث وضعت لها المخططات ورصدت لها بعض الاموال منذ عدة سنوات .

سادسا: الاوقاف والدعوه الاسلاميه :

العمل على مد يد العون للمساجد والمراكز الاسلاميه في جميع أنحاء المملكه، بحيث تصبح مراكزا للتوجيه والتربيه الاسلاميه .

تأمين حجاج بيت الله الحرام بوسائل نقل مريحه دون استغلالهم ، وتأمينهم بتأديه مناسك الحج والعمره بايسر السبل كما اطالب باعفاء الحجاج والمعتمرين من رسوم المغادره تشجيعا لتأدية هذه العباده .

العمل على دعم صندوق الزكاه وتعميمه في جميع انحاء المملكه وزياده الجبايه للصندوق حتى يستطيع ان

يقوم بالاهداف التى أنشئ من أجلها وأتمنى أن يوضع له نظام حتى يصبح مؤسسه مستقله .

سابعا : المجال الصحي :

للاسف أقول بأن الصحه في هذا البلد مجرد إسم لا جسم ودعايه لا حقيقه ، وزيادة في الآلام دون التخفيف منها ، حيث يقف المريض الساعات الطويله المله حتى يتمكن من الوصول إلى الطبيب المعالج ... وحتى إذا وصل اليه فإنه لا يستطيع الحصول على العلاج الموصوف وذلك لندرته وعدم توفره في معظم الاوقات ... لذا فانا أطالب بزيادة أعداد المراكز الصحيه وفتحها في جميع المناطق وخاصه التجمعات السكنيه وكذلك في المناطق البعيده والنائيه لكي يجد المواطن من يستطيع اسعافه فورا دون تضييع الوقت والجهد حيث أن المرض لا وقت له ... كما أطالب بالغاء ما يسمى بالمؤسسه الطبيه العلاجيه حيث أنها اثبتت فشلها الذريع قبل أن تبدأ ... وإعادة دور وزارة الصحه للإشراف على المستشفيات كسابق عهدها ... كذلك تطوير مراكز الطفوله والاومومه وتعميمها على جميع الاحياء السكنيه الشعبيه في المدن والقرى لكي تكون على المستوى الصحي اللائق في تقديم الخدمات لطفلنا الحبيب ... لان المواطن أغلى ما نملك .

ثامنا: المجال الإجتماعي

وذلك بمقاومة البطاله لذلك المرض المتفشي في جسد مجتمعنا الحبيب وذلك بفتح المشاريع الإنمائيه المختلفه التى تستطيع جذب رؤوس الاموال من ابنائنا في الخارج التي تساهم في إنشاء تلك المشاريع ... وذلك باعطائها التسهيلات المختلفه من إعفاءات في الضريبه والجمارك وخلافه ... وكذلك مصانعنا يجب أن تعود اليها كفاءتها في العمل والانتاج واستيعاب الكثير من ابنائنا العاطلين .

تاسعا: المجال الزراعي

وذلك باستغلال الاراضي الزراعيه الكثيره في زراعة ما نحتاجه بحيث نحقق الاكتفاء الذاتي وتصدير الفائض وذلك بما يعود على بلدنا بالخير ، ويتم ذلك بدعم المزارعين بالقروض وما يحتاجونه من سماد لاراضيهم وأعلاف لمواشيهم ودوابهم لزيادة الكفاءه والانتاج ... وكذلك يجب دعم القائمين على مزارع الدجاج اللاحم والبياض بالقروض والتوجيه والارشاد حتى يعملوا على سد حاجة السوق المحلي وخاصه المزارعين في محافظة الزرقاء ... وكذلك دعم القائمين على مزارع الابقار وزياده قدرتها على إنتاج اللحوم والحليب وخلافه .

وبذلك نصبح نأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع .

وأخيرا وليس اخرا فاني الخص مطالبي بما يلي :

اولا : العمل على تطبيق الشريعه الاسلاميه عقيده وشريعه ونظام حياة تحت شعار لا اله الا الله محمد رسول الله .

ثانيا : القضاء على البطاله وايجاد الفرص للعاطلين عن العمل في مؤسسات الدوله المختلفه وخاصة في الدوائر الحكوميه والقوات المسلحه والامن العام دون تمييز ومحسوبيات .

ثالثا : العمل على تطبيق نصوص الدستور وتفعيل مواده نصا وروحا دون استثناء.

رابعا : ابراز قانون الانتخابات في جميع مرافق حياتنا الاجتماعيه وخاصه في مجال انتخاب الغرف التجاريه والمجالس المحلية وخاصه في مدينة الزرقاء والرصيفه ومجلس امانة عمان الكبرى .

خامسا: العمل على الغاء مؤسسة التطوير الحضري لانها من مؤسسات التدمير وليس التطوير لانها ساهمت في تدمير حياة كثير من الاسر وذلك باستغلالهم الذي لا ينتهي بالفوائد الربويه التي تتراكم على مر السنوات دون ان يستطيع هؤلاء المواطنين تسديد ما عليهم ، واخص بالذكر احياء الامير علي في مدينة الرصيفه ، وحي جناعه في الزرقاء ، وحي الظاهريه على طريق ياجوز وكلها مهدده بالزوال من قبل المؤسسه لا قدر الله تعالى . اما بالنسبه لمؤسسة الاسكان فحدّث ولا حرج ، فالساكنون مهددون دوما وباستمرار بالطرد من مساكنهم التي دفعوا من اجلها دماء قلوبهم ، وكل ذلك بسبب تراكم الاقساط والفوائد التعجيزيه التي لا تنتهي ومن ذلك اطالب بالغاء مؤسسة الاسكان .

سادسا: العمل على تسجيل ملكيه الا الى اصحابها الذين يقيمون عليها منذ اكثر من عشرين عاما . وذلك داخل تنظيم المدن مثل محافظة الزرقاء التي تعاني وعانت من ذلك كثيرا . كما اطالب الحكومه بان تعطي توجيهاتها للمسؤولين في محافظة الزرقاء بتسهيل ذلك والبناء على اراضيهم الاميريه التي اشتروها منذ زمن بعيد وهي منظمه داخل المدن.

سابعا: العمل على اعطاء اهلنا الاعزاء في مخيماتنا الحد الادنى من الخدمات الاساسيه مثل الطرق المعبده والمراكز الصحيه والمراكز الثقافيه وغيرها من ضروريات الحياة التي تساعدهم على العيش بكرامه حتى يعودوا الى فلسطين بعد تحريرها .

ثامنا: العمل وبسرعه على تطوير الجهاز الامني والاداري وخاصه في مجال انجاز معاملات المواطنين بالسرعه القصوى والبعد على البيروقراطيه والروتين الممل .. وكذلك بالنسبه لجهاز مخابراتنا بحيث يؤدي واجبه الذي انشأ من اجله لخدمة الوطن والمواطن .

تاسعا: العمل على شمولية التأمين الصحي والضمان الاجتماعي واستثمار اموال الضمان الاجتماعي في مشاريع تعود على البلد والمواطنين بالخير والبركه والتقدم ان شاء الله تعالى .

اما في مجال القضيه الفلسطينيه فهي قضية العرب المصيريه الاولى عموما والهم الدائم للاردن خصوصا... ففلسطين من ناحيه جغرافيه هي توأم الاردن الذي لا ينفصل فهي تحتضن بيت المقدس أولى القبلتين وثالث

الحرمين الشريفين قال تعالى " سبحان الذي اسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى الذى باركنا حوله " وعرف عن اهل فلسطين بانهم في رباط الى يوم القيامه لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم كما ورد على لسان الحبيب المصطفى عليه الصلاة والسلام .

لذا فمصير الاردن وفلسطين واحد ولن ينفصل ابدا لان الاردن وفلسطين جسدان في روح واحده ... نطالب اردننا الحبيب حكومه وشعبا ان يزيد من دعمه المعنوي والمادي لابطال الحجاره ... ابطال انتفاضتنا في الجزء المحتل من وطننا الحبيب ... حيث ان الصراع بين اهلنا في فلسطين واليهود ليس صراعا على قطعة من الارض وانما هو صراعا عقائديا بين مسلمين ويهود فليعلم الجميع من يهود وكفار ومن والاهم بان شعب فلسطين لن يتنازل عن ذرة من تراب فلسطين الغاليه الطهور ... ولن نقبل باي حال من الاحوال باي وطن بديل عن فلسطين فهي جنة الله في ارضه وارض الرسل ومهبطهم .

معالي الرئيس ... اخواني النواب الكرام

اعود الى البيان الوزاري وكلي امل وثقه ان تعمل الحكومه المكلفه " هذا اذا حصلت على الثقه " على تنفيذ كافة بنود بيانها مع الاخذ بعين الاعتبار تطوير الجهاز الاداري وتطهيره من الفساد .

اما من حيث الثقه في الحكومه فاني اعلقها على استجابة الحكومه لمطالب اخواني في الحركه الاسلاميه حيث ان هذه المطالب تعتبر القاسم المشترك بيني وبينهم .

" ربنا لا تزغ قلوبنا بعد ان هديتنا ، وهب لنا من لدنك رحمه انك انت الوهاب"

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس ارجو الاخوه النظاره ان يكفوا عن اي تصفيق او الاتيان باي حركه يفهم منها الاستحسان او الاستهجان . هذه قوانين هذا المجلس ومن اراد ان يتقيد بها فليتفضل مشكورا ، ومن اراد ان لا يتقيد بها فسأضطر الى اخلاء القاعه ورفع الجلسه الى ان يغادر هذا المكان .وهذا كلام نهائي .

معالي رئيس المجلس الزميل السيد زياد الشويخ

السيد زياد الشويخ

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين ...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

ان من نعم نظام الحكم في بلدنا ، هو النظام الدستوري النيابي اننا نتمتع في ظله بحريه القول والاعراب عن الرأي والحوار البناء ، والتعبير عما نريد بثقة واطمئنان وغني عن التنويه والتأكيد في هذا الميدان بان الفضل في هذا كله يعود الى حارس الدستور وحاميه جلالة الملك المعظم الذي ما انفك يضرب المثل تلو المثل ويقدم الدليل اثر الدليل على رعايته للدستور، وصيانته له من كل عبث وتجاوز ومحاولات زعزعة الثقه به ، ولقد جاءت الانتخابات النيابيه الاخيره والتي كانت مضرب المثل في النزاهه والحريه والاستقامه ، والتي اشرفت عليها حكومة سياده الشريف زيد بن شاكر مشكوره والتي افرزت هذه النخبه وهذه الصفوه المختاره من اخواني نواب الامه لتكون البرهان الاكبر على حرص رأي هذه الامه في ارساء وتثبيت قواعد الحياه الديمقراطيه وتعزيز الحياه البرلمانيه .

وانطلاقا من هذه المعاني الساميه والمبادىء النبيله وقيامنا بواجبنا النيابي . فاني اتشرف بان اتحدث امام اخواني النواب الاكارم عن البيان الوزاري الذي القاه امام مجلسكم الموقر دولة السيد مضر بدران .

معالي الرئيس

حضرات الزملاء الكرام ...

يطيب لي في مستهل كلمتي الموجزه هذه مكاشفة الحكومه ببعض الامور ذات العلاقه بالمواطنين بوحي من مصلحة الوطن والتي هي الهدف والغايه لكل واحد منا:

اولا: الدعم

لما كانت الغايه من الدعم هي مساعده ذوي الدخل المحدود والفقراء من ابناء وطننا، الا ان هذه الغايه قد زالت بسبب ان الفائده من هذا الدعم قد انتقلت الى فئات اخرى ليست بحاجه الى مثل هذا الدعم . الامـــر الـــذي يتطلب من الحكومه معالجة الوضع جديا وايصال السلع المدعومه الى مستحقيها .

ثانيا : موضوع غلاء الاسعار :

لوحظ ان التركيز على التسعيره قد انصرف الى المواد التموينيه فقط في حين ان هناك مواد اخرى ضروريه الى المواطنين مثل الملابس وقطع السيارات ومواد البناء والمواد الزراعيه والادوات المنزليه التي ارتفعت اسعارها اضعاف سعرها السابق بحجة تغيير سعر صرف الدينار على العملات الاجنبيه . وهذا يوجب على الحكومه ان تهتم بهذا الامر .

ثالثا: الزراعه والثروه الحيوانيه:

ان الاردن بحاجه الى تنميه مصادره الوطنيه لتامين احتياجات ابنائه من الغذاء وارى في ذلك :

أ- ان الحكومه عليها الاهتمام بامور الزراعه والمزارعين ، وذلك بتشجيعهم ومساعدتهم على تطوير وانشاء مزارع جديده ، والسماح لهم بل ومساعدتهم بحفر الابار الارتوازيه لغايات الزراعه وتربيه المواشي لما في ذلك من مصلحه للوطن والمواطن ، ودعما لليد العامله التي تحد من البطاله .

ب- ان موضوع صيد الاسماك الموقوف والمحظور على الصيادين من أهالي العقبه منذ مده طويله يدفعني الى مطالبة الحكومه بضروره معالجة هذه المشكله مع جمعية صيادي الاسماك في العقبه ، وذلك فان الواجب بافساح المجال امامهم بالعوده الى الصيد لتأمين حاجات البلاد من الاسماك الوطنيه .

رابعا: تنظيم العقبه والتطوير الحضري:

لا يخفى على حضرات الزملاء الكرام بان تنظيم وتطوير مدينة العقبه قد حظيت برعايه خاصه من جلالة الملك المعظم وكانت سلطة اقليم العقبه تقوم بتنظيم وتطوير المدينه خير قيام الى ان جاءت دائرة التطوير الحضري واحدثت شرخا في عملية تنظيم مدينة العقبه والحقت الضرر بالسكان والاحياء . لهذا اطالب الحكومه بضرورة منح صلاحيات التنظيم والتطوير الى سلطة الاقليم كما كان سابقا والغاء دائرة التطوير الحضري .

خامسا: الخدمات الصحيه في محافظة معان :

ان اتساع المحافظه واحتوائها على الميناء الوحيد للدوله وما بها من طرق دوليه يستوجب مراجعه شامله للخدمات الصحيه وتحديثها مما يضع واجبا على وزاره الصحه والمؤسسه العلاجيه ان توفر كوادر ذات مؤهلات عاليه مع اجهزة ممتازه وادويه متوفره حتى لا يحتاج المواطن للانتقال الى العاصمه التي تمركز بها العلاج الجيد .

سادسا: التعليم والتعليم العالي:

لا يخفي على الجميع تدني مستوى التعليم في الاردن وارى ان تولى الحكومه جل اهتمامها تجاه التعليم ،وذلك بتاهيل كوادر التعليم تاهيلا عاليا وتحسين اوضاعهم حتى يتسنى لهم العطاء السخي بما يعود بالنفع على ابنائنا وخلق اجيال متعلمه ومثقفه بمستوى عال .

وبهذه المناسبه فانني اود ان اقترح ما يلي :

أ- ان من اسباب تدني مستوى التعليم في محافظة معان يعود الى قله المعلمين من ذوي الخبره والكفاءه العاليه ، وارى اعطاء الحوافز لذوي الخبره من المعلمين لتشجيعهم على العطاء في محافظة معان.

ب- ان الواجب والوفا لاهالي الجنوب يتطلب مني مطالبة الحكومه بضرورة انشاء جامعه وكليه تعليم مهني في محافظة معان ، وذلك توفيرا وتسهيلا لابناء الجنوب ولرفع مستوى التعليم هناك .

سابعا: القوات المسلحه الاردنيه

ان الجيش العربي الاردني هو سياج الامه ، وهو جيش الثورة العربيه الكبرى، الذى قدم التضحيات والشهداء على ارض فلسطين وارض البلاد العربيه ، هذا الجيش له منا كل الدعم ، والدعم المطلق كما ونوعا ليبقى درع العرب المنيع .

ثامنا: القضيه الفلسطينيه

فلسطين ارض الاسلام ، وتحريرها فرض عين ، وان الانتفاضه الفلسطينيه الباسله الملتهبه ضد الاحتلال الصهيوني والتي تعتبر اهم حدث عربي ، الامر الذي يتطلب منا جميعا دعمها ومؤازرتها وتقديم العون المطلق لها.

ختاما ، اجد نفسي مطمئنا لمنح ثقتي لهذه الحكومه سائلا المولى تعالى ان يوفقنا جميعا لما فيه خير الوطن والامه تحت ظل القائد الرائد الحسين المفدى .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس سعادة السيد سعد حدادين

السيد سعد حدادين

معالي الرئيس ، الزملاء النواب

أبدأ كلمتي هذه بتوجيه الشكر والامتنان لسيد البلاد جلالة الملك المعظم لتوجيهاته السامية بأجراء الانتخابات النيابية وفي جو من النزاهة والديمقراطية .

لقد جاء البيان الوزاري لدولة السيد مضر بدران في عهد جديد وفي ظروف كتبت فيها المقالات ونسجت فيها البيانات.

ان شعبنا اليوم يريد من ينقذه من ويلاته التي أحاطت به من كل حدب وصوب ، حتى غدا في ظلام دامس يتحسس الطريق للوصول الى الحقيقة ، فهو بحاجة الى حكومة وطنية قوية - حكومة الانقاذ الوطني ، تشد على ساعده وتنير الدرب أمامه، فكفاه وعودا ومهاترات .

إن الازمة الاقتصادية الخانقة والتي يمر بها شعبنا اليوم تتطلب مضاعفة الجهود لوضع خطط إقتصادية شاملة طويلة الامد بدلا من العفوية والارتجال لمعالجة الخلل القائم في التركيب الاقتصادي وتحت اشراف أيدي امينة تنذر نفسها في خدمة العمل العام بعيدة عن الانانية وحب الذات . فمنهم الذين أوصلونا الى هذه الهاوية الحادة. ومنهم اللذين أساؤو التصرف بالاموال العامة وزجو بنا في ضائقة المديونية الخانقة ، يكد لها شعبنا ويهلك ولا يكاد تسديد فوائدها . فما هي تصورات الحكومة في مثل هذه الامور؟

معالي الرئيس....الزملاء النواب

لقد دهشت وأنا أستمع في هذا المجلس الكريم لبيان دولة الرئيس بدران حيث جاء البيان شاملا وواضحا ولكن المعضلة في تطبيق فحواه . نحن لا نريد من الحكومة أن تصنع المعجزات ، بل تكون قادرة على أن تتعهد بأن تترجم بيانها الوزاري الى واقع عملي وفعلي وعلى ضوء المعطيات الجديدة ، ولا تبقيه حبرا على ورق . لذا نطالب الحكومة بأن تزيد من تطوير الاداء وتحمل عبء المسؤولية بكل واقعية وامانة وإتخاذ القرارالشجاع ومصارحة الشعب بحقائق الامور لاعادة الثقة بين المواطن والمسؤول والتي فقدت عند فقدان الحكومات السابقة مصداقياتها ، وتجاهل الأوضاع السائدة بعيدة عن هموم الشعب وتطلعاته ، فكانت إنتفاضة نيسان أول بوادر الإستياء والاحتجاج ورفض الفساد والمطالبة بضبط الامور منعا لمزيد من التسيب .

نطالب الحكومة بترسيخ قواعد الوحدة الوطنية بين فئات الشعب الواحد وفي شتى المجالات ، ودعم الانتفاضة المقدسة للشعب العربي الفلسطيني .

نطالب الحكومة بأن تدفع بكل عزم وحزم وأمانه عجلة الحياة ، وأن تقوم ببناء ما أتلف وإكمال ما هو على

الطريق بكل حس وانتماء وطني . فوالله لن يحرك لنا ساكن ان لم يكن الصدق والنزاهة توجهنا والأردن هدف خدمتنا وحتى لا نقع في الأخطاء وتكثر المزاودات ونبحث عن المبررات .

معالي الرئيس ، الزملاء النواب

اتسآل كيف للحكومة أن تحل مشكلة البطالة ، ونحن نتوسع بفتح المعاهد الأكاديمية والكليات والجامعات ، ولا يزال آلاف الخريجين بدون عمل . وكيف لنا ان نصل الى مستوى صحي مقبول وما زالت قرانا وبوادينا لم تحظى بالخدمات الصحية الأولية .

وعلى سبيل المثال لا الحصر ، هناك العديد من قرى ومدن لواء مادبا وقضاء ذيبان لا يوجد بها مراكز صحية اولية ، مثل بلدة ماعين ، القريات ، جرنة.....الخ. وبالرغم من عدد السكان الذي ينوف عن مئة ألف نسمة ، هناك مستشفى مادبا الحكومي والذي لا يزال متواضع الامكانيات والخدمات ولا يفي بالغرض الذي وجد من اجله، بالرغم من كفاءة أطبائه وكوادره . نطالب وزارة الصحة بإعادة النظر في المرافق الصحية لهذا اللواء ومدنه ووضع التصورات الكفيلة في إيصال الخدمات الصحية لهذه المناطق .

وكيف لنا أن نطمئن عمالنا ومزارعينا بإستمرارية العمل والانتاج وهم بحاجة الى مظلة أرسع في الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي الشامل .

وما دمت الحدث بهذا الخصوص فإنني أشير بأن الحكومة قامت بإبعاد المزارعين اللذين قامو بزراعة الأراضي الميرية وإستثمارها منذ سنوات طويلة وأصبحت أراضي زراعية منتجة للخضراوات تلي بحاجة أقاليمهم إن لم يكن اكثر، كما هو الحال في قرى ذيبان والهيدان وماعين وحسبان.

فأنني اطالب الحكومة بإعطاء المزارعين والفلاحين التسهيلات الضرورية لاستثمار الاراضي الميرية المنسية ، وحفر الآبار الارتوازية بمساعدة وتوجهات الحكومة .

كما واطالب بشق وتعبيد الطرق الزراعية بطريقة تسهل على المزارعين من النقل والتنقل بين مزارعهم لضمان ايصال وتسويق منتوجاتهم.

كما واطالب الحكومة بفتح المعاهد المهنية التخصصية في لواء مادبا لتقديم وتعليم المهن المختلفة لأبناء هذا اللواء وبناء المنشاءات الرياضية اسوة ببقية ألوية المملكة .

معالي الرئيس ، الزملاء النواب

كيف لنا أن نجنب مواطنينا الكرام من الغلاء الفاحش والمستمر في الاسعار حتى غدت بعض السلع الاساسية لا تشترى الا في المناسبات وكأنها كماليات.

وكيف لنا ان نقضي على جيوب الفقر والفساد وما زال غالبية الشعب يعيش ضمن اطار الاحتكار

الاقتصادي لبعض فئات من الناس تتاجر بقوته وعلى مرمى ومسمع الحكومة.

أجل، كيف لنا ان نضمن سلامة الوطن ومؤسساته من الذين يتربصون به وقد ملئت قلوبهم الحقد والسوء للنيل من جمود هذا البلد وزعزعة امنه واستقراره في ظل الاخطار التى باتت تهدده . فالاردن سيبقى واحة أمن وإستقرار وأهلا للديموقراطية المسؤولة.

أن نجاح التجربة البرلمانية هي امانة في أعناق نواب الامة ، وإننا سنحافظ عليها حفاظنا على مهجنا واوطاننا من كل عبث واختلال فأصبح الأردن مثالا للديمقراطية ليتفيء بظلالها جميع شرائح الشعب. فعلى النائب واجب وطني يتمثل في صدق التوجه وشرف المسؤولية في إطار المصلحة الوطنية أولا وأخيرا ، فالوطن وعزته فوق كل إعتبار.

نعم يا دولة الرئيس

بيان جيد – نأمل أن تكون الحكومة في مستواه وثقتنا مشروطة بالتصويب

والسلام عليكم

معالي رئيس المجلس سعادة الدكتور احمد عناب

السيد احمد عناب

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس الساده النواب الكرام

بادئا ذي بدء واسمحوا لي ان انقل اليكم تحيات لواء عجلون لكم ولمجلسكم العظيم من لواء الجبال الشم من قلعة الشمال الحصينه ومن شعب ابي واذ شاءت الظروف ان اصل الى هذا المجلس الكريم بارادة هؤلاء الناخبين الشرفا وصفوا طريقة وصولي الى هنا بانها كانت بطريق الحلال لانهم اقترعوا بالضمير الحلال اذ ادركوا من العلاقات التي ربطتني بهم ان الاثنين وعشرين سنة كانت خالصه لوجه الله وللمصلحة العامه على حساب وقتي وتعبي اكبدني وراتبي فقط، وقد امروني قبل كل شيء بهذه المناسبه ان اصف حالهم واذكر مطالبهم وما يجول بخاطرهم من هموم لهم وللوا وذلك قبل ان ادخل بموضوع بيان دولة رئيس الوزراء أو التعليق عليه .

ان وعورة مسالك وتضاريس هذا اللواء وجماله الطبيعي الخلاب الذي ميزه عن جميع مناطق الاردن وجنوب سوريا بتعداد جداوله وخضرته وأشجاره المثمره ولغاباته الكثيفه جعل منه اسما يطلق على شمال الاردن لوقت قريب قبل ان تكون هناك محافظة بإسم إربد.

ان هموم هذا اللواء واحتياجاته الكثيرة جاءت بسبب الضعف السياسي لاهاليه لغيابهم الفعلي عن التأثير في حياة الاردن السياسيه والاقتصاديه وكما قال احد سكانه مرة إن موظفا صغيرا في احدى دوائر عمان السياسيه لاقوى من جماهير هذا اللواء السيء الحظ لقد هاجر قسم كبير من سكان مدنه وقراه الى خارج البلاد كأمريكا بسبب الفقر والفاقه لانعدام المشاريع الانتاجية واهمال السياحة الداخليه وصغر المساحات الزراعيه بسبب كثافة الحراج ولوقوع هذا اللواء الصعب التضاريس بعيدا عن الطرق الرئيسيه، لا مطار لا حدود لا ارجل غربيه ولا بد لي هنا من ان اورد حادثة حدثت لمهاجرين من عجلون في نيويورك فقد شب حريق في احدى ناطحات السحاب وعندما وصلت الاطفائيه رأوا امرأه ريفيه عجلونيه تخبز على الصاج . ان سكان اللواء يتطلعون ويرغبون بوزارة تلبي طلبات اللواء المحسوسه التاليه:

١- اقامة سدود على اودية عرجان كفرنجه ، اجب عنجره للاستفاده منها لاغراض الزراعه وتوليد الكهرباء والتزود بماء الشرب منتجعا للمصطافين والسياح لسكانه المحليين.

٢- القيام بانشاء منتزهات قوميه وحدائق عامه في اراضي الدوله الحرجيه مزوده بالماء والمقاعد العصريه المناسبه وسلات المهملات والتيار الكهربائي .

٣- انشاء فنادق سياحيه تخدم السياحه المحتشده في مختلف مناطق اللواء خصوصا على القمم العاليه وعلى مقربة من الاماكن التاريخيه كقلعة الربض ورأس منيف وعبدين وصفار والشكاره وام الدرج والدهر على ان

تأخذ الدوله على عاتقها التعريف بهذه المناطق عربيا وعالميا من خلال وسائل الاعلام السياحي.

٤- انشاء محميات حرجيه لحفظ الحيوانات البريه النادره لغايات الاكثار منها والحفاظ على سلالتها ولتشجيع السياحه اليها.

٥- لما كان هذا اللواء يشكو من النقص الحالي في الطرق العامه والطرق الجبليه السياحيه والاهم من ذلك الطرق الزراعيه لجباله واوديته ليروا انهم مظلومون بدونها حتى لا يصبحوا في الغربه اكثر.

٦- ايصال المياه الى القرى الجبليه وخدمات الهاتف الالي الى القرى والمدن التاليه الوهادنه حلاوه الهاشميه عرجان وباعون ورامون سيلامي واوصره والبنيه وراجب اسوة بهواتف مزارع اصحاب النفوذ وزيادة الارقام اذ لا يوجد مثلا في مدينة كفرنجه لعشرين الف من السكان كذلك سوى ٨٥٠ رقما.

٧- التوسع في الخدمات الصحيه وانشاء مراكز في كل من ميلامي والبنيه والحرث والصفصافه ومراكز شامله في كفرنجه وعنجره بمعنى الكلمة واهم من هذا اضافة اجنحه جديده الى مستشفى الايمان في عجلون الصغير الذي يضيق بمرضاه وموظفيه

٨- احداث اداره حكم محلي اي مديرية ناحيه لكل من مدينة عنجرة وصخرة وفي منطقة العصاونه وترفيع ناحية مدينة كفرنجه الى مديرية قضاء اذ مضى عليها عدة سنوات وقبل هذا وذاك ترفيع لواء عجلون الى محافظه اذ يبلغ سكانه ما يقارب مئة الف نسمه.

٩- دعم بلديات اللواء وعددها عشر بالقروض والامكانات للقيام بتسيير امورها لانها على هاوية الافلاس وايقاف الخدمات.

١٠- انشاء مجمع رياضي شامل ليخدم النوادي وحياة الشباب في مدينة عجلون وفتح مكتب لوزارة الاوقاف في اللواء.

١١- العمل على الطلب من القوات المسلحه ان يختاروا اراض حرجيه وغير مملوكه اذ ان للمعسكرات قسما من السكان تعطلت اراضيه كما حدث لسكان السليخات من الوهادنه اذ خيم الجيش على الاف الدنمات علما بان هناك اراضي واسعه غير مملوكه والقرى تقول بعض عائلات اللواء ان دبلوماسيين صغار من اللواء انهم نقلوا من وزارة الخارجيه الى وزارات اخرى ارادها وزير الخارجيه لهم لان خلفيتهم قد تكون غير خارجيه .

معالي الرئيس ، حضرات السادة النواب

لقد ورثنا عن الوزارات السابقه ومنذ نهاية حرب ١٩٦٧ والى الان تركه غالبية الوزارات التي حكمت وقسمت الغنائم بحكم سلطتها وسوء ادارتها وغطرستها بين اقليه انتهازيه من الناس شكلوا طبقة الاغنياء المتحكمين ومتنفذون منهم وزراء تجار صرافه واراضي وحروب وموظفين كبار سياسين وصولين وادى هذا كله لان نرى

الان بعهد الديمقراطيه البرلمانيه الشعبيه غلاء الاسعار نقص الرواتب والاجور وهبوط قيمة الدينار الاردني بطل الاردن واختفائه من جيوب غالبية المواطنين ارتفاع رسوم الساعات المعتمده في الجامعات ومنع افراز ملكية الارض الصغيره واكثر من هذا كله المديونيه الضخمه واكبر مضامن هذا ايضا الخوف والبطالة امتهان حرية الفرد ومعاناته من بيروقراطية الدوائر والمؤسسات كل هذا ادى الى حالة من التذمر واليأس واخيرا تململ وانتفاضة جنوب المملكه في ربيع ١٩٨٩ واهم اسباب ما حدث هو غياب الحياه الديمقراطيه التي هي روح حريات وحياة الشعوب وصمام امانة وامان الوطن والنظام وقد امر جلالة الملك باجراء انتخابات حره نزيهه بدون تدخل قومي من السلطة التنفيذية وبهذه المناسبة يقدم ناخبي لواء عجلون شكرهم لحكومة سيادة الشريف زيد وان كان هذا حدث مع خلل في الحياة الديمقراطية البرلمانيه بسبب غياب تنظيمات سياسية حزبية تشكل الحائز على الاكثرية في مجلس النواب تشكيل الوزاره الامر الذى قد يمنع الشخصيات التقليديه حكمت وتحكم بعقلية الاربعينات والخمسينات. اتمنى على مجلسنا ان يقوم بما عليه من واجب وطني لتصويب قوانين الانتخابات لتخرج سلطه تنفيذيه برلمانيه وطنيه.

ان دولة رئيس الوزراء السيد مضر بدران يشكل الوزارة للمرة الثالثه منذ السبعينات وانني وقد قرأت ودرست البيان الوزاري لدولته لارى مطالبة بالثقه على البيان الوزاري لكن هذه المرة من اجل تقسيم الخسائر والمعاناه على الشعب اى اننا سندفع الضريبة ثانيه.

والى جانب مفارقات كثيره وجدتها في طريقة تشكيل الوزاة لارى مفارقه اخرى بين البيانات الوزارية السابقه وبيان الوزارة الحالي تؤكد على الضرورة بان دور البرلمان الان اصبح مصيريا وانقاذ هذا الشعب والوطن من الفقر والانهيار والافلاس والارباك في السياسة الخارجية ومشكلة فلسطين وذلك بان تكون السلطة التنفيذية ممثله بمجلس الوزراء منبثقه كليا من البرلمان او لتكاد ان تكون شبه لجنة برلمانيه هي وزارة انقاذ حتى يطمئن الشعب على حل مشاكله وانقاذ الحياة الديمقراطية من الخلل البرلماني لغياب حكم اكثرية الشعب بتنظيمات وعلى رأسها شخصية جماهيريه برلمانيه حتى يضمن ان لا يكون هناك قابلية او امكانية للسلطة التنفيذية من الاضرار بمصالح الشعب ومصالحها هي ذاتها كي تتخلص من الشللية والضعف والكولسه الانانية التآمريه وحتى لا يكون هناك ان يعتمد البلد والشعب والنظام على حسن النوايا وادعاء القدرات ومضاء في الحكم سابقا كرؤساء وزراء ليس لهم قاعدة شعبية او مبدأ برنامج واضح اللهم الا انهم وجدوا ليحكموا وكأنهم لا يستطيعون ان يعملوا عملا اخرا سوى ان يحكموا. اذ ضمن الدستور لهم من سبل الوصول الى الحكم ضمن تمكين هؤلاء رؤساء الوزارات من التصرف باستبداد وتوفية مصالحه احيانا كما حدث في عهد غالبية الوزارات السابقة والتي اورثت ما اورثت وكان الشعب هو الضحية ورجال الحكم ترتع في دكان الحلوى .

ان الحكومه في الناس والشعب كالملح في الطعام اذ افسد الملح فسد الطعام لان الشعب في الاصل هو مصدر السلطات هو الذي يقرر ويفرض تغيير شخصية رئيس الوزراء او الوزراء بشكل مباشر وبالتالي يفرز جسم الحكومه السليم حتى تتوقف الحكومات الطامحة والضعيفة من الوصول الى الحكم.

وعليه فان بيان دولة رئيس الوزراء الشامل بنظرية ونوايا طيبه وكأن هناك قراءة لسورة التوبة ولكنه نسي البسملة ايضا وكان الاجدر به ان يطبق بتشكيلة الوزارة بروح ونص وجوهر الدستور لكي يصبح هو نفسه اكبر من بيانه الوزاري.

هذا البيان يحتاج حقا الى وزارة شعبيه من خلال مجلس النواب ولكنها كانت من حيث تحسس الرئيس المكلف وفي نفس الوقت متحسسه وعالمه بواقع التاريخ وسياسه وامكانيات هذا البلد وابعاد روح العصر الذي يحيط بنا لنتمكن من انجاز الحلول العمليه لخير المواطن وتخليصه من الخوف والجوع والبطالة والمرض والفساد الاداري وذلك بسبب حرج ودقة المرحلة الحالية التي نعيشها بصداقة وطيدة الان مع الازمه الاقتصاديه.

لقد انشىء الاردن في ظروف قاسيه في اوائل العشرينات بروح الثورة العربية الكبرى عندما تقسمت البلاد الشامية بين فرنسا وبريطانيا الشمال من حظ فرنسا والجنوب من حظ بريطانيا والصهيونية.

وقبل وصول المغفور له الامير عبدالله بن الحسين سنة ١٩٢١ الى معان لم تكن معالم الاردن واضحة تماما حدودا وسكانا، نهر الاردن يفصلها عن فلسطين. وخطوط وهميه تفصلها عن الجزيرة وسوريا والعراق .

نكث الحلفاء بوعودهم او فسروها كما ارادوا منها هم طرد المغفور له جلالة الملك فيصل من دمشق وذهب الى العراق خيمت جيوش بريطانيا في فلسطين لتساعد اليهود لتحقيق الوطن القومي لهم بقيت منطقة شرق الاردن في اللاوزن بدون جيوش عربيه بعد انهيار دولة دمشق العربيه وكذلك بدون جيوش بريطانية، اصبحت المنطقة هنا مثالية لحرب تحرير ووحدة لرجال الثورة العربية.

وصل سمو الامير عبدالله بن الحسين من الحجاز حيث دولة والدة هناك المغفور له الشريف حسين بن علي. وهنا وعدت بريطانيا مرة ثانيه حتى لا تثور حرب تحرير ثانية في بلاد العرب على طريقة حرب اتاتورك في تركيا.

اوقفت بريطانيا نوايا سمو الامير عبدالله لمحاربة فرنسا في سوريا واعده مرة ثانيه ان الامر سيسوى مع الحليف الصادق اي ان تؤسس نواة دولة عربيه في شرق الاردن سميت باسم امارة شرق الاردن منها ينطلق العرب بزعامة سمو الامير عبدالله لتحرير بقية بلاد الشام من فرنسا والصهيونية .

وصل المناضلون العرب الى عمان من سوريا ومن لبنان وفلسطين والعراق. كانت امارة شرق الاردن والتي شكل سوار شعبها فلاحين سهول حوران والبادية وجبال عجلون والبلقاء ومؤاب والشراه قام رجالات العرب بتشكيل وزارات منذ ١٩٢١ وشكل المجلس التشريعي بانتخابات سنة ١٩٢١ليوقع على المعاهدة البريطانية الاردنية. ثار الشعب الاردني ضد المعاهدة البريطانية حتى ان نهرو وصف ما يجري هنا في كتابه لمحات من تاريخ العالم ان ما يجري في الاردن ليوازي بل يتفوق نضال شعب الهند بوعيه .

لا اريد ان اطيل في سرد تاريخ البلد اذ وقعت البلاد ضحية قوى اجنبيه والصهيونية في فلسطين واخيرا مكن شعب فلسطين والضمام منطقة جبال فلسطين باسم الضفة الغربية الى الاردن وضياع الضفة الغربية سنة

١٩٦٧ ومن ثم فك الارتباط كل هذا يجري والاردن بدوامتها وعلى حساب زمنه وارضه وسكانه حتى اننا فقدنا طريق السلوك والعمل وطنيا وقوميا وسياسيا.

ذهبت الوزارات تشكل على نمط الثلاثينات والى الان ليس للشعب أي رأي انما هناك تفاهم جنتلماني موافق عليه بين عدة شخصيات عربيه واردنية تتناوب الحكم وكل هذا بسبب عطب في ترتيب امور الدولة واخيرا وفي غياب رأي شعبي وطني اصلي خصوصا بعد حوادث الجنوب وعندها اجريت انتخابات بامر من جلالة الملك الحسين العظيم اصبح المجلس النيابي حقيقه وبدا تفعيل الدستور ومبدأفصل السلطات الثلاث التشريعية ، التنفيذية، والقضائية لكنني ارى ان هناك خلل في التطبيق الدستوري، هنا مجلس نواب منتخب بحرية ونزاهة ولكن كيف تم تشكيل الوزارة الم يزل اتفاقا جنتلمانا لاشخاص معدودين، كيف يشكل حكومه رئيسها ينتمي الى عقلية الخمسينات اي ما قبل الاصلاح والانفتاح السياسي والذي حصل بوجود انتخابات حرة ومجلس نواب هو نزيه، ليس هو فقط بل رؤساء ووزراء اخرين ووزراء كان لمدة ايضا، كلهم يجيئون ويروحون بحكم الحظ السعيد والمصادفة الجميلة، انهم وكأنهم لا يصلحون الا للحكم ولرئاسة الوزراء انهم يؤمنون لانهم حفظوا الحكم الوزاري كصورة الحمد.

ان الاصول البرلمانيه تراعي ان يكون رئيس الوزراء شخصية متعارنة متناعمة مع ممثلي الشعب والشعب جماهيري المبادره والفكر ، اي ان لا يكون كالماء لا لون ولا طعم اما بالنسبة للسلطة القضائية فلست في صدد الكدح عنها لانها لا تزال خائفة من السلطه التنفيذية بحكم التجربة والسنين الطويلة التي حكمت بها.

ان الحياة الديمقراطية البرلمانية تفترض تصحيح تشكيل السلطة التنفيذية للوصول بها الى الحكم حتى تخرج بصورة برلمانية وفنيه دقيقة لتصبح تجربتنا البرلمانية مثلا يحتذى به في الدول العربية والنامية ذات الحكم الفردي او غيره.

اعني اذن ان يصبح للبرلمان لون الشعب وللسلطة التنفيذية طعم الشعب وللسلطة القضائية نكهة ورائحة الشعب.

انني لست من شلة اردنية مضحكة معكم او مع غيركم بل من شعب اردني نبيل، قد لا يكون الشعب غنيا بل يجب ان يكون نبيل قبل ان انسى فان الديمقراطية لا يضرها المعارضة الديمقراطية ليس العار ان اخالفكم الرأي بل الخطأ والعار ان يخالف الانسان نفسه وما جرى بالامس من تناقر بسيط ما هو الا علامة صحية من روح الحياة البرلمانية والا كيف ستعرف ما تفكر به وتطالب له، لاننا نمثل هنا جميع شرائح وافكار واحاسيس الناس انما كان وهذه التجربة تجعلنا اكثر معرفة واستعدادا لتقاليد برلمانية سمحه وقورة وايمانا بما نطلب حقيقة لا مجاملات قديمه.

لا ارى لي ميلا اكثر لمعالجة البيان لغير ما ذكرت لانني لا ازال مندهشا من تشكيل السلطة التنفيذية اذ انها صورة للماضي وليست الهاما للمستقبل مع علمي الاكيد بان دولة رئيس الوزراء هو شخص قوي وحصيف على طريقته لا ادين ولكن اعترض.

اشكركم على حسن اصغائكم لنائب ريفي مثلي يرغب في تجديد الامل واتقان البرلمانية قلب الحياة

الديمقراطية ولا يدعي البطولة والمعرفة الخارقة بالحل ووضع اليد على الجرح ولكن منتميا الى شعب اردني نبيل لا يخطر هذا الشعب يطالب بالاعدام على الازمه الاقتصادية والتي نعيش بصداقة وطيدة معها الان وكذلك محاكمة مسببها ايا كان لكي نخرج الى عهد النور والاكتفاء والصحة مؤمنين بالعمل والوظيفة الشريفة ومجانية التعليم الجامعي وتعميم التأمين الصحي للجميع وبقوة الجيش حصن الامة والنظام وتحقيق هذا ليس باليسير ولكنه ليس بالمستحيل ولكن لنبدأ بالصواب لبدء الحياة البرلمانية .

املا ان يسامحني وزير الشؤون البرلمانية على اغلاطي الاملائية.

عشتم وعاش الاردن بسلام ورفاه

والسلام

معالي رئيس المجلس السيد محمد الدردور

السيد محمد الدردور

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الامين محمد عليه افضل الصلاة واتم التسليم

معالي الرئيس حضرات الزملاء

في معرض الرد على بيان دولة الرئيس الذي القاه على مسامعنا قبل مدة وبعد دراسة هذا البيان اقول ان بيان دولة الرئيس فيه من الايجابيات الكثيرة في ما استعرضه من خطوات وتصورات فقد لبى كثير مما يجول في خاطر المواطن من آمال وتطلعات نحو المستقبل، ومن حل لكثير من همومه ومشاكله اذا احسن التطبيق، ففي مجال الحريات العامة قامت الحكومه بعدد من الاجراءات السليمة اثلجت صدور المواطنين واستقبلوها بالفرح والسرور علما بانه ما زالت هناك بعض الامثله من المواطنين الذين يخضعون للاقامة الجبرية ولم تشملهم قرارات العفو والافراج واخرون فصلوا عن العمل ولم يعد النظر في تعيينهم من جديد كما ان هناك مجموعه من الطلاب فصلوا من جامعة اليرموك عام ١٩٨١ بقرار من المخابرات كان غالبيتهم في الفصل الدراسي النهائي من السنه الاخيرة وبعضهم في السنة الثالثة وهم يطلبون من دولتكم اعادة النظر في قرار الفصل ليتمكنوا من استكمال دراستهم انني لست مع هؤلاء في فكرهم واتجاههم ولكنني مع حرية الفكر السياسي مع الذين يسيرون فكرهم للعمل لأمن هذا البلد واستقراره. والقضية الرئيسية قضية المديونية وما تركته من اثار سلبيه انعكست على كل بيت وكل مواطن فإنني انظر اليها من جانبين

الاول : ضرورة محاسبة المفسدين الذين تسببوا في هذه المديونية بعد البحث والتقصي عنهم وذلك باعادة هذه الاموال تمكينا للخزينه من التغلب على عجزها.

والثاني : معالجة ما نتج عن المديونية من عجز وكيفية الحل الذي تصورته دولتكم وهذا ما ننتظر توضيحه منكم يا دولة الرئيس.

اما قضية الاسعار وموجة الغلاء الفاحش فان القرارات التي اصدرتها الحكومه مع هذا البيان قد تركزت جميعها على الحريات العامه فأعطيت جوازات السفر واخلي الموقوفون وافرج عن عدد من الذين منعوا عن العمل لاسباب سياسية ولكننا لم نسمع قرارا واحدا يتعلق بالاسعار والحد منها . نعم ان المواطن يعيش حقا بالحرية ولكنه قبل ذلك لا يعيش الا بالخبز وتوفير لقمة العيش فلماذا لا يكون لهذا المطلب حقه في اجراءات الحكومة منذ بداية تسلمها مسئولية الحكم ولماذا لا يكون شعارها لقمة العيش صنوا الحرية بل ان ما حدث هو ان زيدت اسعار عدد من المواد والسلع زيادة كبيرة كالزيت والورق الصحي والحليب ومواد غذائية كثيرة وقد حدث ذلك في الفتره التي سبقت حكومة دولتكم فما هو موقفكم من ذلك اننا ننتظر من الحكومه تخفيض اسعار هذه المواد لقد ورد في بيانكم ان

الحكومة تؤكد على احكام السيطرة على اسعار المواد الغذائية بينما ورد في مكان آخر من البيان ما يتضمن اعادة هيكلة النظام الضريبي بزيادة الاعتماد على الضرائب المباشرة وغير المباشرة على السلع واستيفاء الرسوم على الخدمات التي تقيمها الحكومه فما هي الخدمات التي سوف تنالها الرسوم علما بان المكالمات الهاتفيه قد انقصت الى النصف وزيدت رسوم الطوابع الى الضعف فهل يتحمل المواطن تلك الضرائب وهذه الرسوم اضافة الى ما هو عليه الوضع الحالي من انخفاض في الدخل وهبوط في سعر الدينار. ان شكوى المواطنين مرة انهم يعانون من الضنك والضيق حتى وصلوا الى درجة لا يحسد عليها العدو ومع هذه الحال تأتي الحاجه الماسة الى زيادة رواتب الموظفين المدنيين والعسكريين المتقاعدين منهم والذين هم على رأس عملهم .

وفي مجال التربيه والتعليم فان المناهج جيدة ومناسبة ويلحقها التطوير المستمر الذي يساير التقدم التكنولوجي والعلمي في اقطار العالم ولكن الوزارة بحاجة الى وضع سياسة ثابتة في التعينات والاعارات فقد تعرضت هاتين الناحيتين الى الاهواء الشخصية والرغبات الفردية هذا وفي ضوء توجه الحكومة اطلاق الحريات العامة فان المعلمين يطمحون الى انشاء نقابه لهم ترعى مصالحهم وتدافع عن قضاياهم خاصة وان الحكومة تؤمن ان التعليم مهنة فوق انه رسالة وان النقابات المختلفة موجودة في كثير من القطاعات المهنية الاخرى فلماذا لا يتساوون مع غيرهم.

وفي مجال القوات المسلحة جيشنا العربي حامل الرسالة الثوره العربية الكبرى فانه يستحق من الحكومه كل دعم ورعاية حتى يظل الاردن قادرا على القيام بواجبه المقدس في درء الخطر الصهيوني الاستيطاني العنصري وانني ارى انه من الضروري توفير الطمأنينة النفسيه لافراد القوات المسلحه بحيث لا يفاجأ الفرد فيه بالاحاله على التقاعد فقد صدرت خلال العشرة ايام الاخيرة قائمة من الاحالات المفاجئة وانني ارى ان يبلغ العسكريون باحالتهم على التقاعد قبل التنفيذ بمده طويلة حتى يرتب اموره ويتكيف مع الوضع الجديد الذي سيئول اليه كما اننا وفي ظل الظروف الاقتصادية الراهنه ارى ان يشارك افراد القوات المسلحة بالامكانيات المادية والفنية المتاحة لهم وهي امكانيات كبيره ان يشاركوا الوزارات في بناء الجسور وانشاء الطرق وتشجير الارض الصالحة للزراعة خاصة في المناطق التى يقيمون فيها او يعسكرون، بحيث لا يؤثر ذلك على صمود هذا البلد واداء لواجبه المقدس. وبذلك يتوفر للميزانية مبالغ كبيرة يمكن استغلالها في جوانب الانتاج المختلفة .

وفي مجال الشباب تشجع الحكومة الشباب وتنظيماتهم والاندية الرياضية ولكنني لم المس تشجيعا للاتحادات النسائية فقد تجد بعض النساء الفرصة في الاتحادات لاتقان مهنة من المهن المفيدة التي يمكن ان تساعد في ميزانية الاسرة وتزيد في دخلها.

اما التسيب الاداري وضبطه والفساد المالي والحد منه وانشاء جهاز للرقابة والتفتيش الاداري واجراء الحكومه بوضع تشريع ملزم يحدد فيه المسئولون ما يملكونه هم واولادهم وزوجاتهم فان هذه القرارات يطمح اليها كل مواطن وهي مطلب شعبي ووطني يرجو المواطنون تنفيذه بكل قوه وحزم، ان تطبيق هذا القرار سيعطي المواطن

الشعور بالنزاهه تخلق المسئولين وسوف يكون لذلك اثره البعيد في نفسية افراد الشعب ولكن الطاقة الكبرى اذا كان ذلك كلاما يقال او حبرا يكتب فان الثقه سوف تنعدم بين المواطن والمسئول وستبقى الهوه تتزايد الى ان تصل الى درجه نسأل الله ان يبعدنا عنها .

وفي المجال الصحي واهتمام الحكومه بانشاء مستشفيات وتحديث القائم منها ثم انشاء المراكز الصحية وفقا لحاجات المواطنين فانني ارجو ان اذكر بانه وقع الاعوام ٨٨، ٨٩ وخلال قيام المؤسسة الطبية العلاجية لوحظ نقص كبير في الادوية والعلاجات علما بان المراجعين للمراكز الصحية والمستشفيات قد زادوا بنسبة ٢٩٪ وهذا راجع الى الظروف الاقتصادية في العامين المذكورين اما المجلس الطبي الاردني والذي وجد اصلا من اجل تأهيل الكوادر الطبية اللازمة في المملكة فانه اصبح من الضروري اعادة النظر في سياسته من حيث نوعية ومؤهلات الفاحصين ونسب النجاح غير المعقول والاسئله التعجيزية التي يواجهها المتقدمون. وبهذه المناسبة فان ٤٠ الف مواطن في مدينة الرمثا يعمل بها مركزان صحيان وهي بحاجة الى مركزين اخرين يغطيان كافة جهات المدينة باعتبار ان لكل عشرة الاف مواطن مركز صحي واحد كما ان قرية البويضة بحاجه الى مركز امومة وطفولة. اما المستشفى فانه يحتوي ٥٦ سريرا وهو بحاجة الى بناء جناح يستوعب عيادات الاختصاص كما ان له كادر وظيفي من اطباء اختصاص في الاشعة والمختبرات والتخدير وما زالت هذه التخصصات لم تعين في المستشفى اما غرفة الاشعة فهي غرفة واحدة ضيقة تسمح بتسرب الاشعة الضارة خارجها كما ان التحميض يجري في مكان صغير اقتطع من حمامات المستشفى .

وفي مجال النقل البري وما يتصل به ارجو ان اذكر بالملاحظات التاليه :

١- الشاحنات التي تعمل على الخطوط الخارجية بين العقبة والعراق الشقيق او العقبة والمملكة العربية المتحدة فان نفقاتها اصبحت باهظة بسبب ارتفاع اسعار القطع والاطارات رغم بقاء الاجور على حالها بالاضافة الى ان هذه الشاحنات تعامل معاملة من الدرجه الثانية في ميناء العقبة بسبب اعتماد متعهدي النقل على الشاحنات الاجنبية لكونها اقل اجرة.

٢- هناك بطالة واسعة بين السائقين الاردنيين والسبب ان الشركات الاردنية تستخدم الاجانب وبعضهم من غير العرب وتفضلهم على الاردنيين وتوضع السائقين الاردنيين من الفئه الخامسه والسادسه الى فحص يقوم بتطبيقه عليهم السائقون الاجانب الذين يتعمدون ترسيبهم لبقاء فرص العمل مفتوحه امامهم.

٣- هناك صعوبات متعدده في الحصول على تأشيرة السفر للسواقين من سفارات الدول الشقيقه وان السائق الذي يريد النقل الى دول الخليج يجب ان يحصل على طلب من احد التجار في تلك الدول يدفع ثمنه مبلغا من المال للكفيل ثم يبرزه الى السفاره ليحصل على التأشيره بالدخول الى تلك الاراضي وكذلك الذين يوصلون الاحمال الى الحدود السعوديه ويفرغونها على الحدود دون ان يدخلوا الى الداخل يطلب منهم تأشيرة سفر مما يكلفهم وقتا وجهدا لا فائدة منه.

٤- اما شركات التخليص لقد قامت بعمل اتحاد لها في الرمثا وذلك تفاديا لمبدأ التنافس الذي حل فيما بينها لانها كانت من ظروف ماديه سيئه في الاعوام الماضيه وقد بلغ عدد هذا الاتحاد (٥٠) شركه توزع بينها الارباح بنسب متفق عليها وهؤلاء يطلبون من الحكومه دعمهم وعدم زيادة العدد اكثر من ذلك لان ذلك سيفقدهم كثيرا من الامتيازات، علما بان عدد الشركات في جمرك المدورة محدود وغير مسموح باحد بالزياده.

اما ضريبة الدخل على هؤلاء فسوف ترتفع وكما علمت من اصحاب هذا الاتحاد نتيجة لذلك والى ما يقارب نصف مليون دينار بعد ان كانت لا تتجاوز (٣٠) الف كانت تدفعها في السابق بسبب تدني مستوى الدخل الناتج عن المضاربة قبل الاتحاد وكما ان حصة الضمان الاجتماعي ستزيد وتصل الى ٣٠٠ الف دينار في الوضع الجديد.

معالي الرئيس حضرات الزملاء.

ان مركز الحدود المدخل الشمالي للمملكه والذي وجد منذ قيام المملكه الاردنيه دوله مستقله اتجهت النيه لعمل منطقه صناعيه حره اردنيه سوريه مشتركه في جابر بمحافظة المفرق واستكملت لذلك الارض وانشأت الطريق الواصل بين المنطقه الجديده والاراضي السوريه والان يجري الحديث لنقل مركز الحدود والجمرك الى المنطقه الجديده وهذا سيلحق الضرر الكبير باللواء حيث يعيش اكثر من ٣٠٠ عامل مع عائلاتهم على وجود هذا المركز لذلك ... المواطنون الابقاء على المركز ويكفي ما حصل في اللواء من ركود بعد فصل سبعة قرى عن جسمه ادى الى تراجع ملحوظ في الحركه الاقتصاديه، ناهيك عن البطاله بين عماله الذى وان كانت هذه ظاهره عامه فهي في اللواء اعم لكونها على الحدود ولسهولة وصول العمال اليها اكثر. اما البطاله بين المتعلمين فهي كبيره فحملة الدبلوم والجامعيين ينتظرون خمس سنوات دون تعيين وذلك بسبب رغبة الذين يدخلون الخدمه لاول مره رغبتهم في العمل في هذا اللواء لضيق مساحته وتوفر مواصلاته وهذا يسد الطريق امام ابناء اللواء.

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء.

ان المواطنين في لواء الرمثا يهيبون بالحكومه ان تلتفت الى بوابه الاردن الشماليه وتعطيها الاهميه الكافيه التي تجعلها مدخلا للاردن يليق بسمعته ورفعة شانه.

واخيرا وفي نهاية حديثي اسمحوا لي ان أرفع الى مقام حضرة صاحب الجلاله الملك الحسين المفدى اسمى ايات الشكر والتقدير على السياسه الرشيده المتمثله باعادة الحياه النيابيه بثوبها الديمقراطي الاصيل فهي لفته هاشميه اسبغت على المواطن نعمه كبيره وضعته في مواجهة مسئولياته وصنع قراره بنفسه ومن خلال ممثليه وان امل المواطنين من الاب الحاني راعي المسيره ان يصدر امره بعفو عام عن المساجين حتى يعيش الجميع فرحة الحريه ونعمة الحياة بين الاهل والاحبه.

اما بيان الحكومه فهو بيان جيد بحاجه الى حكومه جيده وثقتي مشروطه بالتصويب.

والسلام عليكم .

معالي رئيس المجلس   سعادة الزميل السيد منصور مراد

السيد منصور مراد

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء

قبل الدخول في ردي على بيان الحكومه اود التنويه على بعض النقاط ...

لقد تم الاعلان عن ان وقائع الجلسه سيتم بثها على احدى محطات الراديو وفعلا بدأ البث لكنه عاد وانقطع وعندما اتصل عدد من المواطنين الذين كانوا يتابعون وقائع الجلسه من خلال البث ليسألوا عن سبب هذا الانقطاع كان الجواب ان هذه اوامر المسؤولين.

وكذلك فقد قام التلفزيون ببث لقطات مختاره من ردود الزملاء لا تدل على جوهر احاديثهم وانما تشوهها حيث تم انتقاء ما يرضي الحكومه والمسئولين .ان هذه الجلسه تاريخيه ومن حق الشعب ان يعرف مواقف واقوال ممثليه وذلك من خلال اهم وسائلنا الاعلاميه التي هي اصلا ملك للشعب وكذلك تم الضغط وتوجيه اللوم لصحيفة الشعب لوضعها عناوين وفقرات من ردود الزملاء لم تعجبهم بعضها بدل ان يتم تعديل المطبوعات والسماح لكل من يريد اصدار صحيفه واقول هذا نتاج النهج السابق ويتكرر الان وفي ظل هذه التحولات الكبيره بالرغم من تاكيدات الحكومه المكلفه على توجهها الديمقراطي فأين هي المصداقيه.

واقول كان الله بعون شعبنا الطيب. ولكني اقول ومن تحت هذه القبه وباسم الشعب قد آن الاوان ليفهم المسؤولون الذين لا يحترمون حقوق الشعب وحرياته ومستقبل هذا البلد الامين ان يكون الله بعونهم لان امامهم سيكون حسابا عسيرا.

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء المحترمين....

باسم هذا الوطن باسم ارواح شهدائه تواجه اليوم مرحله هامه تحدد مصير وطننا وشعبنا ومستقبله بل ومصير امتنا ومستقبلها. ونحن عندما نعالج بيان الحكومه. يجب ان لا يغيب عن ضميرنا وقرارنا حقيقه ان الشعب قد اولانا مسؤوليه كلمته التي يجب ان نعليها لتبقى كلمه الحق والحريه، تنتصر فقط لما هو وطني وديمقراطي. وتنبذ كل ما هو فاسد وظالم وطاغ. وهذا هو منطلقي الاساسي في معالجة البيان الوزاري.

بمعالي الرئيس ، حضرات النواب...

أن بلدنا يمر بمرحله هي غايه في التعقيد والدقه يتصل فيها السياسي بالاقتصادي والاجتماعي والفكري وغيره من مناحي الحياه التي تشكل بمجموعها نسيجا وتكاملا يمكن اصلاح او ترميم او اعادة الحياه لجزء منه بمعزل عن الاخر والا بقي هذا النسيج مثقوبا مشوها لا يصلح لرسم معالم مستقبل مشرق لاردننا الحبيب.

واجتماعنا اليوم مع بداية العام الثالث لانطلاقه انتفاضة شعبنا العربي الفلسطيني الباسله ضد الاحتلال الصهيوني ومن اجل انتزاع حقه في الحريه والسياده وتقرير المصير واقامة دولته المستقله على ارضه ويضرب مثلا رائعا في الكفاح ضد البطش والقتل ويواجه القمع العسكريه الاسرائيليه المدعومه دعما كاملا من الولايات المتحده الامريكيه سلاح شعبنا المناضل هو الحجر والاراده والتصميم على الشهاده فدى لثرى تراب وطنه، وسلاح العدو يمول امريكيا ويخرج من احدث مخازن المجمع الصناعي الحربي الامريكي. فالاجدى بالحكومه المكلفه ان تعلن موقفا واضحا جريئا وحازما من سياسة الولايات المتحده الامريكيه حاميه اسرائيل عدوة الامه العربيه التي ترفض الاقرار بمشروعية حق شعبنا الفلسطيني في تقرير مصيره. ولا تتورع عن استخدام حق الفيتو ضد حقوقه وضد كل ادانه لاسرائيل وممارساتها الاجراميه بحق شعبنا وهي التي تنصب نفسها مدافعه عن حقوق الانسان وتويد اسرائيل حتى في قهرها للمثل الانسانيه فما هو التفسير الذي تقدمه الحكومه المكلفه لنا ولابناء الشعب الفلسطيني والشعوب العربيه لاستمرار اللجنه العسكريه الاردنيه الامريكيه المشتركه، وما هو التفسير لما جرى الحديث عنه من مناورات لجيشنا العربي مع فرق من قوات التدخل وهي امتداد لمناورات النجم الساطع في منطقة الجفر ضمن استراتيجية قوات التدخل السريع وماذا تفسر الحكومه وهذا مثال من عشرات الامثله عن وجود اجهزه انذار مبكره في بعض القواعد العسكريه لا تستطيع ان تكشف الطيران المعادي الا بعد ثلاثة دقائق والجميع يعلم بان طيران العدو الصهيوني يكون بهذه المده قد وصل وتعامل مع الهدف المراد ضربه داخل بلدنا نظرا لانه يمتلك احدث واسرع طائرات بالعالم وحيث لا تبعد المطارات والقواعد الجويه الاسرائيليه كثيرا عن حدودنا لا سيما وان اكبر عمق لفلسطين هو حوالي ٨٠ كلم ويمكن لتلك الطائرات قطعها بوقت قصير لا يمكن لتلك الاجهزه العمل والدفاع بالوقت المناسب والكفاءه العاليه واعتقد بان هذه المعدات هي احدى الصفقات الكثيره التي كلفت شعبنا غاليا واستفاد منه بعض الامتيازات وازلامهم التي تعاقبت علينا وكيف تفسر الحكومه الموقف من ابقاء مناضلين في صفوف المقاومه الفلسطينيه الذين اعتقلوا اثناء قيامهم بواجبهم ضد العدو المحتل وحكموا على هذا الاساس وما زالوا يقبعون في سجون سواقة والزرقاء.

في المسأله الديمقراطيه:

اننا نرى ان الحرص على احترام الدستور والالتزام بتطبيقه وضمان التوجه الديمقراطي لحركة المجتمع كما جاء في البيان، يتطلب المزيد من الاجراءات واستكمال اسس دعائم بناء الثقه مع ابناء الشعب والتي بددتها سنوات طويله شهدت ممارسات لحكومات متعاقبه واجهزتها الامنيه كدائره المخابرات العامه لاشكال وصنوف الاعتداء على حقوق الانسان الاساسيه التي كفلها الدستور مما افرز لدى المواطنين حاله مبرره من الشك في صدق النوايا والتوجهات لهذه الحكومه وبخاصه ان في غالبيتها اعضاء كانوا في موقع المسؤوليه عندما قامت تلك الاجهزه بممارسات يعرفها القاصي والداني.

يجب ان يتاح لمواطنينا الشعور بالامان واعادة الطمأنينه والثقه بان ممارستهم لحقوقهم الدستوريه هي جزء من مسيرة ديمقراطيه لا تراجع عنها ولتؤكد الحكومه بان لا عوده للماضي والى الابد.

ولذلك فان استكمال اسس بدء المسيره الديمقراطيه يتطلب ازالة كل العوائق من امامها ومن اهمها ما يلي :

اولا : الالغاء الكامل والفوري للاحكام العرفيه

ثانيا : الغاء قانون الدفاع الصادر سنة ١٩٣٥ والغاء الانظمه الصادره بمقتضاه واذا لزم الامر وفي صالح الحرب فقط اصدار قانون دفاع لحماية الوطن دون المساس بالحريات الاساسيه وحقوق الانسان الاردني المكفوله بالدستور ويشرع هذا القانون للدفاع عن استقلال البلاد وسيادتها ويطبق فقط في حالة تعرض البلاد لعدوان خارجي وينتهي بانتهائه.

ثالثا : تحديث القوانين والتشاريع العاديه والغاء كل ما هو بال منها كقانون "مكافحة الشيوعيه" .

رابعا : استصدار انظمة تضمن حق التظاهر السلمي.

خامسا: وضع كافة الاجهزه الامنيه تحت رقابة لجان برلمانيه مختصه.

وفيما يتعلق بمسألة الميثاق الوطني المقترح اصداره فاني ارى ان احكام الدستور الحالي منها وهي كفايه لنعمل في ظلها ونمارس الديمقراطيه في صورتها الصحيحه وعلينا التمسك بالدستور والحفاظ عليه من اي مساس وانتهاك .

يا نواب الشعب،

في ردنا على خطاب العرش قلنا سويا" ان نواب الشعب يروون الغاء الاحكام العرفيه والغاء العمل بقانون الدفاع" .وانا ما زلت متمسكا باجماعنا ولا احيد عنه.

وفي الجانب الاقتصادي

فان النهج الذي سارت عليه الحكومات المتعاقبه بتحمل المسؤوليه المباشره عن الازمه الاقتصاديه والاجتماعيه التي تعاني منها البلاد. فذلك النهج الذي اتصف بالتبعيه الخارجيه وبالاستهتار بمصالح الجماهير الشعبيه قد رتب على الاردن مديونيه خارجيه عاليه وحرم الاقتصاد الاردني من الافاده من الفرص التي اتيحت له في فتره "الطفره" وبخاصه من المساعدات العربيه لبناء اسس وقواعد إقتصاد وطني راسخه تنعكس في تطوير قدرات البلاد الانتاجيه وزياده مساهمه قطاعي الزراعه والصناعه في الناتج المحلي الاجمالي بما يضمن تحقيق معدلات نمو معقوله تتناسب والطاقات الكامنه لدى البلاد وفي اطار نظره شموليه لعلاقاتها التكامليه مع البلدان العربيه الاخرى وبالافاده من التوجهات الايجابيه على النطاق العالمي لبناء نظام اقتصادي عالمي جديد.

اننا بحاجه الى مراجعه شامله حتى لا نستمر في وضع الخطط التي لا تستند الى التحليل الواقعي لظروفنا

السياسيه والاقتصاديه والاجتماعيه وللامكانيات المتاحه امام عمليه التنميه. وحتى لا تتحمل الطبقات الفقيرة وحدها عبء التقشف الاقتصادي من جهه وعبء كل ما ينتج عن الازمه الاقتصاديه التي ليست هي المسؤوله عنها اصلا.

ان ما جاء في بيان الحكومه حول نيتها الاستمرار في عمليه جدولة الديون الخارجيه لمواجهة اعباء المديونيه يقدم تصورا احاديا قائما على افتراض حدوث النمو المنشود وان البلدان المدينه معنيه وبشكل فردي لمواجهة قضيه المديونيه. ان هذا التصور يتجاهل حقيقة ان اعادة الجدوله هي عمليه تأجيل للازمه ووسيلة لمزيد من الاستدانه وآلية للنقل العكسي للموارد الداخليه اللازمه لاغراض التنميه لمصلحة المركز الرأسمالي المالي العالمي (الدائن) ويمثل تكريسا لتبعية اقتصادنا لمصلحة رؤوس المال الغربيه وان المديونيه الخارجيه قد اصبحت مسأله عالميه وحلها لا بد وان يستند الى جهد جماعي باتجاه الغائها في اطار اعادة بناء الاقتصاد العالمي، وسوق العمل الدوليه على اسس جديده، فحتى وزير الماليه الامريكي يعترف ان التسديد الكامل لديون الدول الناميه قد اصبح مستحيلا الان.

وفي هذا المجال فاننا نطالب الحكومه:

اولا: بمحاسبة المسؤولين الذين تولوا المسؤوليه العليا عن ايقاع الاردن بمصيده المديونيه هذه وتقديمهم لمحاكمات علنيه واجبارهم على اعادة ما سلبوه من مال الشعب بكافة الطرق والوسائل، وكذلك فضح اساليبهم وممارساتهم الفاسده للشعب .

ثانيا: ان تعلن الحكومه عن توجهها للعمل، وبشكل مشترك مع الدول المدينه الاخرى لانشاء تجمع لهذه الدول، قادر على مخاطبة الاطراف الدائنه بلغه واحده لحل هذه المعضله التي يهدد استمرارها مجمل الوضع المالي والاقتصادي والاجتماعي للدول الناميه.

ومع اقرار الجميع باهمية صياغة برنامج عمل وطني في مجال الاقتصاد، فان البيان الوزاري قد تجاهل تناول مسألة هامه ظلت مثار جدل واسع بين مختلف الاوساط السياسيه الرسميه والشعبيه، الا وهي الاتفاقيه الموقعه مع صندوق النقد الدولي. ولحسم جانب من النقاش حول العلاقه بين برنامج التصحيح الذي عرضت الحكومه مرتكزاته في الاتفاقيه الموقعة مع الصندوق فأننا نطالب بأن تعلن هذه الاتفاقية وتنشر على الملاء حتى يتسنى التعرض لبنودها المختلفه خاصه وان ما جاء فيها يثير هلعا لدى الاوساط الشعبيه وجمهرة الكادحين وذوي الدخول المتدنيه التي عانت من وطأة الازمه الاقتصاديه وما رافقها من انقلاب لوحش الغلاء من عقاله، علاوه على ازدياد معدلات البطاله فان تجارب الامم مع صندوق النقد الدولي تؤكد ان الصندوق يسعى دائما الى تعزيز التبعيه وافقار الشعوب لصالح الرأسمال المالي الذي ينبغي اعادة النظر بهذه الاتفاقيه.

اننا اذ نشدد على اهمية مواجهة الغلاء وايجاد سياسه تربط بشكل متوازن تبين الاجور والاسعار لتأخذ بعين الاعتبار ورفع الحد الادنى لاجور ذوي الدخول المتدنيه واهمية الاستمرار في دعم السلع الغذائيه الرئيسيه وتوفيرها وايجاد خطه واقعيه وواضحه المعالم لمواجهة ظاهرة البطاله، وتنشيط دور القطاع الخاص المرتبط بالانتاج

الوطني الزراعي والصناعي فان اطلاع الشعب على تفاصيل الاتفاقيه الموقعه مع الصندوق الدولي سيجعل المطالبه باعادة النظر فيها يستند على محتوى هذه الاتفاقيه الصريح ومدى انسجامه مع مصلحة البلاد وسيادتها واستقلال قرارها السياسي والاقتصادي.

ان التأكيد على اهمية عقد مؤتمر وطني لمناقشة الوضع الاقتصادي وصياغة برنامج شامل للتنميه الاقتصاديه والاجتماعيه لا يمنعنا من ابداء وجهات نظرنا في بعض النقاط الوارده في البيان في مجال الماليه.

بالنسبه للموقف من مسألة توزيع العبء الضريبي فمن الضروري التأكيد على ان ضريبة الدخل يجب ان تكون اداه حكوميه لتحقيق العداله الاجتماعيه حيث على الرغم مما ورد من ان القانون المعروض على مجلسنا يزيد الاعفاءات لذوي الدخل المحدود فإنه لم يرد ما يؤكد على ضرورة عكس اتجاه نمو ضريبة الدخل في السنوات الاخيره لزياده الحصه النسبيه للشركات في ادائها وتقليل الحصه النسبيه للافراد كما لم يتطرق البيان الى مسألة الزام القطاعات التجاريه والشركات بنظام محاسبي موحد يسهل من خلاله الكشف عن اية تلاعب او تهرب ضريبي.

وفي السياسه النقديه

فاننا نطالب الحكومه باعداد التشاريع اللازمه التي تستهدف تنظيم الرقابه الماليه على ادارة ومدبري الشركات المساهمه العامه والبنوك وشركات الصيرفه والشركات الماليه والوكلاء والوسطاء التجاريين الذين يمثلون شركات اجنبيه والمتعهدين والمقاولين الكبار.

في المجال الزراعي

هذا القطاع الذي يشكل احداهم القطاعات الاقتصاديه في جميع البلدان، والاهم في البلدان غير المصنعه، فانه من الجدير ذكره ان الزراعه في الاردن ليست في مستوى الامكانيات التي تملكها من اراضي صالحه للزراعه وثروات طبيعية اخرى ومناخ ملائم للزراعة على مدار العام .

والمشكله الزراعيه في بلادنا تتمثل في افتقاد الاستغلال الامثل لهذه الثروات وتحكم الوسطاء والسماسره بمصير المزارعين، وهذا بدوره ادى الى هجرة المزارع عن ارضه وتركها عرضة للمتاجره والزحف العمراني كما ان غياب الضمان الاجتماعي للمزارعين التأمين ضد الكوارث والافات وغياب نقابة تنظمهم وتحمي حقوقهم قد ابعدتهم عن المخاطره في استغلال الاراضي الصالحه للزراعه او القابله للاستصلاح، وقد زاد المشكله تعقيدا تراكم المديونيه على صغار المزارعين الذين اعلنوا افلاسهم واستسلامهم امام جشع التجار والوسطاء.

ان الحكومه مطالبه باعاده الدراسه لحاله القطاع الزراعي عبر تقديم القروض الميسره للمزارعين واعاده جدوله ديونهم وتطوير مؤسسه التسويق الزراعي وتوفير المواد الخام والوسيطه باسعار مدعومه ومنع البنيان العمراني في

الاراضي الصالحه للزراعه وتشجيع اقامه التعاونيات الزراعيه وتوزيع الاراضي الاميريه على الفلاحين وتأسيس مزارع الدوله التي تسهم في تحقيق الامن الغذائي وتستوعب البطاله المستفحله في صفوف المزارعين.

وفيما يتعلق بمسألة الاداره المحليه فاننا ننظر بايجابيه الى توجه الحكومه لدعم المجالس البلديه والقرويه واطالب بان يتمتع سكان عمان والزرقاء بحقهم في انتخاب ممثليهم لمجالس مدنهم ترسيخا لممارسة الديمقراطيه وفي اسرع وقت ممكن وان تتخذ الاجراءات الكفيله بذلك وهو ما غاب ذكره عن البيان الوزاري.

في مجال التعليم

تناسى البيان الوزاري الاهميه الملحه والحضاريه لانشاء نقابه للمعلمين على الرغم من اقراره بأن التعليم مهنه، ولم يجب على السؤال المشروع فيما اذا كانت الحكومه سترخص للمعلمين بنقابتهم عند التقدم بمثل هذا الطلب اسوة بباقي المهن وكذلك الامر بالنسبه لاتحاد الطلبه لمرحلتي التعليم الجامعي وما قبل الجامعي. ولا مجال هنا لتعداد مزايا هذا الامر، ليس من الجانب النقابي فقط ، بل ولاهميته المتميزه في عمليه التطوير التربوي والتعليمي والذي شعر الجميع بحاجته الماسه عند الاحداث المؤسفه الاخيره في الجامعات. ان اي خطه في قطاع التعليم المعتمد اساسا وحيويا على العنصر البشري ستبوء بالفشل ان لم تستند الى "ديمقراطية التعليم" حيث لا ديمقراط ي التعليم دون مشاركه ديمقراطيه من المعنيين فيه ، معلمين وطلبه.

ان كثيرا مما جا في البيان الوزاري حول التعليم يبقى في مجال العموميات وسبق ان تم الاعلان عنه في عدد من البيانات الوزاريه لحكومات سابقه. وعلى الحكومه حتى تحقق الانسجام بين الاقوال والافعال ان تلزم نفسها باهداف محدده وبرامج زمني محدد ، كما لم يتطرق البيان الوزاري الى النيه في التوسع في الزاميه التعليم لتشمل المرحله الثانويه وكذلك مساله مجانية التعليم وبخاصه الجامعي واعادة النظر في اسس القبول القائمه حاليا في الجامعات واعادة تصحيح الاختلال الكبير بين مخرجات التعليم وحاجات التنميه وسوق العمل وغيرها من المسائل العديده التي ارى ان على الحكومه ان تقوم، وكمدخلا لاعادة تصحيح مسيره التعليم وذلك بالاعداد لمؤتمر تربوي جديد وعام تشارك فيه كل الفعاليات الشعبيه والرسميه وعلى رأسهم ممثلي الطلبه والمعلمين اضافه للمختصين من مختلف المدارس الفكريه والتربويه لاعاده النظر بنظامنا التعليمي فلسفه وسياسات وبرامج وتمويل وبما يناسب روح المرحله التي تمر بها البلاد ، تكون نتائجه وتوصياته اهدافا ملزمه للحكومه.

في مجال الثقافه والشباب

على الرغم مما ورد في البيان الوزاري من احاديث جميله وحيده لم تقل الحكومه كيف ستحقق ذلك؟ وفي الوقت الذي ننظر فيه بايجابيه الى اعاده رابطة الكتاب الاردنيين والاعلان عن النيه لتأسيس تنظيمات شبابيه فلم

يقل لنا البيان متى وكيف يتم تأسيس هذه التنظيمات وما المقصود بها كما لم ينظر البيان بعين ناقده الى ممارسات تدميريه قامت بها السلطات التنفيذيه والاجهزه الامنيه في السابق والتي ما زالت تأثيراتها قائمه بحق عدد من المؤسسات الشبابيه والنقابيه الوطنيه والتي كانت معلما مميزا ومنبرا للفكر الحر كنادي خريجي الجامعه الاردنيه ومركز شباب الوحدات حيث على الحكومه وباسرع وقت اعاده الاوضاع في هذه المؤسسات الى وضعها الطبيعي كما هو مطلوب الوقف النهائي وكف الايدي عن التدخل في شئون مؤسسات الثقافه والشباب والرياضه ومن الهام جدا زيادة الحصه الضئيله التي تتلقاها هذه المؤسسات من دعم مالي وان لا تكون مشروطه باي شرط كان وهو الامر الذي يتطلب زياده حصه الوزارات المعنيه من الانفاق العام مما لم يرد تأكيده في البيان. ومن الضروري للمسيره الشبابيه والثقافيه ببعدها الديمقراطي عدم نسيان اهمية رفع مستوى روابط الفنانين والابداعيين الى مستوى النقابات المحكومه بقوانين عاديه، وكذلك على الحكومه الاستجابه لرغبة قطاعات هامه من الخريجين الشباب من دول مختلفه وبخاصه الدول الاشتراكيه وجامعتي اليرموك والتكنولوجيا لمطلبهم بالترخيص لهم بانشاء وتأسيس انديتهم اسوة بزملائهم خريجي الجامعات الامريكيه والاردنيه وغيرهم.

ان اعاده بناء المؤسسات الثقافيه والشبابيه والرياضيه على اسس حره ديمقراطيه سيولد الامكانيه الواقعيه لاعاده نظم الحركه في مصلحة التنميه وتعزيز الاستقلال الوطني ستكون مخرجات ونتاج عمل هذه المؤسسات هاديا للحكومه في سياساتها وبرامجها الثقافيه والشبابيه والرياضيه.

والعمل على تطبيق الانظمه الداخليه لجميع النقابات ابتداء من الانتخابات الحره النزيهه والى تنفيذ برامجها واداء دورها الريادي في تطوير البلاد وهذا يتطلب ان لا تقترب الاجهزه الامنيه منها كما حصل ويحصل الان مع نقابة عمال الكهربا ، ونقابة العاملين في مصفاة البترول.

في المجال الاعلامي

البيان الوزاري على الرغم من اشارته الى سعي الحكومه الى مراجعه ابعاد التجربه الاعلاميه ، الا انه لم يتطرق الى مؤسسات اعلاميه هامه كالتلفزيون والاذاعه ووكاله الانباء الاردنيه التي اصبحت (مؤسسات) بعيده عن اعين الناس، معزوله ، لا يدخلها من يحمل فكرا يختلف عن (المرغوب) بعيده عن روح الابداع والصدق تبث في كثير من برامجها ثقافه (الجريمه والمخدرات والانحلال) وان كنا ضد الانغلاق ومع (الانفتاح والتعبير والحوار) كما جاء في البيان الوزاري، فالانفتاح يجب ان يكون على كل مشارب الثقافه الوطنيه والعالميه، لا انفتاح على جهة محدده دون غيرها وهذا الانفتاح المطلوب يجب ان يرافقه ما يشير الى ان (استقطاب الخبرات الوطنيه) كما جاء في البيان، يتطلب التاكيد على ضروره تحكيم قاعده (الرجل المناسب في الموقع المناسب) في هذه المؤسسات بغض النظر عن معتقده او فكره او انتمائه. كما ويجب على البيان الوزاري الاشاره الى التزامه باعلان موازنات هذه المؤسسات وكافة المعلومات عن اوضاعها الماليه والادارية على العلن لتتمكن الفعاليات الشعبية ومجلسنا من مراقبة اعمالها والتأثير في مسيرتها وسياستها لتنسجم مع اهدافنا وقيمنا الوطنيه.

في مجال الاداره الحكوميه والمال العام

ان ما جاء البيان الوزاري على ذكره حول النيه للتقدم بتشريع خاص بمكافحة الجريمه الاقتصاديه وتشريع خاص بالاقرار المالي لمن يتولى المسئوليه السياسيه والاداريه العليا وكذلك انشاء جهاز للرقابه والتفتيش الاداري، هي خطوات هامه لكنها غير كافيه لحل داء الفساد الذي اصاب الجهاز الاداري، والناجم اساسا عن تضخمه الكبير واشكال اداء وظائفه واغراقه في الروتين المعقد وعدم تطبيق قانون تكافؤ الفرص وتحكيم الكفاءه والتأهيل بين المواطنين لاشغال الوظائف العامه.

كما ان الحرص على المال العام يستوجب اعلان الحكومه عن نيتها لفتح ملفات الشركات الكبرى التي تعثرت كشركة الاسمده والبوتاس واسمنت الجنوب والتي رافق انشائها حديث عن اوجه فساد وسرقات متعدده بعضها مرتبط بمسؤولين حكوميين، وبعضها مرتبط بشركات متعدده الجنسيه ساهمت في وضع دراساتها وتصاميمها وتنفيذها .

اما في مجال الصحه

فلم يرد في البيان الوزاري ما يشير الى ضرورة اعادة النظر في مسألة المؤسسه الطبيه العلاجيه التي جاء قانونها فوقيا بعيدا عن مساهمة كثير من القطاعات المعنيه، فهذه المؤسسه لم تتمكن حتى الان من ان تكون على مستوىالمسؤوليه المتوقعه حيث احدث نشاطها وممارستها خللا بينا في التنسيق بين الطب العلاجي والوقائي. انني اطالب باعاده النظر في هذه المؤسسه وتمكين المجلس الصحي العالي من القيام بدوره على مستوى التخطيط والتنسيق بين القطاعات الصحيه.

وفي مجال الدواء فلا حلول الا بالالتزام بتعليمات الاستخدام الرشيد للدواء الصادره عن منظمه الصحه العالميه ضمن استراتيجية الصحه للجميع عام (٢٠٠٠) ، وهذا بدوره يساهم في الحد من ارتفاع اسعار الدواء والتخفيف من سيطرة الاحتكارات العالميه للدواء وممثليها المحليين واعادة تشكيل نموذج صحيح لاستخدام الدواء لدى المواطن، تلعب الحكومه في كل ذلك دورا مميزا وتتعاون مع الصناعه الوطنيه للدواء بالقدر الذي تزيد هذه الصناعات من حصة القيمه المضافه الوطنيه في منتجاتها.

ان كثيرا من القضايا المتعلقه بالوضع الصحي ومنها البطاله بين صفوف الاطباء يمكن ان تجد مدخلا واقعيا لحلها من خلال التامين الصحي الوطني الشامل المستند اساسا الى تطبيق قانون الضمان الاجتماعي بالكامل ليشمل بند التأمين الصحي للمستخدمين وعائلاتهم في اطار الدعم الحكومي لهذا البرنامج وبما يجنب المشتركين في هذا البرنامج اقتطاعات تفوق قدراتهم الماليه.

اما بالنسبه لما جاء في البيان حول الامن الاجتماعي ، فانني لا اتفق مع ما ذهب اليه البيان في الحديث عن (جيوب الفقر) فالفقر ظاهره في الاردن وليست جيبا ، فالاحصاءات المتاحه تشير الى ان (٣٠٠) الف مواطن

يعيشون في فقر مدقع علاوه على الالوف الاخرى التي تعيش على حافة خط الفقر. انني اطالب بوضع استراتيجيه محدده المعالم لمحاربة الفقر وان يبدأ تنفيذها في اسرع وقت ممكن، واولى الخطوات اللازمه لذلك، تتمثل في احداث زياده ملحوظه في موازنات الجهات الحكوميه المعنيه بمعالجه هذه الظاهره. ولضمان الامن الاجتماعي للعاملين واسرهم، لا بد من تطبيق كامل بنود قانون الضمان الاجتماعي الصادر قبل عقد من الزمن وبخاصه التأمين ضد البطاله. ولا بد من اعادة النظر في ادارة اموال الضمان الاجتماعي ليتولى اصحاب المصلحه الحقيقيه دورا اكبر في تقرير اوجه الاستثمار والانفاق، وارى ان تفتح ملفات هذه المؤسسه التي تعتبر من اكبر مؤسسات التراكم الرأسمالي في الاردن والتي ظلت بعيده عن الرقابه الشعبيه والبرلمان طيلة سني عمرها. ان توجها كهذا اضافه الى التوقف عن التدخل في شئون النقابات العماليه واقرار قانون عمل جديد عصري وديمقراطي يمنع الفصل التعسفي ويضمن حق الاضراب ... ان كل ذلك سيشكل مدخلا ديمقراطيا لمعالجة جوانب هامه لظاهرة البطاله ويساعد في تطوير العمليه الانتاجيه وضمان الامن الاجتماعيه للمساهمين فيها .

وفيما يتعلق بما ورد في البيان حول القضيه الفلسطينيه والموقف العربي والدولي، فانني اوكد على ما يلي:

١- ان القضيه الفلسطينيه هي القضيه المركزيه الاولى لحركة التحرر العربيه كما انها تمثل طليعة القضايا التي تتبناها حركه التحرر العالميه. ان القضاء على الاستعمار الجديد يتمثل في القضاء على اخطر قواعده المتمثله بوجود الاستيطان الصهيوني في فلسطين. وان الانتفاضه الفلسطينيه الباسله هي بداية لنهوض حركة التحرر العربيه التي تعرضت الى ضربه قاسيه في هزيمة حزيران عام ١٩٦٧. ان دعم الانتفاضه الشعبيه يجب ان ينسجم قولا وفعلا وهذا يتمثل في السماح وتشغيل وتنفيذ كل ما تراه اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة من اجراءات ونشاطات وكذلك نشاطات كافة القوى والفعاليات الشعبيه والاحزاب السياسية، بحيث تصبح مسالة دعم الانتفاضه قضية وهما وطنيا يوميا لشعبنا وليكون هذا تعبيرا صادقا عن التحام ووحدة الشعبين في نضالهم ضد المستعمر والمحتل.

٢- يجب التأكيد على ان قرار فك الارتباط الاداري والقانوني بالضفة الغربية، لا يعني ان الاردن قد فقد دوره كدولة مواجهه ولم ينه ذلك القرار مسئولية الاردن تجاه التصدي للاطماع الاسرائيلية في ارضنا الوطنيه، وبخاصة انه مع تصاعد الانتفاضة الباسلة يكثر الحديث عن مؤامرة (الوطن البديل). ونحن اذ نؤكد على دور القوات المسلحة في الدفاع عن الوطن وحمايته، لنرى انه من الضروري اعاده النظر في مصادر تسليح الجيش، وضرورة رفع مستوى الروح الوطنية والمعنوية لدى المنتسبين له وبخاصه المكلفين وذلك بتحسين مستوى تدريبهم القتالي واذكاء روح الثقافة الوطنية بين صفوفهم وتحسين مستوى معيشة الجنود والافراد في ظل الغلاء الفاحش.

٣- ان التزام الاردن بسياسه الحياد الايجابي والابتعاد عن سياسة الاستقطاب كما ورد في البيان لا ينعكس من الدول تبعا لدرجة تأييدها او عدائها لقضايا الامة العربيه وعلى رأسها القضية المركزية الفلسطينية.

راخص بالذكر هنا، الموقف من الولايات المتحده الامريكيه في الوقت الذي لا بد من تثمين موقف الاصدقاء في الدول الاشتراكيه والدول ودول عدم الانحياز.

وكما كانت الامة هي مصدر السلطات، كما ينص الدستور الاردني وكان مجلس النواب هو الممثل الحقيقي للامه، ولما اكد عليه معظم الزملاء المحترمين على قضايا الحريات العامة، ومحاربة الفساد والمحسوبية واستثمار الوظيفة والتوجه نحو بناء اردن وطني ديمقراطي مزدهر . اقول ان هذا يستوجب حكومه وطنيه.

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

ان هذا الشعب العربي الاردني الاصيل الذي ما زال يقدم قوافل الشهداء تترى منذ سنة ١٩٢٠ هذا الشعب الذي قدم اكرم الشهداء على روابي فلسطين، يعز عليه هذه الايام ان يرى وحدته الاردنيه / الفلسطينيه تتصدع تحت سمع الحكومه وبصرها.

وهذا الشعب الذي قدم قوافل الشهداء فداء لتحرير الامة العربية وتحررها منذ الثوره العربية الكبرى وحتى هبة الجنوب، ينتمي الى هذا بما يجود به من تيارات جارفة نحو التحرر والديمقراطيه ويستحق في الوقت نفسه ان يتمتع بالحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية على ترابه وبالتالي رفض قيود الاحكام العرفية وملحقاتها مرة واحدة والى الابد .

واخيرا فان هذا الشعب الكريم يستحق ان تعالج كل ازماته، وتحل كل مشاكله، وخاصه ما يتعلق منها بالطبقات الفقيرة. ولاني لا اجد كفاءة في تركيبة هذه الحكومة فاني اعلن حجب الثقه عنها .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس — سعادة الزميل الاستاذ جمال حداد

السيد جمال حداد

معالي الرئيس، حضرات النواب المحترمين

يسعدني ان اقف في مثل هذا اليوم وتحت قبة مجلسكم الكريم لارفع الى صاحب الجلالة الملك المعظم اسمى ايات الولاء والتقدير راجيا من الله عز وجل ان يمد في عمر جلالته ليبقى للاردن وللعروبه شعلة لنستنير منها طريق الخير والصواب.

معالي الرئيس، حضرات النواب المحترمين

لقد عشت مع البيان الوزاري لحكومه دوله الرئيس مضر بدران فوجدت فيه كل ما يجول في خاطر المواطن من آمال وتطلعات لمستقبل افضل ولحل الكثير من همومه والامة ولطالما امن المواطن واطمئنانه هو امل كل واحد فينا فانني مع الحكومه في كل الاجراءات التي قامت بها طالما الحكومة تؤكد حرصها على احترام الدستور والالتزام بتطبيقه نصا وروحا .

معالي الرئيس ، الزملاء النواب

انني اشارك الحكومه في دعمها لقواتنا المسلحة الدعم الذي لا حدود له وذلك لتصون حدود اردننا فلتبقى الدرع والامل لصد كل من يحاول خذل امة العرب. هذا الجيش الذي اعاد الامل للنفوس واثبت القدرة والكفاءة في معركة الكرامة وفي معركة باب الواد كلها معارك يشهد لها التاريخ.فلجيشنا العربي تحية الاعتزاز والفخر تحية لكم يا سياج الوطن .

اما اخواننا في الامن العام والمخابرات العامه وان كان بعض التجاوزات الفرديه الا انهم يبقون الدرع الامن لهذا البلد واستقراره لاننا في هذا البلد والله مستهدفون فبوعيكم وسهركم وحرصكم على امن هذا البلد تكونوا قد اديتم واجبكم الوطني المنشود فلكم تحيه الاجلال والاكبار واني لاشارك الحكومه في دعمها وتطويرها لاجهزة الامن العام.

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

انه لمن المؤسف حقا ان التخطيط والتنسيق ما بين الوزارات في بلدنا لا زال في دور متأخر جدا حيث ان كل وزاره تعمل بمفردها دون ان يكون هناك تنسيق او دراسات مشتركه حيث نجد يوماً تفتح فيه الشوارع لاجل اعمال المجاري ويوم آخر يفتح ايضا لاعمال الكهرباء ويوم آخر للهاتف ويوم للمياه وكل هذا على حساب الخزينه اليس من الاجدر ان تتم مثل هذه الامور دفعة واحده.

اما البلديات والمجالس القرويه فالقضيه لم تحتمل فالقوانين والانظمه التي تعمل بموجبها اكل الدهر عليها وشرب هذا من ناحية اما عن مديونية هذه البلديات فالسؤال عنه نجده في الخدمات التي تقدمها او لنسأل ان كانت قادرة على دفع رواتب موظفيها وسبب هذا كله القروض المتراكمة عليها فهي لاجيال قادمه ستبقى مديونة وعاجزة عن تقديم اي خدمات او حتى صيانة طرقها وشوارعها.

كما ان حصص البلديات من المحروقات موزع بشكل لا يتناسب مع طبيعتها الطبوغرافية. ففتح وتعبيد شارع واحد في قرية او مدينة جبلية بما يكفي ثلاثة امثالة في منطقة سهليه لذا اطالب الحكومة الموقرة اعادة النظر في قروض البلديات بشكل عام وتخفيف العبء عنها كي تستطيع ان تقوم بدورها المطلوب.

معالي الرئيس، حضرات النواب المحترمين.

اود ان اعلمكم بان تسعون الف مواطن في لواء عجلون يتجولون في معاملاتهم اليومية ما بين عجلون وعمان وجرش واربد لانجاز معاملاتهم الرسميه اما حان الوقت لان تمنح الحكومه لواء عجلون الاداره المركزيه وذلك بان تأذن بتحويله الى محافظه اسوة في بقية المحافظات التي هي اقل منه مساحة وعدد سكان.

اما في ما يتعلق في الصحه . فان نقص العلاجات في المراكز الصحية والمستشفيات امر غير مطمئن كما ان ارتفاع اسعار العلاجات يدعونا لان نطلب من الدولة ان تتدخل في عملية استيرادها وتوزيعها على المستودعات وتسعرها كي لا تبقى حجة انخفاض سعر صرف الدينار هي الطريقه الشرعيه للكسب الحرام اما واذ نشعر نحن في لواء عجلون ان الحكومات المتعاقبه لم تفي بوعود سبق وان اخذتها على نفسها بان تشيد مستشفى في لواء عجلون حتى فوجئنا قبل اعوام قريبه بان قامت الدوله مشكوره بشراء مستشفى الارساليه المعمدانيه الخاص والذي لا يلبي حاجات المواطنين من حيث عدد الاسره وعدد الاخصائيين .

اما الخدمات الهاتفيه فاريد ان اوضح للحكومه بان نعمة الاتصال المباشر لم تصلنا بعد فجميع قرانا لا يوجد لها الا خط هاتفي واحد من هنا اطالب الحكومه بتطوير الخدمات الهاتفيه في اللواء .

معالي الرئيس، الزملاء النواب

تعودنا على هزات مختلفه منذ عام ١٩٤٨ وحتى اخر هزه انخفاض سعر صرف الدينار الاردني الا اننا وبحمده تعالى استطعنا ان نثبت باننا اقوى من تلك الهزات رغم شح مواردنا وكل هذا بفضل قيادتنا الهاشميه الواعيه وبوعي مواطننا وانتمائه الاصيل واخلاصه لهذا البلد فلنبقى دائما اقوياء مؤمنون بالله عز وجل اننا قادرون بالحوار البناء وبالتخطيط السليم وبتماسك الايدي النظيفه سنصحح المسيرة اما وان بقينا ننتدب الماضي واغفلنا ما ينتظره منا المستقبل سنسير لا قدر الله الى الامور فليكن الماضي عبره وعلينا ان نجدد سلوكياتنا حكومة وشعبا وان نتقشف لنبدأ عهد جديد سيوصلنا انشاء الله الى غد افضل.

معالي الرئيس ،

الزملاء النواب ،

قضية فلسطين هي قضية كل العرب فكلنا فلسطينيون لاجل تحرير فلسطين وكلنا اردنيون من اجل الحفاظ على استقلال الاردن وعزته وكرامته ونظامه .

معالي الرئيس ،

حضرات الزملاء ،

خلال اليومين الماضيين استمعنا لنقاش كل الامور ولا اريد الاطاله عليكم الا ان اقول حقيقة انه لبيان جيد وحكومه في غير مستواه، ثقتنا مشروطه بالتصويب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس

والان بقي خطيبان احدهما وعد بأن تكون الكلمه (ثلاث دقائق) هو الاستاذ سعادة الاستاذ زميلنا داوود قوجق . تفضل . ذكرت المدة لان الاستاذ داود كان مسافرا ولم يسجل في اليوم الاول للتسجيل .

السيد داود قوجق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله . ربي اشرح لي صدري ويسر لي امري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي . قال الله تعالى :

" ومن احسن قولا ممن دعا الى الله وعمل صالحا وقال انني من المسلمين ".

معالي الرئيس حضرات النواب السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لقد كنت عند انعقاد جلسة الثقه في بيت الله الحرام لاداء العمرة لذلك لم يرد اسمي في بيان نواب الكتله الاسلاميه ، واعلن هنا موافقتي الكامله على كل ما ورد في البيان . الا ان لي بعض الملاحظات على البيان الوزاري اريد ان اطرحها على مجلسكم الموقر بشكل موجز كما يلي :

يلاحظ المتأمل في البيان الوزاري نقاطا ايجابيه واخرى سلبيه ومن النقاط الايجابيه « توفر الاراده السياسيه لدى الحكومه لالغاء الاحكام العرفيه » وحرص الحكومه على استقلال القضاء وانشاء محكمه دستوريه ودعم القوات المسلحه وغيرها.

واختصارا للوقت وتجنبا لتكرار ما ذكره الاخوه النواب سأكتفي بذكر المطالب والملاحظات الرئيسيه التي لا بد من تحقيقها وهي على شكل نقاط موجزة :

اولا : وضع التشريعات والقوانين التي تحول دون احالة افراد وضباط القوات المسلحه والامن العام على التقاعد وهم في قمة العطاء وعمر الشباب وذلك للإستفاده منهم من جهه وتوفير الاموال من جهة اخرى . وتعديل قانون خدمة العلم بما يحقق فائده الوطن والمكلف وبدون اضاعة جهد المكلف بلا فائدة .

ثانيا : الغاء المحاكم الاستثنائيه وتعديل تشريعات المحاكم النظاميه لتتمكن من انهاء قضاياها بأوقات محدده والاسراع في سن القوانين التي تكفل استقلال القضاء .

ثالثا : اعادة تنظيم وزارة التربيه والتعليم ، والاتجاه نحو اللامركزية والابتعاد عن النزعة الفردية في توجيه سياسة التعليم بما في ذلك الامتحانات المدرسية والعامة . ووضع التشريعات والقوانين التي تكفل ذلك .

رابعا : الغاء الاستثناءات في القبول في الجامعات ، وتخفيض الرسوم واعطاء الحرية للطلاب بتشكيل الاتحادات الطلابية وتطبيق القانون المتعلق الذي ينص على اعتبار اللغة العربية هي اللغة الرسمية ، وعدم اللجوء الى الاستثناءات الواردة في القانون حيث أصبح الاستثناء هو الاصل في واقع الحال .

خامسا : انشاء مجلس اعلامي على غرار مجلس التربية والتعليم ، بحيث يقيم هذا المجلس نخبة من العلماء والمختصين من القطاعين العام والخاص وفق قانون خاص .

سادسا : تقليل الوسطاء بين المزارع والمستهلك وتشكيل لجنة لاعادة النظر في توزيع الاراضي الزراعية في منطقة الاغوار ، بحيث لا يستفيد من هذه الاراضي غير المزارعين .

سابعا : الغاء المعاملات الربوية في مشاريع الاسكان المستقبلية والغاء الفوائد على المشاريع السابقة سواء كانت تابعة لوزارة الاسكان او التطوير الحضري .

ثامنا : زيادة رواتب الموظفين ليتمكن الموظف من العيش الكريم وخاصة بعد ارتفاع الاسعار وهبوط الدينار.

تاسعا : تخفيض اسعار المحروقات بكافة انواعها لان هذه المادة ضرورية لجميع افراد الشعب في كل مكان ولا يستغني عنها المواطن في البادية والريف والمدن .

عاشرا : الاستغناء عن الخبراء الاجانب الذين يأخذون رواتب خيالية ، علما بأن الخبرة المحلية كافية في اغلب الاحيان ، ومن الغريب ان الخبير الاجنبي يأخذ راتبا اضعاف راتب الخبير العربي او المحلي الذي يقوم بنفس العمل وبنفس الاتقان ان لم يكن افضل .

حادي عشر : العناية المركزة بالمغتربين واقامة قنوات الاتصال معهم ، والتعرف التام على مشكلاتهم وهمومهم من اجل حلها وبأسرع ما يمكن ، وهم لم يكونوا الا منتمين لبلدهم ، يعبرون عن ذلك بتحويلاتهم ومساهماتهم في مجهود البناء الوطني والتنمية الشاملة .

واخيرا فان اعطائي الثقة يتوقف على مدى استجابة الحكومة لمطالب الحركة الاسلامية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس واخيرا ، اخر المتحدثين من النواب الكرام في جلسات المجلس طوال (ثلاثه) ايام لمناقشة بيان الحكومة .

معالي رئيس المجلس معالي الزميل الدكتور عبدالله النسور ، فليتفضل .

السيد عبدالله النسور

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد الرئيس ، حضرات الزملاء المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ، وبعد

ما كنت سجلت اسمي لمخاطبتكم اول امس . فأشكركم سيدي الرئيس على اتاحة الفرصة لي لأبدي ملحوظات استثارتها في نفسي جلسة الامس بل " احداث " الامس .

انا واحد من الاردنيين والاردنيات الذين اسعدتهم التطورات الديمقراطية في بلدنا . وازدادت سعادتي وسعادتهم اذ نرى شعوب اوروبا الشرقية وغيرها تلج ابواب الحرية عبر حمامات الدم ، بينما ولجناها نحن سلما ، وبدرجة عالية من الانضباط والمسؤولية والحضارية .

واذ تفتحت نوافذ وطننا للهواء والشمس والنور استبشر شعبنا خيرا ، وايقن عن صواب او عن خطأ اننا بدأنا اخيرا نستشرف مستقبلا واعدا ، ونسود آفاق واسعة ، ورؤى حلوة .

وركن الشعب الينا – نواب الامة ، واودعنا احلامه ورؤاه واشراقاته ، وائتمنا على تجربته الوليدة لنكون ظئرها وحاميها .

واجتمعنا هنا ، كثيرون منا لا يعرفون الكثيرين ، ولكنا ، ونحن تزخر صدورنا بألق الامل ، سرعان ما التقينا على الهدف الكبير ، بصرف النظر عن اتجاهاتنا ومشاربنا السياسية او الاجتماعية ، نتزاحم على العطاء ، ونتنافس فيما هومفيد .

واعلنّا ، فرادى ومجتمعين ، حرصنا على انجاح التجربة ، واحاطتها بكل عناصر النجاح . ومن تلك العناصر: التجرد ، والعقلانية ، والنبرة الهادئة ، وتجنب الاثارة وحركات الاستعراض ومخاطبة العواطف ، ودغدغة الاعصاب . ومن تلك العناصر التي اتفقنا عليها التفريق بين مراعاة مصلحة الشعب بمجموعه ، ومخاطبة قضاياه بالموضوعية من جهة ، وبين استدراج تصفيقه ، وتجييش هتافاته من جهة اخرى ، ومن تلك العناصر المرغوبة التفريق بين الشكلية ، الاستيزارية ، وبين العمل السياسي الراقي .

ايها الاخوة ،

ان التجربة البرلمانية امانة في اعناقكم جميعا : كتلا وافرادا . وواجبنا اخذها بالنيابة ، والتدرجية ، والتؤدة حتى يشتد منها العود ، ويتعالى منها الجذع والغصون فيتفيأ فيها ابناؤكم وبناتكم ، وتستظل تحتها وتحتمي اجيالنا .

وتجربتنا مشهودة مرموقة من شعوب عربية كثيرة ، وربما من كل الشعوب العربية. فإن أحسنا لانفسنا فلنا ولهم ، وان أسأنا فعلينا وعليهم .

وهي تجربة ان فشلت لا قدر الله ضاع منا كل شيء ضاع منا الامن وضاع من فوقنا النظام ، وزال من حولنا الكيان ، وزال بالتالي سبب البقاء .

وان هي (اي التجربة البرلمانية) نجحت ، نجحت تجربة الحرية قاطبة وتلك هي هاجسكم واذا قضي الله لنا في بناء تجربة اقتصادية ناجحة ، وعالجنا القضايا الاجتماعية المتآلفة مع القضايا الاقتصادية ، نكون بذلك قد اقمنا حصنا عربيا صلبا ، هو المثل والانموذج الذي تهفو اليه جوانح كل العرب ، فيصبح بذلك قطب الرحى ، ذا المصداقية الطبقية الذي تدور حوله كل التطلعات العربية الوحدوية .

هكذا ارى الامر ايها الاخوة النواب : اما التهاتر ، والمشاحنة ، والكيد ، فلا ارى انها مؤدية الا الى الاطالة بجهودنا وبمصداقيتنا لصورتنا وباخلاقنا ، والا الى خيبة هذا الشعب بآماله ، والا الى ولوجنا في عالم الفوضى وزوال هيبة الدولة .

ومن خلال رئيس المجلس اخاطب المواطنين ان لا يرحبوا الا بصوت العقل والرصانة ، والنبرة الهادئة .. فهو الصوت الذي ينبغي ان يعلو، وهو الاجدر بان يحقق احلامكم بغد مشرق ومشرّف وعزيز .

ايها الاخوة النواب ،

ان قاسما مشتركا واحدا جمعكم اذ كنتم مرشحين ، ما زال يجمعكم اذ اصبحتم نوابا ، ذلكم هو استجلاء اسباب النكسة الاقتصادية ، واسباب الفساد والارتشاء . ولن يقر لنا وللشعب بال الا اذا تكشفت لنا الحقائق ، كل الحقائق ، عن كل الوقائع ، عن كل الافراد الضالعين بالفساد والجريمة لاقتصادية .. حتى نسدل السجف والاستار على الماضي البغيض ولا نستبقي منه الا العبر والدروس .

ولقد قرر مجلسكم الكريم تشكيل لجنة مالية اشرف برئاستها ، واحال اليها موضوع التحقيق في سبب الازمة المالية والاقتصادية ، واستجلاء مداها ، وادوار مسببيها .

ويقتضيني الواجب الادبي ، ويقتضينا الواجب الادبي ان لا اخوض في ارقام المديونية قبل ان ينجز التحقيق وقبل ان تقدم اللجنة المالية تقاريرها بين ايديكم وللشعب عامة ، ولكننا نحلف بالله العلي العظيم ونعهد القسم الذي اقسمناه اول ساعة دخلنا فيها هذه القاعة احلف عن نفسي واتأكد عن زملائي اننا لن نتستر عن اي فاسد خوان اي كان بأي موقع كان لا نخاف الا الله تعالى .

معالي السيد الرئيس ، ايها الاخوة الزملاء

سبقنا زملائي اعضاء الكتلة الوطنية بمعالجة البيان الحكومي من كافة الزوايا الاقتصادية والاجتماعية والحريات والميثاق والعدل ، واني ارى ما يروه واليهم اضم صوتي ، اما مطالب المحافظة التي اشرف بتمثيلها ، فموعد بحثه ومكانه الموازنة العامة .

ايها الاخوة

وللمرحلة عنوان ، وفي المرحلة مضمون .

اما العنوان " فالتغيير " .

اما المضمون "فالتجديد في اهداف المسيرة ، ومنهجها واسلوبها وادواتها " .

افهل بمناسبة التشكيل الحكومي لجح الرئيس المكلف باستشراف كل هذا حين شكل وزارته . وهل راعى الاعراف البرلمانية والديمقراطية ؟صحيح انه استشار الكتل في مشاركتها في حكومته . لكنه لم يستشر ايا منها حول في من اشركهم من غير تلك الكتل ، ولكن هي اللعبة البرلمانية الناقصة ، ولعل في هذا الدرس ما ينفع يا دولة الرئيس ، واخاطبكم من خلال رئيسنا وفق النظام الداخلي ، فارجو المعذرة ، لعل هذا الدرس ما ينفع في مستقبل الايام ، ونحن على كل حال ما زلنا في البداية وفي التجربة والخطأ .

لقد عاهدت ناخبيّ ان لا اقترع بالثقة لحكومة لا تلغي الاحكام التعسفية ، ولا لحكومة لا تطلق للحريات عنانها المضبوط ، ولا لحكومة لا تقدم منهجا اقتصاديا سليما ولا لحكومة تغطى عن الانتفاضة بل تدعمها حقا لتتنصل او تتلاشى اذا ما كانت التجربة خلاف ذلك لكن قناعتنا حقا وصدقا فعلا وفي القلب ، وقد لمسنا في علامات بيانكم التزاما بكل هذا ، ثم اني عاهدتهم ان اظل الرقيب الحسيب على اعمالها ، دون مراعاة لاي اعتبار غير مخافة الله ومصلحة الشعب .

وسأظل بأذن الله على العهد ، وسيظل لنا سبيل مفتوح لمراجعة مواقفنا من الحكومة ان هي لا قدر الله حادت عن السبيل الذي نرتضيه .

ايها السيد الرئيس

ايها الزملاء النواب

ادعو الله تعالى واضرع له ان يحفظ علينا بلدنا ، وكياننا ، ونظامنا ومليكنا الحسين العظيم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس: ترفع الجلسة حتى الساعة (الثالثة) لنأتي الى جلسة الثقة وشكرا .

(وهنا رفعت الجلسة للاستراحة ثم عادت للانعقاد)

استئناف الجلسة

معالي رئيس المجلس: البند التالي في جدول اعمال الجلسة الثامنة ، السيد الامين العام .

السيد الامين العام: جواب دولة رئيس الوزراء السيد مضر بدران على كلمات حضرات النواب المحترمين

معالي رئيس المجلس: تفضل دولة الرئيس

دولة رئيس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات النواب المحترمين

لقد استمعت وزملائي في الحكومة بكل اهتمام الى ما تفضل به النواب المحترمين من اراء وملاحظات وتعليقات حول موضوع الحريات العامة وانه ليسرني ان يكون هذا الامر الاساس في حياتنا موضع اتفاق تام مع ما يراه مجلسكم الكريم بهذا الشأن . ان الحكومة ايها السادة تلتزم التزاما بمراعاة حقوق الانسان وصولا الى اقامة مجتمع الحرية والكفاية والعدل .

وأن من يلتزم التزاما صادقا بهذا الحق الطبيعي سيوفر على نفسه الاجتهاد في بناء سقف للحرية لسقف الحرية في المجتمعات التي تراعي حقوق الانسان سقف يحدده الدستور المنظم لهذه الحرية ، ومن هذا المنطلق فانني اؤكد لحضراتكم ان الحكومة ملتزمة التزاما كاملا بتطبيق احكام الدستور نصا وروحا عازمة على انهاء الحكم العرفي وما ترتب عليه من اثار خلال مدة تتراوح بين اربعة اشهر الى ستة أشهر .

وقد تشكلت لجنة وزارية لمتابعة الاجراءات الخاصة بذلك وسوف تعلن الحكومة خلال الاسابيع القادمة عن تدابير جديدة تعيد للقضاء النظامي حق النظر في الجرائم التي تنظر الان من قبل المحاكم العرفية العسكرية .

لقد اصبحت قضية الاحكام العرفية منتهية بالنسبة لنا وارجو ان ينظر اليها على هذا الاساس من قبل مجلسكم الكريم . ولا بد لي هنا من ان اتطلع الى تعاونكم في موضوع يرتبط ارتباطا وثيقا بالغاء الاحكام العرفية وهو العمل على دعم السلطة القضائية دعما كاملا كي تنهض بالمسؤوليات المترتبة على الغاء تلكالاحكام.

واننا نعلن هنا ان الحكومة على استعداد تام للتعاون من اجل تعديل التشريعات لمنح السلطة القضائية مزيدا من القدرة على اداء مهمتها كما انها عازمة على توفير الدعم للسلطة القضائية لتتمكن من تعيين المزيد من الكفاءات المتميزة في السلك القضائي واعداد برنامج التدريب والتطوير اللازمة لزيادة كفاية العاملين في هذه السلطة الاساسية من سلطات الحكم في بلدنا .

اما بالنسبة لقانون الدفاع فانني اؤكد ان الحكومة تلتزم باعادة النظر في كافة القوانين الاستثنائية والعمل على الغائها وتعديلها بصورة تتناسب مع النهج الديمقراطي الذي نسعى جميعا الى ترسيخ قواعده وفي طليعة هذه القوانين قانون الدفاع كما ستلغى الحكومة قانون مقاومة الشيوعية وتعيد النظر في قانون الانتخابات وقانون الاحزاب السياسية وقانون المطبوعات .

ايها الاخوة ،

ان عزم الحكومة في هذا الموضوع اتى بتوجيهات من جلالة الملك الحسين المعظم عندما شرفني بحمل هذه المسؤولية .

حضرات النواب المحترمين ،

لقد قامت الحكومة حتى الان باتخاذ اجراءات كثيرة لتأكيد التزامها بصيانة حقوق المواطنين الدستورية واود ان اؤكد ثانية بأن حق المواطن في التعبير عن الرأي مصون وحقه في التنقل والعمل والسفر وحقه في حرية التنظيم مصون وحقه في الحصول على كافة الوثائق الشخصية مصون .

ان العيش في مجتمع ديمقراطي يتطلب من المواطنين مراعاة القانون ويقتضي ان نتعاون جميعا على بناء هذا المجتمع الذي يجد فيه كل مواطن ان حقوقه مصونة دون التجاوز على حقوق الاخرين او التعرض لهم او المسس بمشاعرهم .

وترى الحكومة ان هذا الاطار الشامل الذي التزمت به يجيب عن كافة الاستفسارات والملاحظات التي وردت في كلمات السادة النواب فيما يتعلق باعادة المفصولين الى اعمالهم وبموافقة مسبقة على التوظيف وغيرها من القضايا المتصلة بتقييد حرية المواطن في العمل والسفر والتنقل ، لقد اصبحت هذه القضايا محسومة بالنسبة للحكومة ويحكمها هذا الاطار الشامل لموضوع الحريات .

ويسرني ان اعلن بان الحكومة ترحب بالعمل على اعادة المفصولين من الجامعات والمؤسسات الحكومية لاسباب امنية وكذلك اتاحة الفرصة للتعيين لمن صرف النظر عن تعينهم لاسباب امنية ايضا .

كما تؤكد الحكومة مجددا حرصها على عدم تدخل الاجهزة الامنية في التعيين في وظائف الدولة وفي البعثات الدراسية ورخص المهن والجمعيات الخيرية والاندية والنقابات المهنية والمؤسسات الخاصة .

اما بالنسبة لما ورد في العديد من ملاحظات السادة النواب حول المحكومين السياسيين فان الحكومة عاكفة الان على دراسة هذا الموضوع وستقوم الحكومة باتخاذ الاجراءات اللازمة لاستصدار عفو عمن حكم منهم لاسباب سياسية .

حضرات النواب المحترمين ،

ان الاردن بقيادة جلالة الملك الحسين المفدى له حضور متميز يتجاوز حجمه وامكاناته وانه لمن حسن الطالع ان يكون هذا التميز قد انعكس على علاقات الاردن مع الدول كافة وفي طليعتها الدول العربية ودول العالم الاسلامي ودول عدم الانحياز اذ يلعب الاردن دورا بارزا في كافة المحافل التي تجمع هذه الدول وان الحكومة وهي تعبر عن التزامها الكامل في الوقوف الى جانب الشعب العربي الفلسطيني في نضاله العادل وعدم التفريط بذرة من تراب فلسطين الطهور وبدعم انتفاضة الشعب الفلسطيني المباركة لترى ان نضال الشعوب حلقة متصلة .. وان الالتزام بدعمها يمليه علينا ارتباطنا الوثيق بتاريخنا وتراثنا .

ومن هذا المنطلق فهي تقف الى جانب حركات التحرر في العالم وتدعم كل شعب مستعمر يطمح الى تحقيق استقلاله فوق ترابه الوطني .

ويسعى الاردن بكل ما اوتي من قدرة وعزم على الاستمرار في التحرك في كافة المجالات دفاعا عن الحق العربي في فلسطين وفي سبيل وحدة لبنان وسلامة اراضيه ووصولا الى تحقيق سلام دائم بين الجارتين المسلمتين العراق وايران وفي سبيل بناء وجود عربي واسلامي مؤثر في العالم .

ومن هذه المنطلق فان الاردن يرى تطويق جميع القضايا التي تستنزف قدرات الشعوب العربية والاسلامية واستنادا الى هذا الموقف فان الاردن يرى في نضال الشعب الافغاني حلقة من حلقات الكفاح وقد قام جلالة الملك الحسين وطول السنوات الماضية ببذل الجهد الموصول مع كافة اطراف القضية الافغانية لانهاء النزاع بصورة تكفل حرية الشعب الافغاني وتحقيق وحدته وامانيه في اقامة المجتمع الذي يسعى الى تحقيقه عبر نضاله الطويل .

حضرات النواب المحترمين ،

ان الحكومة تجد ترابطا وثيقا بين رسالة التربية والتعليم ورسالة الاعلام ودور الثقافة في بناء المجتمع وترى ان التنسيق بين هذه القطاعات يجعل مسؤولياتها متكاملا في تربية اجيال المستقبل . ومن هذا المنطلق فانها ترى ان الرسالة الاعلامية ستكون عون للمواطن واسرته من حيث تزويده بكل جديد نافع من الانباء والبرامج بصدق وموضوعية ومسؤولية وبصورة تضيف الى معارفه وتنمي حسه الوطني وافقه القومي وارتباطه الاسلامي وسيكون الاعلام في هذا كله بعيدا عن الترفيه السطحي وكل ما يتعارض مع قيمنا واخلاقنا وتقاليدنا العربية الاسلامية .

وقد اثبت نهج الحكومة في تعميق الحريات الصحفية نجاعته فقد انطلقت صحفنا تعبر باقلام كتابنا ومثقفينا عن تطلعات شعبنا وهمومه وطموحاته .واصبح رئيس تحرير كل صحيفة يتحمل المسؤولية الكاملة عما ينشر في صحيفته دون قيد الا ما تفرضه عليه مقتضيات المهنة الصحفية وشرف الانتماء اليها ، كما بدأت الحكومة في تطوير اجهزة الاعلام الرسمية بالسعي نحو توسيع التغطية الاخبارية لتشمل كافة شؤون المجتمع دون حجب للاخبار او تجاوز القضايا الرئيسية وستكون وكالة الانباء الاردنية والتلفزيون والاذاعة مؤسسات وطنية

تراعي النشاطات والاراء على مستوى الوطن كله وستعمل الحكومة على رفد العمل الثقافي الرسمي والشعبي بما يمكنه من الارتقاء الى مستوى المرحلة الجديدة التي يعمل فيها النهج الديمقراطي لدي قطاعات المجتمع كافة واطلاق هذا العمل على قواعد من الحرية والحوار والتسامح بما لا يتعارض مع عقيدة الامة ورسالتها وحضارتها .

وانطلاقا من اعتراف الحكومة بأن التعليم مهنة فوق انه رسالة فانها ستدعم هذه المهنة من مختلف الوجوه وتنظر باستمرار في امر تطويرها وتنظيمها بما يخدم اهدافها وتطلعاتها وهي تدرس بجدية افضل السبل لاقامة تنظيم مهني للمعلمين تلبية لطموح اسرة التعليم وذلك عبر الحوار معها .

وتؤكد الحكومة عنايتها في موضوع تدريس العلوم الاسلامية وستعمل على تنفيذ الرغبة الملكية السامية لانشاء اكاديمية اسلامية متخصصة تخدم جميع مناطق الاردن وتكون مفتوحة لابناء العالمين العربي والاسلامي اضافة الى ما تعهدنا به في بياننا الوزاري من انشاء كلية الدعوة .

اما بالنسبة لموضوع انشاء كلية للعلوم الشرعية في جامعة اليرموك فأمر معروض على مجلس الجامعة حاليا .

وقد شكل المجلس لجنة لاعداد دراسة تفصيلية حول تنفيذ هذا المشروع الجليل وسيكون القرار في ذلك الى مجلس امناء الجامعة الذي سيتم تشكيله تنفيذا لما التزمنا به في البيان الوازاري تحقيقا لاستقلالية الجامعات .

حضرات النواب المحترمين ،

اود القول باننا والحمد لله بلد يعتز بانتمائه للاسلام دينا وحضارة وتاريخا ، ويجلس على عرشه ملك يمتد نسبة الى صاحب الرسالة النبي الاعظم محمد صلى الله عليه وسلم .. وقد شهدت ربوعه المباركة معارك الاسلام الكبرى في مؤته واليرموك ، واحتضن ترابه الطهور وفاة العديد من المجاهدين من اصحاب رسول الله صلوات الله وسلامه عليه ممن استشهدوا دفاعا عن الاسلام او جهادا في سبيله ولذلك فان ارتباط الاردن قيادة وشعبا وارضا بالاسلام هو ارتباط تضرب جذوره في اعماق التاريخ .

وقد كان الاسلام بمبادئه الانسانية السمحة وسيظل موضع اعتزاز لهذا البلد واهله ومصدر الهاما تستهدى به في كل مناسق الحياة .

اننا لا نظن ان مسلما مؤمنا بالله لا يريد ان يرى كتاب الله الذي جاء رحمه للناس وسنة نبيه العظيم يوجهان حياة المسلمين نحو خيرهم وخير الانسانية كلها في مختلف بقاع الارض .

ولعل من المفيد ان نذكر هنا ان كثيرا من عاداتنا وتقاليدنا وممارساتنا اليومية في هذا البلد تستمد اصولها من الاسلام وتراثه الخالد بل ان الكثير من تشريعاتنا مستوحاة من الشريعة الاسلامية .

ونحن في الاردن من الدول العربية القليلة التي تعتمد على الشريعة الاسلامية اعتمادا رئيسيا في قوانينها ، بل ان احكام الشريعة الاسلامية لن تنقطع عن التطبيق ابدا في هذا البلد ، واخص بذلك احكام المعاملات

بين الناس اي احكام القانون المدني اذ اننا انتقلنا من تطبيق احكام مجلة الاحكام العدلية التي وضعت عام ١٢٩٥ هجرية معتمدة على الفقه الاسلامي الحنفي بشكل رئيسي ووضعها نخبة من افاضل علماء المسلمين في ذلك الوقت والتي ظلت تعتبر القانون المدني السائد المطبق في المملكة الاردنية الهاشمية حتى صدور القانون المدني الجديد الذي استمدت احكامه من الشريعة الاسلامية ووضع من قبل مجموعة من افاضل الفقهاء والعلماء المسلمين والذي يحكم حياتنا المدنية ومعاملاتنا الان وكذلك فمن المعروف ان الاحوال الشخصية للمسلمين في المملكة تحكمها الشريعة الاسلامية بدقة واحكام بل ان جزء من احكامها يطبق على غير المسلمين ايضا مثل احكام الارث وانطلاقا من تراثنا وواقعنا المتميز في هذا الشأن فان الحكومة تتوجه الى العمل بالشريعة الاسلامية من خلال التوفيق بين القوانين واحكام الشريعة الغراء وبما يخدم حركة التقدم في بلدنا ويصون انجازاتنا الحضارية ويحافظ على حقوق الناس ومصالحهم .. كل ذلك خلال التحاور والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بالاسلوب الديمقراطي الذي اختاره جلالة القائد وارتضاه شعبنا منهاجا يحكم حياتنا في هذا البلد ومستفيدين في ذلك من التجارب المماثلة في الدول العربية والاسلامية وبذلك نقول قد سرنا خطوات واسعة على الدرب الذي رسمه جلالة الملك الحسين المفدى في التقدم نحو الاسلام .

اما في مجال العمل المصرفي وفق الاسس الاسلامية فقد كان الاردن وما يزال في مقدمة الاقطار الاسلامية التي اولت اهتماما كبيرا بهذه التجربة مفسحا لها كل امكانيات التطبيق والتطوير فقد وضع اول تشريع في هذا المجال في العالم الاسلامي في الاردن عام ١٩٧٨ واسس بموجبه اول بنك اسلامي ونشأ بعد ذلك عدد من البيوت المالية لتعمل على اسس ومبادئ اسلامية ويحاول البنك المركزي ان يوفر لهذه المؤسسات المصرفية الاسلامية متعاونا مع اقرانه في العالم العربي والاسلامي مناهج جديدة تتوافق مع المنظور الاسلامي وان يقيم بين هذه البنوك والبنوك المركزية علاقات قائمة على اسس تتلاءم وطبيعة اعمالها وفق الاسس الاسلامية وتختلف عما هو مطبق في النظام المصرفي .

ويقوم البنك المركزي كذلك بتشجيع الدراسات والابحاث التي تستهدف دعم عمليات هذه المؤسسات واستنباط مفاهيم فيها بما يتفق مع الشريعة الاسلامية .

لا توخذوناش في الشغل كان لاخر دقيقة

معالي رئيس المجلس   بدنا ترفع صوتك يا دولة الرئيس قبل ما تعطيك اصواتنا

دولة رئيس الوزراء

حضرات النواب المحترمين

ستعمل الحكومة على اعادة النظر في سياستها في مجال قروض الاسكان والقروض الزراعية بحيث تستوفي من المستفيدين من هذه القروض الكلفة / بدون فائدة / المترتبة على الدولة لقاء انشاء هذه المشاريع

وتوصيل الخدمات اليها اخذه بعين الاعتبار ان هذه المشاريع موجهة لذوي الدخل المحدود وان تكون الكلفة المترتبة على المقترضين تتناسب مع قدراتهم بالاضافة الى ذلك فإن الحكومة تدرس حاليا امكانية تطبيق نظام لتأمين المحاصيل الزراعية سيوفر للمزارعين الضمان ضد الكوارث الطبيعية ويسهل عليهم مواجهة الالتزامات المترتبة عليهم .

وفي موضوع البطالة .. تدرك الحكومة ان موضوع البطالة هو من اهم المتحديات التي تواجه البلاد خلال الحقبة القادمة وتدرك ايضا مدى التعقيدات التي تتسم بها هذه الظاهرة والظروف التي ادت اليها . فان انخفاض معدلات الاستثمار في الداخل ، وانخفاض الطلب على العمالة الاردنية في دول الخليج وارتفاع معدل الزيادة السكانية، تمثل كلها عوامل مترابطة تؤثر سلبيا على حجم هذه المشكلة لابعادها الاجتماعية المختلفة .

وانطلاقا من هذا الشأن لطبيعة هذه المشكلة فان مسالة الحد من هذه الظاهرة ومعالجة اثارها تحتل اولوية قصوى في سياسة الحكومة الاقتصادية وفي سبيل ذلك ستسعى الحكومة الى ما يلي :

اولا : المحافظة على نسبة معقولة من النفقات التنموية ضمن الانفاق العام للدولة وبما يؤدي الى توفير مزيد من فرص العمل وتشغيل المواطنين وزيادة الانتاج والدخل .

ثانيا : ان حجر الزاوية في السياسة الاقتصادية للحكومة لمعالجة هذه المشكلة هو بايجاد مزيد من فرص العمل عن طريق زيادة الاستثمار في البلاد لاستغلال الامكانات واقامة وتوسيع المشاريع الزراعية والصناعية والسياحية التي تسيطيع استيعاب وتوفير اعداد اكبر من فرص العمل .

ثالثا : وستتولى الحكومة اهمية خاصة لدعم المشاريع الصغيرة التي تتصف بقدرتها على توفير عمل جديد واستيعابها وسيتم هذا الدعم للمشاريع الصغيرة باسلوب مؤسس ومن خلال انشاء صندوق التنمية والتشغيل الذي سيقدم التمويل السهل والمساعدة الفنية اللازمة لقيام وادامة مثل هذه المشاريع وكذلك سيقوم الصندوق بدعم مؤسسات العمل الاجتماعي التطوعي وتنسيق فعالياتها ونشاطاتها لتصبح اداة اكثر قدرة على ايجاد المشاريع الصغيرة المشغلة للعمالة المحلية .

رابعا : أن تنظيم سوق العمل في المملكة سيكون محل الاهتمام الاول للحكومة بحيث تلعب مكاتب العمل والاستخدام دورا ايجابيا وفاعلا بالتعريف بفرص العمل القائمة وايجاد الفرص للعمالة الاردنية للاستفادة منها وكذلك ستعمل الحكومة على تنسيق دور التعليم المهني ودور مؤسسة التدريب المهني في تهيئة الكوادر الفنية واعادة التأهيل اللازم بحيث تتناسب المخرجات مع حاجات العمل. كذلك ستعمل الحكومة على دراسة امكانية توحيد الصناديق التي تعنى بالمساعدات والمعونات الخاصة لمعالجات جيوب الفقر او شوالات الفقر.

انا إتفق مع الاخوة الذين قالوا لم تعد هناك جيوب فقر واصبحت هناك جيوب غنى / لمعالجة جيوب الفقر كصندوق المعونة الوطنية وصندوق الزكاة ودراسة امكانية انشاء صندوق مركزي توضع له

الاساليب الكفيلة لتطوير عمله وزيادة فعالية للتصدي للفقر .

اما في موضوع محاربة الغلاء وتوفير السلع الاساسية باسعار مناسبة ستعمل الحكومة على محاربة الجشع والتلاعب بالاسعار والحد من ارتفاعها علما بان التطورات التي سادت عام ١٩٨٩ رافقها ارتفاع ملحوظ في الاسعار بسبب الانخفاض الحاد الذي طرأ على سعر صرف الدينار وعلى اسعار السلع عالميا واستغلال بعض الفئات للظروف التي سادت خلالها .

وستستمر الحكومة في سياسة دعم المواد التموينية الاساسية لعام التسعين اذ تم رصد مبلغ (٦٠ مليون دينار) لهذه الغاية في مشروع الموازنة العامة ، بالاضافة الى اعفاء مادة السكر من الرسوم الجمركية ، السكر سعره العالمي ، اذا بدو يباع هنا بدون ربح (٧٠) قرشا هذه كلفة كيلوالسكر (٧٠) قرش والرز كذلك ، فكل كيلو سكر بدعم من قبل الخزينة بمبلغ (٥٦) قرش ، فلذلك اي تهريب لكل كيلو سكر خسارة على الشعب الاردني (٥٦ قرش) ، وستستمر الحكومة في سياسة دعم المواد التموينية الاساسية لعام التسعين اذا تم رصد مبلغ (٦٠) مليون دينار لهذه الغاية في مشروع الموازنة العامة ، وبالاضافة الى اعفاء مادة السكر من الرسوم الجمركية ، التي تقدر بحدود (٨) ملايين دينار .

كما ستعمل الحكومة على الاستمرار في دعم المؤستين الاستهلاكيتين العسكرية والمدنية حيث يستفيد من خدماتها حوالي (٣٥٠) الف من الموظفين والعسكريين والمتقاعدين وعائلاتهم وستقوم الحكومة بتحديد الاسعار وهو من الربح للمواد الاساسية وفق قانون التموين الذي اقرته الحكومة السابقة وذلك في الحالات الضرورية ومع الحفاظ على حوافز كافية للاستثمار والانتاج في القطاع الخاص .

ويجدر التنويه هنا ان عام ١٩٩٠ سيظهر استقرارا في الاسعار بالمقارنة مع عام ١٩٨٩ اذا ما اخذ بعين الاعتبار الاستقرار المتوقع في سعر صرف الدينار والحمدلله .

وتلتزم الحكومة التزاما تاما بسياسة التقشف في اجهزة الدولة وبحيث ينعكس ذلك وبصورة واضحة في مختلف نشاطاتها وينسجم هذا التوجه انسجاما كاملا مع اصلاح مسيرة الاقتصاد الوطني .. وقد قرر مجلس الوزراء في جلسته قبل اسبوع ان لايستورد سيارة صالرن مطلقا خلال السنتين القادميتن الى الحكومة بصورة مطلقة وما ترونه من السيارات الفارهة والتي ذكر بعض الاخوان عنها هي من سيارات مؤتمر القمة وليست مشتراه بقصد الفخفخة نقول الحق دائما بإذن الله وهي هدايا اتت من كثير من الدول العربية الشقيقة امتدادا من المغرب الى الكويت الى المملكة العربية السعودية وذلك مساهمة منها للاردن لاجل قمة الوفاق والاتفاق .

وستعمل الحكومة جاهدة وبالتعاون مع مجلسكم الكريم على عودة الاموال المحتفظ بها في الخارج وليست المسروقة من خلال مناخ الاستثمار الداخلي، سنحسن مناخ الاستمار الداخلي ليعيد المواطن امواله ويستقر هنا في استثمارها تستقر هنا وتوفير المزيد من الثقة في الاقتصاد الوطني .

كما ستعمل الحكومة على تطبيق الضوابط والقيود المتوفرة في القوانين المرعية على الاستثمارات الخارجية للاردنيين المقيمين .

أن الحكومة ستقوم باجراء الانتخابات للبلديات باسرع وقت ممكن وستعمل على اصدار قانون لامانة عمان الكبرى لاجراء الانتخابات البلدية فيها حال انتهاء الفترة الانتقالية التي حددها قانون البلديات المعمول بها .

حضرات النواب المحترمين ،

لقد اشار بعض السادة النواب الى برنامج التصحيح الوطني الاقتصادي والتعاون مع المؤسسات الدولية بشأنه ولا يبدو لي انه من المناسب انتقاد اي تعاون مع المؤسسات الدولية دون مراعاة مضمون هذا التعاون والاطلاع على ظروفه .. كما تعلمون ان الازمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد خلال السنوات السابقة وانفجرت عام ١٩٨٨ ادت الى اختلال اقتصادي كبير نتج عنه تراجع في النمو وركود الاقتصاد وبروز في ظاهرة البطالة والفقر ومن مظاهر هذه الازمة ازدياد العجز في الموازنة العامة للدولة نتيجة لزيادة الانفاق الحكومي والذي تم تمويله عن طريق الاقتراض المتزايد الداخلي والخارجي ، ومن مظاهره ايضا العجز المتراكم في ميزان المدفوعات مما ادى الى استنفاذ الاحتياطي الخارجي وتراكم المديونية الخارجية وعدم استقرار سعر صرف الدينار والتوقف عن خدمة الدين الخارجي.

ان هذه الاختلالات تحتاج الى معالجة بحيث يتم احداث اصلاح هيكلي في الاقتصاد الاردني لخلق التوازن بين الاستهلاك العام والخاص والموارد المحلية وبين نفقات الدولة وما يمكنه تجهيزه من موارد محلية وبين مدفوعات المملكة الخارجية ومقبوضاتها .

وبرنامج التصحيح الاقتصادي يهدف الى ايجاد معالجة لهذه الاختلالات بالحد من الاستهلاك بشقيه العام والخاص وزيادة المدخرات وتوزيع الاستثمار المنتج مع اعطاء القطاع الخاص اولوية خاصة لتمكين الاقتصاد الوطني المشروع في النمو بنسب مقبولة وتوفير فرص عمل جديدة وزيادة الانتاج والتصدير .

ومن الواضح ان برنامج الاصلاح الاقتصادي يتطلب سياسة شد الاحزمة على جميع المستويات مع السعي لحماية ذوي الدخول المحدودة وان تنفيذ هذا البرنامج بنجاح هو الضمان لمعالجة الازمة الاقتصادية واستئناف النمو وبعكس ذلك فان الفجوات التي ادت الى الاختلالات الاقتصادية ستتعمق وسيتعرض الاقتصاد الوطني الى نكسات كبيرة جدا ، ولا يمكن له في غياب سياسات التصحيح ان يستأنف نموه بشكل صحي .

يعتبر تنفيذ هذا البرنامج مجهودا وطنيا لتصدي الازمة وحلها ، وان قيامنا بهذا المجهود سوف يمنحنا الدعم والعون من الدول العربية الشقيقة والمجتمع الدولي ، لان التوجه العالمي الان ان تعطي الدول مساعدة بقدر المجهود المحلي الذي تبذله الدولة لحل ازماتها .

وفي حالة عدم الاستمرار في البرنامج فان الدعم العربي والدولي المتوقع للاردن سوف يتقلص بشكل ملحوظ وسيرافق ذلك مزيد من الاختناقات والصعوبات وهنا لا بد لنا من ان نؤكد بأن الحكومة وهي تطبق هذا البرنامج ستسعى سعيا حثيثا الى تخفيض اثاره على الفقراء وذوي الدخل المحدود .كما ان الحكومة سوف تقوم بالتأكد العام من تعليماتها السابقة ايضا بالتقيد بعدم اعطاء تراخيص بيع المشروبات الروحية للمسلمين وعدم تقديمها في المؤسسات العامة كافة وفي الدعوات الرسمية

حضرات النواب المحترمين ،

لقد ابدى العديد من النواب المحترمين ملاحظات واقتراحات حول بعض مؤسسات الحكومة ومشاريعها وخدماتها وان الحكومة لتعد مجلسكم الكريم باعادة النظر في هيكلية المؤسسات الحكومية على ضوء تقييم عملها وانجازاتها كمؤسسة الاسكان ودائرة التطوير الحضري والمؤسسة الطبية العلاجية وسلطة وادي الاردن ودائرة المتابعة والتفتيش وسنعمل على اعادة النظر في سياسة اجهزة الدولة واجراءاتها الادارية وعلى سبيل المثال الحصر حفر الابار الارتوازية وتوزيع الوحدات الزراعية والسكنية وسحب مياه الهيدان واثمان مياه الري ووضع محطات التنقية والنمط الزراعي ودعم الثروة الحيوانية .

ان الحكومة وكما ورد في بيانها الوزاري عازمة على المحافظة على مستوى الخدمات الاساسية بالرغم من ارتفاع كلفتها وستطلعون على خطتها في تطوير وتوسيع تلك الخدمات وخاصة في المجالات الصحية والتربوية والاجتماعية عند عرض مشروع قانون الموازنة العامة للعام القادم على مجلسكم الكريم ، وسيعمل الوزراء المختصون مع لجان مجلسكم المتخصصة على دراسة جميع اقتراحكم والوصول الى قرارات مشتركة بشأنها .

حول المديونية

حضرات النواب المحترمين ،

لقد اورد البيان الوزاري التصور الشامل للمديونة واسبابها وايدت الحكومة راى مجلسكم الكريم بأن الامر يستدعي تحقيقا كاملا حول احالة الموضوع الى اللجنة المالية هكذا قررتم حضرات النواب فلذلك عدم التفصيل في البيان الوزاري اتى رغبة لتنفيذ قرار المجلس الكريم .

وستعرض الحكومة على تلك اللجنة تقريرا وافيا مفصلا بتلك المديونية من حيث حجمها مصادرها وطرق انفاقها واى شئ آخر تطلبونه .

لقد ابتدأ تطور حجم المديونية في الاردن منذ عام ١٩٧٥ وبعد تفحص ارقام المديونية التي اوردها النائب المحترم معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي فقد تبين انه قد خلط عمدا بين مفاهيم قياس المديونية وهي على انواع ثلاثة.

النوع الاول : رصيد الديون المتعاقد عليها وقد بلغ الرصيد حتى نهاية عام ١٩٨٨ ا ما مجموعه (١١,٧٥٠) مليار دولار .

القياس الثاني : رصيد الديون غير المسددة وقد بلغ ذلك الرصيد حتى نهاية عام ١٩٨٨ (٨,٣) مليار دولار .

النوع الثالث : رصيد الديون غير المسدد بعد طرح المبلغ غير المسحوب ما سحب كامل المبلغ ومقداره (١,٨) مليار ويبلغ بالتالي رصيد الدين حتى نهاية ١٩٨٨ (٦,٥) مليار وانا اتكلم في الديون الخارجية .

ويتضح مما تقدم ان رصيد الدين الخارجي الذي اورده النائب المحترم (٩,٧٦) مليار دولار لا ينطبق على اي من المفاهيم والقياسات الثلاثة المعتمدة في الامور المالية .

ان المفهوم الاول للمديونية وهو مجموع الديون المتعاقد عليها هو المعيار الصحيح الذي يجب اعتماده لتحديد المسؤولية اذ انه عند توقيع عقد القرض يتم الالتزام ويصبح عبئا على الوطن وضمن هذا المفهوم فان تطور المديونية ومسؤوليات الحكومات المتعاقبة عنها هي على الوجه التالي :

ما قبل عام ١٩٧٧ المبلغ المتعاقد عليه (١,١١٩)مليار قبل عام ١٩٧٧ نسبة من اجمالي الدين (٩,٥٪)وانا بكون بطئ عشان الاخوان يسجلوا . من عام ٧٧الى ٧٩ المبلغ المتعاقد (٩٣٧) مليون دولار ٧٩/٧٧ وهو ٨٪ بالنسبة للمئة بالمئة مجموع الدين .

ما قبل عام ٧٧ اي ٧٧ منذ نشوء المملكة اقول الى (٧٧) (١١١٩) مليون دولار بالنسبة (٩,٥) نسبة الى الاجمالي (٩,٥ ٪) منعام (٧٧) الى (٧٩) (٩٣٧) مليون دولار بالنسبة تطلع (٨٪) .

وفي عام ١٩٨٠ (٩٨٢) مليون دولار والبالغ نسبتها (٨,٤ ٪) ومن عام ١٩٨١ الى ١٩٨٣(١,٥٣٦١) مليار دولار نسبتها ١٣٪ عام ١٩٨٤ بلغ (١,٠٤٣)مليار والنسبة (٨,٩ ٪) اما في عام ١٩٨٥ الى ١٩٨٨ بلغ (٦,١٣٥)مليار دولار نسبتها (٥٣,٣ ٪)

معالي رئيس المجلس ارجو ، ارجو من الاخوة النظارة التزام الصمت ،

دولة رئيس الوزراء

انا اتيت بهذا التقرير بناء على ما دار في مجلسكم الكريم عند مناقشة بيان الحكومة الوزاري وكنت متقيدا بتوجه المجلس الكريم بأن هذا التقرير يطرح امام اللجنة المالية وسيطرح هذا التقرير مع جميع التفصيلات امام اللجنة المالية :

ويكون بالتالي حجم الدين خلال المدة لاني اتهمت برئاستي للوزراء مرتين . ان الديون كانت نتيجة تراكميات الرئيس مضر بدران .

ويكون بالتالي حجم الدين خلال المدة الاولى لرئاستي للحكومة (٩٣٧) مليون دولار يمثل (٨٪) من اجمالي الدين .

وخلال المدة الثانية (١,٥٣٦) مليار دولار وتمثل ما نسبة (١٣٪) من اجمالي الدين وهكذا فان اجمالي القروض طيلة مدة رئاستي مرتين للحكومة بسبع سنوات ونصف هو (٣,٤٧٣) مليار دولار وتمثل ما نسبته ٢١٪ من اجمالي الدين الخارجي. جاي دور الدين الداخلي ، في حين بلغت المديونية خلال الاعوام ٨٥٪ الى ١٩٨٨ (٦,١٣٥) مليار دولار ، ونحن في الحكومة كنا نذكر عندما كان المجلس الوطني الاستشاري انا اقتربنا من الخط الاحمر .

ويذكر من كان عضو في ذلك المجلس اننا اقتربنا لذلك خفضنا الديون ، وعندما كانت تأتي المساعدات العربية للتسليح كنا ندفعها نقدي مش ديون تجارية ولا ديون مساعدة نقدي لذلك عندما يقدم الجدول الى اللجنة المالية ستلاحظ مفيش شئ شحطة صفر لانه كان التسديد نقدي .

وهنا يتضح مرة اخرى ان الارقام التي اوردها معالي النائب المحترم نائب رئيس الوزراء خلال معظم تلك الفترة عن توزيع المديونية على الحكومات المتعاقبة عارية عن الصحة ولا تنطبق على الواقع لقد بين ان مديونية الاعوام ١٩٨٨/٨٥ (٤,٤) مليار دولار ، بينما تبلغ (٦,١)مليار دولار وان المديونية خلال فترة رئاستي للوزارة (٣,٧) مليار دولار بينما هي (٢,٥) مليار دولار .

الا يرد تساؤل لماذا التلاعب في الارقام ولماذا استباق التحقيق الذي سيجريه مجلسكم الكريم .. لماذا الاصرار على ان بيان الحكومة يعز الدين في السنوات الخمس الاخيرة في حين ان ما ورد في البيان يشير الى توسيع حجم المديونية خلال تلك الفترة التي ذكرنا في البيان توسع خلال خمس سنوات الذي ستؤكده الارقام السابقة.

اما عن استعمالات المديونية فقد كانت على الوجه التالي ...

١- قروض الخزينة لتمويل العجز منذ انشاء الدولة وحتى نهاية عام ١٩٨٥ بلغ (١٩٢,٣) مليون دولار قروض الخزينة من ٨٨/٨٥ (٧٧٧,٧) مليون دولار.

اذا سمح معالي وزير المالية محافظ البنك المركزي اذا خلطت في اي رقم ، صححوا لي من عندكم يحطوانا دولار هون.

اذن آسف منذ انشاء الدولة . اسمح لي اكمل

معالي رئيس المجلس خلي وزير المالية يصلحها يا سيدي بالضبط .

معالي وزير المالية سيدي (١١) مليون

دولة رئيس الوزراء اذا سمحت اقرء لك ، اما عن استعمالات المديونية فقد كانت على الوجه التالي :

١- قروض الخزينة لتمويل العجز (١٩٢,٣) دولار ، من (٨٥/ ٨٨) (٧٧٧,٧) مليون دولار
٢- القروض التنموية اول شئ تمويل عجز و٢- قروض تنموية . منذ انشاء الدولة وحتى عام ١٩٨٥ بلغ (٢) مليار (٧٥٥,٢) مليون دولار قروض تمويلية للتنمية ٨٨/٨٥ مليارا (١٩٢,٩) مليون دولار كله دولار .
٣- القروض العسكرية حتى نهاية ٨٥(١ مليار و ٣٦٩,٤) مليون دولار .
من نهاية ٨٥ /٨٨ القروض العسكرية (ثلاثة مليارات و ١٨١,٨) مليون دولار .
٤- منذ انشاء الدولة وحتى نهاية ٨٥ قروض الامن العام صفر لم تقترض اما من ٨٥ الى ٨٨ (١٥٥,٤)

مليون دولار .

٥- القروض التنموية الاخرى المكفولة من الحكومة كفالات كما كفلنا المصفاة .. الاسمنت .. عالية .. الخ ، (١ مليار و٣٠٠) مليون وثلاثة اعشار المليون دولار حتى نهاية ٨٥ .

من ٨٨/٨٥ القروض التنموية الاخرى المكفولة من الحكومة ٨٢٧,٦ مليون دولار اذن استعمالات المديونية التي ذكرتها منذ انشاء الدولة وحتى نهاية ٨٥ الجمع اجمعوا عندكم هو (خمسة)مليارات و(٦١٧,٢)مليون من ٨٥ لغاية ٨٨ ، بلغت (ستة) مليارات و (١٣٥,٤) مليون اي ان مديونية الدولة خلال الاعوام .

٨٨/٨٥ تتجاوز مديونية الدولة منذ انشاءها عام ١٩٢١ وحتى عام ١٩٨٥ بمقدار (١٠٪)ان الزخم التنموي الذي عاشه الوطن امتد منذ منتصف السبعينات وحتى اوائل الثمانيات وقد ساهمت فيه المساعدات العربية والقروض الخارجية فالاقتراض بشكل رئيسي للانفاق التنموي خلال تلك الفترة الامر الذي ادى الى معدلات نمو عالية في الاقتصاد الوطني لم تقل من (٩٪)من الناتج المحلي الاجمالي السنوي، كان الاقتراض وكان الناتج المحلي (٩ ٪) من اعلى نسب العالم مما ابرز الاردن كاسرع بلد في العالم الثالث في معدلات النمو ونقل معدل الدخل الحقيقي للفرد الاردني من المستوى المتدني الى المستوى المتوسط في المقياس العالمي بينما بين اعوام ٨٨/٨٥ النمو السالب وقد يكون صحيحا ان بعض المشاريع التي انشئت خلال تلك الفترة قد واجهت بعض الصعوبات الا ان ذلك ليس امر مستغربا في عمليات التنمية وقد اثبت الزمن جدوى معظم هذه المشاريع وهي الان تسهم مساهمة كبيرة في دفع عمليات التصدير .ورفد الشركة بالعملات الاجنبية كالبوتاس والاسمدة وغيرها ، بلغ عائداتها الان نحن بحاجة الى الدولارات بلغ عائدات هذه المصانع (٦٠٠) مليون دولار سنوي هذه المشاريع الفاشلة التي يقولون عنها انها فاشلة انني ممن يتحملون المسؤولية بشكل مستمر ولا ارمي على كاهل غيري اي مشروع فاشل ما دمت قد ساهمت في انشاءه وللاسف عندما تذكر عن هذه المشاريع بانها فاشلة وتتعدد من قبل النائب المحترم واعود اليها لاعرف تاريخ انشاءها متى انشئت ، اجل فان شركة الاسمدة نشأت بقرار من لجنة الامن الاقتصادي عندما كان معالي النائب المحترم ذوقان الهنداوي وزيرا للمالية رئيس لجنة الامن الاقتصادي ووزير المالية ذوقان الهنداوي يتطلع عليه الاخوان وكذلك مصنع الزجاج انشأ في شهر ٨ سنة ١٩٧٤ او ٧٥ المهم قبل ان آتي ولكن لا اطعن بهذه المشاريع حتى مشروع الزجاج تربح الان وترفد هذا الوطن بالعملة الاجنبية وبين هذا المصنع مئات من العمال وكذلك مصنع الاسمدة لم يفشل مصنع الاسمدة مصنع الاسمدة تراجع عندما ارتفعت مادة الكبريت عالميا .

وعندما انخفضت الاسمدة في السوق العالمي وعندما اغلقت مئات مصانع الاسمدة في العالم لم يغلق مصنع الاسمدة في الاردن نقول عنه فاشل وكذلك مصنع البوتاس يا اخوان لا يوجد له مثيل في العالم الا عند

عدوتنا اسرائيل فلذلك فهو فريد في نوعه غير مجرب خبرات جديدة انشاء السدود جديدة التقطير فيه جديد كل شئ فيه جديد البوتاس في كندا تعدين تراب اما ليس من الماء من ماء بحر الميت عملية تكنولوجية معقده الخبراء قالوا سنصادف الصعوبات كيف وكيف وكيف في المستقبل وحلوا هذه الطريقة كذا وكذا وكذا في المستقبل تقارير جاهزة لم تكتشف اكتشاف ما اجانا عبقري نزل وقال والله هذا طلع فيه غلط كنا نعرف ان هناك في غلط سنجرب هذا المصنع عندما يظهر الغلط وعلاج الغلط كيد ، هذه تقارير موجودة في مصنع البوتاس هل هذا مشروع فاشل وهو مشروع ناجح يحل مشكلة بطالة وهذه المشاريع التي اتهمت بالفشل الان تدر على الاردن بالاحصائيات والارقام الحقيقية (٦٠٠)مليون دولار .

حضرات النواب المحترمين ،

لقد كان الاقتراض الخارجي مبررا خلال تلك الفترة غير ان الاقتراض بعد عام ٨٤ وبعد اتضاح تقلص المساعدات العربية قد ساهم في تردي الاوضاع الاقتصادية التي نعاني منها وليس صحيحا ان التعاقد على القروض بعد عام ١٩٨٤ قد جاء لتسديد التزامات القروض السابق اذ ان توزيع القروض السابقة كما بينت سابقا يبين انه في احسن الظروف قد اقترض مبلغ لا يزيد عن (٧٧٧,٧) مليون دولار لهذه الغاية بينما اقترضت المبالغ الاخرى لاغراض محددة وبخاصة العسكرية منها والتي تشكل عبئا ماليا جديدا بالعملة الاجنبية ، ان المساعدات العربية التي تسلمها الاردن قد صرفت على تسليح جيشنا العربي فقد انشئت فرقة دبابات حديثة وتم تحديث جميع الدبابات القديمة وتم شراء طائرات الميراج ومنظومات الدفاع الجوي وكان دفع القيمة يتم نقدا وليس بالقروض وهنا يجدر التساؤل لماذا تعمد معالي النائب المحترم اغفال المديونية الداخلية وما هو انعكاس ذلك على مصداقية العرض المفصل الذي قدمه ، ان العجز الكبير في الموازنة منذ عام ٨٥ قد تجاوز جميع الحدود المأمونة وادى الى نمو الرصيد غير المسدد في الدين الداخلي الى (٩٢١,٧) مليون دينار ١٩٨٨ في حين ان هذا الدين لم يتجاوز منذ انشاء الدولة وحتى نهاية عام ٨٤ عن (٣٤٢).. مليون دينار اي ان حجم الدين الداخلي قد نما في السنوات الاربعة فقط الى ٣ امثال وزاد بحوالي (٥٨٠) مليون دينار اما وما يقارب بمليار و (٧٤٠)مليون دولار على اساس سعر التعادل في ذلك الوقت وبالتالي فان ازدياد المديونية الداخلية مضافا الى التوسع في المديونية الخارجية قد رفع حجم المديونية في اربع سنوات فقط بمقدار ٨ مليارات دولار وهنا تجدر الاشارة والتركيز ان معظم الارتفاع في المديونية الداخلي قد تم تمويله بسلف استثنائية او مبالغ سحبت من البنك المركزي بشكل غير قانوني مما اسهم اسهاما خطيرا في استنزاف العملات الاجنبة في البنك وادى الى بيع ورهن حوالي ثلث رصيد موجوداتها من الذهب دون قرار رسمي من مجلس ادارتها.

اما حكاية ازدياد النفقات بنسبة كبيرة في فترة رئاستي للحكومة كما اورد معالي النائب المحترم فهي حكاية غريبة وغريبة حقا ونسى ان زيادة الانفاق تقاس اهميتها بمقدار العجز في الموازنة ان مجموع العجز في موازنة

مليون دولار .

٥- القروض التنموية الاخرى المكفولة من الحكومة كفالات كما كفلنا المصفاة .. الاسمنت .. عالية .. الخ ، (١ مليار و٣٠٠) مليون وثلاثة اعشار المليون دولار حتى نهاية ٨٥ .

من ٨٨/٨٥ القروض التنموية الاخرى المكفولة من الحكومة ٨٢٧,٦ مليون دولار اذن استعمالات المديونية التي ذكرتها منذ انشاء الدولة وحتى نهاية ٨٥ الجمع اجمعوا عندكم هو (خمسة)مليارات و(٦١٧,٢)مليون من ٨٥ لغاية ٨٨ ، بلغت (ستة) مليارات و (١٣٥,٤) مليون اي ان مديونية الدولة خلال الاعوام .

٨٨/٨٥ تتجاوز مديونية الدولة منذ انشاءها عام ١٩٢١ وحتى عام ١٩٨٥ بمقدار (١٠٪)ان الزخم التنموي الذي عاشه الوطن امتد منذ منتصف السبعينات وحتى اوائل الثمانيات وقد ساهمت فيه المساعدات العربية والقروض الخارجية فالاقتراض بشكل رئيسي للانفاق التنموي خلال تلك الفترة الامر الذي ادى الى معدلات نمو عالية في الاقتصاد الوطني لم تقل من (٩٪)من الناتج المحلي الاجمالي السنوي، كان الاقتراض وكان الناتج المحلي (٩ ٪) من اعلى نسب العالم مما ابرز الاردن كاسرع بلد في العالم الثالث في معدلات النمو ونقل معدل الدخل الحقيقي للفرد الاردني من المستوى المتدني الى الم...، المتوسط في المقياس العالمي بينما بين اعوام ٨٨/٨٥ النمو السالب وقد يكون صحيحا ان بعض المشاريع التي انشئت خلال تلك الفترة قد واجهت بعض الصعوبات الا ان ذلك ليس امر مستغربا في عمليات التنمية وقد اثبت الزمن جدوى معظم هذه المشاريع وهي الان تسهم مساهمة كبيرة في دفع عمليات التصدير .ورفد الشركة بالعملات الاجنبية كالبوتاس والاسمدة وغيرها ، بلغ عائداتها الان نحن بحاجة الى الدولارات بلغ عائدات هذه المصانع (٦٠٠) مليون دولار سنوي هذه المشاريع الفاشلة التي يقولون عنها انها فاشلة انني من يتحملون المسؤولية بشكل مستمر ولا ارمي على كاهل غيري اي مشروع فاشل ما دمت قد ساهمت في انشاءه وللاسف عندما تذكر عن هذه المشاريع بانها فاشلة وتتعدد من قبل النائب المحترم واعود اليها لاعرف تاريخ انشاءها متى انشئت ، اجل فان شركة الاسمدة نشأت بقرار من لجنة الامن الاقتصادي عندما كان معالي النائب المحترم ذوقان الهنداوي وزيرا للمالية رئيس لجنة الامن الاقتصادي ووزير المالية ذوقان الهنداوي يتطلع عليه الاخوان وكذلك مصنع الزجاج انشأ في شهر ٨ سنة ١٩٧٤ او ٧٥ المهم قبل ان آتي ولكن لا اطعن بهذه المشاريع حتى مشروع الزجاج تربح الان وترفد هذا الوطن بالعملة الاجنبية وبين هذا المصنع مئات من العمال وكذلك مصنع الاسمدة لم يفشل مصنع الاسمدة مصنع الاسمدة تراجع عندما ارتفعت مادة الكبريت عالميا.

وعندما انخفضت الاسمدة في السوق العالمي وعندما اغلقت مئات مصانع الاسمدة في العالم لم يغلق مصنع الاسمدة في الاردن نقول عنه فاشل وكذلك مصنع البوتاس يا اخوان لا يوجد له مثيل في العالم الا عند

عدوتنا اسرائيل فلذلك فهو فريد في نوعه غير مجرب خبرات جديدة انشاء السدود جديدة التقطير فيه جديد كل شئ فيه جديد البوتاس في كندا تعدين تراب اما ليس من الماء من ماء بحر الميت عملية تكنولوجية معقده الخبراء قالوا سنصادف الصعوبات كيف وكيف وكيف في المستقبل وحلوا هذه الطريقة كذا وكذا وكذا في المستقبل تقارير جاهزة لم تكتشف اكتشاف ما اجانا عبقري نزل وقال والله هذا طلع فيه غلط كنا نعرف ان هناك في غلط سنجرب هذا المصنع عندما يظهر الغلط وعلاج الغلط كيد ، هذه تقارير موجودة في مصنع البوتاس هل هذا مشروع فاشل وهو مشروع ناجح يحل مشكلة بطالة وهذه المشاريع التي اتهمت بالفشل الان تدر على الاردن بالاحصائيات والارقام الحقيقية (٦٠٠)مليون درلار .

حضرات النواب المحترمين ،

لقد كان الاقتراض الخارجي مبررا خلال تلك الفترة غير ان الاقتراض بعد عام ٨٤ وبعد اتضاح تقلص المساعدات العربية قد ساهم في تردي الاوضاع الاقتصادية التي نعاني منها وليس صحيحا ان التعاقد على القروض بعد عام ١٩٨٤ قد جاء لتسديد التزامات القروض السابق اذ ان توزيع القروض السابقة كما بينت سابقا يبين انه في احسن الظروف قد اقترض مبلغ لا يزيد عن (٧٧٧,٧) مليون دولار لهذه الغاية بينما اقترضت المبالغ الاخرى لاغراض محددة وبخاصة العسكرية منها والتي تشكل عبئا ماليا جديدا بالعملة الاجنبية ، ان المساعدات العربية التي تسلمها الاردن قد صرفت على تسليح جيشنا العربي فقد انشئت فرقة دبابات حديثة وتم تحديث جميع الدبابات القديمة وتم شراء طائرات الميراج ومنظومات الدفاع الجوي وكان دفع القيمة يتم نقدا وليس بالقروض وهنا يجدر التساؤل لماذا تعمد معالي النائب المحترم اغفال المديونية الداخلية وما هو انعكاس ذلك على مصداقية العرض المفصل الذي قدمه ، ان العجز الكبير في الموازنة منذ عام ٨٥ قد تجاوز جميع الحدود المأمونة وادى الى نمو الرصيد غير المسدد في الدين الداخلي الى (٩٢١,٧) مليون دينار ١٩٨٨ في حين ان هذا الدين لم يتجاوز منذ انشاء الدولة وحتى نهاية عام ٨٤ عن (٣٤٢).. مليون دينار اي ان حجم الدين الداخلي قد نما في السنوات الاربعة فقط الى ٣ امثال وزاد بحوالي (٥٨٠) مليون دينار اما وما يقارب بمليار و (٧٤٠)مليون دولار على اساس سعر التعادل في ذلك الوقت وبالتالي فان ازدياد المديونية الداخلية مضافا الى التوسع في المديونية الخارجية قد رفع حجم المديونية في اربع سنوات فقط بمقدار ٨ مليارات دولار وهنا تجدر الاشارة والتركيز ان معظم الارتفاع في المديونية الداخلي قد تم تمويله بسلف استثنائية او مبالغ سحبت من البنك المركزي بشكل غير قانوني مما اسهم اسهاما خطيرا في استنزاف العملات الاجنبة في البنك وادى الى بيع ورهن حوالي ثلث رصيد موجوداتها من الذهب دون قرار رسمي من مجلس ادارتها.

اما حكاية ازدياد النفقات بنسبة كبيرة في فترة رئاستي للحكومة كما اورد معالي النائب المحترم فهي حكاية غريبة وغريبة حقا ونسي ان زيادة الانفاق تقاس اهميتها بمقدار العجز في الموازنة ان مجموع العجز في موازنة

السنوات التي تحدث عنها معالي النائب المحترم وهي ٨٣/٨٢/٨١/٧٩ بلغ (٣١٨) مليون دينار اي بمعدل سنوي مقداره (٧٩) مليون دينار في حين بلغ العجز خلال السنوات ٨٨/٨٥ حوالي (٦٦٩) مليون دينار اي بمعدل سنوي مقداره (١٦٧) مليون دينار . ويرد هنا سؤال بسيط هل كان صاحب المعالي يعلم ذلك ام .. لا .. اترك ذلك الى مجلسكم الكريم اترك ذلك الى التقرير مجلسكم الكريم هل كان يعلم اولا يعلم .. اذا كانت هنالك مديونية قبل عام ٨٣ فالكل يعلم مقدار القفزة الحضارية التي قفزها الاردن وعدة امثلة كامثلة وليس حصر انشئ مطار عمان الدولي كلفته من الذاكرة (٩٠) مليون دينار مع طريق الاوتوستراد تبعه ، انشاء جامعتين في الشمال هذا من الخزينة ومن القروض تحكي عنها من العجوز . الكهرباء وصلت (٩٧ ٪) وارد على احد النواب الذي قال لأ مفش ٩٧ ..ارقام دقيقة فاذا لم تصل جزء من ماركا فالاهالي هناك مش راضيين يدفعوا الرسوم الى شركة الكهرباء والله احنا ملناش علاقة في شركة الكهرباء مش دافعين الرسوم تبعها اما وصلت (٩٧ ٪) وكل نائب محترم يعرف الريف الاردني يعرف ثقة هذا الموضوع ،الماء ايضا بنفس هذه النسبة مشاريع المياه الكبرى الاسمدة ، البوتاس ، التطوير ، حوض الاردن المواصلات السلكية واللاسلكية لتكون عمان مركزا دوليا لاستثمارات وليس للتندر او التنزه فقط ، ان تكون مركز دولي باتصاللاتها بدون اتصالات لا احد يستثمر . البنية التحتية الكاملة لتطوير الاردن .. انشاء المدارس ، انشاء المستشفيات لا استطيع في جلسة واحدة اريد ان اختصرها .. الكل يعرف ماذا تم في تلك الفترة .. لا ادري لماذا هاجم النائب المحترم وعد الحكومة بأن يتقدم من يتولى المسؤولية السياسية او الادارية العليا باقرار شامل وموثق لكل ما يملكه هو وزوجه وابناؤه من اموال منقولة وغير منقولة وكل تغير يطرأ عليها وطرح الموضوع بشكل دراماتيكي يوحي بأن هدف الحكومة نسيان كل فساد مالي سابق .. وقد نسى انه في الفترة السابقة .. المباشرة لهذا الوعد التزمت الحكومة بالتعاون مع مجلسكم الكريم في كشف وجوه الفساد المختلفة لتنقية بلادنا العزيزة من اثاره واثامه ولم تسمح او تتسامح بالتسيب او الفساد .. ان موضوع الفساد يا اخوان في بعض الاحيان يرمي على عاتقنا بدون مسؤولية كأن كلمة الفساد هي المقصود منها التصفيق بعد هذه الكلمة وان هذه الكلمة لا تحتاج الى تصفيق تحتاج الى دموع . ان الفساد وافتخر بانني عندما كنت رئيسا للوزراء سابقا قد سقت المئات الاشخاص في تهمة الفساد والرشوة الى المحكمة العرفية .. قضايا كبيرة .. قضية تتألف من ستين شخصا لم تترك احد في ضريبة الدخل الا ناله وصدر الحكم العادل بحقهم والقضية ما تسمى تسويق البندورة او سرقة البندورة ٨٥ شخصا سيقوا بتهمة السرقة .. كنت استقصي الفساد عن ايمان وعقيدة لقد سقت ناسا من اعز الاصدقاء لي الى المحكمة وانه ليس لي الحق ان احمي احدا من اي جرم من الجرائم لانني عندما احميه أكون قد خنت الامانة التي قد حملني اياها الله سبحانة وتعالى قبل البدء . وانني افتخر بامانتي وافتخر بصداقيتي وان امانتي

تساوي الشرف عندي ومن يخدش امانتي يكون قد ارتكب جرما كبيرا بحقي الشخصي ..الامانة يا اخوان ليست ان تكتشفوا اذا كنت امينا ام لا ، الامانة عندي مفهوم ديني اسلامي .

حضرات النواب المحترمين ،

ان الاصل في محاربة الفساد هو توفر الارادة السياسية للتصدي لهذه الافة في المجتمع ولقد عبرت الحكومة في مناسبات عديدة عن التزامها الكامل بمحاربة الفساد بمختلف اشكاله وملاحقة من تثبت امانته او تورطه في الفساد وسوف تجد التشريعات التي اعلنت الحكومة عزمها عن اعدادها طريقها الى مجلسكم الكريم خلال مدة قصيرة وفي طليعتها التشريعات الخاصة لمكافحة الجريمة الاقتصادية وتنظيم عمل الوكلاء والوسطاء والزام من يتولى المسؤولية السياسية والادارية العليا في تقديم اقرار شامل وموثق في كل ما يملكه هو وزوجه وابناؤه ومن اين لك هذا .

ان الحكومة ترى ان هذه التشريعات مجتمعه والتي تعكس الارادة السياسية لمحاربة الفساد والثراء غير المشروع كفيلة بتنقية مجتمعنا من هذه الآفة وكشف جيوبها على امدادها وتشعبها وتعمل على ان تتضمن احكامها ما يسمح بملاحقة جميع من يثبت تورطهم في اعمال الفساد او الثراء غير المشروع في اي وقت ارتكبت فيه هذه الاعمال ان التزام الحكومة بمكافحة الفساد التزام اصيل وجدي لا يقبل اي تهاون او مهادنة وهي تلتزم بفتح ملف للفساد مالي دون التقيد باي فترة زمنية من عمر الدولة اي التوقف عند تاريخ معين وان معرفة جميع ابعاد المديونية واسباب الازمة الاقتصادية والفساد المالي يستدعي اجراء تحقيق شامل من قبل لجنة يشكلها مجلسكم الكريم .. على ان يأخذ هذه الاجراء كل ابعاده في استطلاع الحقيقة الكاملة لمسألة من يتبين ان له دور في ما وصلت اليه اوضاعنا المالية وكذلك محاكمة من تبين انه ارتشى او استثمر موقعه او استغله ، ان يسبق ذلك اعفاء اي وزير او موظف مسؤول من منصبه حين تتوفر الادلة التي تقضي باحالته الى القضاء وكذلك رفع الحصانة عن اي نائب يتبين ان له دورا في الفساد .. ليقول القضاء كلمته فيه ... اما بالنسبة لما اورده النائب المحترم مع قول الله اعبد الدكتور احمد عويدي العبادي حول بعض القضايا التي تقع في باب التشهير والافتراء انا لم اكن ارغب دكتور ان اتعرض ولكن الاستاذ عاطف البطوش من فوق هذا المنبر طلب من رئيس الحكومة ان يبرر فاذا اراد هذه المجلس ان يبرر فسابرر كل شئ كل شئ دون استثناء ، كان بالاحري على النائب المحترم الذي ارسل شخصا الى جرش يسأل عن املاك مضر بدران ان يحضر الى مضر بدران او كان يذهب الى احد نواب جرش يسأل ليعطيه بالكامل ما ورثته في الكته وما ورثته في جرش وماشتراه وما لديه ولكن كل قرش فيه حلال لان الحرام سيمحق اهله .. وانا لا اكل الحرام ولا يجوز انا لم لن اقرأ المكتوب بناء على وجوه لن اقرأ المكتوب ، اقرأ.

انني اتسأل بالنسبة لما اورده النائب المحترم الدكتور احمد عويدي العبادي حول بعض القضايا التي تقع في باب التشهير والافتراء فانني اتساءل بدهشة واستغراب كيف يسمح نائب من نواب الامة كان في وقت سابق ضابطا من ضباط الامن العام مقره في المديرية نفسها وفي مركز المعلومات الاساسي فيها .. كيف يسمح لنفسه بتجاوز الحقائق التي يعرفها قبل غيره ويخوض في اعراض الناس .. ويرمي المحصنين منهم بما يخالف تقاليدنا العربية .. ونصوص الكتاب الكريم وقد ذكر لي بانه مؤمن ويصلي ويخاف الله في جلسة بيني وبينه ويرمي المحصنون منهم بما

يخالف تقاليدنا العربية .. ونصوص الكتاب الكريم التي تشترط على الانسان كمبدأ اخلاقي ملتزم ان يتثبت من صحة ما يقول حتي لا يقع اسيرا للاشاعات والغرض والهوى .. اما كان عليه ان يحتكم الى قوله تعالى :

« يا ايها الذين آمنوا اذا جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ان تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين »

صدق الله العظيم

في هذا الموضوع لا اريد ان اقرأ قضية تحقيقية مسجلة لدى النائب العام ومفصولة من قبل المحكمة .. جميع الاسماء التي وردت بها لم ترد على اي مسؤول يحمل المسؤولية على الاطلاق واتحدى ذلك غير موجودة وبعضكم مطلع عليها .. ويعلم من وردت اسماء بها ... موجودة في الامن العام في قسم الجرائم موجودة لدى المحكمة مفصولة اسألوا نقيب المحامين السابق صح كلامي وإلا لأ يا بتقول آه يا لأ

السيد حسين مجلي صحيح .

دولة رئيس الوزراء

للمعلومات ليس لدي ارض على الاطلاق في النعيمة ولا على الطريق الدائري ولا غير دائري ولا على طريق مربع ولا اعوج ولا مستقيم ولا طالع ولا نازل في المنطقة كلها ابدا .. سجلات الاراضي موجودة ويعلم اعضاء اللجنة الملكية لبناء جامعة اليرموك ويجلس قسم منهم هنا بما فيهم معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي ومعالي الدكتور اسحق الفرحان عندما كشفنا على الارض اقسمنا يمينا بان لا نبوح لاحد بها كي لا يتسارع الناس للشراء والمتاجرة في ذلك الوقت ولم يشتري احد منا على الاطلاق .. حلفنا يمينا على ذلك .. فالثقة كانت بيننا .

اما حضرة النائب المحترم الاستاذ فخري قعوار .. والله يااستاذ فخري كنت اتمتع كثيرا بما تكتبه ولسوء الحظ لم اجلس معك طويلا كان الاتصال بواسطة كتاباتك وسابقى اذا لم اتحمل ما قلته لن اكون اهلا لهذه التجربة وما جلست الا لهذه التجربة ، لو كان الموضوع يتعلق بشخصي والله لتركت هذه المحل رأسا خارجا من هذا المجلس ولكن تحملت الكلام تلو الكلام بالاساءة الشخصية لماذا ؟ لانجاح هذه التجربة فقط .. لست طلابا لرئاسة الوزراء معتذرا عنها كذا مرة ولكن عندما يطلبني سيد البلاد للخدمة العامة امتثل لامره .. هل من العار علي انني كنت مديرا للمخابرات لتسألني هل انت مدير مخابرات تصلح لرئاسة وزراء .. نعم اصلح اصلح اكثر من مرة .. وماذا عمل مدير المخابرات مضر بدران في اعوام نهاية ١٩٦٨ /١٩٦٩ وبداية السبعين . تركت لمرض ليس هروبا من الساحة ، لا .

البلد تعلمون في ذلك الوقت ماذا كانت ، عودوا بالذاكرة .

- اسرائيل تريد الهجوم على هذا البلد والاستعدادات على قدم وساق .
- في جمهورية مصر العربية .. هذه دائرة المخابرات العامة والكلام هنا .
- لجميع الاخوة ..هي التي عدلت بالاستراتيجية المصرية في حرب ٧٣ أهذه .

- الدائرة التي تظنونها فقط نوصي او لا نوصي ...هذه الدائرة هي التي وضعت المرحوم جمال عبد الناصر بالصورة الحقيقية لوضع العدو مزوده اياه بجميع الوثائق العسكرية لطيران اسرائيل .
- باعداده وقواته ويذكر من يذكر والذكري تنفع المؤمنين . .
- عندها وقف الرئيس المصري يقول .. سأعد ميلونا من العسكريين لمحاربة .
- اسرائيل مليون .. هذا الخطاب مشهور له .. هذا المليون كان من اعداد دائرة المخابرات العامة الاردنية .
- وكذلك بالنسبة للاخوان في سورية ..بالنسبة للاخوان في سورية هذه.
- الدائرة زودت الاخوة في سورية عن هجوم مسبق باربع وعشرين ساعة .
- فقط ،عندما جهزت تصويرا غير مرئيا للجبهة الامامية فظهر على هذا الفيوم يعني بقصد .
- وكان جديدا كلف الدائرة مالا طائلا وعملت المستحيل من تهريبه من دولة
- الى دولة حتى حصلنا عليه.. واول ما جرب جرب في منطقة ام قيس وكان الفصل شتاء
- فظهرت الارتال الاسرائيلية مجموعة لواء كامل عدة ونقدا وارسلت
- باسرع وقت ممكن خلال ساعة ونصف كانت في القيادة العامة السورية حضرت نفسها بعد وبعد
- ٢٤ ساعة حصل الهجوم على القوات السورية ولكنها في هذه المرة كانت مستعدة
- الاستعداد الكامل فالحقت في العدو خسائر باهظة فافتخر .
- لي من دائرة المخابرات ..وليس عيا في ذلك ولا انظر الى دول اخرى .

اندربوف كان مديرا ل / كي. جي .بي /بوش مدير / سي . اي . ايه / رؤوساء دول كبرى هل فيه هذا عيب فالدائرة وطنية حمت هذا البلد وضحت في سبيل هذا البلد وسهر افرادها في احلك الظروف في الدفاع عن هذا البلد ونظام هذا البلد ، انا خلصت بدي (سبع) دقائق .

معالي رئيس المجلس ترفع قبل التصويت

دولة رئيس الوزراء سبع دقائق اذا ما بعطل صلاة الاخوة ، صلاة المغرب طبب المغرب (٥،١٠) والعشاء (٦) الاربع . باقي لي عشر دقائق ، بعد (عشر) دقائق انا

معالي رئيس المجلس تفضل دولة الرئيس ، استمر .

دولة رئيس الوزراء

النواب المحترمين ،

لقد اختلطت الاوراق على فلذلك اعمل بما يلي : اوراقي انا يعني انني من الناس الذين يصعب اثارته واعتذر ان اثرت لاني كما قلت كان جرحا اليما وعميقا وفي القلب ان تطعن نزاهتي وان تطعن امانتي فلذلك لا

ادري كيف تصرفت امام مجلسكم الموقر .. اذا اسأت فاعتذر عن اي اساءة ولكن اعلن امام مجلسكم الكريم هذا انني سأكون اول من يقدم اقرارا بموجوداته المنقولة وغيرالمنقولة وكيف الت لي لاكون مثلا للاخرين وليس تشكيكا لما انا فيه لاكون مثلا ،، سأذكر كل شئ لدى لئلا ينفر احد من هذا التقرير مصادرة في اي وقت اتت لي وكل شئ حول هذه المسألة وسأعطي جميع الفترات السابقة وفي يوم من الايام ولو كنت مسؤولا لاي اخ من اخواني ان يسألني في بيتي من اين لك هذا ولو ما كنت مسؤولا في المستقبل .

حضرات النواب المحترمين ...

تقتضي الديمقراطية التي ننعم بظلالها ان انحني اجلالا لكل من ابدى رأيا موضوعيا في البيان الوزراي مهما كانت درجة اختلافه او التفافه معي وسواء اعطى الثقة بالحكومة ام حجبها عنها واثمن حرص الذين كان هدلهم اغناء التجربة الديمقراطية وحمايتها وتسيجها بالوعي والحرية والحق و الخلق والنزاهة اما اولئك الذين لجأوا الى الهجوم الشخصي والتجريح فاني اقول لهم سامحهم الله

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تصفيق حاد

معالي رئيس المجلس: والان، لدينا من الوقت ما يكفي قبل الصلاة لتكملة التصويت على الثقة بالحكومة ، الصلاة مطولة يا اخي ، الصلاة مطوله ، كم باقي للصلاة يا اخ محمد وترفع الجلسة (نصف) ساعة .

(وهنا رفعت الجلسة)

معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم ،نستأنف جلستنا على بركة الله وعلى هامش كلمة دولة الرئيس وردني منه انه قد قال سهوا ان ثمن كيلو السكر (٧٠) قرشا ، والحقيقة ان ثمن كيلو السكر هو (٤٠) قرش وبالتالي يكون دعم الدولة للكيلو الواحد من السكر هو مبلغ (٢٥) قرش و (٢٥٠) فلس .

السيد الامين العام: والان نكمل جدول الاعمال الذي بين يدينا التصويت على الثقة بالحكومة .

المحضر الثالث للجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاثنين ١/١/١٩٩٠ ميلادية.

معالي رئيس المجلس: لا نستطيع ان نفتح الباب لاي حديث ، لا نستطيع يا دكتور ، لا نستطيع ارى الايدي ممدودة وهذا يفتح باب النقاش فلا نستطيع ، البند التالي هو التصويت على الثقة بالحكومة .

وسأتلو الاسماء وغير مسموح ، وغير مسموح بالتعليق او التسبيق للكلمة ، كلمة واحدة ثقة او لا ثقة .

لا نستطيع ، يا سيدي لا نستطيع ان نفتح الباب اذا اعطيتك فسأعطي الجميع هذا غير ممكن ، الان سأتلو الاسماء كما هي بكشف الاعضاء الذي جرى عليه العمل في المجلس في التصويب والانتخاب .

بسم الله الرحن الرحيم

معالي رئيس المجس: سماحة الشيخ الدكتور علي الفقير

السيد علي الفقير: امنحها الثقة

اصوات: تصفيق

معالي رئيس المجلس: نرجو ، نرجو من الاخوة النظارة ان يكفوا عن هذا الاستحسان او الاستهجان نرجو جميعا منكم ان تلتزموا الصمت .

معالي رئيس المجلس: سعادة الشيخ عبد العزيز جبر

السيد عبد العزيز جبر: ثقتي مع هذه الكلمة ان شاء الله ،

معالي رئيس المجلس: ثقة او لا ثقة . هذا باب كبير يا اخ عبد العزيز ، هذا باب كبير نأسف يا اخ عبد العزيز لم اعطيك الدور الا لتقول ثقة او حجب فلا يوجد في هذا الجدول الان اللي امامي الا كلمة حجب او ثقة فساعدني على التزام النظام، ارجو من سعادة الشيخ عبد العزيز جبر ان يساعدني على الحفظ على النظام ثقة او لا ثقة ، لا يوجد نقطة نظام ،تصويت يا سيدي وهي ، هذا نقاش يا سيدي هذا الدستور امامنا ، الدستور نأسف ، تفضل ، لا يجوز فتح الباب ، نحن نتكلم الان عن التصويت كلمة واحدة يا سيدي العزيز ، ثقة او لا ثقة او حجب ، نرجو يا اخ عبد العزيز ان تعينونا على التزام النظام.

السيد عبد العزيز جبر انا احد اعضاء الكتلة الاسلامية ، امنح ثقتي للحكومة بناءا على تحقيق شروطنا اللذي طلبناها

معالي رئيس المجلس سعادة الدكتور ماجد خليفة

السيد ماجد خليفة امنح الحكومة الثقة

معالي رئيس المجلس فضيلة الشيخ عبد المنعم ابو زنط

السيد عبد المنعم ابو زنط بسم الله الرحمن الرحيم ، احجب الثقة وحسبي الله ونعم الوكيل

معالي رئيس المجلس سعادة الدكتور علي الحوامدة

السيد علي الحوامدة امنح هذه الحكومة الثقة وارجو لها التوفيق .

معالي رئيس المجلس سعادة الشيخ يعقوب قرش

السيد يعقوب قرش امنح الثقة مع انني غير كامل الاقتناع .

معالي رئيس المجلس سعادة السيد ليث شبيلات

السيد ليث شبيلات احجب الثقة

معالي رئيس المجلس سعادة السيد فارس النابلسي

السيد فارس النابلسي امتناع عن التصويت .

معالي رئيس المجلس معالي السيد طاهر المصري

السيد طاهر المصري الثقة

معالي رئيس المجلس سعادة السيد منصور سيف الدين مراد

السيد منصور سيف الدين احجب الثقة

معالي رئيس المجلس سعادة السيد فخري قعوار

السيد فخري قعوار احجب الثقة .

معالي رئيس المجلس سعادة السيد نايف الحديد

السيد نايف الحديد ثقة

معالي رئيس المجلس سعادة السيد حمزة عباس منصور

السيد حمزة عباس منصور بعد ان ووفق على مطالب الكتلة الاسلامية ، فانني امنح الثقة .

معالي رئيس المجلس ما في شروط ، سعادة الدكتور همام سعيد

السيد همام سعيد امنح الثقة وارجو ان تنفذ الحكومة جميع مطالب الحركة الاسلامية ، والا فإن الحركة الاسلامية ومعها الجبهة الاسلامية ستعيد طرح الثقة مرة اخرى

معالي رئيس المجلس سعادة السيد ابو فارس . ارجو التقيد ثقة او لا ثقة

السيد محمد ابو فارس امنح هذه الحكومة الثقة .

معالي رئيس المجلس سعادة السيد عطا الشهوان

السيد عطا الشهوان ثقة ثم ثقة .

معالي رئيس المجلس سعادة الدكتور احمد عويدي العبادي

السيد احمد عويدي العبادي بادئ ذي بدء انني لم افتري على رئيس الوزراء

معالي رئيس المجلس يا سيدي ، ارجوك لا تفتح هذا النقاش ، تقيد بالنظام يا سيد احمد العبادي .

السيد احمد العبادي وانما قلت هناك تساؤلات

معالي رئيس المجلس تقيد بالنظام رجاءا

السيد احمد العبادي انني والشعب الذي انتخبني ، لا نثق بمضر بدران ولا امنحه الثقة .

معالي رئيس المجلس حجب يعني

السيد احمد العبادي احجب الثقة عن حكومة مضر بدران

معالي رئيس المجلس سعادة السيد داود قوجق

السيد داود قوجق امنح الثقة

معالي رئيس المجلس سعادة السيد احمد قطيش الازايدة

السيد احمد قطيش امنح الثقة

معالي رئيس المجلس سعادة السيد عبد الحفيظ علاوي

السيد عبد الحفيظ علاوي ثقة

معالي رئيس المجلس سعادة الدكتور سعد حدادين

السيد سعد حدادين امنح الثقة .

معالي رئيس المجلس سعادة الدكتور احمد الكوفحي

السيد احمد الكوفحي وعلى هذا فهي تحت المجهر باستمرار واعطي الثقة على هذا الشرط .

معالي رئيس المجلس سعادة السيد عبد الرحيم عكور

السيد عبد الرحيم عكور امنح الثقة .

معالي رئيس المجلس سعادة السيد كامل العمرى

السيد كامل العمري امنح الثقة

معالي رئيس المجلس سعادة الدكتور يوسف الخصاونة

السيد يوسف الخصاونة نحسن الظن ونمنحها الثقة ، ونرجو الله ان تكون عند حسن ظننا .

معالي رئيس المجلس سعادة السيد محمد العلاونة

السيد محمد العلاونة امنح هذه الحكومة الثقة

معالي رئيس المجلس معالي السيد ذوقان الهنداوي

السيد ذوقان الهنداوي احجب الثقة

معالي رئيس المجلس سعادة الدكتور حسني الشياب

السيد حسني الشياب احجب الثقة

معالي رئيس المجلس معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة

السيد عبد الرؤوف الروابدة ثقة ونص .

معالي رئيس المجلس سعادة الدكتور ذيب مرجي

السيد ذيب مرجي امتنع عن التصويت

معالي رئيس المجلس سعادة السيد عيسى عايد الريموني

السيد عيسى عايد الريموني ثقة ، ثقة ، ثقة .

معالي رئيس المجلس سعادة السيد حسين مجلي

السيد حسين مجلي احجب الثقة .

معالي رئيس المجلس سعادة الدكتور احمد عناب

السيد احمد عناب امتنع عن التصويت

معالي رئيس المجلس سعادة السيد عبد السلام فريحات

السيد عبد السلام فريحات امنح الثقة .

معالي رئيس المجلس سعادة السيد جمال جداد

السيد جمال حداد ثقة.

معالي رئيس المجلس سعادة السيد علي الدردور

السيد علي الدرودور امنح الثقة .

معالي رئيس المجلس معالي الدكتور قسيم عبيدات

السيد قسيم عبيدات ثقة .

معالي رئيس المجلس سعادة السيد سليم الزعبي

السيد سليم الزعبي احجب الثقة .

معالي رئيس المجلس معالي السيد عبد المجيد الشريدة

السيد عبد المجيد الشريدة ثقة :

معالي رئيس المجلس سعادة السيد نادر الظهيرات

السيد نادر الظهيرات امنحها الثقة .

معالي رئيس المجلس معالي الدكتور عبدالله النسور

السيد عبدالله النسور امنح الثقة .

معالي رئيس المجلس سعادة الدكتور عبد اللطيف عربيات

السيد عبد اللطيف عربيات امنح الثقة

معالي رئيس المجلس سعادة السيد ابراهيم محمد الخريسات

السيد ابراهيم خريسات مع اعتماد كل ما قاله الدكتور همام والدكتور الكوفحي امنح الثقة .

معالي رئيس المجلس سعادة الدكتور عوني البشير

السيد عوني البشير امنح الثقة

معالي رئيس المجلس معالي السيد مروان الحمود

السيد مروان الحمود امنح الثقة

معالي رئيس المجلس سعادة السيد سلطان ماجد العدوان

السيد ماجد العدوان ثقة

معالي رئيس المجلس سعادة الدكتور فوزي شاكر الطعيمة

السيد فوزي الطعيمة ثقة

معالي رئيس المجلس سعادة السيد سمير قعوار

السيد سمير قعوار ثقة

معالي رئيس المجلس سعادة السيد احمد الكفاوين

السيد احمد الكفاوين امنحها الثقة ، اعانها الله .

معالي رئيس المجلس سعادة السيد عاطف محمد البطوش

لسيد عاطف البطوش انجاحا للتجربة واحسانا لظن الحكومة الجديدة ، امنحها الثقة .

معالي رئيس المجلس سعادة السيد محمود الهويل

السيد محمود الهويل امنح الثقة .

معالي رئيس المجلس سعادة السيد مطير احمد النستنجي

السيد مطير المستنجي الثقة

معالي رئيس المجلس معالي السيد يوسف المبيضين

السيد يوسف المبيضين ثقة ، مرتين

معالي رئيس المجلس سعادة السيد محمد فارس الطراونة

السيد محمد الطراونة امتنع عن التصويت

معالي رئيس المجلس	سعادة السيد عيسى مدانات
السيد عيسى مدانات	امتنع عن التصويت .
معالي رئيس المجلس	سعادة السيد عبدالله غانم زريقات
السيد عبدالله غانم زريقات	ما دام الحسين قد اعطى ثقته لدولة الرئيس مضر بدران فثقتنا به مطلقة.
معالي رئيس المجلس	سعادة السيد يوسف العظم
السيد يوسف العظم	بعد عشرين سنة وحرصا على وحدة الصف في بلدي ، امنح الثقة للحكومة
معالي رئيس المجلس	السيد سليمان عرار
السيد سليمان عرار	حرصا على وحدة الصف المعاني ، امنح الثقة ايضا
معالي رئيس المجلس	سعادة السيد زياد الشويخ
السيد زياد الشويخ	ثقة
معالي رئيس المجلس	معالي هشام الشراري
السيد هشام الشراري	ورطني ابو محمد ، ثقة
معالي رئيس المجلس	معالي السيد عبد الكريم الكباريتي
السيد عبد الكريم الكباريتي	ثقة
معالي رئيس المجلس	سعادة السيد ذيب انيس شحاده
السيد ذيب انيس شحادة	بما ان الحكومة استجابت لمطالب الكتلة الاسلامية والاخوة المستقلين فانني امنح الثقة .
معالي رئيس المجلس	سعادة الدكتور محمد احمد الحاج
السيد محمد احمد الحاج	بسم الله ، تشويقا الى هذه التجربة ، اعطي الثقة والله من وراء القصد .
معالي رئيس المجلس	سعادة السيد سلامة الغويري
السيد سلامة الغويري	ثقة
معالي رئيس المجلس	سعادة السيد زياد ابو محفوظ
السيد زياد ابو محفوظ	حسب ما قاله الشيخ ذيب انيس ، امنحها الثقة
معالي رئيس المجلس	سماحة الشيخ عبد الباقي جمو
السيد عبد الباقي جمو	ثقة .
معالي رئيس المجلس	سعادة السيد بسام حدادين
السيد بسام حدادين	امتنع عن التصويت

معالي رئيس المجلس	معالي السيد عبد الكريم الدغمي
السيد عبد الكريم الدغمي	ثقة
معالي رئيس المجلس	سعادة الدكتور محمد ابو عليم
السيد محمد ابو عليم	ثقة
معالي رئيس المجلس	سعادة السيد نواف الخوالدة
السيد نواف الخوالدة	ما دام الحسين كلف مضر بدران ، فانني اذا كنت املك شيئا اعز من الثقة، فانني امنحها لهذه الحكومة الكريمة
معالي رئيس المجلس	سعادة الدكتور عبد الله العكايلة
السيد عبدالله العكايلة	امنح الثقة
معالي رئيس المجلس	سعادة السيد فؤاد الخلفات
السيد فؤاد الخلفات	ايمانا بوحدة الصف ومصلحة الوطن فوق كل شئ اعطي الحكومة الثقة
معالي رئيس المجلس	معالي السيد ابراهيم الغبابشة
السيد ابراهيم الغبابشة	ثقة
معالي رئيس المجلس	سعادة السيد محمد بخيت المرعر
السيد محمد المرعر	انجاحا للتجربة الديمقراطية ولرأي الاكثرية ، فانني امنحها الثقة
معالي رئيس المجلس	سعادة السيد سعد هايل السرور
السيد سعد السرور	للحكومة كامل الثقة
معالي رئيس المجلس	سعادة السيد جمال الخريشة
السيد جمال الخريشة	امنح هذه الحكومة الثقة
معالي رئيس المجلس	معالي الدكتور محمد عضوب الزبن
السيد عضوب الزبن	ثقة
معالي رئيس المجلس	سعادة الشيخ فيصل الجازي
السيد فيصل الجازي	انني امنح هذه الحكومة الثقة ، واتمنى لها التوفيق في ظل صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم .
معالي رئيس المجلس	وختاما ، سعادة الدكتور نايف ابو تايه
السيد نايف ابو تايه	ثقة مطلقة
معالي رئيس المجلس	وقد كان النتيجة ان حجب (تسعة) من الزملاء اصواتهم ، وبهذا تفوز الحكومة ، مبروك
	تصفيق

معالي رئيس المجلس ونتمنى لها ولهذه التجربة الديمقراطية كل توفيق

دولة الرئيس

تصفيق

دولة رئيس الوزراء

معالي الرئيس، حضرات النواب المحترمين

اشكر النواب المحترمين جميعا ممن منحني ثقته وممن امتنع عن التصويت وممن حجب هذه الثقة .

انني اعي وعيا كاملا معنى تجربتنا الديمقراطية هذه انها السياج الذي يحمي هذا الوطن وكنت دائما تواقا الى مجلس النواب في لحظة من اللحظات في مسيرة هذا البلد بقيادة قائدنا الملهم عندما تعذر اجراء الانتخابات وبظروف الضفة الغربية امر بانشاء المجلس الوطني الاستشاري وهو ليس بديلا عن مجلس النواب ولكني قلت لهذا المجلس في ذلك الوقت اذا قلتم ان لا ثقة بهذه الحكومة فانني سأستقيل مختارا ما دمتم لا تثقون بي ويذكر اخوان اعضاء المجلس الوطني الاستشاري في ذلك الوقت ما قلت .

ان هذا التجربة الديمقراطية الرائدة التي ارادها الحسين لانها السياج الذي يحمي هذه المملكة وتحمي المواطن وتحمي النظام ولن يكون هناك خطأ في المستقبل ما دام الوعي كاملا في هذا المجلس .. هذا المجلس سيصحح المسيرة مسيرة هذه الحكومة واية حكومة في المستقبل يقولون لها اعوجتي او لم تمشي الطريق الصحيح فيقودها الى الطريق الصحيح عندما يقودها الى الطريق الصحيح لا اتصور بأن المشكلة ستقع في هذا البلد .

الديمقراطية هي الحماية الحقيقية لهذا الوطن ولهذا النظام اي مسؤولية تقع على رئيس الوزراء ومجلس الوزراء الحكومة ما دمنا جميعا في هذه القاعة قد اتفقنا على ان هذا النظام هو حامي هذا الشعب وحامي هذا الوطن لم تبقى هناك نقطة واحدة اختلف معكم فيها على الاطلاق هي اجتهادات .. حقي ان اجتهد في موضوع ما وكامل الحق لمجلس النواب ان يجتهد وان ترضخ هذه الحكومة الى القرار الديمقراطي قرار الاكثرية واعدكم وارجو ان تحاسبوني على هذا الوعد بأنه سيكون التعاون بين الحكومة وبين مجلسكم الموقر كاملا غير منقوص .. لان المهمات الملقاة على عاتق هذه الحكومة هذه الحكومة تعلمون علم اليقين ما هي .. وما هو حجمها بالتعاون ومن وراءكم الناخبين بإذن الله سنجتاز المراحل الصعبة والدقيقة بمزيد من الحرية والديمقراطية المسؤولة سنتجاوز جميع الصعاب .

ادعو الله العلي القدير ان يوفقني وزملائي في تأدية هذه المسؤولية وتأدية هذه الامانة واذا لاحظتم في اي وقت من الاوقات بانني وزملائي لا نقدر على تحمل هذه الامانة فارجوكم جميعا ان تحجبوا الثقة عن هذه الحكومة واقولها بجد وليس مزاودة .. هذه هي الحياة الديمقراطية الصحيحة ولن زمن ان يقول ان حكومة اسقطها مجلس النواب ولن تسقط بواسطة مجلس النواب حكومة ليس عيب في ذلك وفي كل الدول الديمقراطية هذا شئ عادة مجلس النواب يمنحها الثقة ثم يحجب الثقة عنها وليس فيها غضاضة واليوم حتى بكثير من الزملاء اعضاء

مجلس النواب الكرام قلت لهم اذا حجبتم سأشكركم واذا منحتم سأشكركم .. لا اجد في ذلك غضاضة على هذه الحكومة على الاطلاق .

ارجو بعد ثلاثة ايام صعاب ثلاثة ايام صعاب ..ولكن معلش التجاوز شريه في الكلام .. تجربة حلوة ومرة ولكنها بالنتيجة ايجابية هذه هي الديمقراطية والحرية المسؤولة فلنتكاتف جميعا في هذه المسيرة نحو التقدم الى الامام في ظل رائد هذه المسيرة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

السيد الامين العام ٦- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

معالي رئيس المجلس ترفع الجلسة الى يوم السبت القادم الساعة العاشرة صباحا .

وانتهت الجلسة

امين عام مجلس الامة	رئيس مجلس النواب
هاني خير	سليمان عرار